دفاعاً عن دولة الوحدة

د. عادل سمارة

دفاعاً عن دولة الوحدة

إفلاس الدولة القطرية

(رد على محمد جابر الانصاري)

رام الله 2003

د.عادل سمارة
دفاعاً عن دولة الوحدة
الطبعة الاولى 2003
جميع الحقوق محفوظة
مؤسسة فلسطين للأبحاث / الولايات المتحدة الاميركية
دار الكنوز الادبية / بيروت / لبنان
ص. ب/ 7226 . 11
هاتف / فاكس 739696 . 01

إهـــداء

الى العرب الذين تغلبوا على مشروع الياس والاحباط الممنهجين، فدأبوا على النضال من أجل حق عودة الشعب الفلسطيني، وتماسكوا حينما أسقط الحكام العرب عاصمة الرشيد. إلى المقاومة العراقية المقبلة ليبدأ من هناك تفكيك الدولة القطرية وبناء دولة الوحدة القومية.

مقدمة

بدأت فكرة هذا العمل كردٍ على كتاب د. محمد جابر الانصاري، *الدولة القطرية، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل الى اعادة فهم الواقع العربي*. ولم أكن في عجلة من أمر نشر هذا العمل. لكن الزمن يُدركنا دوماً كآدميين فيغير في أولوياتنا بفعل حضور العامل الموضوعي. فقد حلَّ وباء العدوان الاستعماري الراسمالي المعولم على العراق واحتلاله ما بين العشرين من آذار والتاسع من نيسان لهذا العام **2003**. وكانت الدولة العربية القطرية في مقدمة المعتدين حيث تجمعت جيوش امبراطورية العولمة (الولايات المتحدة) وأتباعها في اراضي دول عربية قطرية مستخدمة الاراضي والقواعد والمياه والمضائق العربية، كما شاركت قوات من هذه الدول في عملية الغزو ناهيك عن مخابراتها. ولم تجرؤ اية دولة عربية على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع أيٍّ من دول العدوان ولا سيما الولايات المتحدة وكذلك شأن الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني. أما جامعة الدول العربية، فقد عجزت حتى عن إصدار بيان يشجب العدوان. لقد تأكد انها جامعة للانظمة العربية كي "يحترم" كل نظام حدود الآخر، وهي حدود رسمتها اتفاقيات سايكس ـ بيكو. وقد يكون من سخرية القدر ان يبدأ الحديث الرسمي عن ضرورة تغيير جامعة الدول العربية من النظام الحاكم في مصر الذي عقد اتفاق كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني ولعب الدور المركزي في تمرير عدوان **1991** على العراق وشارك فيه بجيشه، وشارك في اتفاق أوسلو، وشارك في احتلال **2003** علىالعراق على الاقل بفتح قناة السويس امام قوى العدوان. وهذا يوحي بأن مطلب تغيير جامعة الدول العربية، بمفهوم الدولة القطرية التابعة، يعني ان هذه الجامعة كإحدى مخلفات سايكس ـ بيكو، لم تعد تناسب التفكيك الجديد الذي تصوغه الطبقة الراسمالية الحاكمة في الولايات المتحدة و"الحاكمة" في الوطن العربي في حقبة العولمة. وبعيداً عن موقف النظام الراسمالي الكمبرادوري في مصر، فإن تفكيك هذه المؤسسة ضروري لتخلي الطريق للصراع الحقيقي، نضال الطبقات الشعبية العربية ضد الطبقات الراسمالية الكمبرادورية الحاكمة/التابعة. فليست المسألة القومية العربية من إفرازات مؤسسة جامعة الدول العربية بل

هي انتماء الطبقات الشعبية العربية التي سيفتح لها زوال هذه المؤسسة طريق العمل الوحدوي الحقيقي.

وهكذا، لم يعد خافياً ان الدولة القطرية ليست طريقا او مقدمة للدولة القومية، كما يزعم الانصاري، وحسب، بل اصبحت هذه الدولة عدوة للامة، بل حتى عدوة للدولة القطرية نفسها وذلك عبر خدمتها لمقتضيات الراسمالية العولمة. ولكي تتمكن اية دولة قطرية ذات مضمون قومي تنموي أن تتدخل لصالح الطبقات الشعبية في اي قطر آخر وتنجز الوحدة لابناء الشعب الواحد في القطرين كخطوة باتجاه بقية الاقطار، يصبح إلغاء الدولة القطرية وجامعة الدول العربية هو الخطوة الاولى في المشروع القومي الوحدوي. فالدولة القطرية هي سلطة طبقة راسمالية كمبرادورية تابعة، أما جامعة الدول العربية فهي إطار احتضان لهذه القطريات. أما المطلوب فهو الدولة القومية الموحدة وسلطة الطبقات الشعبية العربية ذات المصلحة في التنمية والوحدة والاشراكية. فلو لم تكن هناك جامعة الدول العربية لتم ضم الكويت للعراق منذ فترة الرئيس عبد الكريم قاسم، ولكنَّا في غير هذا الحال اليوم.

لم ينحصر الهجوم على العرب في الارتكاز على الواقع الحالي للامة العربية والممثل في إخفاق مشروعها الوحدوي ومشروعها الاشتراكي التنموي ومشروعها الحرياتي ومشروعها في اقتلاع حقيقي للاستعمار، حتى القديم منه، ومشروعها في تحرير الارض المغتصبة وخاصة فلسطين، بل امتد هذا الهجوم ليصادر التاريخ العربي نفسه، ويعيد اخراجه في شريط باهت ضعيف بالٍ، وكأن على العرب ان يختاروا بين رؤيتين:

*** إما رؤية رجوعية نكوصية للماضي لاستنهاضه وحده كي يقاتل نيابة عن الحاضر والمستقبل.**

*** أو رؤية نافية لايجابيات الماضي وإنجازاته ضمن طلاق انفعالي معه.**

لقد أعاد احتلال العراق المسألة القومية الى الواجهة من جديد، وتعددت بالتالي التحليلات والاستنتاجات والمواقف. هناك من يرى ان حصول هذا العدوان دونما تحرك عربي رسمي، حتى من مستوى طرد سفراء الدول المعتدية هو بحد ذاته إثبات على عدم وجود قومية عربية، وبالتالي أمة عربية. وهذا خط المثقفين العرب الذين تتلمذوا على الاكاديميا الراسمالية اللبرالية الغربية والصهيونية ولا سيما برنارد لويس. وهناك من استطاب هذا العدوان باعتباره عملية جراحية نهائية تقتلع المسألة القومية والخطاب القومي مرة وإلى الأبد مما يتيح لدعاة الاقليمية الانحصار ضمن إطارها والاستنامة في احضان تبعية وتخلف مذلَّيْنْ.

لكن كاتب هذه السطور، يرى المسألة بمنظور آخر. وربما هذا سبب قرار نشر الكتاب الآن. ان رؤيتنا هي ان هذا العدوان لن ينتهي باحتلال بغداد. لقد بدأت المقاومة العراقية ببسالة مذهلة. وبمعزل عن اسباب إخلاء بغداد المفاجيء من قبل السلطة والجيش العراقيين، فان المبدأ الرئيسي لتحرر الأمم هو قرار المقاومة لأنه المدخل الى تاج النصر، فالمقاومة مستمرة وسوف تزداد استعاراً. لقد احتلوا بغداد ربما دفعة واحدة وسيُطردوا منها بالتقسيط ولكن بعد ان تسيل دمائهم، هكذا يبدأ الاستعمار وهكذا ينتهي. فرأس المال يغزو ليحتل وينهب، أما جنوده فيموتوا على ايدي الشعوب المقاومة، أما دمهم فلا يضير راس المال.

ولكن، دعنا نُقر بأن الامة العربية لا تزال غير جاهزة لانجاز الاستقلال الحقيقي. لا بل ان كافة النضالات والثورات وأشكال المقاومة والحركات السياسية في الوطن العربي كانت إرهاصات للثورة المقبلة، وهذا يؤكد أننا جميعاً في الوطن العربي قد خذلنا العراق كما خذلنا فلسطين، وعربستان والاسكندرون وسبتة ومليلة وغيرها. أما المقاومة العراقية اليوم فهي، وإن كانت مقدمة لهذه الثورة، لكنها ليست الثورة نفسها بعد. قد يعتقد البعض ان العراقيين لم يقاوموا بما يكفي. ولكن علينا التذكر ان العراق خضع لحصار شامل منذ ثلاثة عشر عاما حيل خلالها دون حصوله حتى على الدواء، كما تعرض خلال فترة الحصار لجولات تفتيش جيش من الجواسيس العلنيين والحاصلين على تسهيلات تمكنوا بها من رسم خريطة كل منزل ووفروا كل هذا لجيش الغزاة. ولا يخالطني شك في ان هدف إرسال فرق التفتيش ليس بهدف البحث عن اسلحة الدمار الشامل، التي أعتقد ان من حق العراق امتلاكها، وما كان له ليحمي العراق إلا بتوفرها، وإنما كان الهدف توفير اكبر قدرمعلوماتي للعدو قبل ان يقوم بالغزو. كما حيل دون قيام العراق بتجديد اسلحته التي تخلفت كما يقول خبراء سوفييت عن اسلافها من الاسلحة الروسية جيلين ونصف، فما بالك عن اسلحة العدو الاميركي.

وعليه، فالمهم هو المقاومة العراقية والعربية بعد الحرب الرسمية، وهي مقاومة محفوزة باقتناع الشعب العراقي والامة العربية ان الاعداء قادمون للاستعمار مجدداً. وأن ما انجزته الانسانية بعد ثورة **1917** البلشفية لم يقوض ظاهرة الراسمالية الاستعمارية، بل أعاقتها وحسب الى ان تفكك الاتحاد السوفييتي. وأن الراسمالية في حقبة العولمة استعمارية بكل معاني الاستعمار. نظام استعماري مباشر في اذياله بعض العملاء. وهذا يعني ان محيط النظام العالمي، ولا سيما الوطن العربي، امام حقبة جديدة من الاستعمار واحتجاز التطور. يتضمن هذا الاستعمار ما هو أبعد من التبادل اللامتكافيء بل وضع اليد على الثروات والموجودات والوطن نفسه. أما في حالة الوطن العربي، فقد ادركت رأسمالية المركز ان مشروع تطوير الطاقة البديلة

ليس مجدياً، وأن الحل الوحيد هو إعادة احتلال البلدان المنتجة للنفط ولا سيما تلك التي تصر على البقاء خارج عباءة التبعية وتملك مشروعا تنمويا. وطالما تفكك الاتحاد السوفييتي، وانتهت الحرب الباردة، فما الذي يمنع ضواري رأس المال من العودة الى الحرب الساخنة!.

ان هذا الشكل الجديد من الاستعمار، هو نفسه دافع للمقاومة. فما هو معروض على الوطن العربي هو هيمنة الراسمالية المعولمة على الثروة والسوق والثقافة، لتأتي تحتها بنية كنتونات من رأس المال الكمبرادوري المحلي، مسلحة بفرق بوليس وفرق مثقفي كمبرادور عضويين ومدراء منظمات غير حكومية يعملون تحت شعارات مزيفة من طراز "المجتمع المدني وتعليم الديمقراطية، وحقوق الانسان" ويتمولون من الطبقات الراسمالية الحاكمة في اميركا وبريطانيا اللواتي لا إنسان لديهن سوى العرق الابيض. اما الطبقات الشعبية فتقبع تحت هذا الكابوس الى الأبد كقطيع.

علينا ان نسجل للتاريخ اعترافاً بأن الطبقات الشعبية العربية عجزت عن الارتفاع الى مستوى المعركة هذه المرة. فقد كان المطلوب بحده الادنى مقاطعة منتجات المركز الراسمالي المعولم على الاقل منذ عدوان 1991. وكان مطلوب خلال هذا العدوان عصياناً مدنياً يشل الحياة اليومية والاقتصادية وبالتالي إدارة الدولة القطرية ليؤدي الى طرد سفراء الدول المعتدية وإطباق الخناق على السلطة القطرية نفسها. لأن هذا وحده هو المعادل الموضوعي لتفوق سلاح العدو. وحيث لم يحصل هذا، ولست ممن توقعوه، مع انني دعوت له في فضائيات المنار والشارقة والفضائية الايرانية، فإن من حق العراق أن يقول:

أضاعوني وأيُّ فتىً اضاعوا ليوم وقيعةٍ وسدادِ ثغرِ

ولكي يرتفع حراك الشارع العربي لانجاز هذه الاهداف، كان لا بد من وجود حياة حزبية ثورية عربية غير مستخذية ولا ممالئة للدولة القطرية. لقد انتهت الاحزاب القومية الثورية التي كان مبرر وجودها تفكيك الدولة القطرية وإقامة دولة الوحدة القومية او الاتحاد القومي العربي، انتهت الى أدوات لتعزيز القطرية. لقد اتضح عجز الحزبية العربية منذ حصار بيروت عام 1982، واعادة احتلال الكويت من قبل العدوان الثلاثيني عام 1991، واشتراك جيوش عربية في هذا العدوان في أذيل سادتها الراسماليين الغربيين. صحيح ان الشارع العربي تظاهر ضد هذا وذاك، ولكن هذا لا يكفي. كان يجب ان تقوم الحزبية العربية باشعال فتيل الاشتباك بين الشارع والسلطة، وهذا لم يحصل، بل ان كثيرا من الاحزاب والمثقفين دعموا العدوان

على العراق عام 1991، ولا شك انهم، إن صمتوا اليوم، فذلك لاتقاء غضبة الشعب!

وعليه، تحتاج الثورة العربية المقبلة الى حرب أهلية طاحنة من المحيط الى الخليج، ستكون دموية لا محالة ولا بد ان تكون. إن تجذُّر الدولة القطرية بقيادة راس المال الكمبرادوري وبدعم، لا بل حماية، من الراسمالية المعولمة في المركز الراسمالي ولا سيما في امبراطورية العولمة (الولايات المتحدة) والراسمالية الصهيونية لن ينزاح عن رقاب الطبقات الشعبية إلا بدماء كثيرة. هذا هو الثمن وهذا هو التحدي. وبعبارة أخرى، يبدو أننا لم ندفع الثمن الكافي للحرية والتنمية والاشتراكية.

ليس هذا الكتاب مجرد محاولة في الحفر والبحث العلميين اجتماعيا وتاريخيا كما هو مألوف، فهو إضافة الى ذلك عمل سجالي علمياً، ودفاعي قوميا وطبقيا. دفاعي عن المسألة القومية العربية كحقيقة وحق انتماء وكمرتكز للنهوض العربي المنشود. ودفاع في التحليل الاخير عن قومية الطبقات الشعبية العربية تحديداً بما هي ضحية هجوم متواصل من قبل حلف متعدد الاطراف الداخلية والخارجية، طوال العصر الحديث، ودفاع عن قدرة هذه الطبقات الشعبية على النهوض، علىالاقل من باب حقها في ان تكون الطبقات المركزية في امة تبذل جهد نفسها لتبقى في متن التاريخ.

مرة أخرى، تعود فكرة الكتاب الاولى الى الرد على كتاب محمد جابر الانصاري (*الدولة القطرية: تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية مدخل الى اعادة فهم الواقع العرب*) المخصص لاختلاق "ضرورة تاريخية". في سياق الرد ارتأيت ان اعرض أولاً رؤية في المسألة القومية والعروبة، ثم رداً على اطروحة الانصاري.....

ملاحظة

كل مقتطف ينتهي ب (ص...) يُقصد به في الفصل الثاني من الجزء الاول صفحة معينة من كتاب الانصاري، اما في فصلي الجزء الثاني فيقصد به الكاتب الذي يتناوله الباب قيد النقاش. في بعض الاماكن اشرت الى مراجع استشهد بها الكاتب وفي مواضع لم أجد ذلك ضرورياً.

عادل سمارة

رام الله المحتلة
آذار 2003

الجـــزء الاول

قوميتان في الوطن العربي

الفصل الاول

الدولة القطرية... تعميق التطور اللامتكافىء

يتكون هذا الفصل من جزئين، يناقش الاول القومية العربية من منظور نظري وتاريخي، اما الثاني فنقدي تحليلي للتجزئة العربية والدور المقصود والمبرمج الذي تقوم به الطبقات والتحالفات الطبقية الراسمالية الحاكمة، ولا سيما الكمبرادورية، في الوطن العربي في تعميق التطور اللامتكافىء وذلك في خدمة التجزئة والدولة/الطبقة القطرية عازلة نفسها عن الهموم والمصالح التاريخية والمصيرية للامة بأجمعها. بكلمة اخرى، فان هذه الطبقات قد اقامت عازلا نهائيا بينها وبين الامة. فلم تعد ترى نفسها ومصيرها كجزء من مصير الامة، بل مناقض له تناحرياً. فهي ترى مستقبلها خارج الوطن شأنها شأن مجموعات الحكم التي هربت من كوريا والصين وفيتنام في أعقاب الثورات هناك. لقد وضعت هذه الطبقات لنفسها خيارا جاريا وخيارا بديلا دون ان تفتح فرصة لتعدد الخيارات فيما بينهما.

. فالخيار الجاري هو اعتماد القمع المفتوح، شن حرب "اهلية" على الطبقات الشعبية بأجمعها، لحماية مصالحها وارتباطاتها بالاجنبي داخل القطر الواحد وهجومها على كل ما هو مشترك قومي بين كل قطر وقطر.

. والخيار البديل هو الارتحال اذا ما تمكنت منها ثورة شعبية واطاحت بسلطانها.

يكشف اختبار الوضع الحالي في الوطن العربي ان الطبقات الشعبية العربية مستنزفة ومُغرَقَةً في "حرب اهلية" بالمقلوب او بالمعكوس، على اعتبار ان هذه حرب رجعية بخلاف التاريخ الثوري والتقدمي للحروب الاهلية التي تشنها الطبقات الشعبية. حرب اهلية شنتها عليها الطبقات الراسمالية الكمبرادورية الحاكمة في الوطن العربي. فمنذ تسلمها الحكم كان لا بد لكل طبقة ان تشن هذه الحرب باعتبارها احد أهم شروط وصول/إيصال، ومن ثم استمرار، كل طبقة في سدة حكم الدولة القطرية. وطالما ان كل نظام قطري عربي يحرس

مصالح اجنبية داخل الوطن العربي، وله عن ذلك مقابل، فإن هذه الانظمة لا تملك اي بديل سوى القيام بقمع الطبقات الشعبية في كل قطر حيث تتناقض مصالح هذه الطبقات مع الراسمالية الكمبرادورية الحاكمة وحلفائها من الراسماليين الغربيين. وهي مصالح متعددة متنوعة بين نهب المواد الخام والنفط وصولاً الى سوق مفتوح حيث اصبح النظام الحاكم الطرف الذي يُشَبِّع هذا السوق بالمنتج الاجنبي ويسمح بتفشي سرطان الشركات متعددة الجنسية بفروعها المتعددة في العديد من الاقطار العربية بحيث تنهب الفائض وتستغل القوة العاملة في هذه الاقطار العربية. ولحماية هذه المصالح ولضمان حصصها من عائدات التساقط، فإن الانظمة العربية قمعت كافة اشكال الحريات، وهمَّشت الطبقات الشعبية عن الشؤون السياسية والتنموية والقومية مقوية بهذا من هيمنة نمط انتاج راسمالي محيطي على المستوى الكلي، الى جانب تكريس هيمنة العلاقات البطريركية على المستوى الجزئي. وحيث نكتب هذه السطور وقد حصل الاحتلال الاميركي البريطاني الاسترالي للعراق، فإن محتوى هذا العدوان هو قرار امبراطورية العولمة الاستيلاء على موجودات العراق، اي ارض النفط وليس بئر النفط كناتج لهذه الموجودات.

قَبِلَ كثير من المثقفين والاكاديميين العرب بدور الدعاة لهذه الانظمة.

ان انتصار الانظمة في تجنيد هؤلاء المثقفين لكي يُسوِّقوا هذه الانظمة في المجتمع يعني ان الطبقات الراسمالية الكمبرادورية الحاكمة قادرة على تفريخ مثقفيها الكمبرادوريين[1].

يمكننا القول بقدر من التعميم، انه إلى ان حصل العدوان الامبريالي الصهيوني على سوريا ومصر والاردن وبقية فلسطين عام 1967[2]، كان لا يزال هناك املاً في حصول تطور سياسي وحدوي في المنطقة آنذاك. إلا ان هزيمة الانظمة القومية في مصر وسوريا عام 1967 قد عبَّد السبيل لهجمة كمبرادورية شاملة على الوطن العربي. وكانت النتيجة الاولى لهذه الهجمة او الهزيمة سقوط العديد من الانظمة السياسية القطرية الحاكمة في الوطن العربي في مأزق "إستدخال الهزيمة" ممثلا في استسلام الطبقات البرجوازية القومية الانتاجية لصالح دورها ومصالحها الجديدة ممثلة في تحولها الى كمبرادور حاكم في الدولة القطرية العربية لاعلان تخليها عن تحرير الارض العربية المغتصبة، فلسطين بخاصة، وعن

1 . انظر بهذا الصدد، عادل سمارة، مثقفون في خدمة الآخر، منشورات مركز المشرق– العامل للدراسات الثقافية والتنموية، 2003.

2 . ربما لا مجال هنا لذكرالعدوان الثلاثي (البريطاني الفرنسي الصهيوني) عام 1956 على مصر. ولكن الاحتلال الاميركي– البريطاني والرسمي العربي للعراق اليوم يذكرنا بامر هام هو، ان وقوف الولايات المتحدة ضد هذا العدوان لم يكن كما انطلى على الكثيرين بأن الولايات المتحدة ضد العدوان. لقد كانت الولايات المتحدة ضد المعتدين لأنهم كانوا يحاولون استعادة هيمنتهم على المنطقة كاستعمار جديد. والحقيقة ان هدف الولايات المتحدة كان آنذاك منع الاستعمار القديم من استعادة الهيمنة لكي تحل هي محله.

الهدف العربي الأشمل وهو الوحدة. اما هذا كله فيلخص على الصعيد الرسمي العربي اليوم في الشعار المسمى "السلام خيار استراتيجي". هذا يعني ان جزءاً من المجتمع (حيث تحولت البرجوازية القومية الانتاجية الى كمبرادور) قد استدخل الهزيمة، أي هجر النضال القومي وربط نفسه بأعداء الامة.

وخلال السنوات ما بين حرب 1967 والعدوان الامبريالي الثاني على الانظمة القومية العربية (العدوان على العراق) عام 1991، اصبح جلياً ان اعداداً كبيرة من الاحزاب والمنظمات السياسية العربية قد استدخلت هي ايضا الهزيمة، واصبحت مجرد ادوات وفي ارقى الاحوال حلفاء للطبقات الحاكمة، علماً بأن مبرر قيام هذه الاحزاب هو الحلول محل هذه الانظمة وتحديداً ان تصبح البديل الثوري لها.

لم يقتصر استدخال الانظمة للهزيمة على التخلي عن استراتيجية الانتاج لصالح وظيفة الكمبرادور، التخلي عن المبادرة والإقدام التنمويين لصالح التبعية واقتصاد التساقط داخل نطاق القطر الواحد، بل تعداه بقيام اكثر من قطر بالمشاركة في العدوان على قطر عربي آخر حيث ارسلت عدة انظمة عربية جيوشها للمشاركة في العدوان على العراق عام 1991، بغض النظر عن الاشكالية العراقية–الكويتية وبهذا فقد قامت هذه الانظمة بكسر الحاجز النفسي القومي حيث وصلت حد المشاركة في العدوان على الامن القومي بالاعتداء على قطر عربي آخر تحت إمرة جيوش راس المال المعولم. أما وقد أُحتل العراق اليوم، فإن هذا يؤكد تحليلنا بأن إشراك جيوش عربية في عدوان 1991 كان مثابة تدريب للجيوش الرسمية العربية على دورها الخاص والاساسي الجديد وهو المساعدة على إعادة احتلال الوطن العربي من قبل جيوش الراسمالية في حقبة العولمة باعتبار هذه مقتضيات مصالح إمبراطورية العولمة. ورغم ان هذا الاحتلال ينطوي على هتك السيادة الوطنية للدولة القطرية التي تشارك هي نفسها في تنفيذ هذا العدوان، فإن حكام هذه القطريات يقعون في موقفين متناقضين يتم حسمهما لصالح السيد الامبريالي:

الموقف الأول: وهو ان هذه القطريات متجهة نحو فقدان "الوحدة" الجغرافية لاراضيها لصالح بنية كانتونات تحت إشراف الاحتلال الاميركي.

والموقف الثاني، انها راغبة في التخلص من النظام العراقي الذي يرفع لها دائماً عصا الوحدة القومية حيث ترفض الوحدة العربية لأن مجرد وجودها هو ضد هذه الوحدة وعلى حسابها.

يقع الموقف القُطري كموقف وسَطي بين الرغبة الشعبية العربية في وحدة قومية وجشع امبراطورية العولمة في الاستعمار. وعليه، فإن العدوان الحالي على العراق واحتلاله ووقوف الشارع العربي مع العراق يؤكدان ان الدولة القطرية استنفذت دورها بنظر الامة العربية من

جهة وبنظر عدو هده الامة من جهة ثانية. وهكذا ثبت أن الدولة القطرية بما هي صنيعة الاستعمار، فقد كان وجودها ودورها مجرد مرحلة انتقالية لتهيئة الوطن العربي لعودة الاستعمار.

والحقيقة ان وقوف الدولة القطرية مع الغزاة، لم يكشف فقط عن استدخال راس المال الكمبرادوري للهزيمة فحسب، بل كشف عن استدخال الكثير من الاحزاب العربية للهزيمة إما عبر تأييد عدوان 1991 او تبريره او التزام الصمت حياله. فلم تقد هذه الاحزاب مظاهرة واحدة ضد هذه الانظمة. وبالطبع لم تُستثمر ثورياً المظاهرات الشعبية العفوية التي قامت ضد العدوان . ان الامر الهام هو ان مشاركة الجيوش العربية كانت محاولة للاجهاز على الافق القومي للامة بقصد من الدولة القطرية اكثر مما هي اجهاز على الرئيس صدام حسين ونظام حزب البعث في العراق. وها هو المشهد يتكرر في عدوان 2003. وهو مشهد يفضح ثلاثة أطراف شاركت فيه:

فهو يفضح أولاً الامم المتحدة التي بررت عدوان 1991 بحجة ان العراق "إعتدى" على سيادة دولة عضو في الامم المتحدة. ورغم رفضنا لهذا التفسير لأن العراق إنما استعاد ولاية فُصلت عنه من قبل الاستعمار البريطاني، فإن العدوان الحالي ضد العراق هو نقض لنفس قوانين الامم المتحدة ولم تقم هذه المؤسسة بمحاولة الدفاع عن العراق! وهو يفضح الانظمة العربية التي شاركت في عدوان 1991 ضد العراق بحجة "حماية" الكويت، وهاهي تقوم بعدوان 2003 ضد العراق ايضاً، ويفضح الولايات المتحدة وبريطانيا وتوابعهما الذين يغزون العراق لنهب ثرواته ومن ثم إعادة استعمار الوطن العربي.

ولا يفوتنا القول ان هذا التساوق الرسمي العربي مع امبراطورية العولمة إنما يؤكد على الحقبة الجديدة في النظام الراسمالي العالمي، حقبة الراسمالية المعولمة، وهي حقبة تقتضي من دول الراسمالية الكمبرادورية الحاكمة في المحيط، التنازل عن السيادة القطرية والامن القومي بالطبع والتحول الى مجرد كتائب تأتمر من واشنطن، وبغير هذا، يكون استبدالها كلياً. إذن "هما أمران أحلاهما مُرٌّ" فإما التحول الى كانتونات او بلديات، وإما الطرد واستحضار بدائل للحكام!.

اما التطور الاكثر خطورة في هذا المستوى فيكمن انه منذ عام 1991، ركزت الجبهة الثلاثية المعادية (الامبريالية والصهيونية والراسمالية الكمبرادورية القطرية العربية) هجمتها لتقود الطبقات الشعبية العربية لاستدخال الهزيمة. وهذا يعني ان الجبهة الثلاثية قد وسَّعت المعركة باتجاه الصدام المباشر مع الطبقات الشعبية العربية. وهذا يقودنا للاستنتاج بأن الصراع بين الطبقات الشعبية العربية من جهة، والجبهة الثلاثية من جهة اخرى هو صراع تناحري. انه تداخل وتزامن الصراعين القومي والطبقي.

وهنا تكمن اهمية البعد القومي للطبقات الشعبية. فالقومية في هذا السياق، قومية الطبقات الشعبية، هي آلية للتحرير والوحدة والتنمية والاشتراكية وليست القومية الشكلية للطبقات الراسمالية الكمبرادورية التي هي جوهرياً إقليمية. وهكذا، فإننا نزعم انه في الوطن العربي بحكم المرحلة والموقع، خصوصيات عن أمم أخرى. ان الخصوصية التي نقصد معالجتها في هذا المعرض خصوصية ناجمة او متولدة عن حالة الخضوع والتبعية والتجزئة وهي ان هناك قوميتان: قومية حاكمة وأخرى كامنة.

في المسألة القومية

طرحت المسألة القومية في العديد من البلدان الاوروبية في بواكير القرن السابع عشر، حيث شهد حالة الصعود والتبلور القوميين لاوروبا لدرجة دعاه معها الاوروبيون بعصر القوميات[1]. من المهم الاشارة هنا الى ان نفس البلدان الاوروبية التي عبرت قرن القوميات وراكمت اهراماً من الخطاب اللغوي عن الحريات وحق الامم في تقرير المصير، كانت قد مارست على الارض ما هو عكس ذلك تجاه القوميات الاخرى ولا سيما في مستعمراتها. ففي ذلك القرن كانت معظم الراسماليات الاوروبية الغربية قد دخلت مرحلة الاستعمار محفوزة بالتطور الراسمالي وديناميات نمط الانتاج الراسمالي و"المصالح القومية" للطبقات الراسمالية. لقد وسعت وقوت هذه الطبقات الراسمالية الاوروبية الحاكمة من دورها الاستعماري الى مستوى امبريالي وذلك من اجل استعمار البلدان الاخرى في محيط النظام العالمي وبالتالي لخصي طموحاتها القومية. وعليه، فإن التبشير بالحرية وحق تقرير المصير، تجاه غير الاوروبيين، لم يكن سوى لغواً ونفاقاً اوروبياً برجوازيا رسميا ليس إلا.

قاد هذا الاستعمار الراسمالي الى احتجاز النمو الراسمالي في المستعمرات واحتجاز تطور الديمقراطية والوحدة القومية لا سيما في النصف الثاني من القرن العشرين. فالقومية بهذا

1 . نلاحظ الاساس المركزاني الاوروبي لهذه التسمية. فهم لم يطلقوا على هذا القرن عصر القوميات في اوروبا، بل عمموه على العالم باسره وذلك من منطلق ان الغرب الراسمالي هو اساس العالم وان البقايا "مستعمرات" مجرد هوامش تابعة تلحق به، ولكن وهذا الاهم، دون ان تتمكن من التحول على شاكلته!. وفي هذا الصدد يمكننا القول ان منتصف القرن العشرين كان عصر قوميات المحيط، اي الموجة الثانية للقومية قوميات حركات التحرر الوطني في العالم الثالث. اما حقبة العولمة التي بدأت مع العقدين الاخيرين من القرن العشرين فشهدت الموجة الثالثة للقومية، وهي موجة مختلفة حيث هي على الاغلب قوميات مصطنعة ومرتبطة بالمركز الراسمالي في حقبة العولمة الذي يعمل على تفتيت البلدان التي يرمي الى وضعها تحت عبائته مثل يوغسلافيا والاتحاد السوفييتي...الخ. وهي الموجة التي ولّدت دول جديدة في البلقان تابعة للولايات المتحدة وأدوات لحلف الناتو وهي نفسها التي ستصنع نماذج في هذا الطراز في الوطن العربي بدءاً بالعراق.

المعنى قوميتان: واحدة للمركز وأخرى للمحيط، سيدة ومسودة. ما اشبه اليوم بالبارحة!. ها هي عولمة رأس المال تكرر المشهد من جديد. عولمة للمركز واخرى للمحيط، من هنا يمكننا فهم مقولة ماركس بأن القومية سلاح في يد الطبقة البرجوازية. حقا لقد كان هذا شأن البرجوازية الاوربية الغربية.

لقد فتح هذا الإرث الاستعماري للقوميات الاوروبية الباب امام القوى الرجعية والمبتذلة لمهاجمة القومية وكأنها، او بزعم هذه القوى، ان القومية ظاهرة من اختراع الاوروبيين وانها تناسبهم وحدهم وبالتالي، فإنها لا تناسب البلدان غير الاوروبية. وهكذا هوجمت المسألة القومية والقوميين في الوطن العربي حيث أُتهموا بانهم مجرد مبشرين بفكر غريب "غربي"!.

ومن جانب آخر، هاجم الكثير من الشيوعيين والماركسيين، غير العرب والعرب، القومية باعتبارها سلاحاً في يد الطبقة البرجوازية، كما كان حال اوروبا، حيث اثارت البرجوازية سلسلة لا متناهية من الحروب خدمة لمصالحها الخاصة ممعنة في استغلال الانتماء والمشاعر القومية لشعوبها. ولم يتنبه لا ماركس ولا الشيوعيين العرب وغير العرب الذين ايدوا تحليله هذا، بأن هذه البرجوازيات المتعصبة قومياً، هي التي بنت الدولة القومية العصرية المصنَّعة. أما من أتوا بعد ماركس من مؤيدي تحليله هذا فلم يُدركوا لاحقاً، اي منذ منتصف القرن العشرين، ان هذه البرجوازيات التي قامت فيما بينها أبشح حروب التاريخ وأكثرها وحشية، (الحربين العالميتين الاولى والثانية) وقد نضجت مصالحها، فقد أقامت السوق الاوروبية المشتركة كإطار فوق قومي، وأنها تتجه سريعاً نحو الوحدة رغم انها لفيف من القوميات التي طالما تذابحت. وهذا يؤكد ان المصالح الاقتصادية تعلو في التحليل الاخير.

وفي هذا الصدد علينا التأكيد بأن هناك فارقاً، بل فاصلاً، بين الانتماء والمشاعر القومية للناس وبين الوعي القومي لأن الوعي هو الذي يضع حدا بين فهم المصالح القومية المشروعة لأمة في ارضها وبين الاطماع والمصالح الطبقية التي تُغلَّف وتستغل بالمصالح القومية التي هي جوهرياً مصلحة الطبقات الحاكمة في توسيع اسواق منتجاتها على حساب الامم الاخرى. هذا بالمفهوم النظري العام، ولكن بالمعنى الواقعي المعيَّن في الوطن العربي، فلم تكن هنا برجوازية صناعية أصلاً لتقوم باستغلال المشاعر القومية لحماية سوقها، وحبذا لو كانت موجودة أصلاً، وحبذا لو كانت قومية حقاً. لم تكن هذه ولا تلك. وبالطبع لم تكن هناك طبقة عاملة "بروليتاريا". بل كان الوطن العربي مجتمعات زراعية وفقيرة في معظمها ايضاً.

لقد اعتنق الكثير من الماركسيين اطروحة ماركس في نقد القومية. وهي اطروحة كان لا بد له من طرحها في حينه لأن جانباً اساسياً من فكر ماركس كان نقد رأس المال وهذا اشتمل على نقد نمط الانتاج الراسمالي الذي تقوم على اكتافه التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية

الراسمالية وهي المكونة اساساً من طبقتين متصارعتين تصارعاً ينتهي في التحليل الاخير الى مستوى تناحري، البرجوازية والبروليتاريا. وكان ماركس محقا في دور البرجوازيات الاوروبية في امتطائها للشعور القومي لتبرير الاستعمار. وفي هذا الصدد تحديداً، علينا التوضيح بأن ماركس لم يطلب ان يتم تعميم استنتاجه بشأن القومية من الحالة الاوروبية الى الحالة العالمية. لكنه وقع، وإن لا مباشرة، في فخ تعميم التجربة الاوروبية على سائر بلدان العالم، أي فخ المركزانية الاوروبية. وهذا ما يطرح مسألة في غاية الاهمية متعلقة ايضا بالفارق بين التحمس للماركسية ووعي الماركسية. ففي الصراع الطبقي الذي عايشه ماركس في اوروبا القرن التاسع عشر، كان لا بد له من الوقوف الى جانب الطبقة العاملة، وهو وقوف يجب ان يدفعه للتخندق ضد القومية هناك آنذاك. القومية التي كان قد أُستُخدِمَ زخمها للاحتراب الاوروبي الداخلي ولاستعمار الامم الاخرى أي تقسيم العالم الى امم سيدة واخرى مسودة. لا شك في ان انحياز ماركس للطبقة العاملة ضد البرجوازية الاوروبية. ولكن ماركس نفسه يسقط في المركزانية الاوروبية حينما ينسب للبرجوازية الاوروبية دور "إعادة خلق أمم المحيط على شاكلتها".

يصبح هذا التحليل مفهوم اكثر اذا ما وضعنا في الاعتبار ان الطبقة تشكل في فكر ماركس محوراً مركزياً، وأن الطبقة العاملة بالتحديد هي حاملة مشروعه الاشتراكي الذي هو مشروع يتجاوز القوميات نحو هدف انساني عام هو الاشتراكية. لعل مركز اطروحة ماركس هو ان الطبقة العاملة سوف تتجاوز الحقبة القومية في النمو والتطور السياسي والاجتماعي عبر الشروع بالثورة الاشتراكية وانجازها. ولكن هؤلاء الشيوعيون انفسهم لم يكونوا قادرين على فهم ان ماركس أخفق في تحليله لهذه القضية للاسباب التالية:

اولاً: توقع ماركس في البيان الشيوعي (1848) ان البلدان، الامم، الراسمالية سوف ترسمل الامم غير الراسمالية (المقصود هنا رسملة متطورة وليس رسملة مشوهة كما هو حال المحيط اليوم). ولكن حقائق الواقع برهنت على ان الدول المتقدمة أعاقت، بشكل مقصود، التطور الراسمالي في محيط النظام العالمي. لقد وجدت هذه الامم ان رسملة المحيط لا يخدم توسعها الاقتصادي طالما ان العالم منقسم بعد الى قوميات متعددة[1]. لقد وجدت الراسماليات المتقدمة انها اذا ما خلقت رأسماليات متقدمة في المحيط، أي على شاكلتها، فإن هذه لن تظل مستعمرات لها ولن تصبح نظيرات لها بل نقائض لها. فالمسألة واضحة اذن، ومبررة بمنطق راس المال. من هنا سر احتجاز تطور المحيط من قبل المركز بدل رسملته.

1 . يلقي هذا الحديث ضوءاً على حقبة العولمة، او تلقي هذه الحقبة الضوء عليه. فالعولمة، بما هي حقبة للرأسمالية تُذيب سيادة الدولة القومية في المحيط. وهذا يسمح لراسمالية المركز بأن تعيد، ثانية، تشكيل أمم المحيط على هواها، وليس على شاكلتها.

وأكثر من هذا، فإن كلفة احتجاز تطور المحيط على الانسانية كان ملايين الضحايا التي قُدِّمت في مسار نضالات التحرر الوطني ومليارات الفقراء من بعدهم. فخلال حكم بلدان مركز النظام العالمي لبلدان محيطه الخاضع لاستعمارها، فإن هذه القوى الاستعمارية الامبريالية قامت بدعم طبقة التجار، وبقايا الاقطاع، والمثقفين المتغربنين وهو ما قاد الى تنافس فيما بين هذه القوى على السلطة في حقبة ما بعد الاستعمار. وباعتبارها تشكيلات استعمارية، او عملاء، فإن هذه المجموعات الاجتماعية أبقت على ارتباطاتها بالمركز الامبريالي وقوت علاقاتها مع المركز الامبريالي وصفَّت التغيرات السياسية والاقتصادية الجذرية التي كانت قد انجزتها حركات التحرر الوطني واستبدلتها بأنظمة تحكمها الطبقة الراسمالية الكمبرادورية.

ثانياً: اعتماداً على توقعاته بأن المركز الراسمالي سوف يقوم بتطوير المحيط على شاكلته[1]، أخفق ماركس في التقاط اهمية القومية في نضال التحرر الوطني في اقطار المحيط حتى عندما استخدم المركز نفسه القومية كسلاح بأيدي البرجوازية. كما لم يأخذ ماركس بالحسبان حقيقة انه في اوقات عدة، يمكن للقومية ان تلعب دوراً تقدمياً. وان ذلك الدور للقومية لم ينته بانتهاء تقدمية القومية في اوروبا التي حلت محل الاقطاع منجزة ذلك عبر هيمنة نمط الانتاج الراسمالي. كان على من أتوا بعد ماركس وإنجلز ولينين، ان ينقلوا التحليل من المستوى النظري البحت والتحليل القديم الذي تم تطبيقه لفترة معينة من الزمن وفي منطقة محددة من العالم، الى تطورات عملية على الارض. لقد تمكنت الثورة الصينية بقيادة ماو تسي تونغ من التقاط اهمية القومية في التقدم نحو الاشتراكية. إن عدم إدراك حقيقة ان القومية يمكن ان تلعب دوراً تقدمياً في مرحلة من تاريخ نضال هذه الامة او تلك،

2. دار ولا يزال يدور جدال متواصل حول هذه المسألة. وهي تبدو بمعيار المدى القريب خللاً في تحليل ماركس حيث لم يقم المركز برسملة المحيط "على شاكلته". لكن هذا ليس كامل الصورة. ان قيام المجموعة الاوروبية باستيعاب اسبانيا والبرتغال وتقريبهما من مستوى دول المركز الاوروبي يشير الى انتقال شبه المركز الى مركز. هذا امر يحتمل تكراره من قبل المجموعة الاوروبية تجاه روسيا ودول اوروبا الشرقية، رغم ان هذا قد لا يقود الى نقلها بما يقربهما من المركز. لذا، هناك مسارين محتملين على الاقل: فإما مسار تجذر المشروع الاشتراكي في امم معينة قبل او دون ان تنخرط في المركز الامبريالي، وإما ان تتمكن دول المركز من ابتلاع بلدان اخرى والحاقها بالمركز. واذا ما ساد هذا المنحى عالمياً، نكون في هذه الحالة امام عالم رأسمالي لا ينقسم على اساس انظمة قومية بل على اساس طبقي عالمي. ولا يفوتنا القول هنا ان مسألة السماح لروسيا بالتحول الى مركز هو امر ليس على الاجندة في هذه المرحلة على الاقل. ان ما هو على الاجندة حالياً، هو حرص الولايات المتحدة على إضعاف بقية الامبرياليات القديمة والحيلولة دون قيام روسيا بإعادة بناء اقتصادها. اي ان الصراع البيني والاستقطابي في المركز الراسمالي هي المتوقعة في هذه الحقبة. وحتى لو تنامت اقطاب أخرى في النظام العالمي، وهذا بلا شك سيقلص من قبضة غول راسمالي معولم واحد على العالم، ولكنه لن يُعوِّض فقدان الاتحاد السوفييتي الذي كان يحول دون عودة الاستعمار. بقي المهم بالنسبة للوطن العربي ان تعدد المراكز او الاقطاب الراسمالية لن يخدم اهداف الامة العربية في الوحدة والتنمية. فقد يقود هذا الى استبدال مهيمن بآخر كما حصل في بداية القرن العشرين وهو الأمر الذي ولَّد اتفاقات سايكس-بيكو. ان المطلوب هو تحول العرب الى مركز لذاتهم.

إنما هو سقوط في المركزانية والفرادة الاوروبية التي تنسب المواقف التقدمية للقوميات الاوروبية وحسب.

وكما اشرنا في هامش سابق، لا يمكن القطع الكلي بأن ماركس كان بالمطلق ضد المسألة القومية:

"ما دامت بروليتاريا كل قطر ملتزمة بأن تستولي اولا على السلطة السياسية وبأن تشيد بنفسها طبقة قائدة للامة بأن تصبح هي نفسها الامة، اذن فهي ما تزال قومية ولكن ليس بالمعنى البرجوازي لهذه الكلمة"[1].

وكتب ماركس وانجلز: " ان مصالح البروليتاريا تقتضي بالحاح التوحيد النهائي لالمانيا في امة واحدة، ذلك التوحيد الذي هو الوسيلة الوحيدة لازالة كل العقبات الموروثة عن الماضي من ساحة المعركة التي ستواجه فيها البروليتاريا البرجوازية" (انجلز، البرنامج الثوري في مسالة الوحدة الالمانية.)

وقد ركز انجلز في هذا المقطع على مسالة عدم التفريط باستقلال الحركة البروليتارية بقوله: "غني عن البيان انه في جميع هذه الحالات يجب ان يتصرف حزب العمال لا كمجرد ذيل للبرجوازية بل كحزب منفصل ومستقل تماما وهو سيذكر البرجوازية لدى كل فرصة بان المصالح الطبقية للعمال تتعارض مباشرة مع مصالح الراسماليين وأن العمال واعون لهذه الحقيقة[2]"

نلاحظ هنا ان ماركس يتعاطى مع قومية الطبقات الشعبية ولا يطلق عليها او يعمم عليها حكمه على الموقف البرجوازي من المسألة القومية.

ولكن بالمقابل، اتخذ ماركس وانجلز موقفا معارضا لحركة التشيك والكروات والسلافيين الجنوبيين القومية، ولقد اعتبرا القومية السلافية والشعوب السلافية عامة المتحالفة مع روسيا القيصرية " شعوبا رجعية باسرها" مضادة للثورة، لأن هذا النضال القومي يقوي العدو الرئيسي للديمقراطية والاشتراكية ولأن هذه الشعوب في نظرهما تمثل "مخافر امامية" للقيصرية الروسية[3]". يذكرنا هذا بوضوح بتفكيك يوغسلافيا مؤخرا على يد الولايات المتحدة وقيام المركز الامبريالي بدعم قوى رجعية في البلقان للانفصال وتكوين دول تابعة تحت شعار القومية وحق تقرير المصير، وهي مثابة مخافر امامية لامبراطورية العولمة؟

---

1. البيان الشيوعي ماركس انجلز، الشركة اللبنانية للكتاب، ص 63<

2. انجلز، المسألة العسكرية البروسية ص 145). (المديني 1995، ص 153).

1. المديني 1995 (لم يورد مرجع)

وبخلاف ماركس، حاول ستالين تطوير موقف الماركسية من المسألة القومية، فحول الماركسية في هذا المستوى من علم مجتمعي مرن الى دوغما.

يقول ستالين: "ليست الامة مجرد مفهوم تاريخي، ولكنها مفهوم تاريخي في عصر معين، عصر الراسمالية الناهضة. ان سير تصفية الاقطاعية ونمو الراسمالية، هو في ذات الوقت سير تآلف الناس في أمم"[1]

ولكن، ماذا عن الوجود البشري الموضوعي للامم قبل الراسمالية وماذا عن حالة مديدة لوجود سوق عربي مشترك؟. ان عدم وجود سوق عربية مشتركة هو ما دفع ستالين لانكار ان العرب أمة! وبالطبع، لم يلاحظ ستالين تغييب هذه السوق قسراً من قبل النظام الراسمالي العالمي، اي الاستعمار وإصراره على احتجاز تطور الوطن العربي. إنه إحتجاز على يد النظام الراسمالي العالمي الذي تحدث هو نفسه عنه والذي كان صراع الاتحاد السوفييتي معه.

اذا كانت البرجوازية تخلق الامة عبر السوق، فكيف يتم او تم خلق البرجوازية نفسها؟ وهكذا، لم يلاحظ ستالين ان اوروبا الراسمالية هي التي حالت دون خلق امم برجوازية في المحيط عبر نهب الفائض والاستعمار وحتى الامبريالية[2].

لعلها مشكلة كبرى في اوساط الكثيرين في الحركة الشيوعية العربية انهم لم تقرؤوا ولم يحللوا جيدا الواقع الملموس، وهذا بعكس لينين الذي يقول: "ان الروح الحية للماركسية، هي التحليل الملموس للواقع الملموس"

في كراس "اللينينية والمسالة الوطنية" يقول ستالين ايضا:

" ان الامة خلافا لمزاعمهما المغلوطة لم توجد ولا كان ممكنا ان توجد في عهد ما قبل الراسمالية ما دامت السوق الوطنية لم تكن بعد موجودة، كما لم تكن هناك مراكز اقتصادية ولا ثقافية وطنية وعليه فان العوامل التي يمكن ان تقضي على التجزئة الاقتصادية عند شعب معين وان تجمع في كل وطن واحد اقساما منه لا تزال مجزأة، لم تكن موجودة[3]".

ربما يفيدنا المقتطف التالي في توضيح الفارق بين ستالين وماوتسي تونغ الذي يرفض تناول الامور بشكل جامد، ويدفع باتجاه البحث والتحليل وإعمال العقل في فهم الجديد من الظواهر، يقول ماو في السياق نفسه: " اما المذهبيون فهم يرفضون القيام بأية دراسة مجدة

2 . يوسف ستالين، الماركسية والمسألة القومية، دار الطبع والنشر للغات الاجنبية، موسكو، ص 11.

3 . لا يتسع السياق هنا لمناقشة مسألة خلق البرجوازية للامة. فالامة موجودة كبشر. وحتى الشعور القومي لا تخلقه البرجوازية، بل تستخدمه طبقا لمصالحها. فبوسع الطبقة العاملة، الطبقات الشعبية، ان تفهم وتستخدم وتطور المسألة القومية في اتجاه تقدمي واشتراكي.

1 . يوسف ستالين، اللينينية والمسألة الوطنية، ص 6. في المديني 1995 ص 171.

للواقع، ويعتبرون الحقائق العامة، أمورا تنبثق من النزاع فيقلبونها الى صيغ مجردة، لانهم قوم كسالى" (في المديني، 1995 ص 170).

ينسب الموقف الماركسي التقليدي، ولا سيما الستاليني، من القومية بروز الامم الحديثة الى النظام الراسمالي، وهيمنة نمط الانتاج الراسمالي على المجتمع، وتطور السوق القومية وتسلم البرجوازية القومية للسلطة. وهذه بالضبط تطورات الامر في اوروبا. فبالنسبة لهؤلاء الماركسيين، لا بد من تلبية كافة هذه الشروط قبل تحديد فيما اذا كان مجتمعاً معيناً قد اصبح امة. وهكذا حصر تبلور أمة ما في توفر هذه الشروط في موقع جغرافي ما، وتحدد في هيمنة نمط الانتاج الراسمالي، أي في العصور الحديثة من حيث الزمان. ولكن، اثبت التحليل المادي للتاريخ ان الامم القديمة، والاسواق القديمة قد وُجدت قبل الراسمالية. كانت هذه حالة أمم مثل الهند والصين والامة العربية. ان اعتماد هذا المدخل: اي وجود أُمماً قديمة واسواقاً متطورة وانظمة اقتصادية قد مكنتنا من فهم المسألة القومية في ضوء مختلف عن منظور التشخيص او المنهج الماركسي الارثوذكسي الذي يضع القومية في مواجهة الاشتراكية ونسب القومية وحصرها في المركزانية الاوروبية والتطور الراسمالي.

ان المقومات الكلاسيكية المألوفة للقومية، اللغة، والارض والاقتصاد والتاريخ والسوق كانت متوفرة لدى الأُمم القديمة. لا شك ان الراسمالية قد اعطت المسألة القومية مستوى انتاجيا اعلى، ومشاركة اجتماعية اوسع وخطابا وجوهرا ثقافيا اوضح. ولكن ما هو اكثر اهمية انه، خلال قيام البرجوازية بتحضير وتثقيف الجماهير كي تقاتل من اجل "الهدف القومي" كان هدفها الحقيقي هو استغلال نضالات الناس ضد الامم الاخرى من اجل المصالح الاقتصادية لراس المال. ان رأس المال هذا هو راسمال الطبقة البرجوازية الحاكمة التي هدفها دوما هو توسيع نطاق هيمنتها الاستعمارية واستغلال هذه المستعمرات.

وإذا كانت هناك أمماً قديمة قبل الراسمالية الاوروبية، فلا شك ان أمم العالم الثالث هي أمم، حتى وإن لم "تكتمل" فيها الشروط التي تحددت بناء على تطورات مسيرة القومية في اوروبا ولا سيما الجزء الغربي منها. فأمم العالم الثالث تجمع كل واحدة منها معظم عناصر التعريف المتفق عليه للقومية سواء من حيث اللغة والتاريخ والثقافة والارض والشعب...الخ اضافة الى هيمنة نمط انتاج يمكن المخاطرة وتسميته راسمالي محيطي. اما فيما يخص السوق، فلا شك ان برجوازية المحيط حاولت الهيمنة على سوقها القومي، لكنها نكصت، بعد عدة عقود من المحاولات، على اعقابها مكتفية بدور الوكيل للراسمالية الغربية المتقدمة التي حاربت، بلا هوادة رسملة المحيط وبالتالي احتفظت، وهذا هو الاهم، بالسيطرة على السوق القومي لبرجوازيات المحيط، هذه البرجوازيات التي رضيت في النهاية بدور هامشي تابع ووكيل.

إلا ان الماركسية الارثوذكسية والتقليدية فشلت في إلتقاط دور الراسمالية الكمبرادورية في التخلي عن حماية السوق القومي. وهنا وقعت في ارتباك حقيقي. فهي من ناحية نظرية تعتبر ان دور البرجوازية هو الحفاظ على السوق القومي لأن مصلحتها هي في السيطرة عليه. ولكن من جهة ثانية، فإن الراسمالية الاوروبية، راسمالية المركز، لم تقم بخلق بلدان المحيط على شاكلتها، أي رسملتها. وبالتالي، فإن كلتا البرجوازيتين قد عملتا بما لا يتفق مع التحليل النظري للماركسية. ومن هنا، نحن امام إشكالية تقول: إما ان نطور التحليل الماركسي طبقاً لحقائق الواقع على الارض، وإما ان نقوم بتطبيق حرفي متزمت للتحليل الماركسي التقليدي على الانظمة الكمبرادورية.

تحاجج الماركسية الارثوذكسية ان الاشتراكية كبديل ممكن في بلدان المحيط امر لن يكون قيد الامكان. فالامكانية الاشتراكية منوطة بقيام المركز برسملة المحيط على شاكلته ودخول الجميع، افواجاً، الى الاشتراكية. وهذه مسألة لا تزال تشكل خياراً مفتوحاً.

لعل المشكلة الرئيسية في التشكيلات المحيطية اليوم في انها فشلت في الارتقاء الى تشكيلة متقدمة راسمالية او اشتراكية. وهذه حالة الامة العربية التي انفقت كامل القرن العشرين في فترة انتقالية مديدة لم تصل معها الى راسمالية متطورة او اشتراكية، اية اشتراكية.

في مسألة الامة العربية

ارتكازاً على الفرضيات النظرية المدرجة أعلاه، فإن نقاشاً ساخناً تم ولا يزال فيما اذا كانت العرب تشكل أمة ام أمماً شتى. يجادل البعض ان العرب لم يشكلوا أمة في يوم من الايام. ويجادل آخرون بأنه في اعقاب اخفاقات الانظمة العربية قومية الاتجاه في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، فإن مسألة القومية العربية اصبحت في حكم المنتهية، شيئاً من الماضي. في حين يجادل آخرون بان هناك اربعة مناطق جغرافية عربية هي حوض وادي النيل، وشبه الجزيرة العربية، والمغرب العربي والمشرق العربي وبالتالي هناك فرص لأربع قوميات واحدة لكل من هذه الاقليم. وهنا يكون الامر الحاسم هو العامل الجغرافي. ويرى بعض آخر، ان هذه التقسيمة الجغرافية يمكن اذا توحدت كل واحدة منها ذاتياً ان يكون ذلك مقدمة لتوحيد الوطن العربي باسره على اساس فدرالي او كونفدرالي...الخ

وبالنسبة لآخرين، فإنه ما من شيىء مشترك بين هذه الكتل و/او الاقطار الجغرافية العربية، وأن العلاقات ما بين قطر عربي بعيد كالسودان وجيرانه الافارقة هي اقوى بما لا يقاس من علاقته بسوريا. ويرى آخرون بأنه لا يوجد سوق عربي مشترك ليخلق بدوره أمة عربية موحدة، وان امة موحدة تشترط وجود سوق راسمالية موحدة وهو ما ليس موجوداً اليوم.

ولكن اللوحة اكثر تداخلاً وتعقيداً من التبسيطات التي تُصوَّر بها. ففي حين ان فلسطين

ملاصقة للبنان، وكلاهما اجزاء من سوريا الكبرى، فإن حزب الكتائب اليميني اللبناني قد دعم الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين[1]. لكن هذا لا ينسحب على سائر الاحزاب والقوى السياسية اللبنانية حتى المسيحية منها. كما ان الاحزاب السياسية والطبقات الشعبية البعيدة جدا عن فلسطين في المغرب العربي، تدعم النضال الفلسطيني بينما الطبقة الحاكمة في الاردن التي تجمعها بفلسطين كونهما من بلاد الشام وكون الشعبين في الاردن وفلسطين متداخلين جدا، تقيم علاقات اعتراف باسرائيل. وبينما ضحت الجزائر بمليون شهيد في حرب التحرير الوطنية من الاستعمار الراسمالي الفرنسي، فإن حزب الكتائب يعتبر فرنسا مثابة موئله ووطنه العقائدي. أما عن الدعم الشعبي العربي للعراق اليوم ضد عدوان 1993، فيبرز حقيقة الانتماء الشعبي القومي بما لا يدع مجالاً للشك. لكن هذا لن يُخرس الاقليميين العرب ولا اساتذتهم في دوائر الاكاديميا والمخابرات الغربية وهي دوائر تعمل يداً بيد.

ارتكزت بعض المحاججات فيما يخص تطور امة عربية على ان نمط الانتاج الراسمالي لم يهيمن على التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية العربية في بدايات القرن العشرين حيث ولدت بواكير الحركة القومية العربية. وعلى نحو نسبي، فإن نمط الانتاج الرأسمالي لم يكن حقيقة قد هيمن على مجالات الانتاج والاستهلاك والتوزيع والثقافة. فهو لم يكن قد تغلب بعد على انماط الانتاج ما قبل الراسمالية وعلى البنيات الاجتماعية كالبطريركية التي تشكل حوامل ومثبتات لانماط الانتاج ما قبل الراسمالية وحتى لنمط الانتاج الراسمالي المحيطي. وبسبب من هذه التشوهات في انماط الانتاج، وتحديداً عدم هيمنة نمط الانتاج الراسمالي، يجادل البعض بأن القومية العربية لن تتطور كما يجب وربما انها لم تتواجد من حيث المبدأ، أي ان وجودها مقرون برسملتها، وقد لا يكون مرهون بالرسملة وحسب.

لعل المسألة الاكثر حديَّةً هنا هي مسألة التحول، والتحول الراسمالي تحديداً. لذا تجدر الاشارة الى ان التحول الراسمالي المشوه والبطيىء في الوطن العربي كان قد أُعيق بعوامل خارجية، أي لم تتسنى له فرصة التحول الذاتي الحر مما جعل لعوامل خارجية دور في حصول هذا التشوه واستمراره الى جانب عوامل داخلية. وهذا ما لم يدركه ستالين، وهو الامر نفسه الذي أوقع الكثير من الاحزاب الشيوعية العربية في إشكالية المسألة القومية العربية.

"أنكر الحزب الشيوعي المصري الذي تأسس عام 1920، ويعتبر من اقدم الاحزاب الشيوعية العربية، وجود الامة بحجة ان العرب لا تتوافر فيهم مقومات الامة. وظل الحزب منذ تأسيسه وحتى 1958 يؤكد باستمرار على "الخصائص القومية للمجتمع المصري". وعارضت الحركة الشيوعية في السودان التي كانت متأثرة الى حد كبير بموقف الحركة

1 . وقد يكون من المهم الاشارة الى ان ارتفاع السقف الثوري في لبنان وطرد الاحتلال الصهيوني من الجنوب وارتفاع السقف القومي للنظام السوري اثر، حتى، على حزب الكتائب منذ بضعة اعوام ليتحول خطابه الى خطاب عروبي.

الشيوعية المصرية حين طرحت وحدة مصر والسودان عام 1953، 1954. "وبقي هذا الموقف الانفصالي يوجه الحركة الشيوعية في مصر والسودان حتى عام 1958، حين اعترفت لأول مرة في تاريخها، بالقومية العربية، والامة العربية الواحدة، وكان ذلك في دراسة صغيرة اصدرتها في كراس بعنوان "مفهوم القومية العربية[1]"

اما الشيوعيون الجزائريون فلم يشكلوا حزبا مستقلا الا عام 1936، ومع ذلك ظلت مواقفهم تابعة للحزب الشيوعي الفرنسي، الذي انكر وجود امة عربية واحدة، وانكر عروبة الجزائر وهاجم فكرة الوحدة العربية، ودعا الى اتحاد الجزائر مع فرنسا، وكان الشيوعيون الجزائريون معادين للقضية القومية العربية، والحركة القومية العربية، ويقول "عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي، بهذا الصدد، "منذ اواخر القرن التاسع عشر نشأت ونمت في الشرق الادنى وخاصة في مصر، تيارات مختلفة تهدف الى تجديد الاسلام وتكييف الحضارة واللغة العربية مع مقتضيات النهضة الحديثة. وقد ولدت هذه التيارات افكار "ال بان –اسلاميزم و بان–ارابيزم" وهي ايديولوجيات ترتكز على مفاهيم مغلوطة تاريخيا، كمفهوم وجود "امة عربية[2]"

اما موريس توريز فأعلنها صراحة عام 1939: "وهذه الامة لا تربطها اية رابطة بالامة العربية، كما اعلن موريس توريز في العام 1957 ان الجزائر قد اصبحت امة تامة التكوين. هكذا قرر موريس توريز، رحمه الله، مصير امتنا بكل بساطة!

كما لم يختلف الامر بنظر الحزب الشيوعي العراقي. اما في سوريا ولبنان، فكتب خالد بكداش: "نشأت الامم بنشوء الراسمالية. قبل نشوء الراسمالية لم تكن هناك امم" ...فالوضع الجغرافي الذي يفصل بين سوريا والجزائر او بين العراق ومصر سيظل فاصلا بينهما، وهو قد اثر ويؤثر على تطور كلا القطرين وعلى ثقافة كل منهما، وحياته الاقتصادية وعقليته وبنيانه النفسي[3]"

ويضيف بكداش ايضا: "ومن هنا نبين ان ما قاله ستالين في تعريف الامة وتحديد العلائم التي تميزها ذو اهمية كبيرة لتنوير اذهان العرب حول القضايا التي يجابهونها تبعا لخصائصهم القومية التي تكونت وتتكون في كل قطر من اقطارهم[4]"

---

1. الحكم دروزة، دور الشيوعية المحلية في معركة العرب القومية بيروت دار الفجر، 1962، ص 108.
1. مارسيل اغرنو، تاب "حقيقة الامة الجزائرية" الصادر في تموز 1057– الحزب الشيوعي الفرنسي وقضية الجزائر تأليف الياس مرقص، ص 1199.
2. مقدمة كتاب "طريق الاستقلال" لخالد بكداش الصادر عام 1939 "صفحات مجهولة" من تاريخ الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان تأليف محمد علي الزرفا والياس مرقص ص 62.
3. صفحات مجهولة، ص 65.

والحقيقة، لا بد ان يتساءل المرء، ألا يعرف بكداش ان المركز الامبريالي هو الذي جزَّأ الوطن العربي!

وهكذا بقيت الشيوعية العربية على موقفها من القومية العربية وعلى التزامها بأطروحة ستالين[1] حتى اعلنت تغيير ذلك الموقف لتعترف بالقومية العربية عام 1956. لكن هذا الاعتراف ظل رجراجاً وقد يكون الأدل عليه عدم تبلور هؤلاء في حركة شيوعية عربية موحدة. هذا على الصعيد القومي اما على الصعيد القطري فقد ظل موقف الشيوعيين الفلسطينيين على الموقف القديم من الاعتراف بالكيان الصهيوني مرتاحين في الموقف الكوزموبوليتي الرافض للقومية! حتى لو تطلب ذلك فقدان الشعب الفلسطيني لارضه وبقائه في الشتات.

بدأ التطور الراسمالي المعاق في الوطن العربي خلال العهد العثماني وتمت "رعايته" من قبل القوى الراسمالية الاستعمارية الاوروبية اولاً، ولاحقاً الولايات المتحدة عبر تجلياتها الاستعمارية والامبريالية واخيرا المعولمة. وحيث تمت إعاقة التحول الراسمالي بسبب من قوىً خارجية، فإن هذا يجب ان لا يُتخذ ذريعة لنفي او التقليل من ان الامة العربية امة قديمة. ففي حالة الوطن العربي حيث تمت إعاقة قسرية للعامل الاقتصادي، لعب العامل الثقافي دورا وحدويا هاماً حتى الوقت الحالي. وعبر هذا العامل الثقافي عن نفسه في الدعم المتواصل من قبل الطبقات الشعبية العربية للوحدة العربية وهذا ما تمازج بين الثقافية والمصلحة المادية للطبقات الشعبية. ولعل آخر واحدث الاستطلاعات بل الاستثناءات بهذا الشأن هي المظاهرات التي عمت الوطن العربي عند اشتعال العدوان ضد العراق عام 1991، واحتلال العراق اليوم 2003، والانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، والتي عادت واشتعلت وتوسعت في نيسان من عام 2002، هذا ناهيك عن التذكير بالحراك الشعبي العربي الشامل لصالح الجزائر، إبان الثورة، وضد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وحتى التطوع العربي للنضال في فلسطين قبل عام 1948، والالتحاق بالمقاومة الفلسطينية بعد عام 1967، والتطوع العربي الجاري حالياً بالآلاف للنضال في العراق.

رغم التفكيك السياسي القطري، والاقتصادي والاجتماعي بقي العامل الثقافي متجاوزا كافة اشكال التفكيك وعبر عن نفسه "سياسيا". كما يتأكد الموقف نفسه من خلال وقوف

4. كما كان دخول الستالينية في قضية القومية غزو كولنيالي شرقي، فان معظم اليسار الاوروبي ظل يسارا صهيونيا مؤيدا للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. وايد الكثير من هذا اليسار العدوان الاميركي البريطاني على العراق عام 1991. وعليه، فإن وقوف الشيوعية العربية على راسها ثانية امر لا بد منه، ولا بد من استبدال التبعية الفكرية الى حوار خلاَّق.

الطبقات الشعبية العربية ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني، والمطالبة بمقاطعة منتجات الولايات المتحدة الامريكية.

لا بد من الفصل بين تحول اوروبا وتحول الوطن العربي الى الراسمالية. من المؤكد ان التحول عبر هيمنة نمط الانتاج الراسمالي وتحديداً علاقات الانتاج الراسمالية هو نتاج مصالح للبرجوازية العربية (اذا جاز نعتها بالمفرد) مختلفة بالطبع عن مصالح البرجوازية القومية الاوروبية خلال الثورة الصناعية هناك لأسباب عدة احدها ان البرجوازية العربية لم تبدأ على الاقل مستقلة سياسيا بشكل حقيقي وهو ما جعل عملية التحول الراسمالي مرتبطة بطبيعة عملية الاستقلال السياسي. ان استقلالا شكليا يعني تحول راسمالي ضعيف او محتجز، اذا اتفقنا مع تحليلنا السابق ان المركز لا يحاول خلق المحيط على شاكلته. ففي حالة اوروبا، قامت البرجوازيات، التي تتحكم بالفائض بتسخير قانون التراكم بحيث يعمل في خدمة الاقتصاد الوطني. إلا ان الراسماليات العربية التجارية وحلفائها المحليين في بدايات الاستقلال، وتحولها لاحقا الى كمبرادور قد تنازلت "وربما يصح القول انها بقيت متنازلة" عن التحكم بالاسواق المحلية العربية لصالح الراسمالية الاوروبية المنتجة في طبعاتها الاستعمارية والامبريالية ومن ثم المعولمة. وبهذا، فإن هذه البرجوازيات لم تفرط باسواقها الوطنية وحسب بل ادى بها هذا التفريط الى ان تجد مصالحها في الوقوف بشدة في وجه الوحدة العربية (سنورد تفاصيل لاحقا بهذا الشأن).

يكمن الدور الخطير وطويل الامد للدولة القطرية في الوطن العربي في عددها الكبير مما خلق وضعاً فسيفسائياً في هذا الوطن بحيث لا تقوى اية دولة على التماسك الذاتي تنمويا وعسكريا ولا حتى من حيث الامن الغذائي، لكي تكون عاجزة عن حمل مشروع تنموي حقيقي. وحتى الدول التي توفر لها حجم سكاني مقبول، إلا انها كانت تفتقر بالمقابل الى الموهوبية الثرواتية. وهذا يؤكد لنا ان الاستعمار الراسمالي حين قسَّم هذا الوطن قد فعل ذلك بتفكير استراتيجي معمق وليس بروح انتقامية انفعالية، أو بتعصب ديني او خلاف ثقافي، وإن كان قد تم تطويع هذه الصغائر للكبيرة الاساسية وهي مصالح رأس المال الكولونيالي، وهي التي ورثها راس المال الامبريالي فالمعولم.

لعل الخطورة الفعلية للدولة القطرية موجودة في ما هو ابعد من حلولها محل الدولة القومية. فالدولة القومية لم تكن قائمة عندما أُعطيت معظم القطريات العربية "استقلالها". وهذا ما جعل الدولة القطرية ضربة وقائية او استباقية لمطلب ومشروع الدولة القومية. نعم، تكمن خطورة الدولة القطرية في انها قد افرزت طبقة برجوازية قطرية حلت محل الطبقة البرجوازية القومية التي قُتلت مع التجزئة. وبعبارة اخرى، قامت بتجزئة الوطن العربي مجتمعيا، وبالتحديد طبقياً يث اصبحت كل طبقة عدة طبقات، تماماً كما اصبح الوطن عدة دول قطرية. فإذا كانت الدولة سلطة حكم تتجسد في مصالح اقتصادية بل مادية وجهاز

اداري وعسكري ودستوري... فإن الطبقة البرجوازية هي التي تجعل هذه الدولة دولة قومية. هي التي بمصلحتها الطبقية، تجعل من الدولة القومية ضرورة. لعل هذا هو اللَغَم الكبير الذي فجرته الدولة القطرية في مشروع الدولة القومية. وعليه تمكنت النخبة الحاكمة من الحاق الطبقة البرحوازية القطرية بها وخصي طموحاتها وتحويلها الى كمبرادور. ورغم اننا لسنا بصدد دراسة نشوء الطبقة البرجوازية العربية عامة،، فإن النخبة الحاكمة التي عينها الاجنبي قامت إما بالتحالف مع البرجوازية القطرية، في الاقطار التي كانت الاخيرة موجودة فيها، او خلقت هذه الطبقة على شاكلتها بمعنى ان وجودها ضروري وبالتالي، يجب الاستباق والتدخل في تشكلها وتطورها بما يحول دون ان تتخذ منحى قوميا، أي تسير باتجاه تعميق التكامل والتكافؤ.

لا يمكن للدولة القطرية ان تسمح ببساطة بنمو برجوازية انتاجية قومية الاتجاه، لأن مجرد هذا الوجود يتناقض ويتصادم في النهاية مع حدود الدولة القطرية او ما يسمى حقها في تقرير المصير. ان حق تقرير المصير للدولة القطرية متناقض الى حد كبير مع حق تقرير المصير للدولة القومية. وعليه، فإن البرجوازية القومية لا تؤمن ولا يمكنها حصر طموحاتها في حق تقرير المصير القطري ولا تستطيع الا ان تكون وحدوية. وحيث نجحت الدولة القطرية في كافة اشكال التفكيك الذي قامت به أو تم اقيام به من أجلها وحافظت عليه، فإنها، أي الدولة القطرية لم تنجز لا تنمية ولا وحدة ولا حتى دفاع عن القطر ولا قدرة على المقاومة كما حصل في حرب 1967 في حالات مصر وسوريا والاردن، وفي لبنان إثر احتلال الجنوب، وأخيرا في العراق عام 2003.

وهكذا، كان التطور الطبيعي للبرجوازية القطرية، حالة طبقية تابعة هي الكمبرادورية القطرية التي أتت بالضرورة متخارجة كدولتها القطرية التابعة.

يناقض هذا النمط من الطبقات الراسمالية النظرية الماركسية التقليدية التي تقول بأن كل برجوازية لا بد وأن تناضل كي تتحكم وتحمي وتحتكر سوقها القومي باعتباره إطار مصالحها. تنطبق هذه النظرية حقيقة على البرجوايات القومية الانتاجية المستقلة. أما البرجوازية الكمبرادورية العربية، فقد خربت الوحدة العربية وذلك بتعزيز التوجه القطري على حساب القومي وفرض ثقافات قطرية مفبركة على حساب الثقافة القومية الشاملة. وبكلمة اخرى، فقد قام الكمبرادور باستغلال وإضعاف الثقافة القومية بالطريقة نفسها التي اضعف بها واستغل الاقتصاد العربي. وهكذا، يتقاطع الثقافي والمادي بالنسبة لكافة الطبقات كل حسب مصالحه.

اربع مواقف من الامة العربية

يعود الاستخدام المبكر لتعبير "القومية والامة العربية" الى العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر. وقد شكل هذا التيار الاب الروحي للحركة القومية العربية منذ ذلك الحين وحتى تدهور الانظمة القومية التقدمية العربية، ومن ثم ضعف المد القومي في اوساط الطبقات الشعبية العربية في اواخر ستينات القرن العشرين. ومنذ بدء بروز الحركة القومية العربية فقد تلخصت المواقف تجاهها بالاضافة الى التيار القومي العربي العام في ثلاثة هي: حركة الاسلام السياسي، والمعسكر الراسمالي الكولونيالي الامبريالي والشيوعيين العرب.

أولاً: كان ولا يزال موقف حركة الاخوان المسلمين من القومية العربية اساساً لموقف الاسلام السياسي منها. اما المدرسة الفكرية القومية فدأبت على اعتبار الدين الاسلامي احد مكونات القومية العربية. وهذا يثير بالطبع نقاشاً حول مدى علمانية هذه الحركة القومية.هذا علماً بأن المسيحيين العرب في غالبيتهم يؤكدون على ان ثقافتهم، كمسيحيين، هي جزء من الثقافة العربية الاسلامية. لعل ما يهمنا في هذا الصدد هو ان التيارات الايديولوجية في الوطن العربي قد اخفقت في الدخول في حوار بينها كمدارس محلية بشأن القومية العربية وبالتالي بشأن الأمة العربية وتطورها ومصيرها.

حتى هزيمة الحركة القومية البرجوا زية العربية رسميا او عسكريا عام 1967، فإن مدرسة الاسلام السياسي كانت لا تزال في تحالف، او على الأقل محتفظة بعلاقات تفاهم مع ما تسمى بالانظمة العربية المعتدلة التي هي إما عُينت او محمية او داخلة في علاقات تحالفية مع القوى الراسمالية الاستعمارية ومن ثم الامبريالية الغربية[1]. في حين كانت الحركة القومية العربية على نقيض ذلك حيث كانت دوماً في مركز النضال ضد هذه القوى. بحلول الستينات، وخاصة عام 1967، حيث وقع العدوان الصهيوني الراسمالي الغربي الذي تركز ضد النظام الناصري في مصر[2]. ففي هذه الحرب تمكن التحالف الراسمالي الامبريالي الصهيوني من وضع حد لتنامي التيار القومي البرجوازي العربي وذلك بهزيمة حزيران عام 1967. وهكذا، ففي أعقاب هذه الهزيمة طغت القطرية على معظم الانظمة الحاكمة في

1. يمكن تصنيف بعض آراء السيد حسن البنا بأنها ذات منحى يتحاور مع او يحاول التصالح مع المسألة القومية العربية، وهذا مختلف عن آراء سيد قطب التي كانت حاضنة تيار التكفير والهجرة.

2. لا يمكننا حصر معسكر الاعداء في الامبرياليات الغربية ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني ايضا، دون ان نشير الى ان كافة الانظمة الرسمية العربية التابعة للغرب الراسمالي كانت راغبة في هذه الحرب لتصفية المد القومي العربي. أما اذا عالجنا المسألة من منظور قومي، فتصبح هذه الانظمة التابعة مُدانة اكثر لانها مُطالبة بالمفهوم القومي ان تقف الى جانب مصر وسوريا في تلك الحرب وهذا ما لم يحصل. إن عدم وقوف اي نظام قطري عربي الى جانب الآخر إبّان عدوان خارجي لا يعني سوى أحد امرين: إما ان هذا النظام القطري مشارك ضد نظام قطري عربي آخر، أو ان هذا النظام لا يشارك خشية ان يفقد السلطة القطرية التي بين يديه، أي مصالحه الطبقية، وبهذا يكون هذا النظام قد أعطى الاولوية لمصالحه الطبقية على المصلحة القومية، وهذا سر دور الدولة القطرية وخطورتها على المسألة القومية الوحدوية.

الوطن العربي وعليه، اصبحت هذه الانظمة اكثر انسجاماً على مستوى تبني سياسات قطرية مناهضة، وإن لا مباشرة، للطموح القومي الوحدوي للامة العربية. فقد قفزت الراسمالية الكمبرادورية الى السلطة، بما في ذلك مصر، وفتحت بالتالي سائر اقطار الوطن العربي للسوق الراسمالي العالمي. ونتيجة لغياب التيار القومي، تحول الصراع ليدور بين حلفاء الامس، اي بين انظمة الدولة القطرية الكمبرادورية والاسلام السياسي الذي اتخذ طبعة جديدة في بعض الاقطار العربية. ولكن بالمقابل، حصل تقارب بين نظام حكم الدولة القطرية الكمبرادورية وبين بعض الاجنحة من الحركة القومية واليسارية سواء في الزعم بمحاربة "الاصولية ولاحقا حسب التعبير الذي نحتته المؤسسة الامريكية الحاكمة– الارهاب" او في موقف بعض هذه القوى لصالح مشاركة انظمة عربية في العدوان على العراق تحت راية الجيوش الراسمالية الغربية.

على ان العدوان الراسمالي الامبريالي الصهيوني لم يكن السبب الوحيد لانهيار النظام القومي في مصر في اوائل السبعينات من القرن الماضي. فالارجح ان السبب الاساسي وراء إخفاق هذا النظام ايضا هو عدم تمكنه من اجتراح برنامج تنموي حيث كان جزءاً ملموساً من موارده يُستهلك على النفقات الدفاعية في مواجهة العدو الراسمالي الامبريالي الصهيوني. هذا ناهيك عن فساد النظام البروقراطي الناصري نفسه لا سيما وأن هذا النظام قد محضته الطبقات الشعبية ولائها في حين كانت الطبقة الوسطى وشرائح من الكمبرادور والبيروقراطية الحاكمة هي المستفيدة من النظام والمهيمنة عليه. وهكذا، أدى عجز النظام الناصري عن الاستمرار في الحكم في اعقاب هزيمة حزيران 1967، الى عجزه عن الاستمرار في الحكم والاحتفاظ بالسلطة في مصر. ولا يمكن ان يعزى هذا فقط الى الفشل العسكري، بقدر ما هو منسوب الى ان النظام لم يكن قد خلق البنية الاجتماعية الطبقية ومن ثم البنية القيادية المناسبة لقيادة الدفاع ضد العدوان وما بعد العدوان، بدلاً من البيروقراطية التي سرعان ما انقلبت الى كمبرادور متماهية ومستدخلة للهزيمة. وبهذا الانقلاب، تم تقويض المشروع القومي الناصري في التنمية والوحدة وتحرير فلسطين.

وكما اوضحنا، ففي حين كانت الطبقات الشعبية تدعم ناصر طوعا، كان نظامه في خدمة الطبقة الوسطى وشرائح برجوازية بيروقراطية وكمبرادورية اخرى. فلم يمنح النظام الناصري الطبقات الشعبية لا دوراً قيادياً ولا ثقة، اي لم يكن ديمقراطياً تجاه الاكثرية الشعبية. وعليه، فما ان تحرك الجناح اليميني في النظام الناصري صوب الارتداد لخيانة النظام حتى وجدت الطبقات الشعبية نفسها مجردة من السلاح، سواء سلاح التنظيم الذي يقودها للحفاظ على مكتسبات الثورة او السلاح الذي تقاتل به.

لعل الحقيقة حارقة أكثر. فقد احتوى النظام الناصري، وهو قومي الطموح، على تناقضات لا قومية في داخله، بمعنى ان موقفه الطبقي الوسطي، كانت مركَّباً من خليط قطري وقومي معاً. فكما اشرنا لم يكن قومياً بالمفهوم الحقيقي للمسألة القومية، اي قومية الطبقات الشعبية، حيث وضع مقاليد البلد في أيدي بيروقراطية راسمالية قطرية القناعات، فكان غير ديمقراطي ولا قومي تجاه الطبقات الشعبية، وهذا ما جعل عودة الراسمالية التابعة لمصر أمراً سهلا، بعد وفاة ناصر نفسه. كما وقف موقفاً قُطريا عندما طبَّق سياسة جامعة الدول العربية التي "قدَّست سيادة الدولة القطرية" إذ وقف ضد محاولة النظام العراقي بزعامة عبد الكريم قاسم استعادة الكويت. اي ان النظام الناصري فشل طبقياً داخل مصر إذ إنتمى للبرجوازية الصغيرة، الي كبرت وترسملت تماماً مع الأيام، وفشل قومياً حيث حال دون تقليل عدد القطريات العربية كونها معادية بالضرورة للوحدة ولقومية الطبقات الشعبية. لكن هذا لا ينفي إيجابيات هذا النظام في دعمه لثورة الجزائر، ومساعدة الثورة اليمنية عام 1963. ما نحاول اثباته هنا هو ان النظام الناصري لم يكن قد حسم المسألة القومية تماماً، فقد كان يتذبذب بين الموقفين القومي والطبقي، وربما هذا ما يؤكد قناعاته البرجوازية الصغيرة[1].

لقد برزت مؤخراً بعض المؤشرات الواعدة في الحوار ما بين هذين التيارين الاسلامي والقومي. ومع ذلك لم يحسم الامر بكونهما تياران يتحاوران لا سيما وان التداخل بين محيطي التيارين تداخل واسع. ففيما يشتمل التيار القومي على يساريين وربما ماركسيين تتداخل اطرافه مع الاسلاميين. وفيما تتداخل اطراف او محيط الاسلاميين مع القوميين هناك تيار اسلامي مضاد للقومية العربية، فما بالك بموقفه من اليسار. وحيث يؤمل ان يستمر هذا الحوار، فإننا نعتقد انه ليس من العملي التحاور الاندماجي بل التحاور العملي والميداني على ارضية تيارين مستقلين يتحاوران ويتحالفان لخدمة الامة. وقد يشكل هذا الحوار تجربة لعلاقات ديمقراطية بينهما اساسها قبول الآخر من جهة، والشعور بخطر عودة الاستعمار في حقبة العولمة كما هو حاصل في فلسطين والعراق اليوم من جهة ثانية. هذا مع العلم ان قبول الاخر يصبح اصيلا اذا كان في تشكيلة اجتماعية اقتصادية متجاوزة للتخلف والتبعية والبنى البطريركية. وبدون هذا التجاوز يبقى لدينا العامل الذاتي فقط كأداة لكبح رفض الآخر. عامل ذاتي غير مسنود اساساً بالعامل الموضوعي.

ثانياً: موقف المدرسة الراسمالية الامبريالية من المسألة القومية العربية:

1. تجدر الاشارة الى ان أحد أهم اسباب حصول عدوان 1967 ضد مصر كان بسبب وجود الجيش المصري في اليمن، اي اقترابه من منابع النفط، حيث ادرك المركز الامبريالي وتوابعه وحلفائه ان تحكم مصر بالنفط يعني الاقتلاع التام للوجود وللمصالح العدوانية للراسمالية الامبريالية في الوطن العربي، ومن هنا كانت بنظرهم حتمية تصفية النظام الناصري.

بدأت خطة الراسمالية الامبريالية للهيمنة وتفتيت الوطن العربي حتى قبيل بواكير الحركة القومية العربية التي بدأت مع نهايات القرن التاسع عشر. وعليه، فما ان تخلص الوطن العربي من الحكم العثماني حتى كانت خطة، بل اتفاقية، تفتيت الوطن العربي جاهزة للتنفيذ باسم "سايكس–بيكو" بين بريطانيا وفرنسا في ايار 1916، على ان يُحتفظ بفلسطين لإقامة دولة للصهاينة فيها. وهي الخطة او الاتفاقية التي تمثل سياسة الاستعمار الراسمالي الملخصة في سياسة "فرق– تسد".

تكمن اهمية هذه المدرسة الراسمالية الامبريالية في كونها مشروعاً عدوانياً عملياً يتسم بالتنفيذ على الارض في حين ان المدارس الاخرى لم يتسنى لها أن تتجسد ومن ثمَّ تُؤتي أُكُلها، ربما ليس لقصور في تلك المدارس بقدر ما هو بسبب هذه المدرسة الراسمالية الامبريالية نفسها ودورها العدواني الاستعماري. اضف الى هذا انها المدرسة الاجنبية الوحيدة، في حين ان الاخريات، على اختلافهن هن مدارس محلية. لا بل ان هذه المدرسة لا تزال تعيد تجديد نفسها حتى الوقت الحاضر في الوطن العربي.

تجدر الاشارة الى ان سوريا كانت اكثر قطر عربي تمت تجزئته باكراً، تفتيته من الداخل الى اربع كيانات، فإن القوى الراسمالية الامبريالية لا تزال تعمل حتى اليوم ضمن سياسة "فرق . تسد"، بل وقد رفعتها الى مستوى اكثر تعقيداً هي سياسة "تركيز المركز وتذرير المحيط". لذا، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا في حقبة الراسمالية المعولمة بشكل خاص، لا تزالان تحاولا بشكل مقصود تفكيك كل من العراق والسودان ومصر والمغرب العربي كل قطر من الداخل الى دولٍ عدة على أُسسٍ جغرافية او طائفية او دينية وهو ما يتجلى في العدوان الحالي ضد العراق.

من المفهوم بالطبع انه لا يجدر نسب التخلف في بلدان المحيط الى الاستعمار فالامبريالية وحدهما، ولا سيما التخلف الذي استمر في حقبة او دولة ما بعد الاستعمار. ولكن من المهم ايضا، التأكد ان المركز الامبريالي يركز على منطقة في العالم اكثر من اخرى تبعاً لمصالحه فيها. فلا يزال **اهتمام المركز الامبريالي عالياً، إن لم نقل متزايداً، في الوطن العربي ولا داع للتفصيل لان** ارضه تحتوي على النفط، ولأن للغرب الراسمالي مستوطنته في فلسطين، أي الكيان الصهيوني. لذا، تتوفر حماية اعلى للانظمة القطرية التي عُينت او تتحالف مع المركز طالما تقوم بدورها الوظيفي في قبول بل وحماية قواعد المركز في وطننا، القواعد الاقتصادية والعسكرية التي تحميها وتذبحنا.

اتسمت حقبة الاستعمار المباشر في الوطن العربي بتعميق تخلفه والحيلولة دون وحدته وذلك عبر كل من التبادل اللامتكافىء، والتجزئة القطرية. وبالتالي قاد احتجاز تطور الوطن العربي الى احتجاز دقرطته بالطبع. ففي ظل حكم نخبة مدعومة او معينة من قبل

الاستعمار في بلد لا زالت تهيمن فيه انماط انتاج ما قبل راسمالية او غير راسمالية، تبقى القطاعات الانتاجية ضعيفة الاداء، وتبقى اعدادا كبيرة من الناس معتمدة في حياتها على علاقتها بالسلطة التي ينتفخ جهازها البروقراطي بشكل متواصل على حساب القطاعات الانتاجية. وبهذا تتهمش القوة العاملة الشابة انتاجيا وبالتالي سياسياً وحقوقيا. ومن هنا، لا يصبح النضال الحرياتي والديمقراطي على اجندة الطبقات الشعبية، وهذا لا يضع النخبة الحاكمة المرتبطة بالاجنبي امام ضغط اجتماعي لتبني قوانين وسياسات ديمقراطية. ففي هذا الحال يكفي الانظمة جهازاً قميعا مدربا ومسلحا ليحل الاشكالية المتكونة عن المطالبة بالحريات. وهذا يجعل تحقيق الحريات امراً يتطلب صراعاً مجتمعياً هائلا ومكلفا من الناحية البشرية. وحتى خلال النضال في بلدان المحيط التي نقل اليها المركز صناعات كلاسيكية ملوثة للبيئة ومسببة للامراض لن تتعرض السلطة فيه لضغط من الطبقة البرجوازية الصناعية لا الغربية ولا المحلية التي لها هناك قاعدة صناعية انتاجية طالما ليست هناك حركة عمالية تطالب بالديمقراطية وحقوق العمال بل ان البرجوازيات المحلية والاجنبية ضد السماح بحريات وتطبيق لوائح ديمقراطية اساساً. وابعد من هذا، فلهذا السبب بالذات ذهبت الصناعات من المركز الى المحيط.

فإذا كان هذا حال بلدان العالم الثالث، فإن التطور المحتجز فيه يوجب دراسة مشكلة جديدة نجمت عن استمرار التخلف وهي تسابق بلدان المحيط على الانفتاح الاقتصادي، بدل تسابقها على حماية اسواقها. اما اعلى درجات هذا التسابق فهو التسابق على تقديم اكثر تسهيلات ممكنة للاستثمار الاجنبي المباشر (Foreign Direct Investment FDI) ممثلاً في ما يسمى الاستثمار الاجنبي المباشر. يحدث هذا ضمن عملية تسهيلات هائلة للمستثمِرين (المستغِلين) الاجانب لدرجة سحقت في طريقها ليس المصلحة الاقتصادية للطبقات الشعبية في هذه البلدان، بل سحقت حتى سيادتها على ارضها، ولكن هذه المرة لشركات وليس لدول مستعمِرة[1]. وهذا بدوره حال دون ان تكلف دول المركز نفسها عناء الاستعمار المباشر لهذه البلدان.

وصولا الى هذا الانفتاح غير المحدود، فإن بلدان المحيط تتجنب تقديم اية تسهيلات حرياتية داخل بلدانها، بل بالعكس، فإن الانفتاح الى هذا الحد يُحتِّم على هذه البلدان وضع قوانين قمعية جدا ضد الطبقة العاملة المحلية التي عليها تلبية الشبق المالي للمستغل الاجنبي

1 . هذا التطور الذي نسميه ب القطاع العام الراسمالي المعولم. صحيح انها استثمارات خاصة، ولكنها تصب في النهاية في خدمة اقتصاد المركز حيث توفر فيما توفره وظائف للطبقة العاملة هناك وهو امر يلعب دورا في إطفاء التوتر المحلي فيها. انظر بهذا الصدد

Adel Samara, *Epedimic of Globalization*, Chapter One, 2001.

وهي قوانين تمس حقوق الطبقة العاملة الاساسية من حيث الاجور وساعات وظروف العمل وتمس الاقتصاد الوطني الذي يصبح تحويل فوائضه المالية الى الخارج جريمة محمية من الدولة، انه انفتاح لصالح رأس المال الاجنبي وتضييق حرياتي محلي. يرى البعض ان هذا الانفتاح قائم على وهم ان راس المال الاجنبي، كما كان الوهم عن القروض سابقا بانها سوف تساعد على تنمية المحيط، إلا ان الامر اليوم اكثر سوءاً، فلم تعد التنمية ضمن اجندة الانظمة الكمبرادورية، ولا سيما في الوطن العربي. فهي تشكر الله اذا تمكنت من إدارة الازمة، حتى ولو بتوليد ازمة جديدة. فكل ما هو على الاجندة دور وظيفي للطبقات الحاكمة وهو بلا شك مدفوع الاجر.

ولكي تتمكن من حماية وتجسيد نمط هيمنتها الجديد، تقوم الدولة القطرية الكمبرادورية العربية بتوليد وتبني شريحة من المثقفين الذين يمثلون الكمبرادور الثقافي للكمبرادور السياسي والذين تكون اولى مهامهم التنظير لثقافة تعميق اللاتكافؤ في اقتصادات الوطن العربي بالتنظير للانفتاح على النظام العالمي والكتابة ضد القطاع العام، ومديح ما يسمى بـ " القريةالعالمية"...الخ.

ان الحقبة الحالية، هي حقبة ازدهار وتبرير ومديح هيمنة النظام العالمي في الوطن العربي من خلال وظيفة الدولة القطرية. لقد شكلت الدولة القطرية الغطاء للمشاركة في العدوان الراسمالي الغربي ضد العراق عام 1991 واحتلاله عام 2003. وحيث وصل الامر الى هذا الحد، فهذا يعني ان الوطن العربي لا تحكمه الدولة القطرية، بل هي وكيلة للحاكم الاجنبي ممثلا بشكل خاص في المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة.

ثالثاً: أما المدرسة الفكرية الثالثة، فهي المدرسة الفكرية الشيوعية العربية:

وهذه المدرسة رغم ان مؤسسيها هم مواطنون عرب، إلا انها اعتمدت الى حد كبير على التفسير، ومن ثم الموقف، السوفييتي للقومية العربية. لقد بنى معظم الشيوعيون العرب الاوائل موقفهم من مسألة الامة العربية على نظرية ستالين من المسألة القومية ومن الامة العربية نفسها التي وصفها بأنها "أمة في طور التكوين" (كما اشرنا آنفاً).

وهذه نظرية تفتقر لفهم طبيعة النظام الراسمالي العالمي الذي يُفترض ان يكون الاتحاد السوفييتي الطليعة القائدة لنقيض هذا النظام! ولكن، وللمفارقة، فإن الاتحاد السوفييتي نفسه الذي عجز منظروه عن فهم الوضع العربي وبالتالي أنتجوا عن الوطن العربي تحليلات مختلَّة. تعاني هذه المدرسة من قصور في الرؤيا لأنها اخفقت في التقاط عددٍ من الحقائق الاساسية مثل وجود أممٍ قديمة التي لا تحتاج في عصر الراسمالية الى إعادة اعتراف بوجودها، ولا بإقرار بطموحاتها القومية او وعيها القومي الجمعي. كما اخفق التحليل الستاليني في التقاط حقيقة ان الوطن العربي قد تم تقسيمه عنوة بين الدول الراسمالية

الاستعمارية ولم يُتح للامة العربية ان تعطي رأيها في هذا التقسيم حتى اليوم. وبناء عليه، فإن هذه الامة هي أمة لا تزال دولتها القومية في طور إعاقة التوحُّد والتنمية بسبب من مجموع عوامل خارجية وداخلية.

لكن نفس نظام الحكم السوفييتي في عهد ستالين هو الذي اعترف بالكيان الاشكنازي الصهيوني بالرغم من سببين جوهريين كان يجب ان يحولا دون هذا الاعتراف وهما: انه كيان أُقيم على يد ومن اجل اهداف بلدان المركز الراسمالي العالمي الذي يُفترض ان الاتحاد السوفييتي خصمه الاساس من جهة ومن جهة ثانية لأنه أقيم ككيان لمستوطنين طردوا شعباً وحلوا محله!

ولسوء الحظ، فإن الكثير من الاحزاب الشيوعية العربية، كما اسلفنا، قد تلقفت التحليل السوفييتي للكيان الصهيوني الاشكنازي لدرجة انها اقرت الاعتراف به، وتبنت موقفاً مضاداً للقومية العربية وهو موقف ينتهي الى معارضة الوحدة العربية طالما اساس الموقف إنكار وجود أمة، وبالتالي، ليست هناك أمة ولا، بالطبع، قومية عربية. لقد كان هؤلاء مضللين جراء تبني موقفين نظريين:

الاول: الطرح الماركسي النظري عن القومية "تجربة اوروبا".

والثاني: التحليل الستاليني للمسألة القومية العربية بشكل خاص. وهكذا تاه الشيوعيون العرب المسكوفيين بين الفقر الفكري ممثلا في القبول الاعمى بالتحليل السوفييتي، وبين طموحات الطبقات الشعبية العربية في الوحدة.

بهذا الموقف، سقط الكثير من هذه المدرسة من الشيوعيون العرب في فخ الكمبرادور الايديولوجي الذي استورد التحليل السوفييتي، أي فشل في خلق وتطوير تحليله الماركسي الخاص بصدد الامة العربية.

وللمقارنة، فإن هذه ليست حالة او تجربة الشيوعيين الصينيين او الفيتناميين والكثير من تجارب الحركة الشيوعية في العالم. فقد فشل هؤلاء الشيوعيون العرب في إدراك ان سياسات الاتحاد السوفييتي، وخاصة منذ الخمسينات، قد اصبحت سياسات دولة عظمى وليست سياسة قيادة ثورية على الصعيد العالمي.

لا يسعنا تجاهل ان الكثير من المستوطنين اليهود في فلسطين قد اعلنوا انهم يتبنون الماركسية والاشتراكية. كما انهم اقاموا تعاونيات "الكيبوتصات" التي ادعوا انها نظير الكميونات في البلدان الاشتراكية، رغم انها كانت تعمل وترتبط سواء في الحصول على المدخلات او في عملية تسويق منتجاتها مع السوق الراسمالي للدولة اليهودية الراسمالية بالطبع. وفي حين انه كان على المركز الاشتراكي العالمي ان لا ينخدع بهذه اليافطة "الاشتراكية" للكيبوتصات، فإنه كان واجب الشيوعيين العرب إدراك ذلك وتوضيحه للعالم.

ولكن من اين لهؤلاء البسطاء فكريا ونظريا ان يقوموا بذلك سيما وأن مركز الثورة الاشتراكية كان قد عجز عن فهم هذه الظاهرة فابدى إعجابه بها! على ان هذا الارتباك وضعف التقييم عائدين الى عوامل منها:

الاختراق ومن ثم التأثير العميق لليهود الصهاينة في الحزب الشيوعي السوفييتي والاممية الشيوعية عامة. فلم يتنبه هؤلاء الى التناقض الكبير الكامن في الاعتقاد بأن الكيان الصهيوني دولة اشتراكية في حين انها أقيمت على يد المركز الراسمالي العالمي وطردت اهل البلاد، وأن اول من فضح وثيقة اقامتها والمحتوية ايضاً على تقسيم الوطن العربي، اقصد "اتفاقية سايكس– بيكو" كانت الثورة البلشفية في فترة فلاديمير لينين عندما استولى الثوريون على ارشيف الحكم القيصري. اضف الى هذا الدور الذي لعبه بعض الاعضاء اليهود في الحزب الشيوعي الاسرائيلي الذين كانوا صهاينة اكثر مما هم شيوعيون. هذا الى جانب ضعف الاحزاب الشيوعية العربية التي فشلت في رفض ومقاومة الاعتراف الستاليني بالكيان الصهيوني. فحتى لو كان المستوطنون الصهاينة شيوعيين، فإن دعم مشروعهم الاستيطاني من قبل اي شيوعي هو ببساطة سلوك عنصري تجلى في دعم مستوطنين اوروبيين بيض على حساب شعب آخر. وهذا تصرف لا يلقى ما يتقاطع معه في النظرية الشيوعية عامة.

وفيما يخص التطورات الحديثة في المسألة القومية، يجب الاشارة الى ان الدعم الراسمالي الغربي في حقبة ما بعد الراسمالية الامبريالية، اي الراسملية المعولمة، للدولة القطرية العربية إتخذ معنى آخر اكثر خطورة، وهو إمعان المركز المعولم في سياسة التفكيك والتذرير مما يوضح ان هذا المركز إنما يتبنى هذه الموجة الجديدة من القومية التابعة في بلدان المحيط. فهي موجة قومية معولمة وليست موطَّنة لاجل الطبقات الشعبية في بلدانها. ان معظم قيادات هذه الموجة الجديدة مقودة من قبل الشرائح والجماعات الراسمالية الكمبرادورية في بلدانها، وتؤمن بايديولوجيا السوق والانفتاح الاقتصادي وتمويل انظمة الحكم فيها من المركز الامبريالي كغطاء ومبرر لنهب مواردها واستغلال قوة العمل فيها. ان كثيرا من قياداتها هي من اليسار المرتد والمتحول الى منظمات غير حكومية تتمول بسخاء من امبراطورية العولمة. وفي حين ان معظم حركات التحرر الوطني مناهضة بطبيعتها ودورها للمركز الراسمالي، بل هي ثورات ضده، فإن معظم الموجات القومية الجديدة مرتبطة بهذا المركز بحبلٍ سُرِّيٍّ. أما تجلي هذه "القوميات" في الوطن العربي فسيتخذ حالات متقلبة ما بين الطائفية والاثنية، وحتى الكانتونات التي لا يخلف واحدها عن الآخر. ان الحكم الذاتي في الاراضي المحتلة من فلسطين ربما يشكل حالة نموذجية هنا.

نحو نظرية جديدة للقومية العربية

يرمي هذا التحليل الى سبر غور التطورات المدمرة للعملية المصممة سلفا وباصرار لتعميق اللاتكافؤ في تطور الوطن العربي الذي كانت نتيجته الاساس بقاء الدولة القطرية كممثلة لطبقة الكمبرادور على حساب الطبقات الشعبية العربية ذات المصلحة في التنمية وبالتالي في الدولة القومية. كما ان هذا الباب سوف يُقيِّم وينقد العوامل الاجتماعية–الاقتصادية الطبقية التي حفزت مختلف الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي بما هي، اي العوامل، اسباب ونتائج لهذه العوامل.

في الواقع، فإن التطور اللامتكافىء للوطن العربي لم يحصل صدفة، ولم يأخذ منحى لا متكافئاً بالصدفة. انه مشروع صدام تناحري مع طموح التنمية القومي، وهدفه هو تقوية السياسات الاقتصادية القطرية لتحويل الاقتصادات المجزأة للاقطار العربية من وضعية تشكيلاتها اللاراسمالية او الراسمالية المحيطية بحيث تتبع وترتبط بالمركز الراسمالي.

يشكل التيار الاقليمي نقيضاً تناحريا مع مفهوم القومية والوحدة العربية الذي يعتمد العروبة كانتماء ثقافي والوحدة العربية كمشروع تنموي اجتماعيا واقتصاديا في خدمة الطبقات الشعبية العربية للوصول الى مستقبل افضل. مستقبل محفوز ومسخر من اجل مصالح الاكثرية الشعبية في الوطن العربي بأسره في التنمية والوحدة. وترى ان التنمية المستدامة والحقيقية غير ممكنة في ظل التجزئة القطرية للوطن العربي حيث ان هذه القطريات تفتقر الى بعض او كافة المكونات الضرورية للتنمية مثل السوق ذات الطاقة الاستيعابية المناسبة، المصادر الطبيعية، العمل الماهر، المعرفة التكنولوجية والتمويل...الخ. لقد برهنت كافة التطورات ان التنمية مشروع قومي وان البنى القطرية ليست من حوامله بل هي من المعسكر المعادي له.

موقفان من البعد القومي

لكي تصون امة تماسكها الداخلي، لا بد لها من اقتصاد قوي، نام، موحد ومتمفصل ذاتيا، وقوة عسكرية لحماية نفسها ومكتسباتها. ان بوسع القوة والازدهار الاقتصاديين ان يقودا الى وحدة ألامة وصيانة هذه الوحدة، وحتى الى توحيد أمم كانت متعادية، كما هو حال المجموعة الاوروبية. على العكس من الامة العربية التي هي امة واحدة ولكنها مجزَّأة؟

وعلى الرغم من فشل النظام الناصري في مصر في توحيد الامة العربية، فقد حافظ على وضع مصر كدولة عربية مركزية حيث حال وجود هذه الدولة المركزية دون تمكن العناصر الانفصالية والطائفية والاقليمية من تنفيذ اجندتها. وما ان انهار الدور المركزي لمصر في اعقاب حرب 1967 ومجيىء نظام السادات بمحتواه الانفتاحي والكمبرادوري حتى انطلقت

العناصر الراسمالية الانفصالية للعمل علانية ضد الوحدة والاشتراكية والنضال ضد الصهيونية. والامر نفسه بالنسبة للاتحاد السوفييتي. فما ان تضعضع نموه الاقتصادي وبدأ بفقدان محيطه الابعد (الانظمة التقدمية في آسيا وافريقيا في الستينات والسبعينات من القرن العشرين) ومن ثم محيطه الاقرب في اوروبا الشرقية في ثمانينات القرن العشرين حتى تفكك من الداخل في بداية تسعينات نفس القرن حيث لم تتمكن قوته العسكرية العظمى من الحيلولة دون ذلك.

يتحدد موقف الامة من الوحدة على اساس طبقي في التحليل الاخير. فموقف كل طبقة يتحدد من الوحدة طبقا لحجم ومدى مصالحها الطبقية. ففي فترات الازدهار والنمو وبوجود دولة مركزية قوية، تدعم معظم، ان لم نقل كافة الطبقات الاجتماعية، المشروع الوحدوي. ان دور الدولة المركزية هو مقارعة الطبقات الاجتماعية التي تقف في وجه الوحدة وهي الطبقات الطفيلية والكمبرادورية او التي تخدم الدولة القطرية. نقول الدولة المركزية القوية، ولا نقول البرجوازية الصناعية المتقدمة، لأن الحلة الاولة ممكنة في محتلف الظروف، بينما الحالة الثانية مشرزطة بوجود برجوازية قومية تنموية التوجه. ان للبرجوازية الانتاجية مصلحة دائما في الوحدة.، وعليه فهي مع الوحدة. وحينما تكون هذه البرجوازية أعجز من حمل المشروع التنموي الوحدوي، يمكن للدولة المركزية القوية ان تحاول ذلك، وقد تنجح إذا ما أفلتت من العدوان الخارجي كما كانت تجربة اليابان، وقد تفشل إذا ما تم العدوان الخارجي ضدها كما كانت تجربتي محمد علي وعبد الناصر في مصر.

لقد واجهت حركة القومية العربية منذ الستينات سلسلة طويلة من الهزائم لعل ابرزها سقوط النظام الناصري في مصر حيث لعب المركز الامبريالي والكيان الصهيوني دورا كبيرا في اسقاطه. وقد اعقب ذلك تأجيل مديد للوحدة العربية مما صب في مصلحة المدرسة الراسمالية الغربية من القومية العربية كما اشرنا اعلاه، وحقق للكيان الصهيوني اعتراف النظام الراسمالي الكمبرادوري المصري به. كما تم ضرب القوة العسكرية وحتى البنية الاقتصادية والمجتمعية للعراق عام 1991. وهذا مهد الطريق لعقد تسوية سياسية بين قيادة م.ت.ف والكيان الصهيوني اعقبتها اتفاقية اردنية مع الكيان ايضا. وبهذا تم ضرب الانظمة العربية القادرة على ان تكون قوة مركزية من اجل الوحدة، وتم ضرب الموقف العربي الجماعي ضد الكيان الصهيوني من خلال اعتراف قيادة الشعب الفلسطيني بالعدو المغتصب. ولو وضعنا هذه كلها الى جانب تعمق التخلف الاقتصادي في مجموع الوطن العربي لتكونت لدينا لوحة مأساوية عن ما آل اليه وضع الامة العربية مع نهايات القرن العشرين سواء بالنسبة للتنمية او الوحدة .

اثبتت التجربة مع الانظمة القطرية ان الالتزام بالوحدة العربية امر محصور في الطبقات الشعبية العربية باعتبار ان الوحدة هي طريق التنمية والكرامة من جهة، ولأن البرجوازية

العربية لم تتاوز حالة التبعية مما جعلها مضادة للوحدة ومنسجمة مع التبعية. وهذا يؤكد ان إجماع كافة الطبقات في مجتمع معين على مصلحة اقتصادية موحدة ليس قانوناً عاماً ولا يتم إلا في ظروف استثنائية في التاريخ مثل هيمنة البرجوازية في مرحلة معينة اقتصاديا وإيديولوجياً والحروب والخضوع للاحتلال او الاستعمار. ففي الظروف العادية، تكون المصالح الاقتصادية هي العامل الحاسم والمقرر الذي يحدد العلاقة بين الطبقات الاجتماعية. وعليه، فإن الصراع الطبقي امر دائم الوجود في المجتمعات الطبقية، ولا يقلل من ذلك ان عملية التصارع الطبقي لا تأخذ دوماً شكل الحرب الطبقية لأن للصراع الطبقي أوجه ومستويات متعددة. ان احتجاز الوحدة العربية هو نتيجة لدور الطبقات الحاكمة في الوطن العربي حيث تُخضع تطور الاقتصاد القومي لمقتضيات مصالحها التي ترتبط بالسوق العالمي ولا تمثل سوى مصالح الاقلية في المجتمع. وهذا قد يبين لماذا يصر الاقليميون والانفصاليون العرب على التمسك بالدولة القطرية في مواجهة المشروع القومي الوحدوي. وبعملهم هذا، فإن القطريين الانفصاليين إنما يديرون حرباً طبقية مستمرة ضد مصلحة اكثرية الامة، اي الطبقات الشعبية. كما ينقسم الكتاب العرب ايضا فيما يخص المسألة القومية الى تيارين رئيسيين: تيار يلتزم بمصالح الطبقات الشعبية ويقيم تحليله وموقفه على ان البعد القومي موجود موضوعيا وهو على النقيض من تيارات التجزئة والايديولوجيا الاقليمية التي فرضها الاستعمار الراسمالي الغربي ومن ثم حلفائه من الطبقات الراسمالية الكمبرادورية. ويندرج ضمن هذا التيار القوميون العرب عامة، وشيوعيون عرب يقيمون تحليلهم على المادية التاريخية ومنطلقها الطبقي. في حين ان التيار الآخر ينذر نفسه لخدمة طبقة الكمبرادور ويقيم تحليله بناء على مصالح الطبقات الحاكمة في الاقطار العربية مبررين ارتباط مصالحها بالمركز الراسمالي حيث ينطلقون من السوق كايديولجيا ويعتمدون الانفتاح بدل الحماية والتحديث بدل التنمية والسوق العالمي على حساب تنمية وتوسيع الانتاج ومن ثم الطاقة الاستهلاكية للسوق القومي. كما وينكرون وجود ودور البعد الثقافي القومي. ينطلق تحليلهم من الواقع الراهن للوضع العربي، وضع التجزئة، ولا يأخذ بالاعتبار العملية التاريخية لتطور الامة العربية والمشترك القومي الماثل حتى اليوم، والمشترك الذي تم تفكيكه قسراً.

وهكذا، فان بوسعنا تقسيم مواقف الطبقات الاجتماعية بشأن القومية العربية، والتنمية، والاستقلالين الاقتصادي والاجتماعي الى معسكرين قوميين: القومية العربية الحاكمة في مواجهة القومية العربية الكامنة.

1-القومية الحاكمة، قومية الطبقة الحاكمة

لعل هذا موقف معظم الطبقات الحاكمة في الوطن العربي. هذه الطبقات التي لها ارتباط

بالاجنبي منذ العهد العثماني وهي ارتباطات تمنهجت خلال حقبة الاستعمار الراسمالي الاوروبي لا سيما وأن الجيل الشاب من هذه الطبقة كان قد جرى تعلميه في الغرب الراسمالي منذ اوائل القرن العشرين لكي يشكل لاحقا اجهزة دولة ما بعد الاستعمار. ولذا، فإن جهاز دولة ما بعد الاستعمار جُلب وعين في السلطة بواسطة الاستعمار مباشرة. صحيح ان الاستعمار العثماني فكك الوطن العربي الى مقاطعات. لكن هذا لم يكن بقصد خلق كيانية ثابتة منفصلة لكل مقاطعة، في حين إن حقبة الاستعمار الغربي قد جزأته قصداً الى دول وكيانات قطرية لكل منها مصلحة محددة في البقاء كدولة "مستقلة عن بقية الوطن العربي. صحيح ان حجم الاجزاء "الاقطار" في حقبة الاستعمار كان اكبر من التجزءات العثمانية، ولكن الخطورة انه تم تكبيره لكي يستعصي ذوبان الجزء "القطر" في المبنى القومي العام. وفي حين ان تجزئة الوطن العربي الى مقاطعات والوية كان ينسجم مع مصالح الدولة العثمانية كسلطة مركزية حاكمة وكجزء من المنطقة، فإن الامر مختلف بالنسبة للاستعمار الراسمالي الغربي الذي كان يدرك انه لن يظل الى الابد في المنطقة، ولذا كان جوهر استراتيجيته ان يبقي خلفه من له مصلحة في استمرار الارتباط معه كي يحفظ مصالح هذا الاستعمار. وعليه، فقد خلق الغرب مستويين من حراس مصالحه وهما:

– انظمة الدولة القطرية المحلية

– الدولة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين التي لا ترتبط بالمركز الامبريالي كدولة فقط وإنما كشعب ايضا اي الدولة /القاعدة.

لقد ظل الوطن العربي، رغم خضوعه للاستعمار التركي منفتحاً ومتواصلاً داخليا، وموحدا من حيث خضوعه لسلطة حكم واحدة، وإن كانت اجنبية. اما التقسيمات الصغيرة فكانت إدارية وليست سياسية كيانية. في حين اصبح خلال الحكم الاستعماري الغربي مقسما الى وحدات سياسية كيانية سيادية متعددة مما يجعل مسألة الوحدة امرا صعباً لا سيما وأن كل كيان منها قد تم تصميمه بحيث لا يقوى على البقاء دون ارتباط بالاجنبي. اما الهدف فكان نفي ان هناك امة عربية وبالتالي الحيلولة دون الوحدة العربية. ان معظم، إن لم نقل كافة، هذه الاقطار المكونة حديثاً بناء على التقسيم والتجزئة تعتمد على اقتصادات فقيرة وهشة. وحيث كانت تشعر اوروبا الراسمالية الاستعمارية بقلق كبير على مصالحها من دولة عربية متحدة، فإنها قد عينت حكاماً للدول القطرية التي اخترعتها ممن يرتبط وجودهم بحماية هذا المركز الراسمالي. وهذا يلخص الامر في التجزئة، حيث يتم تعيين حكام بارتباطات خارجية وفي النهاية حرمان الامة من تقرير مصيرها بالمعنى الفعلي وهو الوضع الذي لا زال قائماً حتى اللحظة. أما اليوم، فترث الولايات المتحدة هذا الإرث وتتابع السير به لما هو أخطر.

يختلف تقسيم الوطن العربي من قبل العثمانيين عن الاوروبيين في ان كيانات الراسمالية الاقليمية قد حصلت بموجب التقسيم الاستعماري الاوروبي على صلاحيات "سيادة" اكثر من ما حصلت عليه قيادات وحكام المقاطعات في العهد العثماني ولكنها سيادة اضعف من ان تتمكن من الاستقلال الحقيقي. وعليه، كان الوضع تحت العثمانيين بين دمج كلي، ولكن دون تجزئة داخلية، بينما تحت الاوروبيين كان استقلال شكلي بما يخدم مقتضيات ومصالح دولة تابعة ليست اكثر من وكيل للاجنبي الذي يحصل على نصيب الاسد من فائض اقتصاد البلد. اما الفاتورة الرئيسية لهذا الوضع فتدفعها الامة التي تعيق هذه الكيانات وحدتها.

وهكذا، فقد زرع الاستعمار الاوروبي بذور التجزئة ضمن مشروع سياسي طبقي ايديولوجي وهو امر مختلف عن التجزئة المحلية التي مارسها العثمانيون بشكل اداري وربما كانت منسجمة مع البنيات المحلية الطبيعية لمجتمع ما قبل راسمالي وخاضع لسلطة اجنبية مركزية.

وعليه، فإن البذور الحقيقية للتجزئة القطرية قد بدأت مع الحقبة الاستعمارية، والتي تحولت لاحقاً الى مشروع سياسي واقتصادي يقوم على تعميق التطور اللامتكافىء بين كل قطر عربي والاخريات. اما المعنى الاقتصادي لهذا المشروع فهو ربط كل قطر بالمركز الراسمالي العالمي نزولا عند مصالح الطبقة الحاكمة في بعض الاقطار (حالة مصر) المتحالفة مع الراسمالية التجارية وكبار الملاك، ومصالح اسر تم تعيينها من قبل الاجنبي كما هو في الممالك والامارات والمشيخات التي عينها الاستعمار. وعليه، لم تتم اقامة انظمة قطرية متشابهة في الوطن العربي إلا بالمعنى الجغرافي، اي بعملية التجزئة، اما التكوين الداخلي السياسي الاجتماعي وفريق الحكم، فقد اختلفت طبقاً لمستوى تطور البلد وطبيعة اقتصاده. اما وهي انظمة هشة ومعينة فقد كانت عمليا تحت وصاية الاجنبي سواء في اقامة جيوشها او دوائر مخابراتها او سياستها الاقتصادية...الخ وبالتالي فقد صممت هذه البنى على يد المستعمر تصميماً جعلها عصيَّةً على اي توجه وحدوي. لا بل ان اقتصاداتها الداخلية نفسها لم تخضع لخطة اقتصادية "وطنية" تقيم تمفصلا بين قطاعات الانتاج بما يحقق تبلور سوق محلية نشطة.

2-القومية الكامنة: قومية محتجزة ولكن واعدة

ان الجبهة الاخرى هي جبهة القومية العربية الكامنة، المكونة من موقف وفهم وانتماء الطبقات الشعبية للقومية والامة والوحدة العربية. هي الاكثرية الشعبية التي كانت ولا تزال مُخضعة ومستغلة، والتي يتم التهام ووضع اليد واقتسام ما تنتجه من فائض من قبل وما بين

الاجنبي والطبقة الراسمالية القطرية الحاكمة التي بدأت كتجميع سياسي عشائري وتجاري وبقايا ملاك اراضي وانتهت اليوم الى راسمالية كمبرادورية تشن، بحكم مصلحتها حربا اهلية دائمة ضد الطبقات الشعبية ولا سيما توجهاتها الوحدوية. هذه الحرب التي لا تنحصر داخل كل قطر، بل تصل احيانا الى قطيعة اقتصادية وحتى احتراب داخلي بين كل قطر وآخر. وأحيانا ضمن اجندة اجنبية وليست حتى قطرية (العدوان على العراق عام 1991 وعام 1993).

ان قومية الطبقات الشعبية العربية هي قومية ذات محتوى وحدوي وتنموي واشتراكي. ان المكونات والعوامل الاولية المكونة للقومية مثل اللغة، والتاريخ والجغرافيا والثقافة والتراث هامة في مسالتي الامة والقومية العربية. لكن المحتوى والخطاب الجديد للقومية العربية، المحتوى التنموي تحديداً هو مكون اكثر استقطاباً للطبقات الشعبية العربية لأنه يتعاطى مع مصالح وضرورات قائمة وملحة وعملية. انه المشروع التنموي العربي وحده الذي يخلق السوق العربية الواسعة التي تلعب بالضرورة دورا في انجاز الوحدة العربية. وكلاهما، اي المشروع التنموي وتحقيق الوحدة العربية تكمنان في مصلحة الطبقات الشعبية العربية وهذا ما يعطي قومية هذه الطبقات محتوى حقيقيا ومختلفا عن قومية الكمبرادور التجزيئية والتابعة. ان هذا المحتوى القومي الجديد والواقعي هو محتوى تجنيدي واستقطابي. وبالطبع، فالوحدة العربية ليست محصورة في شكل محدد، ولا يجب ان تكون كذلك. فهي قد تأخذ شكلا اندماجيا او فيدراليا او اقليميا...الخ.

ان الجوهر الوحدوي والتنموي لقومية الطبقات الشعبية العربية من جهة، ونضالها ضد التبعية والكمبرادور والعولمة تؤكد المحتوى الاشتراكي لهذا الموقف والفهم القوميين.

المنحى البرجوازي يعمق التطور اللامتكافىء

تزامن ظهور البرجوازية العربية مع بدايات اندماج الامبراطورية العثمانية في السوق الراسمالي العالمي في العقود الاولى من القرن التاسع عشر. كان انخراط العثمانية في النظام الراسمالي العالمي تدريجيا، ومقوداً برقابة صارمة من الدولة المركزية، في فتراتها الاولى على الاقل، وذلك نظرا للطبيعة البيروقراطية العسكرية لتلك الدولة. إلا ان هذا الانخراط لم يكن هو خيار الطبقة التجارية. نظراً لتزايد نفوذ الطبقة التجارية في فترة شح الموارد المالية وحاجة الامبراطورية لتمويل تسلحها وشراء المنتجات الصناعية من اوروبا والانفاق على الاستهلاك الترفي، فقد لجأ التجار لتحقيق اعلى ربح ممكن بالطبع، الى تجارة تهريب المنتجات وخاصة الزراعية الى اوروبا، التي غضت الدولة بدورها نظرها عنها وبالتالي كان هذا بدء انخراط العثمانية في النظام الراسمالي العالمي (انظر الجزء الثاني، الفصل الثاني).

ولكن ليست هذه الصورة الكاملة لوضع الدولة العثمانية، فقد كان التحول الراسمالي فيها مُعاقاً نظراً لالتهام السلطة المركزية للفائض وانفاقه على الترف وحروب الحفاظ على تماسك الامبراطورية سواء في فترات قوتها او ضعفها. وهذا تحليل يشمل الوضع العربي تحت العثمانية حيث كان الوطن العربي موقعا لاستحلاب الفائض لصالح الدولة المركزية في الاستانة وهذا ما حال دون التراكم الاولي. وما ان انتقل الوطن العربي الى الاستعمار الاوروبي حتى كان مجرد مستعمرات فقيرة ومنهكة اقتصاديا ومفككة جغرافياً. وقد يليق هنا عقد بعض المقارنة مع الصين والهند. فالتشكيلات ما قبل الراسمالية في الصين والهند اختلفت عن الوطن العربي في ان الاستعمار لم يكن متواصلا بهذا الطول وانهما كانتا موحدتين نسبيا حتى تحت الاستعمار وهذا ما نمَّى برجوازية واحدة، وإن كانت تحت الاستعمار، وليس دزينتين لكل منهما، كما هو حال الوطن العربي الامر الذي جعل الهيمنة الاستعمارية سهلة في حالة الوطن العربي وجعلها "ضرورية" من منظور الدولة القطرية في فترة ما بعد الاستعمار. وهكذا، فإن تفكيك الوطن العربي لم يكن جغرافيا واقتصاديا وسياسياً، بل تفكيكاً طبقيا للطبقة الواحدة في نفس الوقت. لذا لم تتطور طبقة برجوازية قومية موحدة على مستوى الوطن لتضطلع بمهمة التنمية الاقتصادية. وهذا يذكرنا بالنقاش الذي حصل بين التقدميين العرب في الخمسينات والستينات عن دور البرجوازية "الوطنية" في حمل المشروع التنموي. وهو نقاش، اخفق على ما يبدو، في التقاط هذه المسألة الهامة وهي ان البرجوازية القطرية اعجز من حمل مهمة التنمية لأنها هي نفسها شرذمة او كِسرةٍ من الطبقة البرجوازية العربية المفككة. وربما هذا ما أناط بالدولة القطرية المركزية مثل مصر الناصرية محاولة التنمية نيابة عن الطبقة، او كقائدة سياسية لطبقة برجوازية قطرية ثبت انها كسيحة لا سيما ان هذه البرجوازية والقيادة السياسية الناصرية كانتا تحت ضربات مدفعية البرجوازية القطرية والمركز الامبريالي معاً نظراً للعلاقة العضوية فيما بينهما. لذا، لا غرابة ان لعبت الشركة الخماسية في سوريا دوراً اساسياً في فصم الوحدة.

لقد واجهت البرجوازية القومية ذات التوجه الانتاجي مقاومة شديدة من البرجوازية التجارية والطفيلية القطرية المدعومة من رأس المال الاجنبي ودول المركز الامبريالي وهو ما لعب ذلك الدور ليس في احتجاز تطور الاقطار التي تحكمها هذه البرجوازيات القطرية، وإنما الاقطار الاخرى مثل مصر وسوريا. وهكذا، لعبت الدولة القطرية دوراً معيقاً على نطاق قومي. لقد مثلت دور الثورة المضادة.

وفي حين ان التطور اللامتكافىء في البلدان العربية منسوب بمجمله الى فترة الاستعمار، سواء العثماني، او الراسمالي الاوروبي، فإن الدور الذي لعبته انظمة البرجوازية التجزيئية العربية، في دولة ما بعد الاستعمار، لقرابة قرن من الزمان كان في الحقيقة مكملاً لفترة الاستعمار نفسها. وقبل ان نبين دور البرجوازية القطرية ودولتها في التجزئة، من المفيد عودة الى الوراء لاختبار فترة التطور التي سبقت حكم هذه البرجوازيات القطرية.

لقد شهدت علاقة الوطن العربي بالنظام الراسمالي العالمي خلال العقود الاربعة الاولى من القرن التاسع عشر ثلاثة تطورات هامة:

اولاً: تعرض الامبراطورية العثمانية لضعف بنيوي مهد الطريق لعدة اقطار كي تنفصل عنها.

ثانياً: حاولت بعض الاقطار العربية الانفصال وخاصة مصر في عهد محمد علي والعراق تحت حكم داود باشا حيث حاولا إقامة دولٍ عصرية مستقلة من خلال تحديث راسمالي على النمط الاوروبي. ولكي يضمن مشروعه السياسي الطموح عمل محمد علي على توحيد مصر وبلاد الشام والسودان تحت إمرته. وبعكس ادعاء كتاب غربيين وعرب، فقد طبق محمد علي عدة مشاريع اصلاح في سوريا ايضا. وهكذا، شكَّل مشروع محمد علي التنموي مصدر قلق لكل من الراسماليات الاوروبية آنذاك والسلطة العثمانية والملتزمين المحليين الذين كانوا يتقاسمون الفائض الذي يسلخونه من المنتجين بينهم وبين الاستانة.

كما قام داود باشا في العراق في فترة (1817–1832) بتبني نفس مشروع محمد علي. اما من ناحية سياسية، فقد اعلن داود باشا: " انه ليس للاوروبيين حق في بغداد" وهذا حديث يندرج بوضوح ضمن المواقف الاستقلالية التي تفهم مبكراً خطورة الراسمالية الاستعمارية الاوروبية. لذا، فرض نظاماً لحماية السلع المنتجة محلياً من السلع البريطانية المنافسة. وهو الامر الذي اثار ممثل شركة الهند الشرقية في بغداد الذي حثَّ بدوره الحكومة البريطانية على عزل داود باشا. وبعد مضي عام على سقوطه، عام 1832، كتب ممثل شركة الهند الشرقية في بغداد:"ان أهالي بغداد على ما هم فيه من بؤس، يعلقون آمالهم واحلامهم على ابراهيم باشا... ويشعر تجار بغداد بالمرارة لأن بالمرستون، وزير الخارجية البريطاني، عارض ضم بلادهم الى "الخليفة المصري" .

لقد تبلور كل منحى من مناحي التطور في الوطن العربي، وخاصة المنحيان الرئيسيا، بناء على خصوصية اقتصادية اجتماعية للاقطار التي نبت فيها كل منهما. ففي حين كان انطلاق الحركة القومية الوحدوية في الاقطار العربية الغنية زراعياً اي التي تنتج فائضاً مثل مصر وسوريا والعراق، كانت قاعدة الحركة الدينية الاقطار العربية ذات الطبيعة الفقيرة (الوهابية في الجزيرة والسنوسية في ليبيا وتونس).

ثالثاً: شكل الاندماج التدريجي للامبراطورية العثمانية في السوق العالمي بداية لانفتاح 1839. فقد ترتب على توقيع الاتفاقية التجارية بين العثمانية وبريطانيا تدفق الصادرات البريطانية الى مصر وسوريا وفلسطين حيث تضاعفت ثلاث مرات في الفترة ما بين 1826–1850. وبحلول عام 1880، فإن التبادل التجاري لسوريا والعراق وفلسطين مجتمعة وصل الى ربع واردات الامبراطورية العثمانية وخمس صادراتها. لعل هذا يبين لنا بأن السبب الاساس وراء قرار وإصرار التحالف الراسمالي الغربي بتدمير تجربة محمد علي

التنموية هو ضمان استمرار التبادل اللامتكافىء بين الغرب والامبراطورية العثمانية المتهاوية. بمعنى ان وريث العثمانية (او الرجل المريض) يجب ان لايكون مستنيراً وذي قوة انتاجية (اي شاباً معافى). وربما لا نبالغ اذا قلنا انه في اساس هذا الموقف تكمن ولادة اتفاقية سايكس . بيكو والدولة القطرية العربية بعد قرن تقريباً.

تمكنت بريطانيا وفرنسا في وقت معين من حل خلافاتهما حيث قللتا من تنافسهما لتصبحا قادرتين على السيطرة على الوطن العربي نفسه ولضمان طريقهما الى الهند بحيث لا تكون هذه الطريق تحت رحمة "حاكم عربي قوي". واذا وضعنا بالاعتبار قول بالمرستون: "ليست هناك صداقات دائمة بل مصالح دائمة" فانه يفسر لنا اتفاق بريطانيا وفرنسا وتركيا ضد محمد علي.

نتج عن هذه التطورات احتجاز دائم للتطور في الوطن العربي من خلال تقويض بدايات تطوره الصناعي. وعليه، اصبح الوطن العربي مستوردا للسلع الاساسية التي كان ينتجها في وقت سابق، والتي كانت في فترة معينة ذات مستوى متقدم على السلع الاوروبية النظيرة لها والتي حلت محلها لاحقاً.

ومن ناحية ثانية، اصبح الوطن العربي مصدرا للمحاصيل الزراعية وكان خاضعا لقيادة تجارية التي تكمن مصالحها في توسيع وتعميق التبعية مثل سعيد باشا والخديوي اسماعيل في مصر. ان السبب في سقوط محمد علي ليس سبباً خارجياً بحتاً اي مجرد نتاج للعدوان الاستعماري. لعل احدى المشاكل الاساسية لفشل مشروع محمد علي وعدم نهوضه بعد ضربه من قبل الاستعمار الاوروبي، راجع الى فشله في خلق ناقلة طبقية وحاضنة مجتمعية لحمل واحتضان مشروعه التقدمي. لذا، فإن الآثار الهائلة لمشروعه تقوضت وانهارت مع سقوط مؤسسته الراسمالية العسكرية البروقراطية.

على ان مخطط الطبقات الحاكمة في اوروبا الراسمالية الغربية لم تنته عند الاطاحة بدولة محمد علي، بل امتدت لاحتجاز اي تطور في الوطن العربي باسره.

كتب جورج انطونيوس في كتابه يقظة العرب الصادر في لندن 1938 ناقلا عن نجيب عازوري ما يلي:

" ان ظاهرتين هامتين متشابهتي الطبيعة، بيد انهما متعارضتان، لم تجذبا انتباه احد حتى الآن تقعان في هذه الآونة الاخيرة في تركية الآسيوية، اعني يقظة الامة العربية وجهد اليهود الخفي لإعادة تكوين مملكة اسرائيل القديمة على نطاق واسع، ومصير هاتين الحركين هو ان

تتعاركا باستمرار حتى تنتصر احداهما على الاخرى. وبالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين هذين الشعبين الذين يمثلان مبداين متضاربين يتعلق بهما مصير العالم بأجمعه[1]"

يعود هذا التحليل الى حقيقة ان ما قام به اليهود هو في الاساس بدعم من دول المركز الامبريالي التي دعت اليهود لاقامة دولة لهم في فلسطين قبل اكثر من مئة عام على قيام الحركة الصهيونية. اي ان الدول الراسمالية الغربية كانت سابقة على اليهود في العمل على اقامة دولة لهم في فلسطين مما يؤكد ان مصالح هذه الدول هي المحرك الاساس لاقامة هذه الدولة قبل المحرك الصهيوني نفسه. وفي هذا الصدد كتب نيتشة: "ما زال الغرب محكوم بعقدة الخوف من نهوض العرب عندما يقول عن العرب: "ان موجة من البربرية تقرع ابوابنا"[2].

في تقرير للجنة الخارجية التي شكلتها حكومة (تيرمان) عام 1907 من اختصاصيين في تاريخ الامبراطوريات من جامعتي لندن وباريس، جاء ان مستقبل الامبراطوريتين الفرنسية والبريطانية مهدد في المنطقة المطلة على المتوسط من شرقه وجنوبه حيث يقطنها 35 مليونا من البشر وتتمتع بثروات طبيعية وباسباب القوة والنهضة والوحدة"[3].

كما كتب لورنس في تقرير سري رفعه الى المخابرات البريطانية في كانون الثاني 1912 يقول فيه:

"اهدافنا الرئيسية تفتيت الوحدة الاسلامية ودحر الامبراطورية العثمانية وتدميرها. اذا عرفنا كيف نعامل العرب وهم الاقل وعيا بالاستقرار من الاتراك فسيبقون في دوامة من الفوضى السياسية داخل دويلات صغيرة حاقدة ومتنافرة غير قابلة للتماسك. ..وخاطرت لايماني ان وقوف العرب الى جانبنا هو عامل حيوي لتحقيق املنا بانتصار سريع بخس الثمن في الشرق والافضل لنا ان ننتصر وننكث بوعودنا من ان ننكسر[4]". ترى، هل يختلف حديث لورانس عن العرب بأنهم "الأقل وعيا بالاستقرار" عن حديث المؤسسة والادارة الاميركية الحاكمة حالياً في توقعها بأن شعب العراق العربي سيقابل جُندها الغزاة بالورود! وهل ستغير هذه المؤسسة من ادعاءاتها بعد ان قابل الشعب العراقي جنودها بالرصاص وتصدى لدباباتها بأجساد ابنائه؟

---

1. اسعد رزوق: المستقبل العربي، العدد 4، ص 86 وما بعدها. ورد في كتاب اسماعيل الملحم: الخصوصية في الثقافة القومية العربية، دور الانتاج والابداع، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1996 ص 15.
2. ايمانويل مانيه، في سلسلة محاضرات اليونسكو، منشورة في عدد خاص من مجلة المعلم العربي، ترجمة سامي الدروبي، دمشق 1995، نقلا عن اسماعيل الملحم 199، ص 26.
3. جوزف حجار، اوروبا ومصير المشرق العربي، بيروت 1976، في اسماعيل الملحم ص 27.
4. زهدي فاتح لورانس على خطى هرتسل، دار النفائس، بيروت، 1971.في توفيق المديني، محاضرات في الوعي القومي الديمقراطي، دار الينابيع، دمشق 1995.

وكتب لورانس ايضا: "اذا احسننا التصرف تجاه هذه البلاد، فانها ستبقى كقطع الحجارة الملونة الصغيرة، مجموعة من الاقاليم الصغيرة المتنافسة والعاجزة عن التلاحم[1]". هل من حاجة للتذكير اليوم بمشروع امريكا في تحويل هذا الوطن الى كانتونات!

وفي مؤتمر كامبل بنرمان عام 1907 والذي ضم خبراء في الاقتصاد والجغرافيا والشؤون العسكرية في مختلف الدول الاستعمارية اوصى المؤتمر بما يلي:" 1–من يسيطر على البحر المتسط يستطيع التحكم بالعالم. 2– ضرورة اقامة حاجز بشري غريب وقوي يفصل الجزء الآسيوي عن الجزء الافريقي من المنطقة العربية حليف للدول الاستعمارية ومعاد لسكان المنطقة[2]"

لقد لخص انور عبد الملك سياسة الاستعمار البريطاني في مصر على النحو التالي: "رأى دنلوب مستشار التربية ايام اللورد كرومر ان الضمان الوحيد لاستعمار مصر لا يكمن في الاحتلال العسكري والاستعمار الاقتصادي وإنما في ضرب الفكر عند المصريين في الصميم بحيث يصبح عاجزا عن التطور والابداع ويظل معتمدا على غيره، ورأى ان هدفه لا يتحقق إلا اذا اتجه التعليم في مراحله المختلفة نحو الحفظ دون المناقشة، والترتيل دون النقد، والمحاكاة للمرجع والاستاذ دون مناقشة وتكوين رأي مستقل فيها، واحترام الكلمة المكتوبة دون امتحانها والتصارع الفكري معها[3]"

تعميق التطور اللامتكافىء

وكما أُشير اعلاه، فإن الموهوبية الثرواتية والموارد غير المتكافئة بين اجزاء متعددة من الوطن العربي لا تشكل عاملاً ضد توحيد الوطن العربي بل دافعاً لذلك التوحيد. وهو امر لا يختلف بالطبع عما هو في بلدان اخرى من العالم. فعلى سبيل المثال، فإن الاجزاء الجنوبية من الولايات المتحدة اقل موهوبية من الاجزاء الشمالية. والامر نفسه بالنسبة لايطاليا. كما انه ليس هناك تطورا متكافئاً بين مختلف مناطق الصين والهند. ان الوحدة السياسية لهذه الدول القومية قد سمحت لها بالتكامل بين اجزائها ضمن بنية واحدة، ولذا، فإن عدم التكافؤ بين منطقة واخرى، لم يتم استغلاله من قبل اتجاهات انفصالية ومجموعات وطبقات لتقسيمها الى دول مستقلة متعددة. وهذا لا ينفي حقيقة ان الاستغلال الطبقي موجود في هذه البلدان.

لقد لعبت الدولة المركزية الموحدة في الهند والصين دوراً هاماً في الحفاظ على وحدتهما الجغرافية. وفي هذا السياق، فإنهما مختلفتين عن الوطن العربي، لأنهما تمكنتا من الحفاظ

1 . محمود الحمصي، خطط التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1980.
2 . صالح زهر الدين، النفط والكيان الصهيوني، في مجلة استراتيجيات، عدد 102، ص9. هكذا ورد في الملحم ص 28.
3 . انور عبد الملك، دراسات في الثقفة الوطنية، دار الطليعة بيروت 1967، ص 219 .

على دولتهما المركزية. فلا بد من الاشارة الى ان توحيد البلدان العربية حصل فقط في الفترات التي كان فيها هذا الوطن دولة مركزية قوية. وقد تواصل هذا حتى تحت حكم العثمانية التي ابقت تحت حكمها بالقوة العسكرية، العديد من القوميات وخاصة العربية. كانت آخر حلقة من تفكيك الوطن العربي هي التفكيك على يد الاستعمار الراسمالي الاوروبي الذي ما زال قائماً، وهذا ما قاد الى خلق عدد كبير من الدول القطرية التي يقوم وجودها على الحفاظ على وضعية التجزئة، واحتجزت ظهور دولة عربية مركزية. وهذا وضع حجر الزاوية لمأسسة التبادل اللامتكافىء المعمق بين الاقطار العربية. وعبر علاقتها بالنظام العالمي، فإن كل طبقة حاكمة في الوطن العربي تحمي مصالحها على حساب الدولة القومية. تجدر الاشارة الى ان هذا الاندماج والتبعية للنظام الراسمالي العالمي، لعب دورا في فك الوحدة المصرية السورية (1958–1961). كان يمكن الحيلولة دون هذا انفصال سوريا عن مصر لولا وجود الكيان الصهيوني والنفوذ الامبريالي الراسمالي في الوطن العربي والدور الذي لعبته انظمة قطرية عربية كالنظام الاردني دورا في ذلك الانفصال حيث كان الانفصال مدعوم من قبل كل من بريطانيا والولايات المتحدة. كما ان مخاوف حصول تدخل اسرائيلي ضد سوريا لعب دوراً دون قيام ناصر بمواجهة الزمرة العسكرية الانفصالية بالقوة[1].

يفسر هذا فيما يفسره دور القطرية والصهيونية في تجزئة الوطن العربي وإعاقة قيام دولة عربية مركزية قادرة على قهر اية محاولة انفصال بضربة وقائية او دفاعية. وفي سياق انجاز مصالحها، فإن الطبقة الراسمالية الكمبرادورية الحاكمة في الدولة القطرية قد خانت طموحات الطبقات الشعبية في الوحدة والتنمية. ان هدف الراسمالية الانفصالية العربية هو إعادة تكريس، بكل وسيلة ممكنة، مفهوم تعميق التطور اللامتكافىء الموجود بين اقطار الوطن العربي. وبذلك، فإن الطبقات الراسمالية تهدف للاجهاز مرة والى الابد على اية امكانية للوحدة العربية. وبالمقابل، فإنه في حين يشجع المركز الراسمالي الطبقات العربية التابعة على الاستمرار في سياساتها التجزيئية، فإن بلدان المركز تسير حثيثاً في طريق خلق وتعزيز وتوسيع تكتلاتها الاقتصادية مثل المجموعة الاوروبية و اف. تي. ايه.ايه لامريكا الشمالية.

المنحى الاول للتنمية في الوطن العربي

حافظت الراسماليات العربية القطرية في فترات ما قبل الاستقلال والاستقلال نفسه على تقوية التفاوت الطبيعي فيما بين اقطارها. وهذا ما جعل التفاوت بين البلدان العربية عقبة يصعب تجاوزها.

1 . لسنا متأكدين من أن تبرير الرئيس الراحل جمال عبد الناصر هذا مقبول. وربما كان الأصح هو مواجهة الانفصال بكل القوة الممكنة لا سيما وأن الشعب كان بغالبيته الساحقة ضد الانفصال.

مثلت المنحى الاول في تنمية البلدان العربية كل من مصر وسوريا والعراق التي هي اقطار غنية بطبيعتها ولا سيما زراعيا. وعليه، فإن بُناها المتشابهة ولَّد تيارات وتطورات سياسية متشابهة. فكل منها لديها مساحة من الارض الزراعية قادرة على بزل فائض افضل بكثير اذا ما قورنت مع اقطار عربية اخرى كالسعودية واليمن وحتى المغرب. جعل توفر الفائض من الممكن لهذه الاقطار ان تحتضن محاولات تنموية مبكرة مثل تجربة محمد علي في مصر وداود باشا في العراق الممثلة بمحاولة ارساء اسس دولة حديثة. وبضمه سوريا والسودان، توفرت لمشروع محمد علي فرصة حقيقية للثبات. وكما اشير آنفاً فقد جرى تدمير هذه المحاولات المبكرة على يد الاستعمارين الاوروبيين البريطاني والفرنسي. ومرة ثانية، فإن قدرة هذه الاقطار على توليد فائض، قد خلقت مناخاً لتطور الفكر السياسي القومي في الوطن العربي لاحقاً، حيث احتضنت مصر في اوائل القرن العشرين حركة قومية احتوت عناصرا من التوجه الديني والعلماني. كان هناك عبد الرحمن الكواكبي في سوريا ومحمد عبده وجمال الدين الافغاني من رواد هذه الحركة في مصر، كما كان هناك الضباط المصريون الذين شاركوا الى جانب سوريين وعراقيين في الجمعيات العربية التي كانت تنادي بالانفصال عن الحكم العثماني.

وتأكد هذا المنحى لاحقاً في تبلور الحركة القومية الحديثة مع بروز حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب القومي السوري الاجتماعي وحركة القوميين العرب والناصرية. فقد برزت هذه التيارات القومية والوحدوية الاتجاه في الاقطار ذات القدرة الاقتصادية الافضل من غيرها، اي الاقطار التي بوسعها احتضان وتمويل متطلبات دولة ذات توجه مركزي. وهكذا، فقد حاولت القوى القومية التي قادت هذه الاقطار تحقيق الوحدة العربية واحرزت قسطاً من النجاح في فترة معينة. اتجهت الانظمة التقدمية في تلك البلدان نحو التنمية المستقلة وليس تعميق اللاتكافؤ بين الاقطار العربية. ولكن الممارسات غير الديمقراطية في هذه البلدان لعبت دورا ملموساً في ضعف فرص نجاح مشروعها الوحدوي.

اما الاقطار العربية التي اتبعت منحى التبعية ولم تحقق استقلالها عبر النضال، والانقلابات والثورات اي التي حصلت على الاستقلال في فترة متأخرة عن بلدان المنحى الاول، فإنها هي نفسها لم تصبح ديمقراطية او لبرالية. لكن هذا لا يعني ان الانظمة القومية التقدمية كانت ديمقراطية ايضاً. ان سبب اثارة هذه القضية هو دحض ادعاءات الامبريالية، والكمبرادور والانظمة الملكية الرجعية العربية بأنها كانت ديمقراطية– لبرالية. ومرة ثانية، فان احد الاسباب الجوهرية في فشل الانظمة القومية التقدمية كان افتقارها للديمقراطية.

وأخيراً، فإن المشروع التقدمي للمنحى الاول كان قد قُوِّض من قبل العدوان الصهيوني– الامبريالي الذي حصل بحرب عام 1967 ضد مصر وسوريا، ولاحقا ضد العراق عام

1991 وعام 1993، وهذا خدم فيما خدم انظمة المنحى الثاني.

المنحى الثاني للتنمية في الوطن العربي

نظراً للفقر والافتقار الى المصادر الطبيعية للمنحى الثاني (بما فيها الاردن وتونس والصومال والسعودية والجزيرة العربية وليبيا)، فإن نضال هذه المناطق من الوطن ضد الاستعمار جاء متأخراً، سواء بمعنى النضال من اجل الاستقلال او بداية الحركة القومية. ان الضعف البنيوي والموروث في حالة المنحى الثاني اصبح تبريرا موضوعيا لتبعيتها طالما ظلت مقسمة ومتقطعة عن الاقطار الموهوبة والمتطورة نسبياً. ان الحل الوحيد لهذه الاشكالية هو في وطن عربي موحد. فعلى المستوى الاقتصادي، كانت الارض الزراعية الفقيرة في هذه البلدان سبباً وراء افتقارها الى الفائض الكافي الذي يمكن استثماره في خلق اقتصاد عصري. اضف الى هذا، فإن عدد السكان الضئيل والمبعثر لدى معظم هذه الاقطار جعل من الصعب عليها ان تحمل مشروعاً تنموياً حتى عندما اصبح البعض منها ثرياً بسبب مردودات النفط العالية.

وقد يكون بروز الحركات الدينية في هذه الاقطار مرده الى فقرها واعتمادها على الطبيعة والزراعة المبعثرة مما يقربها من التفكير الغيبي. وفي حين ان بعض الحركات الدينية وقفت ضد الاستعمار، إلا انها لم تتمكن من بلورة نضال قومي منظم. لذا، كان على جزء من هذه الاقطار ان ينتظر اكتشاف النفط بكميات تجارية كي يتواصل مع العالم الحديث ولكي يكون له دوره في السياسة العربية القومية منها والقطرية. ونظرتً لهشاشة تشكيلاتها الاجتماعية الاقتصادية وتبعية انظمتها الحاكمة التي بدأت اسرية، شبه بطريركية اقطاعية، ظلت هذه الانظمة مرتبطة بالامبريالية ووقفت ضد وحدة الامة العربية عامة وضد شعوبها بوجه خاص.

ومع بعض الاستثناءات، فإن بلدان المنحى الاول قادت النضال ضد الاستعمار والامبريالية حتى بعد استقلالها. كما استمرت في قيادة التنمية الصناعية والوحدة العربية. في حين ان اقطار المنحى الثاني، مع بعض الاستثنناءات (ليبيا مثلا)، تمسكت بدورها الرجعي وبقيت مرتبطة بقوة بالامبريالية وعارضت الامة والوحدة العربية. لقد ظلت الانظمة القطرية غير الوحدوية ضمن المنحى الثاني قويةً ومحميةً من قبل المعسكر الامبريالي الصهيوني. وعليه، فإن تنمية الوطن العربي على اساس قومي سوف تستمر صعبةً طالما هو مقسم على هذا النحو.

وفي الوقت نفسه، فإن سياسات إحلال الواردات في بلدان المنحى الاول كانت مطلوبة بشكل ملح لباقي السوق العربي. ولكي تستكمل كان لا بد لها من الاستفادة من الموارد

والطاقة الاقتصادية لبلدان المنحى الثاني التي بدل ان تقوم بذلك قوت ارتباطها بالمعسكر الامبريالي مما ادى الى اختناق التنمية في بلدان المنحى الاول التي يجب ان تكون لديها تسهيلات الى بقية الثروة والاسواق العربية.

فشلت السياسة التنموية للمنحى الاول. وكان احد الاسباب هو هزيمة مصر على يد المشروع الامبريالي الصهيوني عام 1967. اما النظام المصري الذي ورث الناصرية، نظام السادات، فقد استسلم للنظام الامبريالي العالمي. لقد مهدت هذه التطورات الطريق للنظام السعودي الغني بريع النفط ليقود ما كان أُسمي لاحقاً بالنظام العربي وتقوية سياسات تعميق التبادل اللامتكافىء وهي القيادة التي شهدت ترسيخ الدولة القطرية والتبعية لدرجة لم تعد التبعية والصداقة مع الامبريالية امرا مثيرا للحرج. كما اصبح التطبيع والاعتراف بالكيان الصهيوني "تفاعلاً" مع روح العصر!. .

بنية اقتصادية تزيد من تعميق التطور اللامتكافىء

كانت معظم البلدان العربية خلال حكم الامبراطورية العثمانية منطقة تجارية واحدة. وكانت تجارتها متحركة دونما حواجز جمركية. وحتى حصول الحرب الراسمالية العالمية الاولى كان ما لا يقل عن 45 بالمئة من تجارة سوريا يذهب الى باقي اجزاء الامبراطورية، وكان نصف ذلك يذهب الى مصر وحدها. وحتى عام 1910، فإن عشرين بالمئة من واردات مصر كانت تاتي من بلدان عربية باستثناء السودان. وبحلول عام 1939، اي خلال حقبة الاستعمار الراسمالي الاوروبي، تناقصت هذه النسبة الى 3 بالمئة وكما ورد اعلاه، راكم العرب ولا سيما في مصر وسوريا خبرة صناعية في القرنين التاسع عشر والعشرين،. فبعد محمد علي في مصر ومحاولة داود باشا في العراق، كانت التجربة المصرية الجديدة بين عشرينات واربعينات القرن العشرين حيث استغلت مصر كغيرها من بلدان المحيط (البرازيل والمكسيك) فترة تراجي قبضة راسمالية المراكز عن المحيط ابان انشغالها بين الحربين العالميتين (الراسماليتين). وكان هدف هذه المحاولة بناء راسمالية صناعية. ولكن انتهاء الحرب الثانية أعاد قبضة المركز الراسمالي ليحتجز هذه المحاولة. ورغم ان هذه التجربة كانت اقرب الى التكيف منها الى فك الارتباط، إلا انها بدأت في مرحلة كانت التجزئة مستحكمة في الوطن العربي وكانت الهيمنة الامبريالية على أشدها باستثناء التراخي النسبي لقبضتها بسبب الحربين العالميتين. وكما يقول جلال امين، فإنه بسبب التجزئة والامبريالية ادت المنافسة التجارية بين بريطانيا وفرنسا الى حرب تجارية بين مصر وفلسطين والعراق وسوريا. وهذا يكشف اننا امام تطور محتجز تابع ومتنافس طبقا لمنافسة اسياده.

وعليه، فما ان حل عام 1938، حتى كانت حصة مصر من صادرات سوريا 5 %

فقط. بينما كانت 17% عام 1928، وحصة سوريا من صادرات مصر في عام 1938 قد تقلصت الى نصف ما كانت عليه قبل عشر سنوات. وخلال حقبة الاستقلال، وقعت الانظمة العربية سلسلة من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية للتعاون والتكامل فيما بينها. اما الحقيقة على الارض، فكانت مخالفة لذلك، اي تقوية مختلف البنى الاقتصادية القطرية بمعزل عن التكامل مع الاقطار الاخرى، تعميق التطور اللامتكافىء، وحتى تقليص مستوى التكامل الذي كان قائما في الوطن العربي.

هذا الى جانب نمو اقتصادي ضعيف ونمو سكاني عالٍ جداً. ففي الفترة ما بين 1980–2000 بلغ النمو الاقتصادي العربي 1.2% بينما وصل النمو السكاني الى 3.4%" أي قرابة ثلاثة اضعاف النمو الاقتصادي. ولعل الفجوة بين هذين النموين "السالبين" كافية لوحدها لفرض الاهتمام بالتكامل الاقتصادي العربي لا سيما وان اية حكومة مهما حاولت اتباع سياسة تنموية معينة لن تتمكن من ذلك بمفردها في حقبة اصبح التعاون والتكامل بل والتكتل الاقتصادي امراً حيوياً.

اضف الى هذا ان انتاجية هذا العدد السكاني الكبير 284,300 مليون نسمة (حسب تقدير عام 1995) وذي معدل النمو العالي لا ينتجون بقدر دولة اوروبية متوسطة النمو هي اسبانيا[1]. علماً بأن عدد قوة العمل العربية يصل الى 94,323 مليون أي قرابة ضعف العدد الكلي لسكان اسبانيا. كما ان البطالة عالية في معظم الاقطار العربية . هناك 20 قطرا عربيا يزيد معدل البطالة فيها عن 5%(مصر غير مذكور معدل البطالة فيها) وتتراوح البطالة في هذه البلدان ما بين 5% الى ما فوق 20% باستثناء المناطق المحتلة التي تصل فيها 51%. اما الاقطار التي يزيد معدل البطالة فيها عن10% في ثلاثة عشر قطرا [2].

1-الاحتجاز الذاتي للتطور الصناعي

اتسمت الاقتصادات العربية في الثمانينات والتسعينات بطبيعة استيرادية الى جانب تصدير بعض المواد الخام والمنتجات الزراعية المصحوب بتناقص في الصادرات المصنعة. وبشكل عام، عانت هذه الاقتصادات من تشوهين اساسيين كان كلاهما تعبير عن تعميق التطور اللامتكافىء فيما بينها.

كان التشوه الاول هو الافتقار المقصود لخطط التكامل على صعيد قومي او لمقتضيات تقسيم عمل هو في مصلحة الجميع، والثاني هو اختيار سياسات قطرية مناقضة لبعضها البعض. في مشروع النمو الصناعي حتى 1985فإن الصناعات البتروكيماوية في السعودية

1. تقرير التنمية البشرية العربي، 2002 ص 143.
2. تقرير التنمية البشرية العربي، 2002: 158.

والكويت وقطر وعمان اولا، ولاحقا في ليبيا والعراق والجزائر ...الخ هي مشاريع منافسة لبعضها البعض حيث لا يستطيع أي قطر استيعاب منتجاته فما بالك بمنتجات الآخر؟. والامر نفسه بالنسبة لصناعات الاسمدة والاسمنت والصلب والالمنيوم. وعليه، يكون كل قطر قد اغلق على نفسه فرصة التصدير الى القطر الآخر، وفرضت كلها على بعضها منافسة تؤدي الى الكساد فالركود لا سيما اذا اعتبرنا ان السوق العالمي كان مشبعاً بهذه المنتجات.

تركزت الصناعات العربية في الصناعات الخفيفة التي لا تشغل اكثر من مئة عامل للوحدات الكبرى. تشغل الصناعة 20–21 بالمئة من القوة العاملة. وهذا مقصر وراء البلدان المتطورة التي تصل النسبة فيها 49 بالمئة. كما انه مقصر وراء البلدان التي يوازي متوسط دخل الفرد فيها المعدل العالمي حيث تستوعب الصناعة في هذه البلدان 28 بالمئة من قوة العمل.

لقد شهدت نهاية السبعينات من القرن العشرين عددا من المؤشرات الخطيرة في الاقتصادات العربية. لعل التطور الاكثر اهمية هو التحول النسبي من الزراعة الى القطاع الصناعي. وهذا قاد الى تدهور نسبي في القطاع الزراعي مما ادى الى مشكلة خطرة هي النقص الغذائي الذي واجه البلدان العربية كما انه لم يخلق تكاملا صناعيا في الوقت نفسه.

اما الملمح الآخر فهو الزيادة الملحوظة في حصة الصناعات الاستخراجية والقطاع الخاص. فقد هبطت حصة القطاع الزراعي في الانتاج الاهلي الاجمالي العربي الى 16,6 بالمئة عام 1970 أي الى قرابة نصف ما كان عليه عام 1977. كما تدهورت الصناعات التحويلية عن حصتها التي كانت 11,9 بالمئة الى 8,6 بالمئة في حين ان حصة الصناعات الاستخراجية (اساسها النفط بالطبع) ارتفعت من 23,7 بالمئة الى 34,7 بالمئة في نفس الفترة. وبناء على عجز قطاعي الزراعة والاستخراج عن استيعاب فائض قوة العمل، لجأت انظمته القطرية الى توسع اصطناعي لقطاع الخدمات، والاجهزة البيروقراطية. لقد قامت الاجهزة البيروقراطية بالحاق قوة العمل بالانظمة الحاكمة ولكن ليس بشكل انتاجي بالطبع. لذا قاد تهميش قوة العمل في العملية الانتاجية الى تهميشها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحرياتية.

جرى تمويل الجهاز البيروقراطي الضخم من اموال الريع المتأتي لبلدان النفط مما جعل تهميش الطبقة العاملة بإبعادها عن العملية الانتاجية امرا ممكنا حيث تحولت اعداد ضخمة منهم الى موظفين عند السلطة ربما في شواغر غير فعالة ولا ضرورية. لقد مولت دول الفائض العربية الاجهزة البيروقراطية لدول العجز حفاظا على الاستقرار وعدم التململ الشعبي. في حين ان ما هو مطلوب هو تمويل استراتيجية التحول والتنمية وتفكيك برامج تعميق التنمية والوحدة.

واخطر النتائج التي ترتبت على تمويل بلدان الفائض لبلدان العجز هو اهمال قطاع الزراعة لا سيما في بلدان العجز رغم انه القطاع الاكثر انتاجية والذي يقع عليه عبىء الامن الغذائي، وهو عبىء يزداد ثقلا حينما نعرف ان الوطن العربي بدون قطاع صناعي متقدم وشبه صحراوي زراعياً وبدون سياسة تحديد للنسل. قاد هذا الى عدم تمفصل بين قطاعات الانتاج الاساسية في القطر الواحد وليس فيما بين الاقطار وحسب، والى زيادة في الواردات. ولسوء الحظ، فإن دور الريع النفطي كان تقويض القطاعات الانتاجية في الاقتصادات العربية وهذه اسوأ عملية إعادة توزيع للفائض في الوطن العربي. كانت سياسة انظمة النفط مقودة باستراتيجية راسمالية امبريالية في المنطقة انتهت الى خصي التحول الاجتماعي في بلدان العجز العربي، وهذه قادت بشكل تبادلي retrospect الى سياسة عدوان ضد الشعوب العربية وهي هجمة استباقية. لشطب اية فرصة لحراك شعبي في المنطقة. اما اعادة توزيع الدخل المحدود في المنطقة، فقد صُمم في خدمة الطبقة الحاكمة وليس الطبقات الشعبية.

ان احد المظاهر الاخرى والرسمية لإعادة توزيع فائض النفط هو تشغيل العمال العرب في بلدان الفائض النفطي. فقد عومل هؤلاء العمال باعتبارهم اجانب وجرى تفضيل غير العرب على العرب بشكل جليْ. كما قادت الحرب الامبريالية ضد العراق عام 1991 الى الغاء عقود عمل الملايين من هؤلاء العمال من قبل البلدان العربية النفطية. وبناء على هذه السياسة والمعاملة التمييزية، مُنع العمال العرب من المساهمة في عملية تنمية حركة عمالية قومية كخطوة على طريق الوحدة العربية. ان الغالبية الساحقة للعمالة الوافدة الى الخليج غير عربية. وهي منقسمة الى شريحة عليا صغيرة العدد من الاميركيين والبريطانيين خاصة، والى شريحة دنيا بالملايين من الهنود والباكستانيين خاصة ايضا.

2- تدهور الانتاج الزراعي

تقدر الاراضي الزراعية في الوطن العربي ب 133 مليون هكتار (الهكتار 10,000 مترا مربعا). وهذه تشكل 9,4 بالمئة من مجمل مساحة الوطن العربي، في حين ان الاراضي المستغلة هي 42 مليون هكتارا فقط. لقد تراجع متوسط حصة الفرد من الارض المستغلةفي البلدان العربية الى 0.24 هكتارا عام 1998بعد ان كانت 0.4 هكتارا عام 1970 [1]. لعل اللافت هنا ان تراجع الزراعة لم يعوضه توسع صناعي مما يعني ان البلد المعني في حالة تدهور.

[1] *Arab Human Development Report* 2002, p. 45.

فقد هبطت نسبة من يعملون في الزراعة من بين مجمل قوة العمل من 46 بالمئة عام 1980، الى 42 بالمئة عام 1985, واستمرت في الهبوط لتصل الى 38 بالمئة عام 1990. لكن أمر الزراعة لا ينحصر في هذا المستوى. فطالما هناك إهمال للزراعة، هناك إهمال في تطويرها التقني، وبالتالي هناك تخلٍ عن الامن الغذائي للبلد!. لقد هبطت حصة الاستثمار في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات بشكل حاد في عامي 1990–1991. فبعد ان كان الوطن العربي مكتفٍ ذاتياً في ما يحتاجه من المحاصيل في بداية السبعينات، واجهت الدول العربية عجزاً في هذه المحاصيل يقدر ب 14,1 بليون دولار عام 1980. ان السبب المباشر في ازمة الغذاء العربية هو زيادة الاستهلاكية ومعدل الولادة المرتفع حيث تجاوز معدل تزايد الانتاج الزراعي، ولا سيما منذ اوائل السبعينات كما بينا اعلاه. ففي حين لم يتجاوز معدل النمو الزراعي العربي 2,5 بالمئة سنويا في الفترة ما بين 1970–1985، زاد متوسط الطلب على المنتجات الزراعية الى قرابة 6 بالمئة سنوياً. وهذا قاد الى تزايد في الفجوة الغذائية، بالمتوسط، من 1,2 بليون دولار لفترة 1970–1974 الى 21 بليون دولار عام 1985.

والتالية نسب الواردات الغذائية مقارنة باستهلاك الغذاء لبعض الاقطار العربية في الفترة 1969–1971: العربية السعودية، 63,3، الاردن 60,8، تونس 40,7، الجزائر 32,1، المغرب 18,2، مصر 16,6، اليمن 28,7، السودان 9,8 والصومال 13,1 . وفي فترة 1986–1989، تغيرت الوضعية على النحو التالي: العربية السعودية 81,8، الاردن 85,2، تونس 59,3، الجزائر 70,7، المغرب 28,8، مصر 45,2، اليمن 62,1، السودان 14,5 والصومال 23,7. أما في سوريا فكانت 29,1 .

تبدو هذه النتائج مرعبة حيث ازدادت الواردات الغذائية لكافة هذه البلدان. وتزداد الدهشة حين نضع في الاعتبار الجزء الآخر من المعادلة، وهو توفر مساحة واسعة من الاراضي غير المستغلة الى جانب ملايين العاطلين عن العمل. تشكل الهجرات العمالية الواسعة متنفسا لجيش العمل الاحتياطي في العديد من البلدان العربية. لعل اوضحها الهجرات العمالية من دول المغارب العربي الى الغرب وخاصة فرنسا وبلجيكا. اما هؤلاء فيعانون من التمييز العنصري والقمع البوليسي، وفي الوقت نفسه تستقبل دول النفط العربية اعداداً مناظرة وربما اكبر من العمال الاسيويين.

" تتزايد معاناة الوطن العربي من شح في الماء القابل للاستعمال وهو من اكثر مناطق العالم التي تعاني في هذا المجال. لقد صنف البنك الدولي 22 بلدا في العالم تعيش تحت خط الفقر المائي والتي حصة الفرد فيها اقل من 1000 متر مكعب سنويا للفرد. من بين هذه ال 22 بلداً، هناك 15 بلدٍ عربي.[1]"

[1] *Arab Human Development Report* 2002, p.44.

3- التجارة العربية البينية مرآة لتعميق التطور اللامتكافىء

يعود تقصير وفشل الاتفاقات التجارية العربية المتعددة الى السياسات المختلفة لهذه الانظمة التي أحالت هذه الاتفاقات الى نصوص فارغة. ففي عام 1953، وافقت مجموعة من الانظمة العربية على تقليص الرسوم الجمركية فيما بينها. وفي عام 1957، وقعت الدول الاعضاء في الجامعة العربية اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واقامت عام 1964 السوق العربية المشتركة.كما اقيم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1965 ومنه تفرعت منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك). إلا ان كافة هذه الاتفاقات لم تحسن من مستوى العلاقات التجارية بين البلدان العربية.

لقد زادت الصادرات البينية العربية من 5 بالمئة عام 1981 الى 7,3 عام 1982 لكنها ظلت 3 بالمئة فقط من التجارة العالمية عام 1982 مع ان نسبة سكان الوطن العربي الى سكان العالم تربو على 5% اضافة الى ان جزءأ كبيرا من التجارة العربية هي النفط الذي ليس تصديره باي معنى نشاط اقتصادي عربي. ووصلت نسبة الصادرات العربية البينية الى مجمل الصادرات العربية الى 8 بالمئة عام 1988، لكنها نقصت الى 7,3 بالمئة عام 1990. في حين وصلت نسبة الواردات العربية البينية 9 بالمئة عام 1990.

وحسب تقرير التنمية البشرية العربي فان التجارة العربية البينية تنحصر في 7–10% من مجمل التجارة الخارجية العربية وهو رقم لم يتغير منذ عام 1950 كما ان راس المال العربي يتدفق الى البلدان الصناعية، وان الدفوقات المالية العربية متجهة الى الاسواق الاجنبية[1].

وعلى سبيل المقارنة، فان التبادل بين بلدان المجموعة الاوروبية، في اوائل التسعينات كان 56–60% من مجمل الصادرات. وبين الولايات المتحدة، والمكسيك وكندا (أعضاء منظمة نافتا) 14%، وكانت بين بلدان مجموعة شرق آسيا (الاسيان) 18% لنفس الفترة وكل هذه المنظمات متأخرة بعقود عن إنشاء الجامعة العربيةوالاتفاقات الاقتصادية العربية بما فيها السوق العربية المشتركة، ناهيك عن ان المشترك فيما بينها يُقصِّر كثيرا عن المشترك القومي العربي.

"حققت الدول الاعضاء في اتفاقية ميركسور كمجموعة (الارجنتين، البرازيل، اورغواي وبرغواي)، اعلى معدل نمو في المنطقة. توسع التدفق التجاري ما بينهم نظرا للالتزام بالتخفيض التدريجي للتعرفات" وكما ذكرنا سابقا، فان المتاجرة البينية العربية تتراجع. لقد

[1] *Arab Human Development Report*, 2002: 126

زادت الارجنتين وتشيلي متاجرتهما بثلاثة اضعاف في السنوات الثلاث الماضية، وفعلت ارجنتين والبرازيل الشيىء نفسه، واصبحت البرازيل اكبر شريك تجاري للارجنتين . وازدادت المتاجرة بين اكبر 11 اقتصاد في المنطقة ما بين 1991–1994 بنسبة 50%...كان الاستثمار الاجنبي في تلك المنطقة اقل من 1% من الانتاج الاهلي الاجمالي فيها، وارتفع في التسعينات الى 6% منه.وازداد تدفق راس المال الخاص من 13,4 بليون دولار عام 1990 الى 57 بليون عام 1994" [1] وكل هذه الكتل ليست من قومية واحدة ان لم نقل ان بينها تاريخاً طويلاً من الحروب الدموية، ولعل افظعها الحروب الراسمالية الاوروبية الاوروبية.

تجدر الاشارة الى ان تشوه التجارة العربية البينية يندرج في سياق السياسة الرسمية العربية الهادفة الى تعميق التطور اللامتكافىء بين هذه الاقطار وجعل التبادل بين الاقتصادات الفقيرة لهذه الكيانات ضئيل وهش الى حد قدرته على اعاقة التطور العربي المشترك.

4- تشوه البنية السكانية والدخل

وصلت نسبة العرب الى مجمل سكان العالم عام 1960 حوالي 3,9 بالمئة من سكان العالم، لكنها قفزت عام 1989 الى 5 بالمئة. في حين زادت حصة العرب من الانتاج القومي الاجمالي العالمي من 1,5 بالمئة عام 1960، الى 2,5 بالمئة عام 1989، وهي نسبة تقل على اية حال عن تزايد سكان الوطن العربي نفسه. وتُعزى هذه الزيادة اساساً الى زيادة اسعار النفط التي حصلت في السبعينات. تجدر الاشارة الى ان نسبة الانتاج العربي الى الانتاج العالمي اقل من نسبة متاجرتهم الى التجارة العالمية. وهذا يعيد لنا التأكيد على ان دور النفط اساسي في الحالتين، وانه بدون النفط يكون الانتاج العربي بائساً بما لا يُقاس.

"لقد زاد التوسع المديني في الوطن العربي بشكل متسارع. كانت نسبة سكان المدينة في الوطن العربي 25% بالمئة عام 1950، وقفزت هذه النسبة الى 50 % مع نهاية القرن العشرين. وخلال فترة 1990–95 حصل في كافة الاقطار العربية نمو مديني اعلى من المعدل الدولي الذي هو 2.5 %... وهذا قاد الى مشاكل تلوث كبرى. فقطاعات النقل والصناعة والطاقة ادت الى آثار معاكسة كبرى على صحة الناس عبر زيادة استخدام النفط المشبع بالرصاص الناجم عن اسطول هائل من السيارات القديمة، والاستخدام غير الناجع للوقود المنتج بمولدات الطاقة وانبعاث جزيئات سلفر اوكسيد من الصناعة. "[(2)]

---

2. جيمس و هوج، في : Foreign Affairs July August, 1998:5

[2] Arab Human Devalopment Report 2002, p.45.

لا تنحصر مضار التلوث في الجانب الصحي، بل ان لها مفاعيل اقتصادية مكلفة حيث يقود التلوث الى سلسلة من الامراض، وتتطلب هذه بدورها علاجاً، ويتوفر العلاج في الدول الراسمالية المتقدمة، وبالتالي يلعب التلوث دوراً في خلق وتنشيط صناعات معينة في دول المركز مما يسهل تحويل الفائض من المحيط الى المركز!.

يشكل التوسع المديني المنفلت ويشيرايضا الى مشكلة اقتصادية اجتماعية. فحين يتدفق شباب الريف على المدينة يهملون الزراعة التي هي في تدهور اصلاً ولا يتحولون الى طبقة عاملة حقيقية نظرا لتخلف القطاع الصناعي وضعف قدرته الاستيعابية، وعليه يتحول هؤلاء إما الى طبقة عاملة رثة، او الى جيش عمل احتياطي. وفوق هذا كله، فبعد ان كانوا ينتجون جزءاً من حاجتهم الغذائية وهم في الريف اصبحوا مستهلكين لا ينتجون قط مما يزيد الضغط الغذائي على البلد.

لاحظ ارتباط النمو المديني مع تدهور الزراعة، وعدم استغلال الارض وقلة الامن الغذائي وزيادة معدل النمو السكاني،

اما فيما يخص الموهوبية الثرواتية غير المتكافئة بين الاقطار العربية فتتجلى في لا تكافؤٍ فظيع بين مداخيل الافراد. ان معدل دخل الفرد من الانتاج الاهلي الاجمالي بالدولار الامريكي في عدة بلدان عربية هو كالآتي: في الكويت 15,984، قطر 11,800، البحرين 10,440، العربية السعودية 7,250، ليبيا 1943، مصر، 1,560، اليمن، 1,042، السودان 861, والصومال وجيبوتي 730 دولاراً.

لقد أثر التشوه في القطاعات الاقتصادية على البنى الاجتماعية للاقطار العربية. ففي حين ان بعض الاقطار العربية مكتظة بالسكان، مصر مثلاً، هناك اقطار اخرى ضئيلة السكان لدرجة ان من يقوم بالاعمال الخدمية والانتاجية فيها عمالاً اجانب. يبلغ عدد سكان البحرين 640 الفاً بينما عدد سكان مصر 67,885 مليوناً. يوجد في بلدان مجلس التعاون الخليجي 8,6 مليون عامل اجنبي، اي ما يعادل 37 بالمئة من اجمالي السكان. ان 49 بالمئة من سكان الامارات العربية المتحدة هم من الهند وباكستان وبنغلاديش. كان السكان العرب في الامارات العربية المتحدة عام 1999 حوالي 19 بالمئة من مجمل السكان.

كان عدد السكان العرب في البلدان العربية التالية عام 1990 على النحو التالي (بالمليون): الكويت، 2 مليون، قطر 400 الف، البحرين 500 الف، الامارات العربية المتحدة 1,6 مليون، العربية السعودية 14,1 مليون، سوريا 12,5 مليون، ليبيا 4,5 مليون، عُمان 1,5 مليون، العراق 18,9 مليون، الاردن 4 مليون، تونس 8,2 مليون، لبنان 2,7 مليون، الجزائر 25 مليون، المغرب 25,1 مصر 52,4، اليمن 11,7 مليون والسودان 25,5 مليون.

"تأتي البلدان العربية في مؤخرة الانفاق على البحث ومؤخرة العالم من حيث التعليم، فقد وصل عدد الاميين من البالغين فيها الى 60 مليون شخص معظمهم من النساء. (تقرير التنمية البشرية العربي، 2002: 51) . في عام 1980 كانت نسبة الامية في الوطن العربي 60%، و 42% في البلدان النامية، 4% في البلدان المتقدمة صناعيا و 31% كمعدل عالمي، واصبحت عام 1995، 44%، 30% 2% 23% على التوالي... اما على مستوى النوع فقد بلغت الامية بين النساء عام 1995 57% في الوطن العربي و 38% في البلدان النامية و 2% في البلدان الصناعية و 28% كمعدل عالمي، اما بالنسبة للرجال في نفس الفترة فكانت 32% و 21% و 1% 17% على التوالي"[1]

وإذا كان ما يتم انفاقه على البحث والتطوير مؤشر على اهتمام انظمة الحكم بالتنمية البشرية والتنمية بشكل عام، فإن مستوى الانفاق على تمويل الابحاث في الوطن العربي من الادنى في العالم. فطبقا ل التقرير العلمي للعالم الصادر عن اليونسكو. ان الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الانتاج الاهلي الاجمالي كان في الوطن العربي عام 1996 هو 0.4% وفي كوبا 1.26 عام 1995 وفي اسرائيل 2.35 عام 1994 و 2.9% في اليابان"[2]. " في عام 1987 بلغ عدد العلماء الناشطين في اسرائيل 11,617، وفي مصر 3,782 وفي السعودية 1,915 وفي الجزائر 362 والكويت 884."[3]

وعلى الرغم من الانفاق الشحيح على العلم، فإن اعداداً هائلة، على الاساس النسبي على الاقل، من العرب تهرب الى الخارج، وهذا يعني ان هناك قوة طاردة رسمية داخلية تدفع بهؤلاء الى الخارج رغم انهم يكونوا قد كلّفوا الانتاج الوطني الاجمالي مبالغ طائلة حتى تخرجوا!. هناك قرابة مليون من المهاجرين العرب المؤهلين يعملون في الخارج. كما ان هجرة الادمغة العربية تكثفت في الربع الاخير من القرن العشرين.

ربما تقدم لنا اللوحة التالية صورة عن المسافة الشاسعة بين المواطن العربي والبنية المعلوماتية واللوجستية العالمية.

حصة المواطن العربي من الديجيتال، (هاتف، كمبيوتر شخصي، وب سايت، واستخدام الانترنيت) موزعة حسب مؤشر التنمية البشرية. (كل الارقام التالية من 1000)[4]

البلد	هواتف	كمبيوتر	وب سايت	مستخدمي انترنيت
الكويت	**260**	**130**	**25**	**55**
البحرين	**270**	**180**	**20**	**60**
قطر	**280**	**170**	**10**	**70**
الامارات	**340**	**100**	**90**	**170**

[1] *Arab Human Development Report* 2002, p.p. 51-52.

1. تقرير التنمية البشرية العربي، 2002: 65.-
2. نفس المصدر، ص 67.
3. تقرير التنمية البشرية العربي 2002: 77 .

ليبيا	110	-	-	10
السعودية	120	60	10	20
لبنان	200	50	15	75
عمان	90	30	8	20
الاردن	90	20	8	25
تونس	90	20	-	20
الجزائر	60	15	-	-
سوريا	110	20	-	-
مصر	80	20	-	20
المغرب	60	15	-	5
العراق	20	-	-	-
السودان	5	10	-	-
موريتانيا	10	30	-	-
اليمن	10	5	-	5
جيبوتي	10	10	-	5

ملاحظة: تجدر الاشارة الى ان التقديرات تقريبية لأنها موردة في المصدر على شكل رسم بياني مضغوط جداً.

وبدون ان نقارن هذه الارقام مع الارقام العالمية، فإن هذا المستوى المتحقق للمواطن العربي بائس جدا. ان هذه الارقام مؤشر على حاجز رهيب بين المواطن العربي وبين عصر المعلومات، وهذا الحاجز او الحجب هو في الحقيقة موقف قمعي. فليست الديمقراطية هي السياسية فقط. ان الديمقراطية السياسية هي جزء من الحريات الضرورية للانسان، فهناك الديمقراطية الاقتصادية والعلمية والمعلوماتية....الخ. لذا، ليس غريباً ان يُقصَّر انتاج هذا الوطن بأكمله عن انتاج اسبانيا!

5- بنية مشوهة للاقراض العربي

عندما كان هناك فائضاً لدى بعض البلدان العربية قدمت هذه البلدان قروضاً وهباتٍ الى بلدان اجنبية، لكنها كانت قروضاً موجهة طبقاً للاستراتيجية الراسمالية الغربية المصممة من قبل المؤسسات المالية الدولية الكبرى مثل الصندوق والبنك الدوليين. بعبارة أخرى، نحن أمام صورة سوريالية، أي بلدان متبرعة او مقرضة، ولكنها تتبرع وتُقرض كتابعة. تابع وأنت متبرع!.

ورغم ان البلدان العربية هي دولا نامية، فإن نسبة المنح المقدمة من قبلها للبلدان الفقيرة مقارنة مع الانتاج الاهلي الاجمالي للبلدان العربية التي تقدم القروض تعتبر نسبة عالية جدا مقارنة مع البلدان الراسمالية الغربية. تصل نسبة هبات الولايات المتحدة الى 0,24 بالمئة،

والمجموعة الاوروبية 0,51، بينما العربية السعودية 3,53 والكويت 4,46 بالمئة وهذا بالطبع إبَّان الطفرة في اسعار النفط.

توزعت المساعدات المقدمة من قبل الدول العربية على البلدان الفقيرة في الفترة من 1962–1983 كما يلي: 51 بالمئة الى البلدان العربية، و 19,7 بالمئة لدول افريقية، 27 بالمئة لدول آسيوية، 1,9 بالمئة لبلدان في امريكا اللاتينية، و 0,6 لبلدان اخرى. واذا وضعنا بالاعتبار ان هناك عدداً كبيراً من البلدان العربية هي بحاجة ملحة الى المساعدات، فإنه ما من مبرر لكون نصف المساعدات العربية تذهب الى بلدان غير عربية. ولم يكن لهذه المساعدات ان تذهب هناك لولا غياب التكامل الاقتصادي العربي ولولا حرص الانظمة العربية على تقليص ما هو مشترك فيما بينها. إضافة الى ذلك، فإن هذه المساعدة لم تتبلور في دعم حقيقي للتنمية العربية. ان سياسة الهبات هذه غير الرشيدة، هي إحدى الآليات التي استخدمت من قبل الدول العربية الغنية لتجنب مساعدة الاقطار العربية التي يمكن ان تستخدم هذه المساعدات في التنمية. وعليه، فإنها جزء من السياسة العربية الموجهة لتعميق التطور اللامتكافىء. أما اليوم فإن دول العجز العربية مدينة، وكذلك معظم دول الفائض، وهذه الاخيرة بالكاد تسدد نفقات الجيوش الاميركية المرابطة على اراضيها.

6- رأس المال العربي في الخارج يفقد هويته

لقد وضع تدفق الفوائض النفطية العربية الى البنوك الاجنبية بشكل مبكر حداً لامكانية إعادة استثمار الفائض على نطاق قومي. لقد ابقى هذا التوجيه المتخارج للفائض العربي البلدان العربية الغنية بعيدة عن تلبية حاجات البلدان غير ذات الفائض.

تقدر رؤوس الاموال العربية المرصودة في الخارج ب 750–800 بليون دولار، 47 بالمئة منها عامة، و53 بالمئة للقطاع الخاص. ان نسبة الاموال السائلة من هذه الارصدة هي 61 بالمئة، وهي اعتمادات في بنوك، وبنكنوت حكومية وتجارية، وارصدة في صندوق النقد الدولي. هذا اضافة الى استثمارات مدى قصير، اما الباقي فهي مستثمرة في حيازة اسهم، ومبان وقروض. ان قرابة 74,5 بالمئة منها استثمرت في البلدان الصناعية المتقدمة. في اعقاب الطفرة النفطية وصل الدين العربي للبنوك التجارية الدولية 95 بليون دولار مع نهاية عام 1991. وبينت الارقام الرسمية لميزان المدفوعات للبحرين والكويت وعمان والعربية السعودية ان العجز المتراكم لهذه البلدان وصل الى 55 بليون دولار عام 1991. وخلال بضع سنوات هي من 1991–94 وصل عجز هذه البلدان الى 100 بليون دولار.

تجدر الاشارة الى ان الفجوة بين الطبقات التي تتحكم بالفائض والطبقات الشعبية في البلدان العربية واسعة وتزداد اتساعاً. ان مصالح الذين يتحكمون بالفائض تتمفصل اكثر واكثر مع

راس المال العالمي. وهذا ينسجم مع نفس سياسة تعميق التطور اللامتكافىء. وبناء عليه، فإن الطبقات الاجتماعية التي تسيطر على ريع النفط قد اصبحت اداة لتهريب الفائض. وخلال عملية تعميق التطور اللامتكافىء فإن راس المال المالي قد تحرك بحرية الى المركز الراسمالي العالمي. في هذه الوضعية فإن راس المال المالي مختلف عن اشكال راس المال الاخرى من حيث قدرته على التحرك الى الخارج سريعاً. فما ان يخضع لتحكم المركز الراسمالي، فإنه يفقد هويته القومية وجذوره ويصبح جزءاً مما يسمى راس المال العالمي او الدولي، الذي هو في التحليل الاخير خاضع لتحكم المركز. كما انه يخضع بالطبع للقرارات المالية لادارة المركز. وكما ذكر سابقاً، فإن الارصدة العربية في المركز قد استخدمت لتمويل اعتداءات المركز على الشعوب العربية في العراق وليبيا وفلسطين واليمن والصومال. الا يذهب هذا الى ما هو ابعد من تعميق التطور اللامتكافىء!. ولكن، حينما تراجعت اسعار النفط واصبحت كافة البلدان العربية بلدان عجز، فإن الاستثمارات الاجنبية المباشرة لم تُعط الوطن العربي اولوية تذكر، فما بالك بإعطائه مساعدات!.

"كانت مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تراكم في الوطن العربي هو 0.8 % كمتوسط ما بين 1975–98. وكان 0.7% عام 1975 و 1990، ومن ذلك الوقت ازدادت الى 1% تقريبا. وبالمقارنة كان الرقم في شرق اسيا ومنطقة الباسيفيك حوالي 1.7% و 1% على التوالي في كامل الفترة. كما ان حصة الوطن العربي من الاستثمار الاجنبي المباشر تكاد تصل 1 % طوال الفترة"[1].

وبإيجاز، فإن القرن العشرين هو القرن الذي شهد نظام حكم الانظمة القطرية الراسمالية الكمبرادورية. لقد فشلت هذه الطبقات في اي من الاهداف الرئيسية او الطموحات للشعوب العربية. وبما انها ضد الوحدة العربية، فانها ليست الطرف الذي يجب ان يُلام على ذلك. ولكنها لم تحقق ما ادعته مثل الديمقراطية،والعلمانية والتنمية.فلم يحقق الوطن العربي لا التطور الراسمالي ولاالتطور الاشتراكي. وبقيت الطبقات الراسمالية الكمبرادورية العربية ضمن معسكر المركز الراسمالي العالمي والصهيونية على حساب وفي مواجهة الامة العربية.

لقد خذل هذا التوجه الاقليمي آمال الامة العربية في التنمية والاشتراكية والوحدة وتحرير فلسطين وبقية الاراضي العربية المغتصبة وسهَّلَ تهريب الفائض الى المركز الامبريالي وتعميق التبادل اللامتكافىء بين البلدان العربية. وعليه، يمكننا القول ان القرن الحادي والعشرين هو قرن رفع اتفاقية سايكس . بيكو الى طبعة جديدة هي التفكيك والتذرير، أي ان الكانتون سيحل محل الدولة القطرية. هذه مقتضيات حقبة الراسمالية المعولمة بقيادة وهيمنة امبراطورية العولمة، أي الولايات المتحدة.

1 . تقرير التنمية البشرية العربي 2002: 87.

والآن، فان الطبقات الراسمالية في الوطن العربي هي في حالة إعادة ترتيب واصطفاف نظامها الطبقي. ومن الحتمي ان الطبقات الشعبية لا بد ان تنحو المنحى ذاته. انه التنمية بالحماية الشعبية. وفي هذا السياق، فإنه من الضروري لأولئك الذين يناضلون من اجل اهداف قومية ان يتجنبوا تبني المحتوى البرجوازي الكمبرادوري للقومية العربية، قومية الطبقات الحاكمة، التي تتبع المدخل الراسمالي التحديثي. ان هذا الازدواج لا بد ان يبقي على الامة العربية تابعة وتحت هيمنة راس المال العالمي. واذا ما أصر اولئك الذين يناصلون من اجل الهدف القومي على تكرار نفس التجربة المرة فإن النتائج ستكون،الى حد بعيد، هي نفس الفشل الذي حاق بسابقاتها، إلا انها تختلف فقط في انها لن تعمر طويلاً حتى تصل حدودها كما عمَّرت مَن قبلها. ان فشل تجربة كهذه، لا بد ان يحصل سريعاً لأن الطبقات الراسمالية القطرية العربية وصلت وضعية الكمبرادور مما يعني انها جاهزة لخيانة الهدف القومي، خيانة المصالح القومية. ان طبقات الكمبرادور العربية ليست برجوازية قومية منتجة هي في مقتبل عمرها، وتتطلب بالتالي فرصة زمنية لتطور مصالحها الطبقية. وعلى اية حال، فإن نتيجة إعادة التجربة البرجوازية القطرية ستكون اعاقة اكثر واكثر المشروع الاشتراكي للطبقات الشعبية.

وهنا يبرز السؤال التالي: طالما ان طريق البرجوازية القطرية مسدوداً، سيما وانها بدون مشروع، او بمشروع مُجهض بطبيعته، فكيف يمكن بلورة المشروع التنموي القومي، واية طبقة هي الحامل الطبيعي له؟

ان الاشكالية الرئيسية كامنة في ان لا تنمية عربية خارج الدولة القومية. لكن دون هذه الدولة اثنتين وعشرين دولة قطرية/طبقية وجدت كلها ويرتبط بقائها بعدائها للمشروع القومي. وعليه، سيظل الوضع هكذا الى ان تتمكن الطبقات الشعبية من تعميم شعار التنمية بالحماية الشعبية. عندها يصبح النضال من اجل الوحدة والتنمية مشروعاً يومياً للناس، مشروع حياة او موت.

الجزء الاول

الفصل الثاني

في مواجهة الدولة القطرية/دولة الكمبرادور

رد على كتاب محمد جابر الانصاري

الدولة القطرية: تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية

مدخل الى اعادة فهم الواقع العربي

منشورات مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1995

لا بد من تسجيل الشكر لمؤلف الكتاب لسببين على الأقل:

الاول: لأنه قدم دراسة وموقف جريئين في الدفاع عن مشروع يناقض مصالح وثقافة والحياة اليومية للغالبية الساحقة من ابناء الامة العربية. لقد ركب مخاطرة نحسده عليها.

والثانية: انه قد وضع ما اراده بوضوح تام. فاطروحته هي باقتضاب ما بعده اقتضاب:

* موقف ضد التحليل المادي التاريخي للماركسية

* وموقف لصالح الدولة القطرية.

وفي حين يتسابق الكثيرون على تبني الموقف الاول، اي مناهضة التحليل المادي التاريخي، فإن أكثر منهم يتبنون الموقف القطري، الاقليمي، الإثني والطائفي بما في هذه جميعا من تاييد للتبعية والاعتماد على المركز الرأسمالي المعولم وعودة الاستعمار، ولكنهم لا يعلنون ذلك. وهذا هو الاخطر. أما وقد جرى ما يجري ضد العراق من الدولة القطرية، فمن المحتمل ان تُشهر سلاح الهدم العلني للمسألة القومية مما يعني اننا على أبواب مرحلة جديدة من الصدام المفتوح بين الطبقات الشعبية وراس المال التابع.

ملاحظة منهجية: لم نحاول تقسيم هذا الرد الى فصول على غرار تقسيم الكاتب لكتابه، وذلك لأن اطروحة الكاتب هي نفسها من البداية وحتى النهاية، محكومة بالدفاع عن الدولة القطرية، إن لم نقل الهجوم بها، وإقامة هذا الدفاع على تحليل نقدي للمنهج المادي التاريخي. ولكننا اتبعنا في الرد ترتيب الافكار في الكتاب، فجاءت معالجة كل مقتطف حسب موقعه في الكتاب بمعنى اننا لم نُسَبِّق مقتطفاً على آخر.

ملاحظة فنية: لم نبدأ في معظم المقتطفات بكلمة قال او كتب الانصاري...الخ، بل اكتفينا بوضع ما اقتطفناه منه بين قوسين.

عالج الكتاب مسألتين هامتين مبتعداً عن مسألة هامة تتوسط فيما بينها. اما المسألتين الهامتين فهما: 1- دور الدولة القطرية 2- الحالة المجتمعية العربية من حيث التفكك الجغرافي للارض والعقلية (البدوية) للناس كما يزعم. قد يكون ما لم يعالجه الكاتب هو نمط التفكير المجتمعي السائد والمشوه عربياً بمعنى الحياة ضمن نظام راسمالي غير مكتمل ولكن

بنمط تفكير وآليات بطريركية لا بدوية. لا بل ان عدم اكتمال نمط الانتاج الراسمالي يفسح المجال لبقاء البطريركي. ان تركيز الكاتب على العقلية الصحراوية هو رجعة الى الوراء ممعنة في العمق. ان ما تجدر معالجته ونقده هو ذلك التشوه المقصود والمركب من علاقات الرسملة والعلاقات البطريركية معاً. تشوه يتناسب مع مخطط الراسمالية المركزية للمحيط مخطط يتدرج من الاستعمار الى الامبريالية فالعولمة. لعل هذا هو الفارق المركزي بين مدخلنا ومدخل الكاتب. إن رد عرب اليوم الى الصحراء والقبائلية فيه نزوع اتهامي وهروب من تحليل إشكالات الحاضر. وقد لا يكون الهروب نتاج ضعف علمي او تحليلي، لكنه نتاج ضعف نقدي سياسي. اي تخوف الكاتب من الوقوف في معسكر مناهضي الراسمالية التابعة في هذا الوطن وتخوفه من نقد دور الانظمة وعلاقاتها بالامبريالية وحتى بالصهيونية.

في حين ان تصفية الدولة القطرية مقدمة للدولة القومية كما كانت تصفية القبائلية مقدمة للدولة المحمدية وتصفية الاوثان مقدمة للتوحيد، فإن كتاب محمد جابر الانصاري، يرى بأن الدولة القطرية "تطور طبيعي" ومقدمة "ضرورية" للدولة القومية، ويدعو لاعطائها مزيدا من الوقت كي تتمركز وتكتمل. ولا يقف الامر عند هذا الحد لأن تطورات العقد الاخير من القرن العشرين قد نقلت ما كنا نراه مخططاً الى مستوى التجسيد العملي والتنفيذي. لقد شرعت راسمالية المركز في حقبة العولمة في تفكيك الوطن العربي الى كانتونات. فالعراق مقسم عمليا منذ عدوان 1991 الى ثلاثة كانتونات ويتم اليوم تجسيد ذلك أكثر، ولم يتوقف هذا العدوان بعد، والاراضي المحتلة عام 1967 هي حالة "نموذجية" على الكانتونات وها هي خريطة الطريق الاميركية على الابواب، ومصر مهددة بذلك وكذلك الجزائر والسعودية والمغرب. اما السودان، فقد خضعت سلطة الاسلام السياسي فيه للضغوط الاميركية بالقبول بالانفصال "غير المباشر" لجنوب السودان. فقد اشترت هذه القيادة سلامة راسها بتفكيك البلاد. حبذا لو كان قرار حكومة الخرطوم تبني للديمقراطية مما يجعل فرصة الانفصاليين صعبة في تنفيذ مخططات المركز الراسمالي الغربي وخاصة الاميركي.

لم يعد خافيا اليوم، على الاقل، ان الدولة القطرية لا تفرِّخ إلا كانتونات. وعليه، اصبحنا امام خيارين واضحين كحد السيف: فإما استمرار الدولة القطرية لتوليد الكانتونات باشراف وقيادة الدولة الاميركية المركزية باعتبارها الدولة المستقلة الوحيدة في العالم. او وطن عربي موحد قادر على احتواء الاثنيات والقوميات الصغيرة في وحدة وتنوع ديمقراطي. ان وجود وطن موحد سيشكل دافعا للمطالبين بالانفصال كي لا ينفصلوا. واذا انفصلوا فسيظلوا يدورون في فلك هذا الوطن الكبير، وسيحرصون على علاقات مميزة معه. ليكن لهم حق الانفصال، وليكن لنا بالمقابل حق تحديد العلاقة التي نريد معهم. ولكن يبدو ان الدولة القطرية ماضية في تسليم رسالتها الخطيرة وهي توريث نفسها للكانتونات التي سيدور بعضها في فلك بعض

الكانتونات الاثنية التي قد تنفصل عن الوطن العربي، ومن المؤكد ان تدور في فلك الكيان الصهيوني بالطبع.

وعليه، فهو يرى ان هذه الدولة القطرية قد ولدت بفعل تطور طبيعي قائم على طبيعة الوطن العربي اكثر، وربما بمعزل، مما هي نتاجا لخطة استعمارية. وهذا يعني ان الدولة القطرية في حالة انسجام مع الدولة القومية وبالتالي فهي ليست نقيضها وعدوها.

موضوعنا مرة ثانية هو وجود الدولة القطرية نفسها كمأزق، وبالتالي مأزق هذه الدولة القطرية. فهي التي كرست الحدود وحاولت خلق ثقافة وراية وسيادة وحدود وتنازع حدود وانسان "وقومية" خاصة بكل قطر، واحيانا لغة، ولا يعجزها ربما سوى خلق دين. في دفاعه ضد النقد القائل انه غيب العامل الاقتصادي في تحليله يبررالكاتب ذلك بقوله:

"ان ما "خرج" عليه هذا الكتاب في الواقع هو التصور الماركسي للعامل الاقتصادي من حيث هو "صراع طبقي" بالتحديد وبالضرورة، ضمن تطور حتمي محدد ومتعاقب زمنيا، بمرحلة تاريخية معينة، من نظام عبودي الى اقطاعي الى راسمالي...الخ. هذه نظرة لا تنطبق ببساطة على واقع التاريخ العربي –الذي يتصف بخصوصيته في كيفية عمل وتاثير "العامل الاقتصادي" وصراعاته الناجمة عنه في البيئة الطبيعية والمجتمعية العربية" (ص د. المقدمة)

كما اشرنا أعلاه، يقوم هذا الكتاب اذن على رفض مسألتين هما:

– التحليل المادي، وليس الاقتصادي، للتاريخ حيث يحاول الكاتب تضييق المفهوم كتحليل يقوم على ان التاريخ الانساني هو سجل للصراعات الطبقية على المصالح المادية بمختلف تشابكاتها، اي المصالح الاقتصادية والسلطة السياسية والهيمنة الثقافية الناجمة عنها والقائمة عليها ...الخ. وكأن العرب مختلفون عن سائر الامم، او كأن لا احد تصارع او يتصارع داخل المجتمع العربي عبر التاريخ.

– ورفض الاتجاه او الفهم الخطِّي لمراحل او حقب التاريخ الذي هو فهم من قبل ماركسيين وليس الفهم الماركسي للتاريخ.

وعليه، يبرز التساؤل عن اية ماركسية يتحدث الكاتب؟ هل هي الجامدة ام العصرية ام التحريفية .... ان اللجوء الى التعميم، كما فعل الكاتب، هو إملاء اصبح مألوفاً نقله بعض العرب، فيما نقلنا، عن التصنيفات الثقافوية الاكاديمية السياسية وتحديداً اللبرالية الغربية التي تم تجهيزها لتعمية اجيالنا القادمة كي تكفر بالمسألة القومية اساساً. ان هذا التعميم لا يليق باكاديمي لا من حيث مستواه العلمي ولا من حيث وجوب تقيده بالدقة والعلمية.

لكن هذا الاسلوب التعميمي لم يعد مقبولاً في الجامعات الغربية حينما يتعلق الامر مثلاً ببحث اكاديمي مُقدم لجامعة محترمة في الغرب. هناك يُفرض على الطالب تقديم تحليل

وتعليل علمي لما يطرح، وليس تقرير خطابي وايديولوجي. لا شك في ان الكاتب لا يمكن ان يقدم هنا بحثا بهذا التعميم والضبابية للجامعة الغربية التي تخرج منها، فما بالك اذا قدمه لدار نشر. هنا تتضح اهمية ووجوب تعاملنا العلمي مع قارئنا من الجيل الجديد على الاقل كي يتربى على التحليل والنقد.

نعم، لكل واقع اجتماعي خصوصيته، ولكن هل تذهب خصوصية العرب الى عدم انطباق التحليل الطبقي، المنطبق على البشرية جمعاء، عليهم قديما وحديثاً. ألم تكن في مكة تشكيلات طبقية بمعنى التفارق الطبقي؟ اليس الرسول نفسه سليل قريش الارستقراطية والخارج عليها؟. ألم يقل الاسلام انه جاء لنصرة الفقراء والمستضعفين، وانهم، اي الفقراء، كانوا قوته الفاتحة. ألا يفترض وجود الفقراء وجود الاغنياء كنظراء ان لم نقل كنقيض! ام ان العرب وحدهم الذين يختلف التفارق الطبقي لديهم عن العالم؟. لا يهمنا هنا تشابه البنى الطبقية عند العرب مع تلك التي كانت في روما العبودية، او اسبارطة. لكن ما يهمنا هو القاء الضوء على ان المجتمع العربي قبل الاسلام كان مكونا من فقراء وتجار وارستقراطية ...الخ[1]. واستمر طبقيا منذ الاسلام وحتى اليوم.

ثم لماذا يصر الانصاري على ان يختلف المجتمع العربي عن التحليل الماركسي، أهي مسألة عرقية؟

فإذا كانت : "هذه النظرة لا تنطبق ببساطة على التاريخ العربي" اي التحليل المادي التاريخي وبالتالي التحليل الطبقي، ... فلماذا تصح على باقي مجتمعات العالم؟

نحن العرب، سواء صح التحليل الماركسي ام فشل، لا نستطيع قبول الادعاء بأننا مختلفين عن البشرية من حيث أسوأ او افضل. قد يكون هدف الكاتب هو اثبات اختلاف تطور حياة المجتمع العربي مع التحليل الماركسي، ولكنه لم ينتبه الى ان هذا كلَّفه التورط في وسم المجتمع العربي بسمة مخالفة للبشرية عامة.

ان وجود نمطي انتاج متعايشين/متصارعين في التاريخ العربي ليس خصوصية عربية. ان تمفصل انماط الانتاج ظاهرة تاريخية عالمية. اما عجز احدهما عن تصفية الآخر في الحالة العربية عجزا دائما فهي "خصوصية" سكونية يدحشها الكاتب في صلب التاريخ العربي ليجعله بلا حراك. فهل كان العرب يعيشون ايام حكم معاوية بن ابي سفيان نمط الانتاج الراسمالي المحيطي الذي تعيشه مصر وسوريا والعراق اليوم؟.

ان الدولة القطرية التي يتحدث الكاتب عنها هي دولة تحكمها طبقة راسمالية كمبرادورية. وهذه الطبقة تتحكم بسائر الطبقات الشعبية، تستغلها وتقمعها. صحيح ان هناك انماط تفكير

1. حسين مروة، 1979.

وثقافة بطريركية، لكنها ليست قبلية حتى وان حاول الكثيرون الزعم انها كذلك. فهل تقوم اجهزة المخابرات والقمع والحكم في كل قطر وقطر عربي على علاقات الدم والقبيلة؟ ام تقوم على مصالح ووظائف وشراء ذمم؟

قد لا تكون المادة اللاصقة لجهاز الحكم هنا وهناك تماما كالتي في فرنسا او استراليا. ولكنها تظل مصالح مادية. ترى الى من تنتمي قيادات اجهزة القمع العربية هنا وهناك. هل تنتمي الى قبيلة واحدة او محلة واحدة؟ بالطبع لا. انها تنتمي لمصالحها في الانظمة الحاكمة. وعندما ينتفض الشارع يأمر قادة اجهزة القمع بالقتل والاعتقال الذي قد يطال حتى ابناء عمومتهم وعشيرتهم. ومع ذلك يفعلون. فهل جهاز الدولة هنا عشائري؟

لا شك ان مراعاة ما للعلاقات القبائلية والعشائرية تحصل هنا وهناك وخاصة عندما لا تكون المسائل متعلقة بأمن الطبقة الحاكمة وهذا لزوم الحفاظ على العلاقات القبائلية الرخوة. وحينما تتعلق المسالة بأمن النظام، تدوس المخابرات كوفيات شيوخ العشائر بعد ان كانوا قد قبلوها بالامس.

يقول الكاتب:

"ففي الحالة العربية، اذا كان الصراع الطبقي واردا ضمنا في تركيبة القبيلة العربية بين اغنيائها وفقرائها، فانه قد ظل تناقضا ثانويا مضمرا غطى عليه وحجبه عامل الصراع العصبي القبلي الذي كان . وما يزال . التناقض الاساسي في صراع المصالح والمنافع والمنافسات بين الكيانات القبلية العربية المتصارعة. وهي ظاهرة يؤكدها التاريخ الحديث، على صعيد آخر، حيث تقدم عامل الصراع القومي بين الجماعات الحديثة على اعتبارات الصراع الطبقي بداخلها، فتوجه العالم المعاصر وجهة قومية اكثر مما هي طبقية بروليتارية، ثم وجهة اممية قائمة على التكتلات القومية المتعاونة والمتوسعة اكثر مما هي قائمة على تحالف الطبقات (كما تثبته المتغيرات الدولية منذ عام 1989). تضاف الى ذلك "خصوصية" اقتصادية اخرى في التاريخ العربي، وهي ظاهرة تعايش وتزامن نمطين مختلفين ومتناقضين من انماط الانتاج على امتداد تاريخ طويل يبدأ من اقدم العصور الجاهلية الى بدايات التاريخ الحديث، دون ان يقضي احد النمطين على الآخر ويحل محله في تعاقب "الجدلية التاريخية"...ودون ان ينتصر النمط "الارقى" بالضرورة على النمط "الادنى" المتصارع (والمتعايش معه) لأمد طويل" (ص هـ من المقدمة)

في سبيل اثبات وجهة نظر وموقف مضاد للماركسية يتحول الكاتب الى مجتزىء للتاريخ. والتاريخ تحديداً لا يمكن اجتزاؤه الا افتراضاً ولاثبات قضية محددة، أي تنزع من سياقها مؤقتا الى حين استيفاء غرض تحليلي ما. اي لا يمكن اخذ حقبة من التاريخ وتعميمها او اعتبارها

مستقلة عن ما قبلها وما بعدها من الحقب. نعم في حقب معينة، يطغى القومي على الطبقي ولا سيما في حقب الخضوع للاستعمار او التعرض لعدوان او حرب شاملة. وفي حقب اخرى، وهي الاشمل والاطول، تكون السمة العامة هي السمة الطبقية. لكن هيمنة الطابع الطبقي لا يعني ان المجتمع المفترض يعيش حالة الصراع الطبقي، بمعنى الحرب الطبقية او الاهلية مباشرة.

اذا صح قول الكاتب ان هناك نمطين متناقضين تصارعا وتعايشا في الواقع العربي لمدى طويل يؤكده –كما يقول (التاريخ الحديث). فهذا امر مخالف لروح التاريخ. وهذه ايضا خصوصية ينسبها الكاتب الى العرب دون غيرهم من الأمم. وهذا يتضمن خطورة سلبية بأي وجه من وجهيها قصده الكاتب وهما: وجه التفوق العربي او الدونية العربية. اذا صح ان هناك حالة او حقبة ستاتيكية عربية، فهذا يمكن ان يعزى الى وجود عوامل خارجية و/أو داخلية لعبت دورا في إعاقة التقدم العربي. وهذا هو دور الراسمالية الغربية في ثيابها المتعاقبة الثلاث : الاستعمار، فالامبريالية فالعولمة" فالامة العربية، أُعيق تطورها بهذه العوامل الخارجية ولم يكن تطورها عاجزا، بل كان محتجزاً. وهنا ايضا، يحضرنا تحليل معاق للماركسية الروسية في عهد ستالين حيث وصفت الامة العربية بأنها ":أمة في طور التكوين" (كما اوردنا في الفصل الأول). في حين تجرأت على اعتبار الكيان الصهيوني دولة يجدر الاعتراف بها. لقد سقطت ماركسية الاتحاد السوفييتي آنذاك في شركين مزدوجين متناقضين. فهي من جهة لم تدرك ان تطور الوطن العربي تمت إعاقته من قِبَل عوامل خارجية، وهذا ينفي الحالة الستاتيكية في التطور العربي الذي يراها كاتبنا حالة قبائلية حتى وقت قريب. ولم تدرك هذه الماركسية ان الكيان الصهيوني كيان تم تحضيره في مختبر راسمالي متقدم. فلماذا الاعتراف او الاقرار بكيان مصطنع، ورفض رؤية تخلف مصطنع؟. بدوره، كان كاوتسكي، الشيوعي المخضرم قد ادرك مسبقا وباكرا ان الدولة اليهودية في فلسطين ستكون مرتبطة مصيرياً بالاستعمار وستزول بزواله. ولا يقلل من مصداقية هذا التحليل انتقال ارتباط هذا الكيان بالراسمالية الاميركية في حقبيت الامبريالية ومن ثم العولمة، بل يبقى التحليل صحيحاً في جوهره.

أما استخدام الكاتب لعبارة "يؤكده التاريخ الحديث" فيما يخص التعايش الطويل بين نمطي انتاج متصارعين، فهو استخدام تعميمي لا حدود له. فما يُفهم منه ان هذين النمطين تعايشا منذ ما قبل الاسلام، الى الالفية الثالثة! وإذا صح علميا ان هذا وضع العرب، فعلى الدنيا السلام.

وفيما يخص انتصار نمط متخلف على نمط متقدم، نعم، يحصل ان لا ينتصر النمط الاكثر تقدما على الاقل تطورا. ولكن هذا ليس القانون العام للتاريخ. بل ان اجتزائه يشي بموقف لا تاريخي او بحث متلهف على أسانيد لأطروحة تشك في نفسها. ان انتصار

المتخلف على المتقدم مجرد حدث استثنائي. فالتاريخ الى الامام دوما. أما ان ينتصر المتخلف على المتقدم "دوما" عند العرب فهذا اختيار نكوصي خطير.

وحيث افترض الكاتب ان "المتغيرات الدولية" اي تفكك الاتحاد السوفييتي قد رفدته بمادة خدمت موقفه المضاد للتحليل الماركسي فإن هذا شأنه في عدم فهم حقيقة ان الماركسية، ليست دولة محددة او تجربة محددة. وحتى لو افترضنا صحة ما يقول، فإنه بكَّرَ قليلاً في طرح كتابه قبل اشتعال أحداث سياتل وما بعدها في كيبك وبراغ وسيدني وجنوة وديربن وبورتو اليجري، ومؤخراً مظاهرات مناهضة الحرب ضد العراق التي عمت مختلف العواصم والمدن الرئيسية في العالم، حيث تظاهر ما بين 15–30 مليون شخص في شباط من عام 2003، التي تقلب الطاولة على تحليل كاتبنا حيث تبين عودة الطبقي ليتفوق على (القومي الرسمي عالمياً). ان حركة مناهضة العولمة والحرب هي حركة اممية لا قومية. انها حركة تكتل متنوع من الطبقات الشعبية بشكل اممي ضد تكتلات راس المال التي يفرضها الكاتب على شعوبها وقومياتها بشكل مكشوف لسوء الحظ. لقد استند الكثير من اللبراليين في الغرب واتباعهم في محيط النظام العالمي على الموجة القومية التي شهدتها بلدان كثيرة في محيط النظام العالمي ولا سيما في حقبة العولمة، مثل القوميات الصغيرة في البلقان ولا سيما تلك المتشققة عن يوغسلافيا وكذلك المتشققة عن الاتحاد السوفييتي السابق. ولا شك ان هذه احداث يجدر التنبه لها من جهة وقرائتها بإمعان من جهة ثانية. فمعظم هذه القوميات الجديدة تمت رعايتها من قبل راسمالية المركز، وتصدرت قيادتها طبقات تابعة وكمبرادورية من حيث النشأة. وكأن وجودها وتبلورها تم بقرار وترتيبات مسبقة اشبه بالحالات التآمرية منها بحالات النضوج الاجتماعي الطبقي لطبقة راسمالية. ومن هنا، فهي قوميات تابعة متخارجة الاتجاه والمصالح، وهذا مناقض للقومية بالمفهوم الكلاسيكي للتنمية القومية اي الحفاظ على السوق القومي وتطوير الاقتصاد القومي، كذلك بالمفهوم السياسي الثقافي للقومية، اي وعي الامة لوجودها. هذا لا ينفي ان هناك حراكاً شعبياً استقلالياً قومياً في هذه البلدان. لكن الطرف الذي دعمته الامبريالية وراس المال المعولم هو الجناح الكمبرادوري.

وعليه، بدل ان تتجذب انظار العالم الى هذه البنى القومية التي رعتها الامبريالية بله العولمة، اتجهت الانظار والاعجاب والإكبار العالمي الى انتفاضة سياتل وما ترتب عليها. ولعل الحالة الاستقلالية الوحيدة التي حصل انشداد وتعاطف العالم معها هي الحالة الفلسطينية كونها في غير خط العولمة وتخوض صراعاً مباشراً مع الربيبة المباشرة للعولمة اي الكيان الصهيوني. وحتى هذه الحالة، فهي تتعرض لهجمة رسمية من المركز الى المحيط لخصيها واخضاعها وتصفيتها.

ويبدو ان كاتبنا في تحمسه للقوميات المعولمة هدف الى الاستفادة من هذه الظاهرة ليبرر توجهه القطري، ودولته القطرية التي تقوم عربياً على سايكس . بيكو. ولكن، تجدر الاشارة هنا

الى ان الحالة الفلسطينية تقف شاهداً قوياً على ان الحالة القطرية العربية هي جزء من الجبهة الثلاثية التي يقاومها الشعب الفلسطيني وهي: راسمالية المركز الامبريالي في حقبة العولمة، ورأسمالية الكيان الصهيوني والراسمالية الكمبرادورية القطرية العربية. لا شك ان الكاتب محفوز بانتصار رأس المال على العمل عالمياً وهو احتفال الثورة المضادة على جسد الثورة في هذه الحقبة. ومع ذلك فهذا لا يخدم ادعائه بان صراع الامم حل محل صراع الطبقات، اللهم الا اذا اصبح التاريخ والمجتمع الدوليين مجرد خاتم في اصبع اكاديمي موظف لدى المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة، صامويل هنتنجتون او فوكوياما. ان سلسلة الانتفاضات الشعبية من سياتل حتى بورتو اليجري في البرازيل تؤكد ان كافة الأمم منقسمة الى طبقات، وان العولمة تجعل الانقسام الطبقي اكثر شدة.

يضيف الكاتب:

"فاذا كانت الجدلية التاريخية الاوروربية قد شهدت تعاقب انماط الانتاج ونظمه – من عبودية الاقطاع الى راسمالية – بحيث كان النظام الجديد "الارقى" يقضي على النظام القديم "الادنى" منه، ويحل محله في صراع طبقي حاسم؛ فان النمطين السائدين تاريخيا في المنطقة العربية – وهما نمط الانتاج البدوي (الرعوي)، ونمط الانتاج الحضري (التجاري – المهني – الزراعي) – قد ظلا متعايشين ومتصارعين ومتداخلين مدة قرون طويلة والى عقود غير بعيدة من التاريخ الحديث، بحيث يمكن الحديث عن صراع اقتصادي تاريخي نمطي (بين نمطين من الانتاج) اكثر مما هو صراع طبقي يؤدي الى انتصار حاسم لنمط من الانتاج على حساب نمط اخر. (ص هـ)

من الواضح ان الكاتب يضيف على تكوين نمط الانتاج مكونات او سمات يفرضها هو نفسه طالما هي تخدم مسألة إيديولوجية موجودة لديه كقرار مسبق وهو رفض التحليل الماركسي وتحديداً المسألة الطبقية في هذا التحليل. انه يعزل نمط الانتاج عن الناس، وكأن نمط الانتاج الزراعي او التجاري شيىء قائم بذاته بمعزل عن الناس!. ومع ذلك يقدم لنا هذا الشيء "نمط الانتاج" كلوحة واحدة صقيلة منسجمة كتيمة الحركة ومن ثم معدومة التناقض الداخلي. انه يتناول نمط الانتاج كمفهوم نظري وينحصر فيه. وفي احسن الاحوال يفترض ان كل نمط انتاج يمثل مجموعة متحدة من الناس ككتلة واحدة، اي نمط الانتاج الزراعي وفيه كل من يشتغل في الزراعة ضد نمط لانتاج التجاري بكل من يعمل فيه. ان الكاتب يفرض مناخاً من التصالح والسكونية في كل نمط على حدة، وأن كل من له علاقة بهذا النمط يتصارع مع كل من له علاقة بالنمط الآخر. إنه يفترض هنا السكونية، وعدم التمايز وغياب الاستغلال...الخ. ينحصر في الحد الاول لنمط الانتاج وهو ان نمط الانتاج هو

افتراض نظري من جهة مستوى تطور مادي ن جهة ثانية. اما حده الثاني، أي الاجتماعي فيهمله الكاتب تماماً. فالحد الاجتماعي هو العلاقات التي تكمن وراء مستوى النظري المادي لنمط الانتاج، انها علاقات الانتاج التي تجعل منه كينونة حية. ان انحصار الكاتب في المستوى الاول او الحد الاول لنمط الانتاج، أي في المفهوم النظري المفترض للنمط ومستوى تطوره المادي والانسجام الداخلي لكل من يعمل او له علاقة به، وتبيانه كحالة سكونية امر ممكن نظريا وحسب. ان زعم الكاتب ان انماط الانتاج التي ينسبها للتاريخ العربي ظلت متعايشة متصارعة متداخلة اقتصاديا، لكنها لم تتصارع طبقيا، انما هو زعم يقوم على تجريد نمط الانتاج الواحد من جهة وانماط الانتاج على تعددها من جهة ثانية، تجريدها من بعدها الاجتماعي. وبهذا الفصل بين النمط كتجريد وبين الناس، الطبقة الاجتماعية التي تقف ورائه وتحركه لخدمتها، هو امر يقع في خانة العجز عن فهم مسألة انماط الانتاج نفسها.

وهذا يتقاطع مع رؤية الكتاب الغربيين عن ما يسمونه ركود المجتمعات الشرقية، بمن فيهم نمط الانتاج الاسيوي الذي افترضه ماركس (انظر الجزء الثاني الفصل الاول). كما ويعطي "انماطه، اي انماط الانتاج التي يزعمها فترة حياة طويلة جدا" تربو في الحالة العربية التي يتحدث عنها على الفية ونصف!.

قد لا نجانب المنطق اذا قلنا ان هذا الزمن الساكن الراكد الطويل الذي يُغرق فيه الكاتب وطننا العربي، إنما يبرر، دون قصد او سوء نية، المقولة الاستعمارية المألوفة، بأن المجتمعات الشرقية، او غير الغربية ساكنة وانها دوما بحاجة الى محرك لها من الخارج. انها غير قادرة على توليد قوة حركتها وتغيرها وتحولها، وأنه لا بد من قوة خارجية لتقوم بذلك، وتكون هذه القوة هي بالطبع دينامية نمط الانتاج الراسمالي كقوة او محرك خارجي، وهي تحديداً غربية! وهذا ما يبرر الاستعمار في التحليل الاخير.

يُناظر الكاتب بين ما يسميه نمط الانتاج الرعوي ونمط الانتاج الحضري الذي هو بالنسبة له ثلاث : تجاري، مهني وزراعي. وقبل ان ندخل في عملية المصالحة والدمج الثلاثي الذي يفترضه الكاتب، نود الاشارة الى ان نمط الانتاج الرعوي لم يكن اقل مراتبية او تفارقا طبقيا او شرائحيا على الاقل من اي نمط انتاج آخر. فلا يمكن النظر الى الرعاة والى ملاك القطعان من جمال واغنام على انهم كتلة طبقية واحدة. ربما يجوز لنا القول ان هذا النمط الصقيل والمنسجم هو نمط "الانتاج الرعوي الاسيوي" الذي يفترضه الكاتب على غرار نمط الانتاج الآسيوي الذي افترضه ماركس تعميماً ومجازاً (انظر لاحقاً). وهكذا، بدل ان يقوم الكاتب بنقض خصمه العقائدي، في نقطة ضعيفة من تحليله، نقصد ماركس، و/أو ماركسيين في ركودية وسكونية نمط الانتاج الآسيوي، فإنه يستفيد من احد اضعف جوانب تحليل ماركس ويبني او يؤلف على غراره!. وهكذا، فإذا كان لا يجوز للماركسية افتراض انماط انتاج تعميمية، فإنه بنفس القدر ليس مُجازاً للكاتب ان يفترض انماط انتاج

تخصيصية. لقد اثبتت ظاهرة الصعاليك حقيقة المبنى الطبقي للمجتمع الرعوي والتجاري. واثبتت ظاهرة الاسلام ان التمرد ممكن حتى ممن هم من صلب زعامة القبيلة.

اما نمط الانتاج الحضري، الذي يأخذه الكاتب كنقيض لنمط الانتاج الرعوي، ففيه جرأة تعميمية نغبط الكاتب عليها. فالحياة المدينية حياة مركبة لا يمكن تعميم "بساطة" الحياة الرعوية عليها، وبالتالي افتراض وسحب انسجام وسكونية الحياة البدوية عليها. فالزراع وهم على العموم بعيدون عن الرعاة والتجار والصُّنّاع، يشكلون نمط انتاج وحياة مختلفة ومديدة عاشت ولا تزال في كافة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وبقيت زراعية سواء كانت بالمحراث الحجري او بزراعة اوتوماتيكية كما هي الحال في اوروبا وامريكا.

لا يمكن وضع مالك الارض والفلاح والعامل الزراعي والمرابع والقطروس في نفس الخانة والمستوى الحياتي ومن ثمَّ الطبقي والثقافي. ولا نعتقد اننا بحاجة لاستخراج ثورة المزاعين في الشام إبان حكم معاوية بن ابي سفيان (حسين مروة، 1979) وثورة الزنج من التاريخ العربي كي نثبت ان العمال الزراعيين ليسوا منسجمين ومتآخين مع ملاك الارض. كما لسنا بحاجة للتذكير بعمال التراحيل المصريين (وبين الحالتين اكثر من ألف عام) الذين انقذتهم ثورة الناصرية عام 1953.

وإذا كان هناك "تقارب" ما بين الزراعة والصناعة بما هما قطاعين انتاجيين، فإن التباعد بينهما وبين التجارة امر قائم على الاقل من باب عدم إنتاجية التجارة، هذا اذا تغاضينا عن الجدل بشأن كون التجارة قطاعاً انتاجيا أم لا. وإذا كانت هناك مأثرة او كشفاً علميا للتحليل الشيوعي والماركسية بما هي مدرسته الاساسية، فهو كامن في قدرتها على التقاط الفوارق والتفارق الطبقيين من حياة المدينة تحديداً. ومن هنا أهمية القراءة الدقيقة للتكوينات الاجتماعية في المدينة بما هي الوعاء الذي احتوى الطبقات المتمايزة والمتفارقة والمتصارعة. فإذا كان التاريخ سجلاً للصراعات الطبقية، فإن مسرح تطاحن هذه الصراعات هي المدينة حيث فيها تتم عملية الانتاج الاكثر توسعا، وفيها يتم الاستغلال الطبقي الاكثر إيلاماً وفيها تقوم الدولة. ولا حاجة ايضا هنا للتنكير، بأن الدولة لم تكن فلاحية في يوم من الايام. فالدولة مدينية، ولئن كان للفلاحين، دوماً، دورهم في انتصار ممالك وخرائب أخرى. ولا أدل على ذلك من ان احد اسباب انهياركومونة باريس هو تخلي الفلاحين عنها وتحالفهم مع الثورة المضادة، وذلك مقابل التفاف الفلاحين حول الثورة الصينية وبالتالي انتصار هذه الثورة.

بقي ان نشير ثانية الى ان الكاتب يخلط مفاهيمياً بين نمط الانتاج وبين الطبقات الاجتماعية التي تشكل التشكيلة الاجتماعية في بلد ما. في حقيقة الامر، بل على ارض الواقع، ان الذي يتصارع هي الطبقات الاجتماعية التي بتحالفها–وتصارعها المتداخل والمزدوج تبلور نمط انتاج وتهدمه في آن. فنمط الانتاج هو مقولة مجردة ليست موجودة

كشيء مادي. ان نمط الانتاج هو التداخل التحالفي والتناقضي بين مكوناته الاساسية(قوى الانتاج وعلاقات الانتاج والبنية الفوقية). ومن هنا الدور الحاسم لعلاقات الانتاج الذي تنبه له الكثير من الماركسيين ولا سيما ألثوسير. فعلاقات الانتاج في نمط الانتاج ليست شيئا مجردا في التحليل الاخير، فهي آليات يفرزها الناس، الطبقات الاجتماعية لتحمي وتوسع مصالحها. اذن يقف الناس كبشر، كافراد وطبقات وراء علاقات الانتاج. اما نمط الانتاج، فليس كائناً اجتماعيا ليتصارع مع آخر كما يزعم الكاتب. لا يمكن اذن الخلط بين نمط الانتاج كتجريد وبين العامل الاجتماعي الطبقي كبشر. ولا يمكن تقزيم الناس الى مستوى التجريدات المفاهيمية والذهنية. وحينما نقول ان انماط الانتاج متمفصلة في حالة التصالح والتصارع، فإن هذه فرضية مجردة لا قيمة ولا وجود لها بمعزل عن كونها تمثل صراع البشر، صراع الطبقات. فنمطي الانتاج ليسا حيوانين يتصارعان. ان التقسيم الذي يطرحه الكاتب بين نمط بدوي ونمط مديني في الوطن العربي هو تقسيم مناخي جغرافي وتعسفي. وتتضح تعسفيته عندما ينسب الكاتب اليه بقاء وامتداداً منذ ما قبل الاسلام وحتى عهود قريبة جدا كما يزعم الكاتب.

"هكذا تتمحور ظاهرة الصراع الاقتصادي في التاريخ العربي عبر محورين:

1 . الصراع القبلي: العشائري العصبي (صراع الجماعات والاحلاف القبلية والعشائرية على المصالح والمنافع والسيادة، بدوية كانت تلك الجماعات ام حضرية) وذلك مقابل الصراع الطبقي في البيئات الاخرى.

2 . الصراع النمطي بين نمطين متناقضين من نظم الانتاج لم يحدث حسم تاريخي بينهما الى امد طويل، بسبب خصوصية الاوضاع الطبيعية والمجتمعية في المنطقة العربية، وبالنظر الى تداخل الامتداد القبلي بين النمطين (البدوي والحضري) الامر الذي ادى الى "تمييع" التناقض والحسم بينهما لوجود شرائح من الكيان القبلي ذاته على جانبي خط المواجهة بين النمطين الانتاجيين في البادية والحاضرة ... وهي ظاهرة تاريخية تقف مباينة تماما لتعاقب انظمة الانتاج وانماطه في البيئات الاخرى (كما انها لا زالت تؤثر – بمحوريها – على طريقة توزيع الثروات في مجتمعات المنطقة العربية). وبلا شك فان هذه الخصوصيات الاقتصادية قد ادت بدورها الى خصوصيات سياسية تم ايضاحها في سياق الكتاب. واذا كنا لم نفرد فصلا قائما بذاته للعامل الاقتصادي، مقابل العوامل الاخرى، فما ذلك الا لتداخل الاقتصادي بالسياسي والاجتماعي في الصيرورة التاريخية الشاملة، حيث لم يعد من المقبول في المنهجية العلمية اعطاء الاولوية – بشكل مطلق – لعامل اوحد على غيره من العوامل الموضوعية في التاريخ (ص هـ + و)

وابرز مثال واقربه على هذا الوعي الآني الملتبس ان الامة العربية، بمثقفيها وحركاتها

وسياسييها وجماهيرها، قد انقسمت الى معسكرين متواجهين بسبب ازمة العراق – الكويت منذ الثاني من آب / اغسطس 1990. وما زال الجهد الفكري والسياسي العربي مهدورا في هذا الجدل الكلامي العقيم الذي انصب على تبادل المعايب والنواقص بين الطرفين، بينما هذه السلبيات المتشابهة السائدة هنا وهناك – بدرجة او باخرى – ما هي في واقع الامر الا حصيلة الواقع الموضوعي المشترك لهذه الامة في التحليل النهائي. (ص 7)

في اصراره على التهرب من الصراع الطبقي يصر الكاتب على تسميته صراعا عشائريا وقبليا من جهة، كما يغطي موقفه من جهة ثانية بعدم تحديد الفترة الزمنية التي يراها قبلية وعشائرية قبل ان ينتقل الوطن العربي "كما يراه" الى صراع الانماط من جهة ثانية. وباختصار، فهو في المحور الاول يرفض تسمية الصراع بانه صراع طبقي. وفي المحور الثاني يرفض رؤية تغلب نمط على آخر. بل يصر على انهما متعايشين. هذا ناهيك عن انه يصر على التمسك بفهمه الملتبس لنمط الانتاج، مطلق نمط انتاج.

لسنا الامة الوحيدة التي احتوت بُنى قبائلية. ولا الوحيدة التي تصارعت فيها القبائل وبطرق ونوازع ومصالح وعوامل مختلفة عن الصراعات المدينية. وقد تكون بعض البنى القبلية قد استطالت في مناطق، اقطار عربية حتى اليوم. لكن هذا لا يعني ان المجتمع كله لا زال قبائليا. هنا تتضح تعميمية الكاتب حيث يضع الكاتب نفسه في مقام المستجير من الرمضاء بالنار عندما يبرر تجاهله للعامل الاقتصادي حيث يبرر ذلك بتداخل السياسي والاجتماعي والاقتصادي ... مدعيا ان لا مجال لاعطاء اولوية لعامل على الاخريات.

مرة أُخرى، وقد لا تكون الاخيرة، يفرد الكاتب تحليله على الفية ونصف من الزمن. مؤكدا على استمرار نفس انماط الانتاج التي تحدث عنها، ونفس التفكير السياسي والبنى السياسية للانظمة والانتماء الفكري للمثقفين.(انظرالجزء الثاني، الفصل الثاني).

في تملصه من التعامل مع الصراع الطبقي يقفز الكاتب اربعة عشر قرنا دفعة واحدة في محاولة منه لاثبات ان الصراع السياسي في الوطن العربي ليس اجتماعيا ولا طبقيا بل ملتبساً. فهو ينتقل من قبيلة قريش الى الازمة العراقية الكويتية عام 1990. والحقيقة ان المواقف من هذه الازمة ليست ملتبسة كما يراها الكاتب. ان المسألة اكثر وضوحا مما يتهيأ له. فبمعزل عن الموقف من النظام العراقي، فإن الكويت مقاطعة عراقية. وكل من يرفض ذلك بحجة انها دولة معترف بها من قبل الامم المتحدة يتجاهل حقيقة ان هذه ذريعة امريكية، مفروضة على الامم المتحدة، ومفروض على الامم المتحدة تبنيها، لضرب العراق. ومن ناحية قومية، وهذا الاساس، هو موقف يعطي شرعية لاتفاق سايكس–بيكو.قد يكون النقاش الصحيح هو حول الكيفية التي على العرب التخلص بها من آثار سايكس–بيكو وليس مع القبول بمبدأ سايكس–بيكو. وعليه، فإن كل من ايد العدوان على العراق، أنما وقف موقفا

طبقيا في معسكر القومية الحاكمة (الراسمالية الكمبرادورية). وكل من دافع عن العراق قد وقف في معسكر القومية الكامنة، أي الطبقات الشعبية الهادفة الى الوحدة والتنمية. اما هل النظام في العراق هو النموذج المطلوب للطبقات الشعبية فهذا امر آخر، وهو ليس المطلوب. وعليه، لا بد من التفريق بين مدى قبولنا بالنظام الحاكم في العراق وبين ان الكويت ارض عراقية، وان الدولة القطرية مضادة للمشروع القومي وان الدفاع عنها استناداً الى "الشرعية الدولية" محض هراء بان زيفه. فقد استخدمت الكويت عام 1990 و 1991. وها هي تستخدم وتشارك غزو العراق اليوم. ومن قبل اكثر المؤسسات الحاكمة في التاريخ عدوانية ورعونة، المؤسسة الاميركية. كيف تقبل الدولة القطرية العربية بغزو العراق اليوم وتشارك فيه وكيف تقبل ذلك جامعة الدول العربية، وكيف تقبل ذلك الامم المتحدة، علماً بأ العراق، كما قبل عن الكويت عام 1990، دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة؟.

لا بد لنا من التأكيد على ان العالم الرسمي، وعلى راسه الامم المتحدة، قد انحط في هذه المرحلة الى مراتبية خطيرة تمثلت في ان الولايات المتحدة هي الدولة المستقلة الوحيدة في العالم، وان الاتحاد الاوروبي والى حد ما اليابان مناطق حكم ذاتي، وبقية العالم مستعمرات. في عالم بهذه التركيبة فقط، يمكن للولايات المتحدة ان تعتدي على العراق وان يصفق لها العالم الرسمي. اما الشعب الاميركي فيجهل كل ما يحدث إلا نخبة ضعيفة تعرف ولا تؤثر بعد.

من جهة اخرى، يختزل الكاتب التناقض والمنازلة الحادة في اوساط مثقفي وحركات وساسة وجماهير الامة في كونها مجرد وعي آني ملتبس، وجهد وفكر سياسيين مهدورين وجدل كلامي عقيم وتبادل معايب ونواقص وان هذا كله حصيلة واقع موضوعي مشترك لهذه الامة!. والحقيقة ان هذا احتقار لهذه الامة. لقد حصر الكاتب نفسه في المستوى الهابط للكثير من كتاب الاعمدة في الصحف على ما فيها من مأجورية وضحالة.

لم تكن ازمة العراق والكويت مجرد حرب قبلية من طراز "داحس والغبراء". ولم تكن قتالاً على مرعى الإبل، هذا رغم انها قتال على امر مشابه ولكنه عصري، قتال على الفائض الذي هو حق الأمة، وقتال على التحكم بهذا الفائض. ان ازمة العراق والكويت عالمية. ولكن الكاتب تجنب الإشارة الى هذا البعد فيها، وحاول تقزيم السجال السياسي العربي بكافة مستوياته على انه في مستوى قبلي. تُرى، هل كان وقوف النظام المصري الى جانب الكويت والراسمالية الامريكية في حقبة العولمة موقفا قبائلياً؟. الم تدخل في هذه المعادلة مصالح النظام الراسمالي العالمي والعجز الاقتصادي لمصر وقيام المركز المعولم بإعفائها من سبعة مليارات من ديونها؟.

لا نود الدخول هنا في المفاضلة بين موقفي العراق والكويت، ولكن ما يهمنا هو ان هذه

الازمة، هي بالتحديد نتاجاً لوجود الدولة القطرية التي يدافع الكاتب عنها. وجود هذه الدولة في علاقتها بمركز النظام العالمي. انها العلاقة التحالفية بين نمط الانتاج الراسمالي المتقدم في المركز، ونمط الانتاج الراسمالي المحيطي الكمبرادوري للدولة القطرية في الوطن العربي. وهي التناقض بين هيمنة نمط الانتاج الراسمالي المتقدم ومحاولة الدولة القطرية في العراق الافلات من تحت عباءة هذا النظام قبل تحقيق الوحدة العربية التي هي درع الحماية الحقيقي لهذا الإفلات.

هل يمكن بكل هذه البساطة وصف الكتابات العربية حول هذه الازمة بأنها ذات أُفق قبلي ووعي ملتبس؟. هل يذهب استخفاف المرء بأمة باسرها الى هذا الحد. وقد يكون من قبيل المفارقة ان المؤسسة التي طبعت الكتاب كان لها موقفاً من هذه الازمة، هو نفسه اي الموقف أرفع من صراع او اقتتال قبلي!. ان الاختلاف على مسألة العراق والكويت هو خلاف قومي وطبقي واضحين. خلاف بين القوميين والقطريين. وإذا كان هذا الخلاف وعي ملتبس، فما هو الوعي الحقيقي؟ لا يحدد الكاتب هنا شيئاً، بمعنى انه كان عليه الاشارة الى الكيفية التي يجب ان يكون عليها الخلاف، او لماذا كان يجب ان لا يكون هناك خلافاً.

نود الوقوف مرة اخرى عند هذا الجزء من المقتطف اعلاه: " وبالنظر الى تداخل الامتداد القبلي بين النمطين (البدوي والحضري) الامر الذي ادى الى "تمييع" التناقض والحسم بينهما لوجود شرائح من الكيان القبلي ذاته على جانبي خط المواجهة بين النمطين الانتاجيين في البادية والحاضرة ... وهي ظاهرة تاريخية تقف مباينة تماما لتعاقب انظمة الانتاج وانماطه في البيئات الاخرى (كما انها لا زالت تؤثر – بمحوريها – على طريقة توزيع الثروات في مجتمعات المنطقة العربية".

اذا صح ان وجود شرائح من الكيان القبلي على جانبي مواجهة نمطي الانتاج... الخ فما هي هذه الشرائح، ولماذا عجز احد النمطين عن استقطابها على حساب الآخر. والاهم، لماذا تمكنت هذه الشرائح من إبقاء الحياة العربية راكدة هكذا وحتى وقت قريب او الى الآن كما يقول الكاتب؟ اذا صح هذا الحديث يكون المطلوب هو على الاقل تحليلاً للاسباب. مع اننا ببساطة لا نرى الواقع العربي اليوم او حتى قبل قرن كما كان طوال اربعة عشر قرناً خلت. ليست الامور بكل هذا المنظور السلفي. وحتى هنا، يقتنص الكاتب مقولة ماركسية بقليل من الحنكة. ففي كل مجتمع تقف على تخوم الطبقات الرئيسية في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، الطبقيتين النقيضتين، طبقات اخرى تميع الصراع الطبقي. وما التحليلات العديدة عن البرجوازية الصغيرة سوى امثلة واضحة على هذا.

"ومن منطلق هذه الرؤية ذاتها، يتم الاقتراب في القسمين الثاني والثالث من اشكالية الدولة القطرية باعتبارها الظاهرة والحقيقة السياسية الكبرى في حياة العرب – وباعتبارها في الوقت

ذاته على صعيد الوعي المثالي مصدر شعورهم بالتجزؤ والتشتت والضياع – فيتناول الفصل الرابع ظاهرة "قصام" العرب بالدولة القطرية على صعيد الوعي الملتبس بها في جذوره التاريخية المنشطرة بين متطلبات المثال (الانا الجمعي الاعلى) ومعطيات الواقع المدان (الهو القائم)؛ بينما يقارب الفصل الخامس حقيقة ذلك الفصام في دراسة تطبيقية تاريخية تحاول لفت النظر الى ان الدولة القطريةالعربية القائمة المتحققة تمثل – بمنظور الواقع الفعلي للتاريخ والمجتمع ظاهرة "توحيدية" للتجزؤ الذري المجتمعي، الذي كان قائما في ظل الاطار الفضفاض للامبراطورية العثمانية، وفي ظل التأرجح بين حضور السلطة المركزية المنظمة وغيابها في معظم المجتمعات العربية قبل قيام الدولة القطرية. (ص 7)

وإذ يخلق الكاتب للعرب انماط انتاج وامتدادات زمنية هائلة الاستدامة(الفية ونصف من الزمن ولم تنته بعد) لهذه الانماط، انماط مختلفة عن سائر بلدان العالم، تسمح له هذه الخصوصية التي نسبها للعرب بأن ينسب لعملية وحدتهم تدرجاً واستطالة هائلين تبدومعهما حالة وحدة العرب مختلفة عن سائر بلدان العالم. هذه الاستطالة الفظيعة جعلت، في نظره، الدولة القطرية حالة ضرورية وحتى ايجابية في تاريخ التطور العربي. ولا ينسى الكاتب ان يعزو الى الاستعمار العثماني دوره في خلق اسس التفكيك والتجزئة العربية (التجزؤ الذري المجتمعي) هذا التجزؤ الذي أجاز للكاتب اعتبار الدولة القطرية حالة راقية مقارنة به. هذا مع العلم انه يحاول، كما سنرى لاحقاً، التجاوز عن الدور التجزيئي الذي لعبه الاستعمار الراسمالي الغربي، بل وحتى اي عامل او قوة خارجية وذلك في محاولة لتبيان ان تجزئة الوطن العربي هي إشكالية ذاتية عربية.

ولكن، لعل المشكلة الاساس التي وسمت العهد العثماني كامنة في استلاب الفائض اكثر مما هي في تقسيم الوطن العربي الى مقاطعات خاضعة للسلطة العثمانية التي كانت سيطرتها مركزية في اقاليم عربية ولا مركزية في اخريات. بمعنى ان متطلبات نهب الفائض كانت هي العامل المقرر وراء اشكال التقسيم السنجقي والولاياتي والايالاتي التي طبقها العثمانيون على الوطن العربي. ساهم استلاب الفائض من الوطن العربي، ذو الفائض الضئيل، بشكل حاسم في ضعف التطور الاقتصادي الاجتماعي وزاد من ركودية الاقتصاد العربي وحال دون القدرة على تفكيك علاقات الانتاج ما قبل الراسمالية ومن ثم بدء الرسملة وهيمنة نمط الانتاج الراسمالي وارسى ارضية نخبوية سياسية محلية مناسبة لتمكين عملية التجزئة الاستعمارية–الامبريالية الغربية للوطن العربي. وهي تجزئة لا يمكن بحال اعتبارها (سياسياً وجغرافياً) امتداداً للسيطرة العثمانية. فبين مصلحة العثمانيين في دمج الوطن العربي وتتريكه، وبين مصلحة الغرب الراسمالي في تفكيك الوطن العربي الذي لا يمكنها (فرنسته) فارق واسع بلا شك. ان الدمج العثماني هو تناول للعرب ككل واحد لاستمرار اخضاعه للسلطة العثمانية. اما الهيمنة الراسمالية الغربية فهي مشروع منظم ومدروس للحيلولة دون

الوحدة العربية (انظر الفصل الاول من هذا الجزء). في ظل العثمانية وطن عربي موحد في خضوعه لتركيا. اما الهيمنة الراسمالية الغربية فهي تجزئة للوطن العربي الى اوطان صيغ كل منها ليظل اعجز من الاعتماد على ذاته من جهة، ولكنه قائم على اسس تحول دون توحده مع أي قطر آخر من جهة ثانية. وهذا العجز والتبعية هما الذين خلقا فيه بذور التمسك ب (فرق– تسد) من جهة، وبذور رفع هذا التفكك، في حقبة العولمة، الى حالة التفكيك والتذرير والكانتونات التي يجب ان تكون النتيجة المنطقية لتبرير الانصاري للدولة القطرية. اما الارضية النخبوية السياسية المحلية التي خدمت التجزئة الاستعمارية فهي ان وطناً سُلبت منه فرصة التراكم تاريخياً اي منذ منتصف العصر العباسي، وحتى بدايات القرن العشرين، اي اتصف اقتصاده بأنه اقتصاد تم استلاب فائضه سواء للدولة الخراجية/العسكرية/ البيروقراطية او لهذه الدولة ولمقتضيات استيرادها من الخارج، اي حالة الدولة العثمانية، فإن هذه العملية طويلة الامد قد حالت دون بقاء ومن ثم تبلور لاحقا لقلب او مركز اقتصادي لهذا الوطن وهو الامر الذي سمح/ جعل من الطبيعي وجود نخب سياسية محلية لا يرقى طموحها لأبعد من مقاطعة او كيان مما سهل على الاستعمار الراسمالي الغربي تجليس هؤلاء على عروش الدول القطرية التي اقامها. ان الطبقة الاجتماعية الوحيدة التي كان يمكن لها مقاومة سايكس–بيكو هي برجوازية انتاجية وقومية الاتجاه، لأنها بتكوينها قومية المصلحة. ولكن هذه تَواصَلَ القضاء عليها منذ القضاء على تجربة محمد علي في مصر، وداود باشا في العراق ولاحقاً الناصرية في مصر. ومثل هذا التدمير التاريخي لا يُمكن إعادة تجربته كل عام على طريقة إكمال طالب لدروس رسب فيها. اضافة لما تقدم، لا بد من الاشارة الى ان التفكيك العربي منذ ما قبل العثمانية، وخلال العثمانية نفسها والاستعمار الراسمالي الغربي والدولة القطرية، كل هذه لم تكن خياراً شعبياً عربياً، بل كانت بنى مفروضة. اما هل قاومها العرب بشكل مناسب ام لا، فهذا يُقيَّمه كل حسب هدفه من إجراء البحث!.

اذا شئنا عدم حصر قرائتنا للراسمالية في حقبة الامبريالية، وبالتالي قرائتها في حقبة العولمة، فإن العولمة الراسمالية تتسم (فيما يخص بحثنا هذا) بسمتين:

الاولى: ان النظام الراسمالي العالمي منقسم الى ثلاثة مستويات، كما اشرنا اعلاه، الولايات المتحدة الدولة (الامبراطورية) المستقلة الوحيدة وبقية المركز الامبريالي حكما ذاتيا وسائر العالم مستعمرات.

والثانية: ان شروط العولمة مجسدة في تفكيك سيادة الدولة القومية في المحيط وتحرير التجارة الدولية، تعني ان الدولة القطرية العربية تسير باتجاه تقسيمها الى كانتونات لا إلى دولة الوحدة العربية. وهكذا، نعود ثانية الى ما كنا عليه في ظل الامبراطورية العثمانية، ولكن هذه المرة على قدرٍ لا نهائي من الانحطاط.

"وبنظرة تجريدية مقارنة للمرحلة القطرية في سياق التاريخ الانساني والعالمي، نطرح في القسم الثالث الفرضية. المؤسسة على حيثياتها التاريخية والعلمية، والقائلة ان الدولة القطرية تمثل مرحلة اقطاعية مؤجلة – بالمعنى الانمائي التاريخي للاقطاع – في عصر الراسمالية العالمية والسيادات الدولية. وذلك ما ادى تاريخيا الى التاجيل الموضوعي للوحدة القومية بانتظار انجاز التنمية القطرية – المقاطعية. وقد تم التمهيد لهذه الفرضية التي استغرقت الفصل السابع، بعد ان تقدمت ادلة الاثبات في الفصل السادس على ان التاريخ العربي الاسلامي لم يعرف النظام الاقطاعي الحقيقي وان ما شهده اقطاعا معاكسا للوظيفة الانمائية التاريخية للاقطاع، ولذلك تطلب منطق التطور التاريخي ظهور "الدولة القطرية" – حسب مقتضيات العصر الحديث وظروفه وموازينه – لتعوض بالتنمية القطرية، بالمعنى البنيوي الاساسي، على التنمية الاقطاعية المفتقدة. (ص 12)

أمر غريب، فكأننا بالكاتب مشغول باستكمال مراحل التطور التاريخي (الماركسيانية) التي رفضها بوضوح. وفي دفاعه عن الدولة القطرية كمستكملة للتنمية الاقطاعية المؤجلة، إنما يقع في حالة سلفية تتمثل في العودة الى استكمال المرحلة الاقطاعية بينما ما نحتاجه هو مواجهة العولمة. لقد تخطت متطلبات الوطن العربي حتى عملية التنمية التي كان يُفترض ان تقوم بها البرجوازية المحلية، ولم يعد هناك شوى خيار التنمية بالحماية الشعبية على يد الطبقات الشعبية العربية.

على الرغم من تعهد الكاتب بأن يتجاوز التحليل او المدخل الماركسي في وضعية الوطن العربي، إلا انه يقوم بدورة كاملة كي يعود الى اعتماد وتطبيق المدخل نفسه. وباعتقادنا، ان الكاتب في غنىً عن الاستنجاد بالدور الاقطاعي الاوروبي كي يثبت ان الدولة القطرية العربية قامت من اجل تنفيذ ذلك الدور!. هذا اذا كانت قد قامت به من جهة، وإذا كان بالامكان مقارنة الدورين واعتبارهما نظيرين لبعضهما البعض من جهة ثانية.

ومع ذلك،فإذا كانت الاقطاعية الاوروبية قد خلقت مقدمات تطور المقاطعات التي ألحت بدورها على ضرورة انجاز دولة الملك الموحدة، وهنا لعب العامل الاقتصادي دورا حاسماً بعكس رغبة الكاتب الذي يحاول التقليل من شأنه وكأن المسألة مسالة عقد مصالحة بين اطراف بشرية واعية في صلح عشائري قبلي، فإن منطلق المقاطعة الاقطاعية الاوروبية ومآلها ومناخ ولادتها وتطورها مختلفة عنها في الدولة القطرية وبالتالي، فإن نسب نتائج متشابهة للحالتين يشكل خللاً علميا لدى الكاتب، ويكشف رجوعه الالتفافي للنموذج الماركسي الخطِّي رغم تعهده بعكس ذلك.

على انقاض الاقطاعية الاوروبية تكون النظام الراسمالي العالمي. وبين هذه الانقاض وذلك النشوء الفتي للراسمالية لم يكن هناك نظام اقتصادي اجتماعي، لم تكن هناك تشكيلات

اقتصادية اجتماعية اخرى اكثر تقدما، او على الاقل اكثر قوة بما يسمح لها بخصي هذا التطور ولجمه او إعاقته. لم يكن هناك سوقاً عالمية ونظاماً عالميا مهيمنا وله مصلحة في إعاقة تطور غيره. ومنذ ذلك الحين وحتى اللحظة، دفعت مصالح الغرب الراسمالي المؤسسات الحاكمة في بلدانه لفرز شروط التحكم في النظام العالمي وإخضاع محيطه لمركزه من خلال الاستعمار فالامبريالية فالعولمة.

ان هذه التمظهرات الثلاثة هي التي وقفت في وجه التطور العربي سواء من حيث الوحدة والتنمية وحتى الكرامة. وبما ان الدولة القطرية العربية إفراز لهذا النظام الراسمالي العالمي، فإنها لن تقوم بوظيفة خارجة تماما على ومتناقضة تماما مع شروط ومصالح واهداف هذا النظام.

وفي حدود ما نعلم، فإن الدولة القطرية العربية والتي شارف عمر بعضها على قرن من الزمان، لم تحقق تنمية حقيقية (اقطاعية كانت ام راسمالية). او على الاقل، لم تحقق تنمية ذات قوة دفع ذاتي باتجاه توحيدي عربي. بل بالعكس، فإن طبيعة تطور القطريات والكيانات العربية هي في افضل واعظم حالاتها بصدد المزيد من التحوصل على الذات (انظر الفصل الاول)، والتنافس مع الجار، والارتباط المباشر فرديا بالنظام العالمي وحتى دخول حروب ضد بعضها البعض بدل محاولة تحرير الاجزاء المحتلة من الوطن العربي التي تعادل وطناً بأكمله. ان القطريات العربية في حالة دفاع عن الذات امام مخاطر التفكك (التفكيك) الى كانتونات. فها هو السودان الاسلاموي قد اقر انفصال الجنوب. اما اتفاق اوسلو فهو مثابة استبدال فلسطين بكانتونات على اقل من ربع فلسطين ومعظم الانظمة العربية تبارك ذلك. لا بل يتم تدمير العراق مقابل تسمية كانتونات الضفة والقطاع دولة. وفي اعقاب احداث 11 ايلول، تخطط الولايات المتحدة لتفكيك السعودية الى كانتونات...الخ.

وحيث يتجاهل الكاتب حقيقة التوجه الانفصالي والانعزالي وغير التكاملي لدى الانظمة القطرية العربية، فهو إنما يسوق الامور والتطورات باتجاه رغائبي وليس موضوعي. فعلى الرغم من المؤشرات بل والضرورات الموضوعية عالمياً التي تدفع العالم باسره باتجاه التكتلات الكبيرة، فإن الوطن العربي، اذا ما تحدثنا عن الطبقات الحاكمة، يتجه اتجاهات تفكيكية وتذريرية، بخلاف توجهات الطبقات الشعبية العربية. وحتى المحاولات الاخيرة للوحدة الاقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي، فتتم رغما عن الدولة القطرية لا رغبة منها، والاهم انها تتم بإشراف المركز الرسمالي المعولم!. ولذا، فهي تسير ببطء هائل، سير من يبحث عن فرصة للتهرب من عبىء الوحدة لا من يبحث عن وسائل لتطويرها. وكما اشرنا اعلاه، فإن كبرى دول هذا المجلس (السعودية) مستهدفة الآن من قبل مشروع الكنتنة الاميركي. لذا، لا غرابة ان تقوم الولايات المتحدة بتسمين الدور السياسي لإمارة قطر كي تطرح نفسها كمناظر للسعودية!

وإذا كان لنا العودة للمقارنة التي عقدها الكاتب مع اوروبا، فإن تجاوز الاقطاعية الى الراسمالية كانت في الاساس بقوة دفع مصالح الطبقات الحاكمة في المقاطعات الاقطاعية الكبرى في اوروبا. لقد كانت قوة التوحيد محفوزة ومقودة بالقوة الدينامية للبرجوازية الاوروبية، وهذا عكس ما هو عليه وضع برجوازي/ات الوطن العربي التي انتهت، في اغلبها، كمبرادورية.

لم يوضح الانصاري جيداً ما الذي قصده ب" لتعوض بالتنمية القطرية، بالمعنى البنيوي الاساسي، على التنمية الاقطاعية المفتقدة". هل المقصود اقامة الطرق البرية وسكك الحديد والمباني والجسور... الخ. اذا كان هذا ما قصد، فهذا ليس شرطاً ان لا يتحقق إلا بالدولة القطرية. لا بل ان البنية الاساسية هي ملحة اكثر في حالة الدولة القومية التي كانت ستنجزها دون عناء المرور بمرحلة التجزئة القطرية.

" فقبل ذلك بقرون عدة كان حجة الاسلام الامام الغزالي يوصي ولده المريد وكل ولد مسلم بصريح العبارة "الا تخالط الامراء والسلاطين ولا تراهم لان رؤيتهم ومجالستهم ومخالطتهم آفة عظيمة ... ". تلك هي خلاصة التجربة العربية الاسلامية في السياسة. انها دعوة الى المقاطعة في وجه القطيعة. وسواء نظرنا الى هذه القطيعة والمقاطعة من وجهة نظر الاسلام او الاجتماع السياسي الطبيعي الصحي، فانها تبدو مستغربة حقا. فالطبيعي ان تتحاور الامة مع امرائها وان يتشاوروا معها. ونجد بعض المفكرين العرب المعاصرين يدعون الى "تجسير الفجوة" بين المثقفين والمواطنين وبين اصحاب القرار املا في عودة التحاور والتشاور. ولكن حصيلة التجربة التاريخية الواقعية، كما يعبر عنها الغزالي بعد خمسة قرون من نشأة الدولة الاسلامية، هي بهذه المرارة والخيبة بحكم واقع الحال القائم على طرفي نقيض مع المثال الاسلامي. وعلينا ان نتفهم ونشخص بعمق هذه الفجوة وهذه القطيعة بين الواقع والمثال التي ادت الى نوع من الفصام في تكويننا العام وان نواجه علميا هذا الواقع المتطاول بدل الاكتفاء بتجاهله ووصمه مثاليا بالانحراف. فأن يستمر "الانحراف" الى قرون طويلة ويتكرس، فان ذلك يعني انه ظاهرة ممتدة قادرة بآلياتها وقوة دفعها على الاستمرار رغم النيات الطيبة والمثل العليا، فلا بد اذا من ادراك لماذا يستمر هذا الواقع حتى يمكن النظر بالتالي في سبيل تعديله وتصحيحه.

وبعد الغزالي بثلاثة قرون اخرى نجد الشيخ ابن تيمية في القرن الثامن للهجرة ينبه ويحذر بالمرارة ذاتها عبر هذه المفارقة الصارخة – لكن الصادقة : "ان الله ينصر الدولة العادلة وان كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة وان كانت مؤمنة" (ص 18)([1])

1. تقي الدين احمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، الحسبة في الاسلام (الكويت: دار الارقم، [د.ت.] ص 9-10

وحتى في هذا المستوى، لا يمكننا الاتفاق مع كاتبنا ان هناك تفرد عربي في وجود هوة واسعة بين الواقع والمثال. كما لا يخلو التاريخ العربي من حالات ولو قليلة اقترب فيها الواقع من المثال، كما كان الامر اثناء خلافة عمر بن عبد العزيز وفترات الازدهار العلمي لا سيما في العصر الذهبي للدولة العباسية، اذا صح ما نقلته لنا كتب المؤرخين([1]). ما من شك ان هناك استبداداً طغى في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي عاشتها الامة العربية ولكن هذا لم يكن غريباً مقارنة مع الامم القديمة الاخرى كالصين والهند. فهل كان ملوك الصين ديمقراطيين وتشاوريين؟ هل كانت صلاحيات الماندرين في الصين بقرار شعبي او باستشارة الملك للناس؟

ان الفصام الذي يراه الكاتب في تاريخنا بين الواقع والمثال، لا يمكن جسره على اية حال بقرار الحوار بين الحاكم والرعية، حتى المثقفين والمفكرين منها لا سيما في عهد الدولة القطرية. ان الحوار في جوهره ضرورة، او بتبسيط اكثر مصلحة بين المتحاورين. والمصلحة يمكن ان ترتقي، في الوطن الواحد الى مشروع مشترك. وعليه، فانه بغير المصلحة والمشروع المشترك لا يمكن ان ينعقد حواراً، إلا اذا تحول المثقف الى بائع بضاعة يسومها الحاكم وقد يشتريها او لا، تماماً كما هي حالة كثير من المثقفين العرب في المنظمات غير الحكومية او الذين يعملون في مراكز ابحاث تابعة للمركز الراسمالي الغربي او ممولة منه او مراكز تابعة للدولة القطرية. لا يمكن ان يتسع صدر الضد للضد الآخر. فاية مصلحة للطبقة الراسمالية الكمبرادوريةالحاكمة في الدولة القطرية العربية في التنمية بالحماية الشعبية، في الوحدة والتنمية والكرامة؟ فكافة هذه المتطلبات متناقضة مع النخب العربية الحاكمة سواء كانت نخباً عسكرية، او نخباً عائلية او نخباً كمبرادورية او متغربنة. اي حوار يمكن عقده بين القطري والقومي، وبين التنموي والتابع وبين العروبي والاقليمي، وبين القومي والطائفي؟

ولنأخذ أحد آواخر واحدث الامثلة، مثال الموقف من الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي بدأت مع ايلول من عام 2000. ففي حين تكافح الجماهير العربية لقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، ومقاطعة منتجاته ووقف التطبيع الرسمي معه، تقف الانظمة العربية الحاكمة، القطرية، موقفاً معاكساً تماماً. فما بالك اذا تدفقت الجماهير العربية الى الشارع مطالبة بالوحدة العربية، اي مطالبة بإعادة مقدرات الامة الى الامة نفسها؟. ترى، من هو الطرف

---

2. كان عمرو المقصوص اول من نادى بالقدرية في دمشق، لانه ظهر قبل غيلان الدمشقي، وانه كان معلم معاوية الثاني (معاوية بن يزيد بن معاوية الاول مؤسس الدولة الاموية)، وانه أي عمرو المقصوص –قد اثر في تلميذه / معاوية ذاك حتى صار قدريا على مذهب معلمه. فلما مات والده يزيد زارد بنو امية مبايعته وريثا لابيه، وفقا للتقليد الذي وضعه جده معاوية الاول، استشار استاذه عمرواً هذا فاشار عليه بقوله: "اما ان تعدل واما ان تعتزل" فنظر معاوية الثاني في امره: كيف يختار، وكيف يمكن ان يكون عادلا اذا اختار البقاء في منصب الخلافة، فوجد انه سيكون عاجزا عن تحقيق العدل وفقا لمشورة استاذه. لذلك قرر الاعتزال. (حسين مروة 1979:572).

العربي الذي يشكل (تكويننا) الذي يتحدث عنه الكاتب، أهو الانظمة الحاكمة ام الطبقات الشعبية؟ اهو الشعبي ام الرسمي؟ ألا يعني هذا اننا نتحدث عن عربين: عرب الطبقات الشعبية وعرب الطبقات الكمبرادورية التابعة. فهل يمكن لهذا المبنى الكمبرادوري ان يكون مقدمة او دولة اقطاعية كمقدمة للدولة القومية وهو يمثل نخبا محدودة وتابعة؟. وهل يمكن ان تقوم هذه الدولة القطرية، رغما عنها، بحكم التطور الطبيعي والموضوعي بخلق شروط دولة الوحدة القومية. ربما، ولكن هذا لا يعني ان وظيفتها كانت هكذا. في الحرب الدائرة في فلسطين تقف الدولة القطرية في معسكر العولمة من فوق، ويقف نضال الشعب الفلسطيني والطبقات الشعبية العربية في معسكر العولمة من العمق.

قد تكون نصيحة الامام الغزالي التي يرفضها الكاتب من افضل مساهماته رغم انه يختلف مع المثال. ولم تكن بدون تجربة. فإذا كان الاسلام مع محاورة الحاكم، فلا شك ان الغزالي مؤمن بذلك كمسلم على الاقل. لكن وصوله الى هذا الموقف هو بحكم التجربة. وهذا يعني ان وقوف المثقف بعيداً عن كنف السلطان يجبر السلطان على الشعور الدائم بأن هناك سلطة اخرى، ليست ذات مصالح ضيقة تراقبه وان لديها ادوات تأثير حساسة ومؤثرة. ان ابتعاد المثقف عن السلطان اكثر اهمية من فصل السلطات، حتى لو كانت السلطة عادلة. لماذا لا يُتعب السلطان نفسه في محاولة معرفة ما يريده المثقف خاصة حينما يكون المثقف عضويّ او ثوري يطور اطروحاته خلال انغماسه في حياة الناس وهمومها وليس من خلال التفكير المبرمج كما يريد السلطان. ليس الامام الغزالي وحده في التاريخ الذي وصل الى هذا الاستنتاج، ودعنا نقول في حقبة معينة وبقعة معينة. فبعد عقود من علاقة شكسبير بالملك وصل هو نفسه الى الاستنتاج بأن لا أمان في العلاقة مع الحاكم. نقصد هنا، ان الوصول الى هذا الاستنتاج ليس حالة عربية وحسب. لكن الحالة العربية المعاصرة اكثر عمقاً وإيلاماً لأن الدولة الحاكمة نفسها ذات اجندة مرتبطة بالاجنبي اكثر مما هي مرتبطة بالمحلي. ان تجربة العلاقة بين المثقف والسياسي في الوضع الفلسطيني هامة جدا هنا. فخلال فترة حركة المقاومة الفلسطينية ظل معظم المثقفين مجرد اتباع، مقرئين ومفسرين لاطروحات القيادة السياسية[1]. لذا، قاد هذا الموقف من اكثرية المثقفين الى تضليل الراي العام الفلسطيني بما قاده لعدم الوقوف في وجه اتفاق اوسلو، الامر الذي كلفه الكثير.

لهذه الاسباب نجد ان المركز الامبريالي اهتم بشكل مستميت في احتواء مثقفي بلدان المحيط بهدف تفريغ الثورة هناك من محركها الفكري كي يسهل إجهاضها. ولا شك ان

1. انظر عادل سمارة، مثقفون في خدمة الآخر، بيان ال 55 نموذجا، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله، 2003.

الامبريالية قد استفادت من فهم دور مثقفي العالم الثالث في ثورات حركات التحرر الوطني (موجة المد القومي الثانية) في منتصف القرن العشرين.

لعل ما يجب التركيز عليه لاستكمال الفائدة هو طرح التحدي على المثقفين بحيث يقفوا في مواجهة السلطان. هذا هو دور المثقف العضوي.

مستشهداً بإبن خلدون يقول الكاتب: "

في مقدمته التي شخص فيها سرعة تساقط الدول في الفضاء العربي – الاسلامي ومدى عجز الحواضر ومناطق العمران العربية عن حكم نفسها بنفسها وتوفير الدفاع الذاتي عن وجودها بحيث كانت "عيالا على غيرها في المدافعة والممانعة" بحسب تعبيره اللاذع الذي نجده يمتد – بالمناسبة – ليصور واقع التبعية العربية في عصرنا حيث ما زالت الكيانات العربية المعاصرة "عيالا على غيرها" في الاستراتيجية والتقانة (التكنولوجيا) والاقتصاد، بما يشير الى ان للتبعية جذورها في التاريخ اقدم من ظاهرة الامبريالية والاستعمار، وانها تسهم في تشكيل " القابلية للاستعمار" اذا شئنا استخدام مصطلح مالك بن نبي. (ص 20)

ليست التبعية للاستعمار والامبريالية، والعولمة إذا شئت، "سلبية من إبداع" العرب. بل هي تجليات الصراعات والمصالح والهيمنة على مر العصور. لقد شهد تاريخنا تبعية الغساسنة والمناذرة للفرس والروم. لكنه شهد بالمقابل معركة ذي قار، ثم الفتوحات العربية الاسلامية. وقد يجوز لنا القول ان امريكا اللاتينية بأسرها لا زالت تابعة، وأن روسيا قد انحطت في احضان التبعية رغم انها كانت على ابواب "الاقلاع". لكن السؤال الرئيس هو: هل الكيانات العربية وغير العربيةهي "العيال" على الغير؟ ام العكس. فإذا كان التابع عيالا على المتبوع ومكلف له، لِمَ يحتفظ المتبوع بهذا العبىء؟ ألم يُلقِ المركز الراسمالي في العقدين الاخيرين بدول الصحراء الافريقية خارج التاريخ بعد تجريفها مما يمكن ان يُنهب. ابسط معاني التبعية هي انها ظاهرة تولدت عن ظاهرة الاستعمار الذي وجد له مصالح في غزو المستعمرات، ونهب ثرواتها واحتجاز تطورها، وخلق قيادات من مصلحتها او وظيفتها ان تكون تابعة وان تجعل البلد نفسه تابعاً ليس بمعنى ان يعيش على حساب المتبوع، وإنما بمعنى بقائه بحساب الكلفة/الفائدة ضرورياً للمركز الراسمالي كمصدر لتحويل الفائض.

ان المجادلة بأن التابع عالة على المتبوع مغالطة كبيرة غير مفهومة ومنتزعة من سياق الواقع، وليس هذا ما يقصد ابن خلدون الذي قصد انها اعتمدت على غيرها في المدافعة والممانعة. وحتى لو قصد ذلك، فقد قصده في سياق تاريخي مختلف. هنا لا بد من رجعة الى الوراء. ففي عهد الخلفاء الراشدين والامويين تركز العرب في الامصار التي ابتنوها لانفسهم حيث كانت اقرب الى ثكنات القيادات العسكرية كما انشغلوا ايضا في التجارة وتحصيل الخراج. وكان هذا سلوك الدولة الفاتحة. اما بعد تمكن الموجات الرعوية من

تهميش دور العرب في الحكم، وإن ظل الحكم باسم الخلافة العربية الاسلامية، فلم يعد بمقدور العرب اصلا استعادة السلطان الفعلي وهو ما حصرهم في حواضر خاضعة للحكام الجدد. ما نقصده ان ما آل اليه وضع العرب لم يكن اختياراً.

اما اذا كان المقصود هو تخلف التابع وراء المتبوع تكنولوجيا وانتاجيا، فهذا امر آخر. ومع ذلك لا يجوز للكاتب طرح الامر بهذه الفضافضية وتركه على حاله عرضة ليس لاجتهادات عدة بل لتفسيرات سلبية عدة. صحيح ان في التبعية قابلية للاستعمار. ولكن هذا نصف المعادلة. اما نصفها الآخر، فهو ان الاستعمار نفسه لا ينجذب الى كافة او مطلق حالات التبعية لأن الاستعمار بحد ذاته مشروع محسوب حتى بمعنى الجدوى الاقتصادية. لذا، هناك حالات من التخلف لا يذهب الاستعمار اليها ببساطة لأنها ليست مجدية كما اشرنا اعلاه(الا اذا كانت ذات اهمية استراتيجية تسهل إخضاع مناطق اخرى مربحة) وهذا تحديداً ما ينقض نظرية الكاتب بأن الدول التابعة عالة على المتبوع. فحتى لو رغبت، فان المستعمِر لا يسمح لها بذلك. واذا كان المقصود بالمدافعة والممانعة قيام المتبوع بالدفاع عن التابع، فهذا امر طبيعي لأن للمتبوع مصلحة في إبقاء سيطرته على التابع، وهذا مثال بلدان النفط العربية التي تدافع عنها الراسمالية الاميركية بكل وحضية ممكنة. وعلى اية حال، فإن القول الفصل هنا هو وجوب قيام التابع بالثورة على المتبوع، وهذه بحد ذاتها المدافعة الاولى المفترضة قبل ان يدافع عن نفسه ضد عدو جديد طارىء.

ان الطريقة التي التقط ومن ثم عرض بها الكاتب قول ابن خلدون تتم عن رغبة في نسب التبعية الى العرب كعرق! ما من شك ان العرب في حالة رهيبة من التبعية والتخلف. وهذه امور تكمن في صلب التخلف والقطرية والفساد والانظمة التي تمارس القمع والنهب لدرجة لم يعد بوسعنا الحديث عن دور الاستعمار والامبريالية والعولمة في تخلف العرب حيث تكاد الراسماليات الكمبرادورية تحتكر اسباب التخلف والتبعية والتجزئة والكنتنة (من كانتون) العربية.

ربما ينطبق قول الكاتب على الانظمة القطرية العربية حالياً حيث استعانت بالامبريالية الاميركية والبريطانية وتوابعهما، بمن فيهم عرباً، لتدمير العراق عام 1991 بحجة "تحرير الكويت". وعليه، استندت الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة على هذه الجريمة لتبرير العدوان جديد على العراق هذا العام (2003). اما الحجة هذه المرة فهي مشروع امريكا لدقرطة المنطقة!

"في ملمح اخر وضع ابن خلدون يده على ذلك الجانب في المجتمع العربي الذي يجعل من السلطة المطلقة امرا لا بديل منه ويفسر منشأها عندما قال: " ان من عوائد العرب

الخروج عن ربقة الحكم، وعدم الانقياد للسياسة ... فهم متنافسون في الرئاسة، وقل ان يسلم احد منهم الامر لغيره ولو كان اباه واخاه ... وقلما تجتمع اهوائهم "فتصبح الاحوال" كانها فوضى دون حكم". (ص 20)[1]

اذا كان للعرب ان يَفاخروا بأن ابن خلدون عربي، فهذا لا يعني ان يجري تعميم استنتاجاته واحكامه عليهم بالمطلق بسلبها وايجابها. ولكي لا نسقط في إدانة هذا المفكر الذي هو ابن عصره حيث كتب عن حقبة محددة، فإن من يقع في الإشكال، او من يخلق الإشكال هو من يسحب ما كتبه او استنتجه ابن خلدون في حقبة معينة على مجمل التاريخ العربي. فليس من العلمية بمكان اعتبار السلطة المطلقة امر لا بديل له في المجتمع العربي، في كافة المراحل لأن جوهر حديث من هذا القبيل ان العرب قطيع يجب ان يُقاد لا ان يُستشار او يُستفتى. ان الكاتب بهكذا موقف إنما يخدم الدولة، مطلق دولة، اي نظام الحكم. ومع ذلك، فإن الفهم الاعمق لما كتبه ابن خلدون مختلف عما فسره به الانصاري. فليس العرب وحدهم المتنافسون في الحكم. فالصراع السياسي موجود في كافة ارجاء الارض، وكذلك الانقلابات العسكرية والمؤامرات...الخ.

اما المجتمعات التي تجاوزت الصراع الدموي على السلطة باتجاه تبادل السلطة او التنافس الانتخابي، فقد عبرت الى ذلك بحكم ما فرضه مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي في هذه البلدان الامر الذي جعل السلطة الاستبدادية غير قابلة للحياة لأنها تصطدم مع الاكثرية الساحقة من المجتمع كلّ لأسبابه بمن فيهم الطبقة الراسمالية التي يرضيها اكتفاء الطبقة العاملة ب "التمتع" بالديمقراطية السياسية طالما انها، اي الراسمالية، تمارس الديكتاتورية الاقتصادية. ان تبادل السلطة بالانتخاب هو شكل من اشكال عدم تسليم طبقة او حزب بحكم الآخر ولكن بطريق برلماني لا انقلابي. وبالمقابل، فإن احتجاز تطور مجتمعات العالم الثالث، وبضمنها المجتمعات العربية، لعب ولا يزال دورا في احتجاز دقرطتها. قاد احتجاز تطور المحيط الى احتجاز الحاجة الشعبية، الاجماع الشعبي على ان في الديمقراطية مصلحة للجميع. وبالتالي يرتد احتجاز الديمقراطية الى احتجاز التطور الى درجة كبيرة.

دعنا نتناول المسألة بالسؤال التالي: ما مدى صحة القول ان كافة الانظمة الحاكمة في الوطن العربي هي انظمة حكم عربية؟. أليست الولايات المتحدة هي صاحبة الكلمة الفصل في تعيين الحكومات، وتحديد سياسات الكثير من الانظمة العربية وتمديد فترة هذا الحاكم وتقصير فترة ذاك، وتدمير قطر وتفكيك آخر؟. ورغم فشل ظاهرة الانقلابات العسكرية في الوطن العربي، فهل كانت هذه الظاهرة بلا مبررات موضوعية من حيث "تبعية، فما بالك ب لا قومية" الانظمة التي تم الانقلاب عليها. وبمناسبة دور الاجنبي، في المدافعة والممانعة

1 . ابو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1983)، ص 104

ودور الولايات المتحدة في هذا الامر في حقبة العولمة، ماذا يقول الكاتب في التصريحات الوقحة من قبل الامريكيين في الكثير من الاقطار العربية بأنهم سوف يسقطون نظام الرئيس صدام حسين، وذلك بحجة انهم يُدافعون عن هذه الانظمة العربية في وجه العراق وبأنهم يريدون إقالة ياسر عرفات!. فهل هذه هي القطريات التي تسير باتجاه الدولة القومية، أم باتجاه تعميق المدافعة والممانعة الاجنبية عن المصالح الضيقة للطبقات الحاكمة فيها. "ان الاوطان الكثيرة القبائل والمصائب قل ان تستحكم فيها دولة"، والتنبيه ما زال لابن خلدون.[1]

" وفي ضوء هذا الواقع يمكن ان نفهم ايضا لماذا تتطابق السلطة والدولة بحيث اذا انهارت الاولى تبعتها في الانهيار الثانية. وهو درس ما يزال ماثلا امامنا هو الاخر الى الان. (ص 21) وانه من معجزات التاريخ في رصيد الاسلام والعرب بقاء واستمرار كل هذا البناء والكيان الحضاري على قاعدة هذا الصراع السياسي الانتحاري. واذا شئنا تفسيرا منطقيا لهذه المفارقة، فلعل ما لاحظه محمد عمارة بهذا الصدد ما يستحق التامل وهو: " ان نطاق الدولة وافاق تاثيراتها في ذلك التاريخ القديم لم يكن على النحو القائم الان في الدولة الحديثة التي نعيش في كنفها " (الشمولي) كما: "ان الامة ومؤسساتها الاهلية وعلمائها ومذاهبها ومدارسها وتياراتها الفكرية ظلت خارج نطاق هيمنة الدولة فلم تعطل الانحرافات طاقات الخلق والابداع فيها ذلك ان الامة –لا الدولة– هي التي ابدعت حضارة الاسلام"(ص 23)

بمعزل عن ما كتب وأراد ابن خلدون، فإن استنتاجه امر مفيد للاستنارة به، لا التقاطه لتبرير موقف ايديولوجي سياسي قطري مسبق، وربما موقف اصغر من قطري لدى الكاتب. وبالمفهوم الحرفي، فإن كثرة القبائل هي مضادة اكثر للدولة، وهو الامر الذي قاتله الاسلام الاول حتى بنى الدولة على انقاضه. لقد قاوم كبار واغنياء وعِلية القوم في قريش مشروع الدولة الاسلامية، ربما ليس لأنهم وثنيين بقدر ما لأنهم كانوا تجارا ونبلاء يدافعون عن سلطتهم ومصالحهم. وعندما استقامت مصالح قريش لاحقا مع الدولة ووجدوا ان الدين الجديد لا يهدد مصالحهم اصبح الامر على ما يرام (مروة، 1979). لقد استحكمت الدولة الاسلامية بعد ان هزمت البنى القبلية، ولا نقول اقتلعتها او تجاوزتها بتشكيلة اجتماعية اقتصادية اخرى.

قد لا يكون من العلمية بمكان المجادلة في من الذي يبدع الحضارة، الامة ام الدولة. ان مناظرة الواحدة بالاخرى قد تقود الى فك المبنى الديالكتيكي للتاريخ وهو امر يقود الى فلتان فكري والى استثارة الغيبيات لانقاذ الموقف. فالامة والدولة ما بعد المشاعيات اصبحتا امران متلازمان جدليا، وبالتحديد صراعياً. لا توجد واحدة بمعزل عن الاخرى. انها وحدة وصراع الاضداد، او التعايش والتناقض معاً. وعليه، فإنجاز حضارة معينة معتمد على حدود تطويع

1 . المصدر نفسه، ص 105

الدولة لصالح الامة، وليس العكس. يكون الانجاز الحضاري عندما تكون الدولة دولة الامة، ويبهت او يتلاشى او لا يحصل اصلاً الانجاز الحضاري عندما تكون الدولة مؤسسة او إرسالية متخارجة عن الامة في ارتباط مع الاجنبي. هذا شأن دولة تقودها طبقة لا ترتبط مصالحها بالاجنبي. اذن المسألة الطبقية حاسمة في هذا المستوى. لكن هذه المسألة هي التي يرفض الكاتب تفهمها.

مرة اخرى، ليس الامر بهذا التناقض المطلق في العلاقة بين الدولة والامة حتى لو لم تكن الامة ذات قومية واحدة خالصة. فالدولة في الولايات المتحدة اساسية في تطورها، بمعزل عن موقفنا من هذه الدولة. والامة هناك لا تزال حقا في طور التكوين مقارنة على الاقل بالامم القديمة، لكن هذا لم يمنع انها قد انجزت تطورا. صحيح ان الدولة، بالمفهوم الشكلي هي مؤسسات الحكم اي دور اداري وظيفي ترتيبي، وان الإبداع هو من الناس، لكن للدولة في الرعاية دور هام. اما عمليا وجوهريا، فالدولة، بمعنى السلطة، ليست مجرد دور اداري وظيفي او يجب ان لا تكون هكذا فقط، وإذا كانت كذلك فهي لصالح طبقة على حساب اخريات، وهذا ليس مجال البحث.

لعل ما يتجنب الكاتب التعرض له هو دور الدولة الطبقي. وهذا امر لا يثير مسألة دورها في الحضارة والابداع ولا سيما مقارنتها مع الامة: ايهما مولِّد الحضارة؟ كل حضارة، في الحقبة التي وصلت فيها البشرية الى مؤسسة الدولة، هي نتاج نشاط الامة مصاغا او مسكوكاً او عليه بصمة الدولة. فالدولة في الهند دولة امة قديمة ذات تلاحم تاريخي طويل، والصين مثال اكثر وضوحا في هذا الشأن، وبالمقابل، فإن الولايات المتحدة أمة تجميعية استيطانية، لكنها أتت بعد الهند والصين بزمن طويل وسبقتهما. وعليه، فإن ما تجدر مناقشته في مسألة الامة والدولة هو: الدولة، دولة من؟ أهي دولة الاكثرية الشعبية، الطبقات الشعبية، أم دولة راس المال؟ وسواء كانت هذه او تلك، فإن الامة ودولتها لا بد ان تنتجا حضارة. وتكون هذه الحضارة حقيقية وانسانية بمقدار ما هي من اجل الاكثرية الشعبية وليست على حساب هذه الاكثرية. وحين تكون على حساب هذه الاكثرية تكون بلا شك معادية للامم الاخرى وهذا شأن حضارة رأس المال بدءاً من الاستعمار وحتى العولمة.

ان للدولة دور في ازدهار او اضمحلال حضارة الشعب. والتاريخ شاهد على دور دولة وأخرى في الامة الواحدة. وفي هذا الصدد يمكن التوقع بأن يقوم الكاتب بتوجيه نقد للدوله القطرية العربية عامة او تخصيصاً التي عجزت وستعجز عن السماح للشعب بتوليد تطور وتنمية قبل ان نقول حضارة.

"ولعله من خصوصيات التاريخ الاسلامي انه بقدر ما كان الخلاف العقيدي والكلامي الفقهي الخالص والمجرد بين المسلمين منحصرا في اضيق نطاق، كان خلافهم السياسي –

تنسيقا وتكفيرا وخروجا – في صلب انشقاقاتهم وصراعاتهم حتى ما بدا منها كلاميا او فقهيا خالصا في ظاهره. (ص 23)

لكن فهم هذا الامر لا يتم بتسليط ضوء محايد او قراراتي عليه. فما اراده الكاتب هنا هو التأكيد على هذه المسألة ليس اكثر. وعليه، فإن تركها عائمة هكذا، "يحررها" من البحث العلمي. هناك امران اساسيان متعلقان بهذه المسألة هما العقيدة نفسها والصراع الطبقي. قد تعود محدودية الخلاف العقيدي الى محدودية المدى الذي يمكن الذهاب اليه في مدى تفسير القرآن نفسه. فالعقيدة الدينية بطبيعتها لا تسمح بالصراع الفكري –الفقهي– إلا في حدود الدين نفسه. وأكثر ما وصلت اليه مرونة الدين هو الاجتهاد. وهذا ما جعل الخلاف الفقهي والعقيدي محدود وضيق النطاق. اما الصراع السياسي فهو دنيوي، إنه متعلق بشؤون الحكم، بمصالح الطبقات، والفئات والشعوب في الامبراطورية العربية. ومن هنا كان اشد وأعنف. ومن هنا ايضا، تم استخدام العقيدة كسلاح ضد الخصم السياسي في سياق أسلمة الصراع السياسي. وهذا ليس بعيداً عن التبلور الحالي للاسلام السياسي في الوطن العربي.

" اذا شئنا التدقيق في واقع تعددية الانتماءات الداخلة في تشكيل الهوية العربية وتكوين النسيج العربي العام، نجد ان هناك ازدواجية ثلاثية: بين انتماء عام للعقيدة والحضارة وانتماء مجتمعي متعدد للقبيلة او الطائفة او المحلة، وانتماء بحكم واقع الحال للكيانات السياسية القائمة[1].

هذا الولاء الثلاثي المزدوج نشأ في واقع التاريخ وما زال قائما. وقد تزايد مؤخرا بروز ولاء التعدديات المجتمعية الصغيرة من قبلية وطائفية على حساب البعدين الاخرين: الحضاري الشامل، والسياسي الوطني او القطري. هذه الازدواجية الثلاثية يوازيها ويصاحبها مظهر ثلاثي مقارب اياها في الشخصية العربية الاسلامية العامة يتمثل في كون العربي "اسلاميا" في عقيدته وعبادته وقيمه الروحية ...، "عروبيا" في ثقافته وقيمه الادبية والفنية، قبليا او طائفيا او محليا في نزعته وفزعته الاجتماعية وفي عصبيته السياسية. وهذه التعددية في الانتماء وفي التعبير عن الشخصية ليست من حيث المبدأ حكرا على العرب، فهي ظاهرة انسانية عامة غير انها في المجتمع العربي ظلت تعددية منفلتة وغير متسقة ضمن سلم للاولويات يصهرها في بوتقه عامة واحدة، وقد يتقدم اصغرها على اكبرها في ادق المواقف من دون ضابط او معيار يحدد الاولويات. (ص 24)

رغم تركيز الكاتب على توزع العربي بين الولاءات الثلاثة التي ذكرها، إلا انه تدارك نفسه ليبين ان هذه ليست ظاهرة مقصورة على العرب وهذا من العيوب القبلية التي اشرك فيها الكاتب مع العرب اما اخرى!. هذا وإن كان تركيزه على الولاء القبلي، ولا سيما في هذه

1 . برهان غليون، نظام الطائفية: من الدولة الى القبيلة (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990)

الحقبة من الزمن، أمر فيه من المبالغة الشيىء الكثير. ولكن من ملاحظاتنا على هذه النقطة تناسي الكاتب للولاء الطبقي بشكل كلي وكأن المجتمعات القطرية العربية خالية من المصالح المادية القائمة على أسس طبقية. وكأن الوطن العربي خال من كل من الطبقة والنوع (الجندر). فهناك نقابات عمالية ومهنية في كافة الاقطار العربية، وهناك الطبقات الحاكمة نفسها كبنى طبقية لا تمحض ولائها لأيً من البنى الثلاثية التي يتحدث عنها الكاتب بقدر ما تمحض ولائها لمصالحها الطبقية في علاقتها بالاجنبي. لا شك ان الطبقات الحاكمة تستخدم القبلي والاقليمي والعقيدي والطائفة والمحلة في دعم مواقعها ومصالحها، التي هي فوق هذه جميعا، التي هي مبلورة في البعد الطبقي.

ان الكاتب محق في قلقه من عدم وجود سلم اولويات يصهرها ويحول دون تقدم اصغرها على اكبرها. هذا صحيح، ولكن ما هو الحافز الذي يدفع الناس لتقديم مسألة على أخرى، ما هو العامل الذي يخلق تماسكا بين اكثر عدد ممكن من الناس؟ قد يقول دُعاة "المابعديات" (ما بعد الحداثة...الخ)، الذين أنزلوها منزلة "الماورائيات"، ان هذا الجامع هو الثقافة المشتركة. وهذا جزء من هذا العامل ولكنه ليس الاساس. وهنا يأتي دور تمفصل انماط الانتاج وهيمنة احدها، وتحديداً نمط الانتاج الراسمالي في هذه المرحلة من تطور البشرية. هنا نصل الى الفترة الانتقالية المديدة التي يعيشها الوطن العربي منذ قرابة قرن. فترة انتقالية طويلة لم يترسمل الوطن العربي بمفهوم هيمنة نمط الانتاج الراسمالي المتقدم، ولم يصبح اشتراكياً، بل ظل عالقاً معلقاً ما بين نمط الانتاج الراسمالي المتقدم والنمط الراسمالي الكمبرادوري المحيطي. وعليه، فإن احتجاز التطور، فما بالك بالتنمية، في الوطن العربي قاد الى تداخل البنى الطبقية والقطاعية المجتمعية في الوطن العربي بأكثر مما رأى الكاتب نفسه. وهنا يبرز مرة ثانية دور الدولة القطرية الكمبرادورية في تغييب الصراع الطبقي وفي تغييب الحريات بما فيها حق المرأة وحريتها بل المساواة للنوع عامة. وحيث يتم تغييب الطبقة والنوع، ينحصر تشخيص بعض الكتاب العرب للواقع العربي، وهذا شأن كاتبنا، في أمور أقل اهمية وحسماً. ان بمقدور الدولة القطرية الكمبرادورية إدارة ازمة المجتمع العربي طالما هي قادرة على حصرها وعزلها عن الطبقة والنوع حيث هامش المناورة اوسع.

تشن الدولة القطرية الكمبرادورية حرباً طبقية، في مجتمع تحاول دوما اقناعه بعدم وجود الطبقات اصلاً. وليس الشكل الوحيد لهذه الحرب الطبقية هو الحرب الاهلية التي تقوم بها هذه الانظمة ضد كافة الطبقات الاخرى. بل تأخذ هذه الحرب شكلا اكثر خطورة ودماراً وهي الحرب على الانتاج وخلو البلد من سياسة تنموية جذرية على صعيد القطر وتكاملية على صعيد الأمة باسرها. فالدولة القطرية دولة خدمات واستيراد وغَرف من مداخيل المادة الخام (وخاصة النفط)، وهذا ما يقيد التبلور الطبقي وبالطبع التفارق ومن ثم التناقض الطبقي فيها ويخلق بالمقابل اشكالاً هشة وغريبة من البنى والتحالفات الطبقية على حساب البنى الطبيعية

للمجتمعات الطبقية. يخلق طبقة بيروقراطية واسعة تمتد من السلطة وحتى ادنى مراتب الهرم الوظيفي لتكون الطبقة/الدولة بشكل عام. وهي التي تتضخم على حساب الطبقات الاخرى التي لا تذوب بالطبع، ولكن تبقى مقيدة بفعل شرطة وعسكر الطبقة الحاكمة وسيطرتها على موارد الدولة ليس بمجرد ادارتها بل ادعاء ملكيتها في الانظمة الملكية والاماراتية والتصرف كمالكة لها في الدولة الشمولية الجمهورية.

تتضح مخاطر الحرب الطبقية من قبل الكمبرادور ضد الانتاج والتنمية عندما نرى ان الدول المتطورة والمزدهرة اقتصادياً تتمكن دوما من حسم كافة التناقضات الجانبية، حتى المهمة منها، لصالح وعلى يد زخم النمو الاقتصادي. لعل هذا سر قوة الدولة الامريكية وسر تفكك الاتحاد السوفييتي السابق.

على ان حجر الزاوية في ما ذكره الكاتب اعلاه هو ان التعددية الثلاثية، اي توزع العربي وتخبطه بين كونه: (اسلامي، عروبي، قبلي . طائفي) هي حالة ضُبطت في كل العالم الا انها بقيت منفلتة عند العرب فقط. لكنه لم يقدم تفسيراً مقنعاً لماذا تجاوز العالم، إذا تجاوز هذه التعددية، في حين عجز العربي، إذا عجز، عن ذلك؟. ان التداخل التناقضي بين هذه التعددية يمكن ان يتحول الى إثراء لها عندما يتوفر المناخ الذي يحولها من مصدر ارتباك وتوزُّع الى أبعاد متكاملة لشخصية واحدة. ثم لماذا تم حسم هذه التعددية في العهد الاموي والعهد العباسي الاول؟ ان وجود دولة مركزية نامية وقوية، وليس دزينتين من الدول القطرية التابعةهو الذي يحسم الارتباك الذي يشكو منه الكاتب في الواقع السياسي والثقافي والعقائدي. لا يمكن حسم هذه دون حسم الواقع المادي الانتاجي الذي تشترك كافة طبقات المجتمع في بنائه، اي التنمية بالحماية الشعبية وليس التبعية بالتأخر التابع والمفسد والطفيلي. ان قوة الدفع الانتاجي المادي للمجتمع هي التي تقيم على اكتافها قوة انتماء ومصلحة في الانتماء تتجاوز المصالح الجانبية والمعيقة. ان قراءة متمعنة لقدرة أمم اخرى على تجاوز هذه التعددية او مثيلاتها، وصهرها في مسار تصاعدي يمكن ان توضح المأزق الذي تحدث عنه الكاتب وتعزز تحليلنا.

يقول الانصاري: "يقول المؤرخ الدكتور جواد علي في كتابه، *تاريخ العرب قبل الاسلام*: "لم تكن في مكة حكومة مركزية بالمعنى المعروف من الحكومة ... فلم يكن فيها ملك ... ولا رئيس واحد يحكمها ... ولا حاكم مدني عام او حاكم عسكري. ولم يتحدث اهل الاخبار عن وجود مدير عام فيها واجبه ضبط الامن، او مدير له سجن يزج فيه الخارجين على الانظمة والقوانين، او ما شابه ذلك من وظائف نجدها في الحكومات. وكل امرها انها قرية تتألف من

شعاب، كل شعب لعشيرة وامر كل شعب لرؤسائه، هم وحدهم اهل الحل والعقد والنهي والتاديب"(ص 27) [1]

من هنا بدأت الدولة – واقعيا – في الاسلام ... أي من حالة اللادولة ... ومن حالة عشائر متعددة في شعابها المختلفة وكيانات العشائر، كما هو معروف بنقيض الدولة او البديل منها. اما تجارب الدول في جنوب الجزيرة والاطراف، فكانت حالات موقتة طواها التاريخ فلم تترسخ او تتواصل. (ص 27)

وذلك ما يفسر تعدد المحاولات وتباعدها في انشاء الحضارة واقامة الدولة بين جنوب الجزيرة في اليمن في عهد مبكر، ثم اعادة الكرة في الاطراف الشرقية والشمالية في الحيرة والشام، ثم البدء بمحاولة جديدة في الحجاز والوسط، بحيث لم يكن الانطلاق في مسيرة تاريخية واحدة – حضاريا وسياسيا – ودمج هذه التجارب وصب روافدها في مجرى واحد متواصل منذ البداية، كما اتيح – على سبيل المثال – للحضارة وللدولة في كل من الصين واوروبا اللتين مكنهما عمقهما الزراعي الحضري من مواصلة انطلاقة متواصلة الحلقات لم تتعرض لهذه النسبة من الانقطاعات والاجهاضات المتتالية. وعندما استطاعت الحركة الاسلامية التغلب على هذا التقطيع الحضاري والسياسي في تاريخ المنطقة باقامة الكيان الحضاري والسياسي الموحد والشامل، لم يستمر هذا التواصل اكثر من قرنين ونيف، حيث عملت حركات الانفصال والموجات الرعوية غير العربية على خلخلة كيان الحضارة والدولة من جديد. (ص 39)

قد يكون هذا الحديث مقبولاً إذا ما طُرح على انه وصف او تشخيص لما كان قد حصل بالفعل. وهذا التشخيص لا يُفترض ان يُحمل على محمل النقد والادانة او الانتقاص او حتى محاولة نفي القومية العربية اعتماداً على عدم التواصل التاريخي او الجغرافي. فعدم التواصل التاريخي هو نتاج غزوات وعوامل خارجية، وهذا شأن الصراع العالمي قديماً وحديثاً. اما التقطع الجغرافي فهو تحدٍ طبيعي تكتسب القومية العربية معنى اعمق كلما واجهته ناهيك عن ان تطور النقل والانتقال يقلل من الدور التقطيعي لهذا العامل. نعم لقد مكن العمق الزراعي للهند والصين هذين البلدين من مواصلة انطلاقة كل منهما بحلقات متواصلة. وهنا تبرز ملاحظتان:

الاولى: ان الهند والصين رغم تعرضهما للاستعمار، فإنهما لم تكونا مستهدفتين، في التاريخ الحديث على الاقل كما هو الوطن العربي الذي كان مستهدفاً في التاريخين القديم والحديث. ولا شك ان موقع الوطن العربي ليس المتوسط عالميا وحسب بل القريب من اوروبا قد لعب دورا في تسهيل وإدامة غزوه من قبلها.

1. جواد علي، تاريخ العرب قبل الاسلام (بيروت: دار الحداثة، 1983)، ص 72-73

والثانية: دعنا نفترض ان النفط يشكل عمقا اقتصادياً للوطن العربي مقابل الزراعة في الصين والهند واوروبا، فلماذا لا يلعب هذا النفط دوراً تواصلياً توحيدياً قووياً في حياة الوطن العربي الحديثة؟. لماذا لا يتم استخدام هذه الثروة او هذه الموهوبية الثرواتية عربياً كما تم استخدام اموماً أخرى لثرواتها؟

هنا تتبدى المسألة المركزية وهي دورالعامل السياسي، السلطة السياسية، النخبة السياسية الطبقة السياسية....الخ ان النفط ثروة في الوطن العربي، لكنها ليست "للوطن" العربي. هذا في اعتقادنا ما كان على الانصاري ان يتناوله باعتباره تطور منطقي لا بد من استدعائه في التحليل بدلا من الموقف السلبي والطرح الانتقائي الذي قدمه لنا. وبدل ان يتناول الانصاري بوضوح دور الدولة اي السلطة السياسية، اي الطبقة الحاكمة في الدولة القطرية العربية، فإنه يوجه النقد بشكل تعميمي ربما بقصد كي لا يصيب الدولة القطرية الكمبرادورية بالتحديد. وإذا اصابها كما يصيب غيرها، تصبح إصابة بلا معنى. يقول:

"هكذا فان العرب في العصر الحديث قد استسلموا للقطيعة الجغرافية في ما بينهم، بينما تغلب عليها اجدادهم بوسائلهم البسيطة. وما لم يتم انماء الفواصل الصحراوية، وتوصيلها بطرق النقل الحديث وفتح الحدود العربية في سوق عربية مشتركة، فان الوحدة الطبيعية للوطن العربي ستبقى غير مستثمرة، بل لا يمكن الحديث عنها كوحدة طبيعية. (ص 41)

هل استسلم كل العرب للقطيعة؟ وهل القطيعة مسألة محض جغرافية؟ اذا كان الامر على هذا النحو يكون العرب قد استسلموا للطبيعة وليس للقطيعة. وفي هذا انتقاص من انسانيتهم لأن صراع الانسان الابدي هو مع الطبيعة. ولماذا تغلب اجدادهم على هذه القطيعة الجغرافية ولم يفعلوا ذلك اليوم؟. لقد تغلب النبي العربي على القطيعة الجغرافية كتاجر ثم كرجل دولة، وتغلبت عليها الدولة الاموية والعباسية فلماذا لا نفعل نحن الآن[1]؟

لقد عقدت الدول العربية سلسلة اتفاقات اقتصادية بما فيها اتفاق سوق عربية موحدة. لكن كل هذه تجمدت وطُمست لغياب القرار السياسي الرسمي العربي. ان هذا هو معنى تعميق اللاتكافؤ الذي تحدث عنه الفصل الاول من هذا الكتاب. فاقتراحات الكاتب ليست جديدة.

هنا يمالىء الانصاري دولته القطرية الكمبرادورية تحديداً. فالدولة القطرية ليست ذات توجه انتاجي تنموي، وبالتالي، تتحول القطيعة الجغرافية في حالتها من سجن الى سور حماية يحميها من الاتحاد والتفاعل بين قطروآخر. فلو لم تكن القطيعة موجودة طبيعياً لاخترعتها

1 .كان نهر الوادي الكبير يمر من وسط من مدينة إشبيلية في الاندلس. ولأنها لا ترتفع سوى امتار قليلة عن سطح البحر كان يُغرقها النهر في الشتاء عندما تذوب الثلوج من على قمم الجبال التي تغذي ذلك النهر. لذا قام العرب في الاندلس بتحويل مجرى النهر بحيث يلف من حول المدينة وذلك بحفر قناة يجري فيها طولها سبعة كيلو مترات. وليس هذا النهر مجرد وادي، بل هو نهر تتم فيه ملاحة بحرية.

الدولة القطرية. ان ما يقترحه الانصاري من سوق عربية مشتركة وغيرها هي مقترحات سليمة، ولكنه لم يؤشر لا من قريب ولا من بعيد الى الطرف الذي عليه تنفيذها. والاهم انه لم يؤشر الى من يعيقها. فقد نسب التهمة وواجب الحل الى العرب كعرب بعموميتهم ليس اكثر. وبمثل هذا الموقف التستري يكون الانصاري هو المثقف العضوي للكمبرادورية القطرية.

مع كل صفحة يتضح ان الرسالة التي نذر الانصاري نفسه لها هي نفي دور الطبقات وإن بدا لوهلة او اخرى انه يعالج مسألة الدولة القطرية. لذا يقول:

"هذا هو اذا، الديالكتيك الاساسي والاكبر في حياة المنطقة العربية. انه جدلية البادية – الحاضرة، والبداوة – الحضارة وهو قبل كل شيء ديالكتيك له خصوصيته ويختلف عن الديالكتيك المستخلص من التاريخ الاوروبي او غيره. فمع التسليم بالقانون الديالكتيكي العام ودوره في حركة التاريخ العالمي فلا بد من التنبه الى ان لكل فضاء مجتمعي وحضاري ديالكتيكه الخاص به، وان الصراع يمكن ان يتخذ اشكالا عديدة بين القوى الاجتماعية وليس من الضروري ان ينحصر اساسا في صراع الطبقات"(ص44)

حمداً لله ان الكاتب يُقر بأن هناك ديالكتيك وصراع ما، وإن كان همه الاساسي ان الصراع في الوطن العربي ليس طبقياً. ليكن صراع بوادي وحواضر، ليكن صراع طوائف، ليكن اي شيىء، فالمهم بالنسبة له ان لا يكون طبقياً. ولنأخذ هذه المرة أمثلة من محاولات الوحدة العربية. فهل عقد الوحدة بين مصر وسوريا 1958 ومن ثم فصلها 1961 قام على صراع البادية والحاضرة، الفلاحين وسكان المدينة؟. ألم يقم على مصلحة الراسمالية التجارية السورية وكبار ملاك الارض ضد الدولة التي حاولت تطبيق اصلاح زراعي وتأميم وبداية اقتصاد اشتراكي؟ هذا ناهيك عن الارتباط بالراسمالية الغربية في المركز. من جهة اخرى، يُجيز الكاتب لنفسه القفز، كما اشرنا في مواضع سابقة، لمئات السنين. فصراع البوادي والحواضر الذي تحدث عنه واستشهد به في التاريخ العربي القديم لا يمكن سحبه على عرب اليوم الذين ليست تشكيلاتهم الاجتماعية–الاقتصادية الحالية مجرد بوادي وحواضر.

ويضيف الانصاري: "فبما يغاير المفهوم الطبقي الاقتصادي الذي يفترض اولوية الصراع بين من يملكون ومن لا يملكون، فان البنية القبلية تفرض تحليلا من نوع اخر. فعلى الرغم من التباين المضمر بين اغنياء القبيلة وفقرائها، فان روح التضامن القبلي تحتم ان يحارب فقراء القبيلة واغنيائها من اجل عصبية واحدة، ذات مصلحة واحدة، ضد فقراء واغنياء القبائل الاخرى بمنطق الصراع القبلي لا الطبقي"(ص 44)

للصراع القبلي ديالكتيكه الخاص، كما ان للمجتمع او للصراع الطبقي في اية تشكيلة اجتماعية الاقتصادية ديالكتيكها الخاص ايضا. ولكن الصراع هو الصراع في اية تشكيلة بغض النظر عن قوميتها. نعم، لقد قال الشاعر:

وما أنا إلا من غزية إن غوت غويت، وإن ترشد غزية أرشدِ

وبمعزل عن الكثير من الاستثناءات، فإن فقراء القبيلة حاربوا الى جانب اغنيائها، الى جانب اسيادهم لأن الروابط والمصالح القبلية كانت اقوى من المصالح "الطبقية" إن جاز استخدام التعبير في حالة القبيلة. ولا ننسى، ان الغزاة هم قبليون اصلاً، وقاموا بالغزو ضد مجمل القبيلة الاخرى. لا بل إنه في الأسر، في حالة القبيلة المهزومة طالما عومل الاسرى على اساس طبقي، اي احترام خاص للسادة، وعبودية للفقراء. فلماذا لا يقاتل الفقير الى جانب الغني؟ ان التضامن القبلي ليس امراً بلا تفسير اذن، انه تضامن مصلحي، سواء اسماه الكاتب طبقي أم لا. ولكن نفس هذه القبائل تتشقق حينما تبرز قيادة وعقيدة تتجاوز القبلية. وهذا كان سر قوة الثورة الاسلامية في مكة.

أما مشكلة الكاتب في هذا الموضع، فهي الافتئات الفظ على التاريخ العربي ولا سيما الحديث منه. فهو يفترض سكونية غير معقولة في حياة المجتمع العربي، سكونية استطالت منذ قبائل ثُمير وكعب وكُلاب وحتى دولة الامارات العربية المتحدة ومصر ولبنان. فهو يصر على اننا ما زلنا كما كنا قبل الاسلام، وفي احسن الاحوال ربما يجود على الامة بأن ينسب اليها مخلوطا ثلاثيا يميع شخصيتها بسبب التوزع بين (الاسلام، والعروبة والقبيلة) .

يقول الانصاري:

"وذلك ما بقي معهم حتى بعد طول تحضر في بيئة اوروبية كاسبانيا (الاندلس)، وما نشهده فيهم الى يومنا هذا في مجتمعات عربية قديمة التحضر من شام وعراق ويمن. وحتى في مصر، بطابعها الريفي والمديني، وما زال الصعيد المصري ينطوي على كثير من الاعراف القبلية، ولعلها ليست مبالغة قول بعض الباحثين، ان المدينة العربية ما هي الا قبيلة استقرت. (ص 47)

وهكذا يصر الكاتب على ان القبيلة والقبلية لا زالتا تشكلان الطابع الرئيسي في المجتمعات العربية. لا بل انه يعتبر حالات التحضر العربي القديم مجرد استثناءات قامت وبادت ولم يبق لها أثر في ثقافة العرب المعاصرين. ورغم انه يعزو تحضر العرب هناك الى البيئة الاوروبية، علماً بأن العرب كانوا هم عامل الفعل والتغيير في اسبانيا، ولم يكونوا الطرف السلبي او المتلقي بالكامل. ليس هناك ما يُثبت ان المدينة العربية قبيلة استقرت. وبالمقابل ليس بوسعنا نفي وجود انماط انتاج ما قبل راسمالية في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية العربية، وتعايشها مع نمط الانتاج الراسمالي المحيطي الذي يُفترض انه المهيمن. ولكن ما تحاشى الكاتب الاشارة اليه هو الاقتصاد، وتحديداً الانتاج وما يرافقه من تحول بنيوي واجتماعي. فاحتجاز الترسمل في الوطن العربي يلعب دوراً بارزاً في بقاء وتمديد عمر انماط الانتاج ما قبل الراسمالية التي تحمل بالطبع سمات وشامات اقطاعية وعشائرية

وبطريركية...الخ.

ترى، كيف يمكن للكاتب ان يثبت لنا العلاقة القبلية بين سكان المقابر في القاهرة وهم قرابة مليون ونصف وبين القطط السمان التي تلتهم فائض الاقتصاد المصري وترتب اشكال نزيفه الى الخارج وهل هذا التقسيم او الانقسام قبلي ام طبقي؟. وقد يجوز لنا القفز الى مسألة بعيدة عن النقاش وخلافية عربياً وهي: هل كانت مشاركة مصر في العدوان على العراق ولصالح الكويت عام 1991 هي مشاركة قبلية بغض النظر عن كافة ملابسات الحرب؟ هل النظام المصري والامريكي من قبيلة واحدة؟.

"ان المجتمع الاهلي الحضري العربي – المديني والريفي – لم يعد يملك مصيره السياسي ولم يعد يمارس حكم نفسه ولو جزئيا، فالسلطة بمراتبها من صغار المتنفذين الى السلاطين غدت من اختصاص الهيئة الرعوية العسكرية الحاكمة وتنظيمها البشري المغلق من الارقاء المستوردين. والمفارقة ان هذه السلطة المستوردة كانت مملوكة ومالكة في الوقت ذاته. كانت مسترقة مستوردة وكانت تتمتع بصلاحيات الحكم المطلق في آن معا. وكان من اهم شروط احتكارها السلطة عدم اختلاطها واندماجها بعناصر المجتمع الاهلي، حيث كان العسكري المملوكي الذي يتزوج امرأة محلية يفقد عضويته الحضرية الممتازة في الهيئة الحاكمة ويتم تنزيله الى مرتبة ادنى. كما كان افراد هذه الهيئة يأنفون من التحدث بالعربية لغة اولاد البلد، ولم يبق للعلماء – العنصر الاهلي الوحيد المتبقي في الحياة العامة – من دور غير التظلم ورفع الالتماسات الى السلطة الغريبة باسم اهل البلد، عندما تشتد وطأة الحكم وتصل الازمات العامة الى ذروتها. (ص 50)

الى هنا، قد يكون الامر مفهوماً بغض النظر عن كون تهميش المجتمع الاهلي بعيدا عن السلطة ومن يحتكرونها من المماليك والعسكر عامة، وإن كان ما يقصده الكاتب ان اهل الحواضر ابتعدوا قصداً عن الامساك بزمام الحكم، وانهم لم يدافعوا عن السلطة، وهذا قول لا يستقيم مع دفاع اناس عن مصادر السلطة سواء كانت الثروة ام الحكم. لعل التفسير الاقرب الى المنطق هو ان اهل الحواضر الذين جلبوا هؤلاء المحاربين او المماليك قد سقطوا ضحية ديكتاتورية هؤلاء العسكرية او انقلاباتهم ومؤامراتهم فارتضوا ان يكونوا كما قال ابن خلدون "عيالاً على السلطة" لكن هذا الارتضاء لم يأت اختياراً بالاساس. ومع ذلك فإن الكاتب يسحب هذه الحالة السابقة على المجتمع العربي الحديث!

"وربطا لهذا الماضي بالحاضر، فان الدراسات التي اجريت في مصر لهزيمة حزيران / يونيو 1967، في العمق قد نبهت الى ان الانقطاع التاريخي الطويل بين المجتمع الاهلي العربي وبين مهام ومسؤوليات الحرب النظامية الوطنية الشاملة، كان ضمن الاسباب العميقة لهذه الهزيمة القومية الكبرى. فمن وجهة تاريخية "تحولت (المنطقة العربية) من طرف في

الصراعات الى مجرد ساحة لها بين متصارعين من خارجها ... (و) ... اصبحت الحرب اختصاص الامراء الاتراك ... والمماليك ... ثم العثمانيين. وفي هذا كله لم يكن للامة دور في قصة الحرب فيما عدا فصل عابر فترة الحروب الصليبية ... وفي هذه العصور كلها كانت الامة العربية تعرف فكرة التمرد ... والعصيان ... والثورة، وقد مارستها جميعا بالفعل في لحظات مختلفة من حياتها. لكن الحرب ظلت فكرة بعيدة تائهة في الماضي السحيق، متصلة بحماسة الشعراء اكثر من اتصالها بالدفاع عن الاوطان ... والمحصلة انه حتى منتصف القرن العشرين لم يكن العرب قد تعرفوا – بعد – على فكرة الحرب وعلى دورها في صهر وصب وصياغة معادن الامم. كان العالم قد عاش تجربة حربين عالميتين، وكان الشرق الاوسط في قلب الحربين معا، لكن اهله ظلوا بعيدين عما كان يجري على ارضهم"[1]

"هكذا، فان طبيعة تلك التركيبة المجتمعية التاريخية، ليست من بقايا الماضي البعيد، فرواسبها ما زالت عوامل قوية تفعل فعلها اكثر مما يتصوره وعينا "المستحدث" (ص 51). غير ان الجدير بالملاحظة ان القيادة المصرية بعد هزيمة 1967 قررت تطعيم القوات المسلحة بالعناصر والكوادر المتعلمة وذات الاختصاص المهني العالي بصفة خاصة، أي بعناصر من المجتمع المدني ... وجاءت النتيجة مشجعة في ضوء الاداء العسكري للجيش المصري في حرب تشرين الاول / اكتوبر 1973 ... ولعلها المرة الاولى التي تختبر فيها عناصر مدنية عربية في ساحة الحرب المنظمة ... وتثبت قدرتها، الامر الذي يدل على ان "عجز" القوى المدنية العربية ليس مسألة حتمية وقدرية عندما تتوفر لديها ارادة التغيير بالصيغة المناسبة الفعالة."

وحتى بوجود الدولة القطرية، ألم يقاتل الجيش العراقي في الحرب مع ايران كجيش محترف بغض النظر عن الاختلافات حول اسباب الحرب. ما الدور الذي يمكن ان تلعبه شعوب فقيرة خاضعة للاستعمار في الحروب التي تدور على ارضها؟ ما الذي فعلته شعوب العالم الثالث خلال الحربين الامبرياليتين الغربيتين الاولى والثانية؟. لا بل ان كثيرا من ابناء هذه المستعمرات قد أُرغموا على ان يكونوا جنوداً في جيوش المستعمرين الاوروبيين ليموتوا لصالح اوروبا الراسمالية الاستعمارية. فلماذا انتقاء العرب، بعيدا عن الظواهر العالمية، ونسب خصوصيات سلبية لهم وحدهم؟. ان الدول الاوروبية التي خلقت وخاضت الحربين العالميتين هي دول قومية لها مصالح في هذه المذابح، فكيف تكون نفس المصالح لأمم مغلوبة ومستعمرة؟. وماذا عن القتال الضاري الذي قام به الشعب العراقي في الاسابيع الاولى لغزو 1993 ضد الغزاة الامريكيين والبريطانيين رغم تفوقهم التسليحي بما لا يُقاس؟. هذا ناهيك عن مقاومة الجيش العراقي نفسه؟. اما الانهيار السريع لبغداد فقد أكد لنا حقيقة

1 . محمد حسنين هيكل، الانفجار: قصة حرب يونيو 1967 (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1990)، ص 803-806.

جديدة وهامة وهي ان وجود نظام غير ديمقراطي، وإن لم يكن تابعاً، فهذا لا يعني انه سيقاوم بشكل مناسب. برأينا ان التنمية لا تستقيم مع وجود الدولة بشكل عام. اما تجربة العراق في غزو 2003 فأكدت ايضا ان المقاومة من شعب بلا دولة (لا سيما اذا لم تكن السلطة ديمقراطية) اكثر صموداً منها لشعب بسلطة دولة. وقد تنفع هنا مقاومة الجنوب اللبناني والمقاومة الفلسطينية مقارنة مع العراق. لقد برزت المقاومة الفرنسية للنازي بأفضل عشرات المرات من مقاومة الجيش الفرنسي للنازي في الحرب العالمية الثانية.

هناك منطقة رمادية غطت الوضع في حقبة تاريخية معينة وهي فترة النصف الثاني او نهايات العصر العباسي. ما الذي تغير حتى كان العرب يحكمون، بل يحتكرون الحكم، يحاربون بشدة متناهية، ثم بقدرة قادر عزفوا عن ذلك، واصبحو حضراً خُنَّعاً!. هذه المنطقة الرمادية هي التي اعطت للكاتب فرصة التفسير الضبابي والاتهاماتي ضد العرب، وهي الفترة التي نعتقد ان الخليفة العربي اصبح كالملك الدستوري في الغرب الراسمالي، ولكن طبعاً بدون دستور لصالح الامة. وحيث تم تهميش الخليفة، تم تهميش الحواضر العربية بالطبع.

حبذا لو صح ما ورد في هذا المقتطف الذي أخذه الكاتب عن محمد حسنين هيكل بأن هناك دراسات اجريت لتقييم حرب حزيران. ورغم ذلك، يظل السؤال الحاسم هو: هل ابتعد المجتمع العربي عن الحرب لأنه بطبيعته إتكالي وإحالي يُحيل امر الدفاع عن الوطن للجيش والسلطان؟ أم ان السلطان هو الذي حال دون إشراك الشعب في شؤونه وحتى الاكثر اهمية منها وهي الدفاع عن الوطن. مرة اخرى، يخفي الكاتب دفاعه عن الطبقة الحاكمة في إهاب نقد المجتمع العربي حتى كعرق. ان المصريين الذين يتهمهم الكاتب (عبر نقد كتبه هيكل، الذي كان من صناع السياسة في مصر الناصرية التي هزمت عام 1967) بعدم المشاركة في حرب الدفاع عن الوطن عام 1967، هم انفسهم الذين قاتلوا في بور سعيد عام 1956 عندما كان الجيش غائباً، ناهيك عن قتالهم في فلسطين. ان تطوع الشباب العرب للقتال في فلسطين ما قبل 1948 وخلالها وبعد حرب 1967، واليوم في العراق، كلها ظواهر تؤكد انه حين تغيب سلطة الدولة القطرية تنطلق المبادرات الشعبية للنضال والتنمية والثقافة وكل شيىء أما انتفاضتي الشعب الفلسطيني فلا حاجة للتذكير بهما.

لم يكن أهل "الشرق الاوسط" بعيدين عن ما يجري على ارضهم. بل إن الطبقات الحاكمة هي التي ابعدت الامة العربيةعن ما دار على ارضها. الم تثبت تجارب طرد الاستعمار الاستيطاني (مثال الجزائر) ومقاومة الاستيطان الصهيوني (فلسطين) وجنوب لبنان ان المجتمعات هذه هي التي تقاتل عدوها دون وجود دولة او حاكم لها. وكذلك طرد الاستعمار الكلاسيكي، في مجمل الوطن العربي ولا سيما في الجنوب اليمني. ان هزيمة الجيوش النظامية امر لا علاقة له بالمبنى الاجتماعي والثقافي للامة العربية بقدر ما هو متعلق و/أو ناجم عن طبيعة السلطة الطبقية الحاكمة. وإذا كانت القبيلة العربية قد دافعت

عن مرعاها ومائها قبل الفي سنة، فلماذا لا تدافع (القبيلة العشيرة– على راي الكاتب) عن وطنها اليوم!

بعد الاطناب في تبيان ان اهل "الشرق الاوسط" لا يشاركون في الدفاع عن الوطن، والدفاع هو المهمة التي تنصهر فيها الأمم يورد الكاتب (كما اشرنا في الصفحة السابقة) مقتطف رقم 12 في ص 51 ملخصه انه عندما قامت مصر بتطعيم الجيش بعناصر متعلمة وذات اختصاص مهني عالٍ، اي بعناصر من المجتمع المدني، كما يسميه، جاءت النتائج مشجعة في ضوء الاداء العسكري في حرب 1973. ان مقارنة بسيطة بين التأكيدات العديدة التي اوردها الكاتب عن العرب منذ الفيتين وحتى لحظة دفع كتابه الى المطبعة، وهي تأكيدات تنفض اليد من تجاوز العرب للعقلية القبلية الرعوية، بعد كل هذا يكتشف الكاتب ان استخدام العصا السحرية "للمجتمع المدني" مكنت مصر من تحقيق نتائج مشجعة في حرب اكتوبر /تشرين أول 1973. ويؤكد الكاتب ان العناصر المدنية العربية يمكن ان تثبت قدراتها اذا توفرت لديها ارادة التغيير. ولكن، هل يعقل ان تتجاوز هذه العناصر عجزاً ابديا كما اكد الكاتب في صفحات عديدة، ان تتجاوز هذا في ست سنوات هي الفارق ما بين حربي 1967 و 1973! وهكذا، فإن الكاتب ممعن في التغاضي عن تحليل وتشخيص ونقد دور الدولة التي هي اداة لطبقة في قيادة مجتمع نحو الهزيمة او الانتصار، نحو التخلف او التنمية، نحو الانتاج او إباحة مواردها للغير.

"ظل العمل الاقتصادي الانتاجي، من تجاري وحرفي ومهني وزراعي، من اختصاص المجتمع الاهلي حيث ترفعت العناصر الرعوية الحاكمة عن أي عمل واحتقرت القائمين به، غير ان سقف هذا العمل الانتاجي وفائضه صار تحت سيطرة السلطة الرعوية الحاكمة، تاخذ منه بالجباية المرسومة او بالمصادرات المفروضة ما تشاء. والواقع ان مراجع التاريخ العربي حافلة باخبار مصادرات السلاطين اموال التجار، وخشية التجار من اظهار ثروتهم التي كانوا يخفونها في الجدران والكهوف بدل استثمارها في مشروعات انتاجية. (ص 51)

ربما كان على الكاتب ان يقول لنا ما الذي دفع بالعناصر الرعوية ان "تترفع" عن العمل الانتاجي؟ ألا يعود هذا الى انها تحكمت بالثروة من خلال السلطة مما "عوضها" عن كسب الثروة بالعمل الانتاجي؟ ما نقصده هو ان من يتحكم بالسلطة، او يملك الثروة، إن شئت، يمكن ان يتحول الى طفيلي. وهذا شأن القشرة الراسمالية الأفحش ثراءً اليوم في حقبة العولمة. هل يقوم هؤلاء بعمل انتاجي؟

يكاد الكاتب ان ينقل اطروحة كارل ويتفوجل (الطغيان الشرقي) عن المجتمعات الشرقية بشكل حرفي. حيث يحصرها الكاتب هنا في العرب كما يبدو. اما الهدف من اطروحة ويتفوجل فهو التاكيد بأن الشرق لا يستطيع التطور بمفرده، وأن ما فيه من آليات هي آليات رجوعية

ارتدادية، وفي احسن الاحوال سكونية تدور على محورها وتبقى محصورة أفقيا في مستواها الذي وصلت. ولكن لا ويتفوجل ولا كاتبنا، ولا عديد من الكتاب الغربيين العنصريين الذين لم يكن حافزهم في نقد الشرق، او نقد "غير الغربين" حافز البحث العلمي بل تثبيت نظرية حتمية الاستعمار فالامبريالية فالعولمة. لم يكلف هؤلاء جميعا انفسهم عناء السؤال: لماذا اصبح الشرق "راكداً" اذا صح التعبير رغم انه لم يكن كذلك حتى ولو لفترة قصيرة في الماضي؟. هذا ناهيك عن سؤال هل الطغيان شرقي فقط.

"في هذا التقابل الشاذ وغير المتكافئ، كانت البادية الاسيوية تصنع وتصدر السلطة – بقوتها القتالية–لكنها لا تنتج الحضارة (فالبداوة مجتمع بلا تاريخ، أي بلا تراكم من التقدم الحضاري الذي هو جوهر التاريخ). اما الحاضرة العربية، فانها تنتج الحضارة لكنها لا تصنع السلطة ولا تمارس القوة العسكرية المحتكرة من جانب البادية، بل تخضع لها وتحتاجها لحمايتها من "الفتنة" الداخلية والغزو الخارجي، ولتسيير مختلف شؤون السلطة فيها. من هنا منطلق الحكم القاسي لابن خلدون على اهالي المدن العربية الذين غدوا "عيالا على غيرهم" وهو حكم صحيح لكن ينقصه ايضاح البعد الخطير لسيطرة البادية الاسيوية، لا العربية وحدها. هكذا بقيت الحضارة الاهلية في جهة، والسلطة الرعوية الدخيلة في الجهة المضادة لها. الحضارة محكومة والبداوة حاكمة. الحضارة تنتج كل شيء الا مفاهيم السلطة ونظمها وضوابطها، والسلطة تتحكم في كل شيء بعيدا عن مفاهيم الحضارة ونظمها وضوابطها.(ص 54)

يضع الكاتب المجتمع العربي امام حالة انفصام لثنائية لا تتفاعل جدلياً بل تتصارع ابديا هي سلطة بيد الرعاة الغزاة، وحاضرة عربية لا تنتج سلطة لكنها تنتج الحضارة. ولكن، ربما آن الأوان لحسم مسألة هامة في طرح الكاتب وهي: هل يتحدث عن مجتمع عربي أم عن مجتمع عربي خضع لاحتلال رعاة غزاة؟ هل الطبقة العسكرية البيروقراطية الرعوية الحاكمة هي من المجتمع ام محتل خارجي رغم انه مسلم؟ اذا كان الرعاة دخلاء، فهذا يعني ان الحاضرة العربية كانت خاضعة لاحتلال اجنبي، وعليه، فإن ما يجب توقعه هو المقاومة وليس التفاعل بين الحاكمين وبين المنتجين اللهم الا اذا اعتبر الكاتب أي محتل مسلم بأنه عربي او ان لا فارق بين حاكم اجنبي وآخر محلي. ولعله في هذا يكمن سرُّ نهب الفائض وقطع التراكم، وشل التحول لأننا امام معسكرين لا يكونان معا مجتمعاً واحداً. ورغم ان شيئا من هذا حصل في التاريخ العربي، إلا ان طرحه بهذه الضبابية، اي بدون توضيح حدِّي إنما هو توظيف للحدث نفسه في خدمة ايديولوجيا سياسية اكثر خطورة من الخلل العلمي في التحليل. لذا يصل الكاتب الى التالي:

"ويلاحظ – في مفارقة عجيبة – ان الحواضر والمدن العربية ومجتمعاتها الاهلية المدينية (غير البدوية وغير الريفية) لم تخرج من تحت هذه السيطرة الرعوية الا بوجود القوة الاوروبية

"الاستعمارية" في البلدان العربية، بشكل او بآخر، حيث ادى الوجود الحمائي الاوروبي للعواصم والمدن العربية – عسكريا او سياسيا – الى "تحررها" من السيطرة الرعوية التركية او المحلية من ناحية، والى بقاء الريف في تلك الفترة تحت سيطرتها المستمدة من السيطرة الاوروبية الغربية من ناحية اخرى. والمفارقة انه في تلك الفترة، ذات الطابع "الاستعماري" تمكنت المدينة العربية ومجتمعها المدني من انشاء المدارس والجامعات الحديثة، وتطبيق النظم العصرية، وتكوين الاحزاب السياسية "المدينية" ذات اللون الليبرالي، وقاومت الاستعمار – وطنيا – بمفهوماته الحديثة في الحرية القومية، وانجبت العديد من المفكرين المجددين والنهضويين الذين كانوا نتاج تلك الفترة من التفاعل الجدلي مع المؤثرات الغربية. ولكن ما ان رحلت "القوة" الاستعمارية الحامية، واحتاجت المدينة العربية ومجتمعها المديني الى "قوة" ذاتية تولد السلطة وتؤمن الدفاع، حتى انكشف الضعف الذاتي المتأصل من جديد في هذه البنية المدينية العربية، التي سرعان ما تسربت الى قمة السلطة والقوة فيها العناصر والقوى والعصبيات الريفية – من فلاحية وعشائرية وطائفية – وهي عناصر ظلت مضطهدة من سادة المدن، ومهملة من جانبهم، ومحرومة من التعليم والتطوير، فاقامت حكمها "الشعبوي" – عن طريق الجيش والاحزاب الشعبية – على اهل المدن التي اضطرت عناصرها وكوادرها المتعلمة والمؤهلة للهجرة الى الخارج. وهكذا تم "ترييف" المدينة العربية مؤخرا، بعد "استعمارها" في فترة سابقة، و "بدونتها" سياسيا في عهود اسبق. (ص 55)

اذا اتفقنا على ان الرعاة الدخلاء قد حكموا كسلطات عسكرية بيروقراطية زاد اتكالها على سلخ الخراج المحلي كلما ضعف الخراج المستخلص من خارج الوطن العربي، وبأنها نهبت الفائض وحالت دون التراكم، فإنه يمكننا الخروج على التقسيم الذي سُمي لاربعة عشر قرنا بالدولة العربية الاسلامية لنقوم بتقسيم التاريخ السياسي العربي الى دولة عربية بحتة في العهدين الراشدي والاموي، ودولة عربية اسلامية في النصف الاول من العهد العباسي، ودولة اسلامية حتى نهاية العهد العثماني.

اما فيما يخص فترة الاستعمار الراسمالي الغربي فمن المثير ان ينتهي الكاتب الى حصر ظاهرة الاستعمار في ايجابيات لا يمجدها بنفس القدر المؤرخون الاستعماريون انفسهم، وكأننا به يصطف الى جوار دُعاة عودة الاستعمار من امثال محمد المزروعي. فمثل هذه الكتابات تخلو على الاقل من موازنة بين سلبيات و "ايجابيات" ظاهرة الاستعمار. ناهيك عن خلوها من تحليل آليات العمل السياسي الاقتصادي الثقافي للحقبة الاستعمارية وكذلك تحليل فيما اذا كان الاستعمار قد ارتحل ام لا. هذا ناهيك عن وجوب تحليل فترة الاستعمار باعتبارها تأسيساً لفترة الامبريالية وهذه تأسيساً للعولمة. فهذه جميعا سلسلة متواصلة من دور الراسمالية تنقل الواحدة تراثها للأخرى، أي انها ليست ظواهر معزولة عن بعضها البعض. ثم لماذا لا يكون بوسع "المجددين والنهضويين" ان يظهروا بمعزل عن وجود الاستعمار داخل بلدانهم؟

يبدو لي في كثير من المواضع ان الكاتب، في حذره من نقد مناطق عربية معينة، يلجأ الى تعميم استنتاجاته على كافة ارجاء الوطن العربي. فهل يمكن اعتبار فترة الحكم الناصرية قبلية رعوية ريفية كما يدعي الكاتب وانها بنية عادت لتحكم وتعيق النهضة واللبرلة في مصر. هذا الطرح يبين ان الناصرية ردة نكوصية عن الاستعمار التقدمي والحضاري!. قد تنطبق التهمة القبلية على اجزاء من مجتمع الجزيرة العربية، لكن تعميمها على مصر وسوريا والعراق وغيرها من الاقطار العربية فيه "بحبحة" غير علمية هائلة من الكاتب. اضف الى ذلك، ان السلطة الحاكمة في الوطن العربي في حقبة ما بعد الاستعمار هي نفسها التي اصرت على الحفاظ على البنى القبلية وتجنيدها لتأييد النظام الذي ليس شرطا ان يكون وليد هذه البنية. ان تاريخ قيام قادة الانقلابات العسكرية في الوطن العربي بالاستنجاد ببرقيات تأييد العشائر، وقيام الانظمة التي حصلت ضدها الانقلابات باستدعاء نفس التأييد دليل ساطع على دور الطبقات الحاكمة في الابقاء على العشائرية وتغذيتها، وتنبيهها اذا ما كانت قد نامت او ذبلت.

ان الاستعمار الذي يترحم الكاتب على "انجازاته" الثقافية والحضارية في الوطن العربي هو تحديداً الذي حمى ورعى القبائل الحاكمة وحتى اللحظة. فلم يقفز هؤلاء الى السلطة من فراغ. لم يأتوا من السماء، بل ان دولة ما بعد الاستعمار في الوطن العربي هي دولة سايكس–بيكو التجزيئية القطرية جغرافيا، والتي أُريد لها ان تكون قبلية ثقافياً.

ليس من البساطة القول ان طبقة الكمبرادور الحاكمة في الدولة القطرية العربية هي ببساطة مجرد قبيلة بدوية او حتى سلطة ريفية بالمفهوم الغرامشي عن جنوب ايطاليا في حينه. ان هذا تبسيط وتسطيح هائلين للامور. وهو شبيه بما اصطلح عليه التقدميون العرب لفترة طويلة بتسمية هذه الانظمة ب "الرجعية" وفي ارقى الاحوال الاقطاع السياسي. انها طبقات ذات مصالح اقتصادية مادية عصرية مندمجة بالنظام الراسمالي العالمي. مصالح تحول دون الاستثمار الانتاجي لانها تتناقض معه ولأن في تعمق الانتاج اقتلاع لها. فهي تفهم اذن معنى الانتاج، وهي متعلمة ومتخصصة، ولذا، تعرف ما تريد. كما انها تختلف عن القبيلة من مدخل آخر. فالقبيلة تدافع عن حِماها، اما الكمبرادور فلا يؤمن بذلك. تدافع القبيلة لأنها بمفهومها تؤمن بحقها في السيطرة على "سوقها" على جغرافيتها. اما الكمبرادور كوكيل، فلا يؤمن بالسيادة والسيطرة على السوق الوطني والقومي لأن مصالحه ليست هناك. وربما من هنا، برز الشعار الذي تبنته كافة الانظمة القطرية الكمبرادورية بأن "السلام خيار استراتيجي" وهو شعار لا ينطبق على موقفهم من فلسطين وحدها بل على كافة جغرافيا الوطن العربي.

لا ندري إن كان الانصاري قد قصد تشبيه قفز الغزاة الرعاة الأجانب على السلطة في الدولة العربية الاسلامية بوصول الانظمة القطرية الى السلطة في حقبة ما بعد الاستعمار.

ولعل الخلل المركزي عنده هو اعتبار حقبة الاستعمار فترة ازدهار وحضارة كما كانت الفترة الاموية والعباسية! وهذا امر خطير. وحتى لو تسربت الى السلطة في الدول القطرية هذه القيادات الجديدة التي هي ريفية فلاحية عشائرية ...الخ كما يزعم، فهي في اقطار عربية وليدة الدولة القطرية التي خلقها الاستعمار وفي اقطار اخرى هي نفسها الدولة القطرية التي يدافع عنها الكاتب ويطالب لها بالعمر المديد. وهذا وجه تناقض لديه. فحسب تحليله واطروحته، يجب ان يجادل ضد هذه القيادات كقيادات للدولة القطرية لا ان يبرر وجود ودور دولة "هؤلاء" القطرية.

يضيف الكاتب:

"والواقع ان المتأمل في طبيعة الثورات والانقلابات والحركات السياسية في العقود الاخيرة سيلاحظ انه من ايران الى الجزائر – مرورا بلبنان وسوريا ومصر والسودان وتونس – فان الجماهير الريفية المضطهدة والمهملة، بعد خيبتها في وعود التحديث "المديني" الليبرالي واليساري والقومي "والتقدمي" بعامة، قد تسلحت الان بايديولوجيتها الدينية الاصلية والاصولية. ففي الريف كان الدين اصوليا وحاسما وشعبويا بسيطا، لانهاء التسلط "المديني" السني "الاعتدالي" واقامة سلطتها الريفية الاصولية المباشرة. وقد دفعت انظمة المدينة هذا الثمن الباهظ، لانها لم تتوجه باصلاحها وتطويراتها قبل فوات الاوان لاصلاح المناطق الريفية، واكتفت بتطوير احيائها المدينية الراقية، تاركة "احزمة البؤس والفقر" تحيط بها من كل مكان، الى ان احاط بها السيل واغرقها دون ان تكون لها عصبية مدينية ذاتية تحميها (الملاحظة في الحرب الاهلية اللبنانية ان المجتمعات المدينية السنية هي الوحيدة التي ظلت بلا مليشيات محاربة". (ص 56)

يعاني هذا المقتطف من ارتباك ملموس مع الخط العام لطرح المؤلف نفسه. فأنظمة الانقلابات العسكرية التي تحدث عنها الكاتب في المقتطف السابق هي التي،برأيه، اغتصبت السلطة على حساب المدينة او الحاضرة. لكنه على ما يبدو يُضفي تسمية ما على فريق ما ليس طبقا لتكوين وعقلية والاصول الطبقية للفريق ولكن طبقا لمقتضى ما يريد الكاتب اثباته. فالانقلابات العسكرية هي القوى الريفية الرعوية التي اعتبرها قد سحقت المدينة وريفنتها او بدونتها فكيف يلوم عليها انها "طورت احياء المدينة" ولم تطور الريف؟. ام تراه يعتبرها تحضرت ونسيت أصلها.

ومن جهة اخرى، فإن الاسلام السياسي برز اول ما برز في مصر التي كانت اول قطر عربي قام بالاصلاح الزراعي وتأميم الملكيات الزراعية الكبيرة، اي بعبارة اخرى لم تهمل الريف. وأبعد من هذا، فإن مصر الناصرية هي التي فتحت ابواب التعليم لابناء الريف، تعليما مجانيا حتى الدرجات العليا في الجامعات. وعليه، فهي، اي الناصرية هي التي خلقت جماعات

المجتمع المدني التي قادت، باعتراف الكاتب وحتى بمبالغته الى نصر اكتوبر؟ ربما يعود هذا الارتباك الكبير الذي يقع فيه الكاتب الى إصراره على عدم التعرض بأي حال من الاحوال للمسألة الطبقية من جهة، وتحديداً لدور طبقة الكمبرادور القطرية من جهة ثانية. ففي حالة مصر تحديداً، وعندما دخلت البلد حقبة الانفتاح في عهد السادات، وجد الشباب الريفي المتعلم انه عاطل عن العمل وانه لم يحصل على الوظائف وبالتالي المداخيل المتناسبة مع تعليمه. صحيح ان الهجرة الى اقطار النفط امتصت ضغط هذا الشباب لفترة معينة، ولكنه تعلم هناك الاصولية على اصولها ليعود الى مصر ويجد نفسه في مواجهة الكمبرادور الذي اقام نظاماً انفتاحيا على الغرب الراسمالي، اي سلم السوق للاجنبي، الذي هو بالنسبة لهؤلاء الاصوليين او الاسلام السياسي عدو قومي او طبقي ينهب البلد وهو ايضا نقيض "ديني ثقافي". بعبارة اخرى، لم يوفر النفط حلاً وظيفيا لهذا الشباب المتعلم لأن النفط هو ثروة قومية أصرَّت رأسمالية المركز وفي ذيلها حكام اقطار الخليج على جعلها ثروة قطرية، علماً بأنها انتهت لصالح الاجنبي، واليوم محتلة من قواته!.

اذن لم يكن الخيار في مصر بين قيادة انقلابية ريفية متبدونة وبين حاضرة مدينية، بل كان الخيار امام الشعب المصري مثلا هو بين قيادة برجوازية كمبرادورية لا تحمي الوطن ولا الثروة ولا المواطن اي بعبارة اخرى مضادة للقطر والقومية عامة، وبين اسلام سياسي معاد للغرب بغض النظر عن اتفاقنا او اختلافنا معه في كيفية تعريف وفهم هذا الغرب.

لعل الاصح ان يتركز نقد الكاتب على فشل السياسات التنموية للبلدان العربية التي وصفها بالانقلابية، مصر وسوريا والعراق...الخ بلدان ما نسميه المنحى القومي الانتاجي حيث ان هذه السياسات لم تكن جذرية كما يجب بحيث توصل او تسمح بوصول الطبقات الشعبية الى كل من القرارين السياسي والاقتصادي. وبالعكس، فقد حصرت امر السلطة بيد بقايا العناصر البرجوازية المدينية التي عادت لتنقلب على السلطة وتعيد البلد الى الانفتاح الاقتصادي، اي التبعية.

يقول الكاتب ان الطائفة السنية في لبنان وحدها التي لم تنشىء ميليشيات مسلحة باعتبار السنيين سلطة "مدينية اعتدالية", واعتقد ان الكاتب يقع هنا في ما ينقده. فكأنه يصنِّف الامور ويتبنى المواقف على اساس طائفي، أي ليس ارقى بكثير من الاساس القبلي الذي طالما اطلق قذائف مدفعيته الثقيلة عليه. ولا ندري اذا كان المقياس الميليشياتي المسلَّح هو المقياس الافضل للنضال او المقاومة او الثورة!. ومع ذلك، فإن السنة قد أنشأوا ميليشيات المرابطون الناصرية الاتجاه أسوة بمختلف الطوائف الاخرى، ومن يدري كم من هذه الطائفة تطوع في صفوف المنظمات الاخرى. اما في الارض المحتلة فإن منظمتي حماس والجهاد سنيتين ايضا ناهيك عن ن المقاومة العراقية اليوم هي من كافة الطوائف، وهذا ما يؤكد بعدها القومي ويُخرج النقاس من دائرة التفتيت التي يحرص الكاتب على إغراقه فيها.

ثم يقول:

"وبلا شك، فان التوجه الى انشاء مجتمع "مدني" عربي لا يمكن ان يبدأ خطواته الاولى الا بنمو قوة تضامنية مدينية متطورة قادرة على توليد حركاتها واحزابها ومؤسساتها للدفاع عن قيم ومفاهيم المجتمع "المدني" الذي يمثل الشرط الاساسي لنمو الديمقراطية". (ص 56)

هناك نقاش طويل ومتنوع بشأن المجتمع المدني. نقاش يمتد امتداد المسافة ما بين تعريف ماركس/غرامشي/الثوسير من ناحية وهيجل وهنتجتون من ناحية ثانية. وبشكل خاص، نقاش يتمحور في الاساس حول موقع الدولة من وفي مسألة المجتمع المدني حول دور الدولة/الطبقة في استخدام مقولة المجتمع المدني لبسط هيمنتها محلياً وتصدير هذه المقولة كآلية استعمارية الى بلدان المحيط في إهابٍ جديد مثل "حقوق الانسان" و "المنظمات غير الحكومية"...الخ. لكن الكاتب لم يشر الى كيفية تحقيق الشرط الذي يطرحه لانشاء مجتمع مدني، وهو نمو قوة تضامنية مدينية متطورة...الخ. كيف يمكن ان تنمو هذه القوة؟ ولماذا يجب مناظرة المدينة بالريف في هذا العصر وكأننا في القرون الوسطى او عصر الاقطاع. ألم تعد مسألة المجتمع المدني هي مسألة الحريات ومدى وقوف الدولة كمؤسسة طبقية بشكل "مدني" تجاه الطبقات الاجتماعية الاخرى. ان الحريات ولاحقا الديمقراطية اساسية للوصول الى المجتمع المدني. ولكن الكاتب لم يتعامل مع المسألة الجوهرية التي تحقق الطبقات الشعبية من خلالها تلك الحريات وهي مسألة الانتاج. ان مجتمعا تابعا محكوما بطبقة الكمبرادور مُبعد بلا شك عن الانتاج، وبالتالي، فطالما هو مهمش انتاجيا لا بد ان يهمش سياسيا واجتماعيا وثقافيا وفي النهاية حرياتياً وهذا لا يصل به الى حالة المجتمع المدني بالمفهوم الراسمالي الغربي. على هامش الانتاج، واشتراك الاكثرية الساحقة من الطبقات الشعبية في العملية الانتاجية يمكن ان تنشأ قوة تضامنية تولد حركات واحزاب ومؤسسات...الخ.

"اما دقة الموقع العالمي للوطن العربي بين القارات الثلاث، وفي قلب العالم القديم، فانها تتمثل من ناحية في هذا التوسط والتحكم في الموقع الاستراتيجي والممرات الدولية الحساسة اذا كان الوطن العربي – داخليا وقوميا – في حالة قوة. اما في حالة الضعف والتفرق فان هذه الميزة ذاتها تنقلب سلبا وتصبح مدعاة الى اقتسام الاخرين والقوى الدولية نفوذ هذه المنطقة. وعبر التاريخ مثل هذا الموقع معبرا وملجأ لمختلف الاقوام من مختلف الجهات، كان اخرها الاختراق الاسرائيلي. لذلك لم تتح للعرب العزلة التاريخية اللازمة لتقرير المصير القومي وتحقيق الانطلاقة النهضوية دون مداخلات ومؤثرات معيقة. وبينما يتعرض الوطن العربي من مختلف جهاته لمداخلات ومؤثرات متناقضة من الجوار الخارجي، القريب والبعيد، تباعد الفراغات الصحراوية الداخلية بين اجزائه واقطاره فتقلل من قوة تفاعلها في ما بينها، خاصة مع عدم وجود وسائل الاتصال والايصال الكفيلة بالحفاظ على الرابطة القومية، ومع

غياب مركز الثقل القومي القادر على لم الاطراف في نظام واحد. وقبل ان يظهر الاستعمار و "يجزء" الوطن كانت تلك الفواصل والحواجز الصحراوية الشاسعة هي عامل "التجزئة" الاول والاكبر في الوطن العربي". (ص 64)

"ان هذه الرؤية يمكن ان تمدنا بفهم متماسك ومترابط الحلقات لظواهر تمتد من القطيعة بين حضارات الشرق الادنى القديم والحضارة العربية الاسلامية، الى تفسير الحركة التاريخية الاسلامية ذاتها، الى فهم موضوعي افضل لاحداث الفتنة الكبرى وتعطيل الشورى في صدر الاسلام، وهي الاحداث التي ما زال المسلمون يفسرونها ذاتيا، وكذلك لظاهرة الذبول السريع للتيار العقلي في الحضارة الاسلامية، وحركة الارتداد ضده، الى تبين اسباب التناقض المستحكم بين المجتمع الاهلي والسلطة، وبين قوى الانتاج وقوى الحكم في المجتمعات العربية، الى تفسير عدم نشوء اقطاع حقيقي، بالمعنى الانمائي للمقاطعات في تاريخ المنطقة، الامر الذي تطلب بقاء الدولة القطرية المعاصرة كل هذا الوقت للتعويض عن ذلك، الى الاسهام في تفسير لماذا لم يتحول النظام التجاري المتقدم في تاريخ الاسلام الى مرحلة الراسمالية. (ص 67)

اذا كان التفسير الماركسي للتاريخ لا ينطبق سوى على اوروبا، وتحديدا لا ينطبق برأي الكاتب على الوطن العربي، فما هي ضرورة تبرير وجود ودور الدولة القطرية كي تعوض عدم مرور الوطن العربي بمرحلة الاقطاع. اضف الى ذلك، ان هذه الدولة لم تقم حقيقة بالتنمية التي يفترض ان يقوم بها الاقطاع في طريق التحول الى الراسمالية. واذا جاز لنا اختصار الامور في هذا السياق، فإن الدولة القطرية قد نقلت المجتمعات العربية من النظام التجاري الى الاقتصاد الريعي في بعض الاقطار واختزلت وخنقت محاولات التنمية (راسمالية او اشتراكية) الى اقتصادات كمبرادورية في بلدان المنحى القومي الانتاجي (انظر الفصل الاول من الجزء الاول). وفوق هذا، فإن الدولة القطرية قد فشلت حتى في تطبيق المبادىء البسيطة والاولية في النظام التجاري، وهي المتاجرة ضمن حدود الوطن العربي. ان المبادلات الاقتصادية داخل الوطن العربي ضعيفة جدا، في حين مبادلات هذا الوطن مع الخارج عالية جدا. ان هذا يفسر ان الدولة القطرية لم توجد لتسد غياب الحقبة الاقطاعية بل جاءت لتخلد الجوهر المقاطعاتي للحقبة الاقطاعية وتحوله من تبادل قطري الى عالمي متجنبة التبادل على الصعيد القومي وخادمة لأسس إعادة تذرير الوطن العربي الى كانتونات. وبهذا المعنى، فإن الدولة القطرية ليست باي معنى من المعاني اساساً للدولة القومية بل نقيضها المتخارج عالمياً والمذرَّر داخلياً. وفيما يخص الاختراقات التي اوردها الكاتب، تجدر الاشارة الى ان ما اسماه بالاختراق "الاسرائيلي" هو في الحقيقة اختراق من قلب رأس المال العالمي ممثلا في اوروبا اولا ومن ثم الولايات المتحدة وفي اذيالها اوروبا. المهم انه ما كان للصهيونية ان تتمكن من مجرد الوجود لولا النظام الراسمالي الغربي محفوزا بمطامعه في الوطن العربي.

"ان هذا الصراع الاهلي المبكر داخل كيان الدولة الاسلامية الوليدة لا يمكن فهمه وتفسيره بمعزل عن ثلاثة عوامل متصلة الجدلية التاريخية العربية:

وضعية اللادولة التي كانت سائدة قبل الاسلام، والانقطاع السياسي السائد في جزيرة العرب بين اجزائها المختلفة.

عامل الصراع القبلي المزمن في الحياة العربية الذي لم يتوقف رغم ظهور الاسلام الذي كان من اهم الظاهرات المندرجة ضمن جدلية البادية – الحاضرة.

عامل التشرذم والصراع العشائري داخل القبيلة الواحدة التي كانت قريش في قيادتها للدولة الاسلامية ابرز نماذجه". (ص 72)

من اللافت للنظر ذلك الاصرار المتواصل للكاتب على الاستشهاد بالتاريخ القديم للجزيرة العربية معتمدا ذلك كسند لدعم اطروحاته عن الواقع العربي الحالي. فمن جهة لم تكن فترة ما قبل الاسلام فارغة هكذا بلا دولة. فقبل الاسلام باكثر من ثمانمئة سنة كانت الدول اليمنية الثلاثة حمير وسبأ ومعين. وقد وصلتنا الآثار الكتابية لدولة سبأ (الكتابة المسمارية) كما كانت دول اليمن قد عرفت الاستقرار الزراعي واقامة السدود للري. صحيح انه كان هناك انقطاعاً سياسياً في الجزيرة بسبب الطبيعة الجغرافية لها. ولكن هذا لا يشكل سندا سياسيا واجتماعيا وعقائديا يسمح للكاتب بأن يبني عليه نتائج سياسية من طراز "خلود" التفكك القبلي العربي حتى وإن استمر الصراع القبلي في ظل الاسلام سواء بعد وفاة الرسول او بعد تكوين الامصار واستحواذ قبائل مكة على معظم الغنائم، هذا علماً بأن هذا الاستحواذ هو طبقي اكثر مما هو قبلي، توزيع ما ثم الاستحواذ عليه على الاقل.

"اذا امكن قمع الردة في وقت مبكر، فان تمرد القبائل الاخرى ضد "الدولة" وضد قيادة قريش اتخذ في ما بعد شكلا اخر داخل الدولة الاسلامية ذاتها كظهور حركة "الخوارج" التي قلبت معادلة "الردّة"، وذلك باعتبارها بقية المسلمين ودولتهم "مرتدين"، وواصلت الحرب ضدهم تعبيرا في الواقع عن احتجاج قبائل الاطراف على انفراد قريش بالسلطة والثورة، ونزوعا من تلك القبائل للتمتع بانفلات "اللادولة" والاستفادة من "الانقطاع" السياسي السائد قبل الاسلام. واذا بدت ايديولوجيا الخوارج في الظاهر تعبيرا عن مبادئ مساواتيه نظرية، نقضا لارستقراطية قريش، فان واقع ممارستهم وعصبياتهم القبلية يشي بطبيعة منزعهم الحقيقي". (ص 73)

لكن قمع الردة، الذي يمر عليه الكاتب مرور الكرام، يؤكد ان التطورات الاجتماعية والعقائدية في دولة الاسلام الاولى كانت لصالح الدولاني على او ضد القبلي. صحيح ان هذا لا يعني ان القبلية قد انتهت، او ان شرائح معينة ذات مصلحة في ذلك قد تخلت عنها، ولكن هذا لا يجيز للكاتب تلك الفتوى المنفلتة بأن الخوارج كانوا محفوزين بالقبلية وليس بالاعتقاد

بالمساواة. ان يشي "واقع ممارسات الخوارج وممارساتهم وعصبياتهم بالقبلية" شيىء، وان تبين اطروحاتهم نزعتهم الى المساواة، هو شيىء آخر. ولا شك ان من حق المؤرخ الاستنتاج والذهاب الى ما بين السطور. ان دعوة الخوارج للمساواة مسألة لا يمكن اختزالها في افق طبقي ضيق. هذا علماً بأن الخوارج لم يكونوا من قبيلة واحدة. ان هذا التحالف وهذا الطرح يشيان بمفاهيم ودوافع طبقية لا قبلية.

"فكان لا بد من سيادة سلطة قوية الشوكة تعيد الوحدة وتفرض بالاستبداد ما لم يتحقق بالشورى وتحول دون استمرار الحرب الاهلية في ظل الشورى المنتقصة. وذلك معنى قيام الملك الاموي في عام "الجماعة" حيث استعادت الجماعة وحدتها وامنها مقابل تنازلها القسري عن حريتها وشوراها. وذلك هو "العقد الاجتماعي السياسي" الاجباري الذي استقرت عليه الدولة العربية الاسلامية في واقع التاريخ. وقد القت هذه "التسوية" الاضطرارية بظلالها على تجارب العرب السياسية منذ ذلك الحين الى يومنا هذا، حيث ما زال الخوف من "الفتنة" وتمزق الكيانات يبرر الاستبداد، ويؤجل الديمقراطية. (ص 73–74)

ترى هل وصل الكاتب الى هذا الاستنتاج تفسيراً منه، أم بمعرفة راي المعنيين بالامر؟ من قال ان القوى الاجتماعية السياسية والطبقية في الوطن العربي المعاصر قابلة بتسوية اضطرارية "كي لا تكون فتنة"! كما يبدو، فإن هذا التفسير يعكس جوهراً تصالحيا مع الانظمة الحاكمة في سرِّ الكاتب، وإن كان قد وضعه في مظهر نقدي. حقا، "ان سلاح النقد لا يغني عن نقد السلاح". ان ما يرغم الاكثرية المقموعة والمستلبة وعياً ومصالح مادية وكرامة قومية وحتى لقمة عيش هو الشرطة والجيش الذين "تملكهما" الطبقة الحاكمة. صحيح ان الانظمة العربية لا تتبنى الشورى، وصحيح حتى ان الجمهورية منها تتحول الى وراثية خلافاً لموقف الرسول نفسه، إلا اذا صح قول البعض من المؤرخين ان مقصد الرسول كان ان يخلفه علياً بن ابي طالب، ابن عمه. ولكن في الجانب الآخر، فإن الطبقات المحكومة لا تتبنى التنازل القسري كعقد اجتماعي سياسي، بل تتبنى الصراع الطبقي. إن اي مستوى من رفض النظام القائم هو مستوى من الصراع الطبقي.

"هذا "الانقلاب السياسي" الذي حدث في القمة بغرض "العقد الاجتماعي" الجديد (عقد "عام الجماعة" المستعيدة امنها الفاقدة شوراها) لم يمس – مع ذلك – توازن القوة والمعادلة الحضارية في الحركة التاريخية الاسلامية، حيث بقيت قوى التحضر العربي التي لجمت بداوتها ووظفتها في خدمة مشروعها الحضاري التاريخي هي الممسكة بالقيادة خلال العصر الاموي والعصر العباسي الاول الى نهاية عهد المأمون (حيث تحالفت مع بداية العصر العباسي مع العناصر الفارسية المتحضرة). لذلك نجد ان عطاء الحضارة العربية الاسلامية الفكري والعلمي قد نما وتواصل وازدهر وبلغ ذروته في عهد المأمون، وكان من الطبيعي ان يواصل صعوده وازدهاره

بحكم قانون النمو والاكتمال الحضاري لولا حدوث انقلاب اخطر في العمق الحضاري هذه المرة مع بداية عهد المعتصم". (ص 74)

"واذا عدنا الى ما سجله الجاحظ والطبري في اوصاف هذه القوة ومسلكها لا يداخلنا ادنى شك في جفاء بداوتها . ان اجتياحاً رعوياً قد حدث لعاصمة الدولة ومركز الخلافة قبل اجتياح هولاكو الشهير بقرون عدة، ولكن بشكل صامت وفي غفله من التاريخ المعلن. اما حقيقة الامر كما قال احمد امين، "فان هؤلاء البدو الموغلين في البداوة الذين لم يعرفوا بحضارة ولا ثقافة ....ولا زراعة ولا صناعة ولا بسلطان ولا بسياسة سرعان ما قبضوا على زمام الحكم ". نعم ...لقد تم اجتياح الحضارة العربية الاسلامية بشكل صامت اتخذ شكل " انقلاب القصر " غير المعلن بتدبير الخليفة نفسه.

ولكنه انقلاب سرعان ما سيخرج من دائرة القصر ليصبح انقلاب ضد الدولة العربية وضد الحضارة الاسلامية، ويدشن حقبة جديدة من اخطر خصائصها خاصة التناقض المستحكم بين طبيعة السلطة الرعوية البدوية الغريبة وبنيتها، وبين طبيعة المجتمع الاهلي الحضري العربي وبنيته، وذلك من النصف الاول للقرن الثالث للهجرة قبل الموجات السلجوقية والمملوكية والمغولية والعثمانية التي كانت تكراراً لتلك الموجة الاولى. وهكذا عادت القطيعة السياسية و القطيعة الحضارية معا الى مشهد التاريخ العربي بعد ان نجحت الحركة الاسلامية المتحضرة في احتوائها وتقليص اثرها لقرنين من الزمان. ومرد هذه الاشكالية المزمنة بين بداوة السلطة وحضرية المجتمع الاهلي، باختصار، ظاهرة عجز المدينة العربية والمجتمع الاهلي الحضري العربي عن توليد القوة والعصبيه الحضرية القادر' على الدفاع الذاتي عسكرياً وسياسياً عن البنية الحضرية. فكان لابد من قوة خارجة عنها تؤمن لها ذلك. (76)

ليس واضحاً فيما اذا كان الكاتب يتحدث عن عرب أم أكثر من عرب؟ ففي المقتطف اعلاه يؤكد الكاتب على وجود حضارة عربية اسلامية في عهدي الامويين والعباسيين، وهي حضارة اجتاحها الرعاة فيما يشبه انقلاب القصر في عهد المعتصم، ومن ثم توالت عليها اجتياحات رعوية حتى نهاية الحكم العثماني. لكن الكاتب في مواضع عديدة سابقة يبين ان الطابع القبلي ظل غالباً على العرب منذ الجاهلية وحتى اليوم؟

وإذا كان لا بد من محاولة تفسير لماذا لم تنتقل الامبراطورية العربية–الاسلامية من ما قبل الراسمالية او الراسمالية التجارية (البعض يسميها الاقطاع) الى الراسمالية، فلا شك ان طبيعة الموارد الخراجية اتي تحصلت لها، المجتمع الخراجي كما يسميه سمير امين قد لعبت دورا في الركون الى مراكمة الربح التجاري الذي انقسم التصرف فيه الى قسمين:

– استثمار في التجارة ثانية مضافاً لها الانفاق على القوة العسكرية اللازمة لحماية هذه

الموارد الخراجية

– وإنفاق ترفي وتخصيص مقادير مالية كبيرة لرشوة الحكام لتسهيل نشاطات الراسمال التجاري نفسه.

وقد يكون لتحريم الربا في الاسم دور كبير في إعاقة التراكم الأولي حيث لعب راس المال الربوي دور في الاستثمار الزراعي ومن ثم الصناعي. (وأحل الله البيع وحرم الربا).

أما السبب الثاني في الانحصار في دائرة راس المال التجاري وعدم اختراق شرنقته فيعود الى ان الهجمات الرعوية المتواصلة التي هاجمت الوطن العربي هي التي لم تمهله حتى ينضج ويتطور من تلقاء ذاته.

ما نود التأكيد عليه في هذا السياق هو ان قطع مسار توليد الراسمالية في الوطن العربي لم يكن بفعل عوامل ذاتية داخلية كابحة للرسملة بقدر ما كانت هذه العوامل خارجية، بمعنى ان الفائض الراسمالي التجاري والخراجي كانا مقدمة مادية للانتقال الى الراسمالية، كما ان الطابع التجاري للدين الاسلامي شكل عاملا ايديولوجيا مشجعا على الانتقال الى الراسمالية.

"وبطبيعة الحال فان الحضارة العربية الاسلامية لم تستسلم نهائياً امام هذه الموجه، وستأتي محاولات عديدة لاعادة الدولة واستعادة الحضارة باستيعاب المجتمع العربي هذه العناصر وتحضيره اياها، وبقيام دول ونهضات عربية واسلامية اخرى، ولكن هذه الموجات الرعوية ستظل بالمثل تتدافع متتابعة تنقل الاثر التحضري والدولوي لتلك المحاولات ضمن الجدلية المزمنة بين قوى الحضارة وقوى البداوة في التاريخ العربي، وهذا يعني ان (ظاهرة القطيعة) في الحضارة وفي الدولة قد عادت لتفرض ذاتها كظاهرة متكررة في مجرى هذا التاريخ، وان الازدهار الحضاري قد اجهض قبل اكتماله، بعد ان مثلت الحركة الاسلامية تجاوزاً لتلك القطيعة ونقدا لها خلال مئتي سنة.

1- عسكرياً: اصبح الدفاع وشؤون الامن الداخلي والخارجي حكراً على العسكر المستورد، ولم يعد لأهالي المدن اية صلة بحمل السلاح والدفاع عن النفس بل اصبحوا "عيالاً على غيرهم" كما يقول ابن خلدون.

– سياسياً : هذه التبعية العسكرية والامنية سرعان ما تحولت الى واقع سياسي جديد ادى الى حصر السلطة – ايضا – بمختلف مراتبها في العسكر المستورد، ولم يعد للأهالي أي صلة بالسلطة والسلطان حتى ان اكبر فقهاء المسلمين وعلمائهم اعتبر أية صلة بالسلطان (آفة عظيمة) (الغزالي).

– اقتصادياً: هذه البنية العسكرية والسياسية المقلوبة ادت الى قلب البنية الاقتصادية بحيث لم يعد للقوة الانتاجية الحقيقية (التجار، البرجوازية المدينية، الحرفيون) أي تمثيل او مشاركة في

أي من مستويات الحكم التي احتكرها العسكر الخارجي مما قطع الطريق . تاريخياً . على أي تطور سياسي ذاتي ذي طابع تمثيلي او تعاقدي ((قانوني، دستوري)) . (77)

لعل نقاشنا هنا محدد في مسألة كون اهل المدينة واهل الانتاج (اذا كان التجار والبرجوازية المدينية هم حقا المنتجين، او على الاقل المنتجين الوحيدين والاساسيين) اي اذا استثنينا العمال الزراعيين والحرفيين (وهم المنتجين الفعليين) ان هؤلاء جميعاً كانوا عيالاً من الناحية الدفاعية كما وصف ذلك ابن خلدون. والسؤال هو، هل استطاب هؤلاء معيشة ان يكونوا عيالاً؟ وهي يمكن للطبقة المالكة تحديداً ان لا تفكر او ان تتخلى ببساطة عن مصلحتها في الجمع بين الثروة والسلطة؟. هل كان هذا الموقف الغريب سمة عربية بعكس الامم الاخرى؟. لماذا لا تكون السلطة بمعنى القوة العسكرية قد انتزعت عملياً من العرب من قبل انظمة الرعاة التي تحدث عنها الكاتب؟. اي ان الامر ليس مجرد تقسيم عمل بين عرق وآخر، بقدر ما هو إصرار العسكر غير العرب على تحييد العرب وتجريدهم من مصادر القوة. لعل في بداية العهد الاموي نفسه شاهد على هذا. ألم يسمح معاوية لأهل مكة بالحصول على ريوع وافرة من الغزوات لإبعادهم عن التطلع الى سدة الحكم هل سياسة معاوية هذه وقبول عائلات مكة بها سياسات قبلية ام سياسات دولة وصراع طبقات؟.

ان تشخيصنا لوقوف العرب على ابواب الانتقال الى النمط الراسمالي يقبل تفسير مكسيم رودنسون الذي يورده الكاتب ادناه، ولا يبدو انه متفق معه:

اما مكسيم رودنسون فيضيف من جانبه : "ان المجتمع الاسلامي قد بلغ في هذا المجال (التجاري) مستوى لم تبلغه مدنية اخرى من قبله ولا في زمانه. فكثافة العلاقات التجارية في قلب العالم الاسلامي كانت تؤلف سوقاً عالمية ذات ابعاد لم تعرف قط ... كان سوق عالمية من هذا الطراز قد نشأت في الامبراطورية الرومانية، ولكن (السوق المشتركة) الاسلامية كانت اوسع كثيراً. ويبدو اضافة الى ذلك انها كانت اكثر (راسمالية)، اعني ان رؤوس الاموال (الخاصة) التي كونت هذه السوق كانت نسبتها الى دور الدولة اكبر من مثيلتها في السوق الرومانية. فالعالم الاسلامي لم يعرف قطاعا راسمالويا فحسب، بل ان هذا القطاع كان اوسع وانضج سوق رأت النور قبل ان تظهر السوق العالمية التي خلقتها البرجوازية الاوروبية الغربية".

"وايا كان الامر فان تفصيل الكيفية التي قضت بها هذه القوى العسكرية الغازية على البرجوازية المدينية التجارية يحتاج الى بحث قائم بذاته. ولكننا نكتفي هنا، اختصاراً، بالاشارة الى ظاهرة المصادرة التعسفية التي افقدت رأس المال التجاري الشعور بالامان واضطرته الى الهرب والاختباء – حتى في الكهوف والجدران – الامر الذي حال دون استثماره في مشروعات قابلة للتطور نحو الرأسمالية. فقد غدت: " المصادرة للملكية الخاصة السمة البارزة

للحياة الاجتماعية في العالم الاسلامي منذ مرحلة مبكرة " ولم يكن امام التاجر في ظروف حكم كهذه غير " الهرب السريع" حسب تعبير جعفر الدمشقي في كتابه التجارة" (ص 80)

لعل القضية التي تحتاج الى حسم هي: هل رافق الاعتداء على الملكية الخاصة حياة الدولة العربية الاسلامية كلها، أم ربما ولد هذا وتصاعد منذ عهد المعتصم؟. وتكمن اهمية هذا السؤال في انه اذا كان ذلك قد تم بعد الانقلاب في عهد المعتصم، يصبح التفسير الاقرب للصحة هو ان الغزاة البدو، هم محتلين، وإن كانوا مسلمين يحكون باسم الاسلام. اي ان هؤلاء حكموا بموجب مصالحهم الطبقية وليس بموجب كونهم مسلمين. وهنا لا يصبح الاسلام هو العقيدة التي حالت دون الرسملة والملكية الخاصة، بمقدار كون المحتلين (في ثوب انقلابيين باسم الاسلام) هم الذين حالوا دون ذلك وهو الامر الذي يؤكده الكاتب فيما يلي:

"ويلاحظ تاريخيا ان مصادرات رؤوس الاموال تزايدت مع بدء السيطرة العسكرية التركية على الحكم بعد المعتصم. فقد حفل: " تاريخ ذلك العصر بكثرة المصادرة للأموال ... نعم كان قبل ذلك في العصر العباسي الاول شيء من هذا القبيل، ولكنه قليل. اما في هذا العصر فاصبح العادة المتبعة ... وكان اول مظهر لهذه الكثرة في عهد المتوكل، وهو اول عهد استيلاء الاتراك .... ومن اجل ذلك كثر اخفاء المال في سرداب او حفرة في الارض او بناء حوائط عليه (بدل استثماره) .... وهكذا افتتح عهد الاتراك بكثرة المصادرات واستمرت طوال هذا العصر ".

وصحيح ان البرجوازية المدينية الاهلية لم تكن تملك القوة العسكريةللدفاع عن وجودها امام هذه السيطرة التركية، الا انها لم تستسلم بسهولة. فكما لاحظ اشتور: " ان الكثير من المستشرقين اغفلوا ان البرجوازية في الشرق الاوسط حاولت لمدة 300 سنة مقاومة امراء الاقطاع (العسكري) وان الصراع بين هاتين الطبقتين كان من اهم العناصر في تاريخ الشرق". وقد حاول وجهاء المدن وتجارها اقامة انظمة مدينية ذاتية الاستقلال في فترات عدة إلا ان قوة المد الخارجي الرعوي بموجاته المتعاقبة كانت اقوى من اية محاولة داخلية، الامر الذي ادى الى تكريس واقع خضوع المجتمع المديني الحضري الاهلي للعناصر الرعوية، كما لاحظ ابن خلدون".(ص 80)

والجدير بالذكر انه بعد سقوط البرجوازية المدينية التجارية في المشرق العربي (العراق خاصة) امام الموجات الاولى من المد الرعوي الاسيوي، فإن نهضة تجارية مدينية مزدهرة اخرى نشأت فيما بعد بمصر ومن الشام إبان العصر الفاطمي والايوبي. غير ان وصول الموجة المملوكية الى مصر، ومقاومتها الموجة المغولية من ناحية اخرى، قد ادى الى تحكم

العناصر الرعوية ذاتها في البنية العامة للمجتمع من جديد، وتم اجهاض الحركة التجارية المزدهرة وجنينها الراسمالي، مرة اخرى، في ما يشبه القانون المتعاقب ... (ص 80)

"مثلت الغنائم المورد الاساسي للدولة اثناء حركة الفتوح. غير ان توقف هذه الحركة في العصر العباسي الاول مع زيادة الانفاق والترف وتكاثر حركات التمرد ادى الى احتياج الدولة الى مصدر مالي بديل للانفاق على العسكر الاسيوي الذي اصبح يمثل الحماية الاساسية للخلافة والسلطة الحقيقية في نظامها. من هنا بدات ظاهرة "اقطاع" الاراضي لامراء الجند وقادتهم، في ما عرف بالاقطاع العسكري الشرقي هكذا فان التعامل مع الارض لم يتخذ شكل الرعاية والاستثمار الطويل الامد، وانما اتخذ شكل الحصول على "الغنيمة" السهلة منها ومن العاملين فيها باسرع وقت ممكن لعدم ضمان حيازتها لوقت اطول، حيث لم تكن ثمة ضمانات "تعاقدية" سواء بين الدولة و"الاقطاع" او بينه وبين من هم ادنى منه الذين لا يرتبطون به الا بحكم سيطرته البعيدة على الارض التي يعملون فيها من موقعة في المدينة.

وفي ضوء ذلك فاننا نرى ان هذا النظام الذي لا علاقة له بالاقطاع الحقيقي ما هو في واقع الامر الا امتداد عكسي في داخل الدولة ل "اقتصاد الغزو" او ل "اسلوب الانتاج القائم على الغزو" كما اسماه الجابري"[1].

ربما تصح تسميته بأسلوب الانتاج الخراجي الدولاني. ان الطبيعة الفقيرة للمنطقة العربية هي التي حالت دون بزل فائض كاف للانفاق على الامبراطورية. وعليه، اصبح بزل الخراج بقوة عسكر الدولة هو الطريق الوحيد اصلا، بمعنى ان الامر لم يكن اختيارا بل ضرورة واضطراراً. وهو ما يؤكده قول الكاتب نفسه، وإن لم يعتمد هو تسمية النمط الذي اوردناه:

"والفارق ان المسالة في هذه الحالة المعكوسة تتخذ شكل "الغزو الداخلي" لاراضي الدولة الاسلامية او لاراضي المسلمين بتمليكها موقتا هذه العناصر بامر حكومي مستمد من سلطتها ذاتها، الامر الذي ادى الى تخريبها وتدهور زراعتها ونظم الري فيها وهجرة مزارعيها. هكذا فان نظام الغزو الاقتصادي الداخلي هذا المسمى "اقطاعا" لم يقتصر اثره في اجهاض النظام التجاري وجنينه الراسمالي، وانما ساهم ايضا في تدمير الارض الزراعية والثروة الزراعية التي صاحبت الازدهار التجاري الاول، فلم يكن له من هذه الناحية اي دور تاريخي

1 . محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون " العصبية والدول : معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1992

في تنمية المقاطعات اسوة بالنظام الفيودالي الذي ادى بالتالي في كل اوروبا واليابان الى نشوء الدولة القومية ونمو الراسمالية يضاف الى ذلك ان غياب الجانب "التعاقدي" في حيازة الارض وفي تثبيت ملكيتها، وضمان حقوق العاملين عليها، ادى من جانب اخر الى تغييب اية فرص تاريخية لنمو جذور المفهوم القانوني او الدستوري التعاقدي الذي تاسست عليه الديمقراطيات الحديثة التي ورثت جذوره من نظمها الاقطاعية الفيودالية.

وعلى الرغم من ان هذا النظام المتخذ ظاهرا شكل الاقطاع قد جاء بعد تفكك امبراطورية الخلافة وتجزئتها، اي في مرحلة تاريخية ملائمة للتنمية الاقطاعية والمقاطعية فانه للاسباب المذكورة لم يتمكن من تادية الوظيفة التاريخية التي اداها كل من الاقطاع الفيودالي الاوروبي بعد تفكك الامبراطورية الرومانية – والاقطاع الياباني بعد تفكك الامبراطورية اليابانية من حيث تنمية المقاطعات والاطراف، والوصل بينها في نسيج عمراني حضري مترابط، ادى بدوره" في حالة اوروبا واليابان" الى تنامي نسيج المجتمع العضوي القومي الموحد، الذي مثل في نهاية المطاف القاعدة والمنطق للدولة القومية الحديثة، ولقد كانت مجتمعات المنطقة العربية المجزاة جغرافيا وتاريخيا، بحكم الفراغات والفواصل الصحراوية المجدبة والشاسعة المتباعدة في ما بينها، باشد الحاجة الى مثل ذلك التواصل والنسيج الاقطاعي الانمائي لوصلها في نسيج مجتمعي عضوي متصل ومتكامل، وحيث ان ذلك النظام المعاكس بطبيعته الوظيفة التاريخية قد زاد من حدة الفراغ الحضري والعمراني في المنطقة العربية، فان مجتمعاتها لم تدخل فعليا في مرحلة اقطاعية حقيقية بهذا المعنى الا بعد تفكك الامبراطورية العثمانية وقيام الكيانات القطرية التي نعتقد انها تؤدي – بمنظور تاريخي تجريدي – الوظيفة الانمائية التاريخية للمرحلة الاقطاعية في عصر الراسمالية العالمية والسيادات الدولية". (ص 81-82)

لاشك ان للتباعد الجغرافي وللفقر الطبيعي للوطن العربي دور في قيام السلطة السياسية ولا سيما الاجنبية الرعوية بمصادرة الفائض والتحكم حتى بمصدر توليده، الارض آنذاك. وقد تكون المقارنة بين خصوبة الارض وحجمها غير القاري في اوروبا واليابان وبين قحل الارض وسعتها في الوطن العربي دور في توضيح لماذا لم يتمكن الوطن العربي حتى في ظل دول الرعاة من توجيه الفائض وجهة استثمارية تكسر علاقات الانتاج الخراجية الدولانية، وتحقق الراسمالية. لكن الكاتب كما دأب في كامل بحثه، يصر على نسب دور تنموي تاريخي للدولة القطرية. انها محاولة يمكن قبولها لو كانت الدولة القطرية في مراحلها الاولى. ولكن تجربة طويلة كالتي مرت على الدولة القطرية، وسياسات لا تنموية وتابعة وتحديداً كمبرادورية لهذه الدولة، هذه جميعاً لم تبين للكاتب ان الزمن خلَّف ورائه حقاً اية احتمالات لقيام هذه الدولة بالمهمة التاريخية التي ينسبها لها. وبالتالي، اصبحت الدولة التي يمكن ان

تقوم بدور تنموي في الوطن العربي هي الدولة القومية فقط، هذا مع تأجيل النقاش في الطبقة الحاملة لهذا المشروع.

أدت الحملة الارهابية التي قامت بها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ولا سيما المجازر التي ارتكبت في مخيم جنين للاجئين والمدينة القديمة من نابلس، ادت هذه الى حراك واسع في الشارع العربي. وكانت إحدى المطالب الاساسية للشارع العربي مقاطعة المنتجات الامريكية والغربية التي تدعم دولها، وليس فقط شركاتها، الكيان الصهيوني. لعل اللافت في هذا المستوى هو ان الدولة القطرية العربية لا زالت دولة مستوردة حتى للاساسيات. وقد يكون في هذا اثبات آخر على عدم صحة توقعات الكاتب من هذه الدولة. كان يمكن قبول مراهنته على هذه الدولة لو كانت تستورد التكنولوجيا المتقدمة او منتجاتها، اما كونها تستورد الاغذية والملابس وحتى زجاجات الماء، ففي هذا ما ينقض الآمال التي يعلقها الكاتب على الدولة القطرية.

"وهكذا دواليك في ما عرف بـ " الدورة الخلدانية" التي نستلخص منها – كما هو في واقع التاريخ – عدم استمرارية دولة واحدة ثابتة، حيث تكون الدولة في حالة نشوء وتحلل متتابعين، وفي حالة يعاد تأسيس الدولة (أي السلطة في الواقع) من جديد في مكان اخر، او زمان اخر، وبذلك ينتفي الشرط الاولي لديمومة الدولة واستمرار الحياة فيها وهو : " استقرارها في المكان واستمرارها في الزمان". هكذا ارتبطت هذه "الدولة " المتتابعة بـ " السلطات " الحاكمة التي تقيمها، وتذهب بذهابها، فتماهت معها، ولم يتبلور بالتالي " التجريد المؤسسي" لكيان الدولة كإطارسياسي ثابت، قائم بذاته، بغض النظر عن السلطة التي تقوم فيه، كما تحقق مثلاً للدولة الصينية التاريخية التي تثبت كيانها كدولة، سواء حكمتها هذه الاسرة الامبراطورية ان تلك. وقد استنتج ابن خلدون من الحالة العربية : " ان الاوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل ان تستحكم فيها دولة".(ص84) وكما ابنا في البحث السابق (دور العوامل الموضوعية في السياسة)، فانه لا ديمقراطية بلا مجتمع مدني، ولا مجتمع مدني بلا بيئة مدينية متطورة ومنفتحة لحوار الافكار، وتعددية البدائل والقوى السياسية، وانه لا بد من تمدين الريف بدلاً من ترييف المدينة، واعادة الاعتبار بالتالي الى قوى، المجتمع المديني وتوجهاتها وافكارها التنويرية وتخليصها من فقر الدم السياسي المزمن الذي ظلت تعانيه قرونا طويلة".(ص86)

يربط الكاتب بين الديمقراطية والمجتمع المدني ربطاً من شأنه ان تفترض وتشترط كل واحدة من المسألتين المسألة الاخرى. ولكن تبقى هذه الجدلية فقيرة لا سيما حين نحاول إجرائها في المجتمع العربي الذي يفتقر الى التطور الناجم عن ثورة تنموية انتاجية. ان العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني التي يتحدث عنها الكاتب، والتي يتحدث عنها معظم الكتاب هي النموذج الغربي الحالي. انها النموذج الغربي المعطى الآن في الغرب

الراسمالي. لكن ما يجب التنبه اليه في هذا السياق هو ان هذه الحالة أتت بعد تطور اقتصادي انتاجي مادي افترض واشترط كل من الديمقراطية والمجتمع المدني الذي يدور حوله وعنه نقاش مستفيض.

ولا تكمن المشكلة هنا. بل تكمن في ان كثيرين من الكتاب العرب، بمن فيهم الانصاري، في حين يرفضون سحب التحليل الماركسي الطبقي والمادي على المجتمع العربي، يلتهمون التحليل او التجربة الراسمالية الغربية كما هي ويسحبونها على نفس الوطن العربي دون ان يأخذوا بالاعتبار لا مستوى التطور ولا السياق التاريخي للتطور الذي يفصل بين الحالتين. وعليه، يكون الهدف هو الهروب من التحليل المادي التاريخي لمسار تطور المجتمع العربي دون وعي لمخاطر نسخ التجربة الراسمالية الغربية. فإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني في الغرب الرأسمالي هي مؤسسات تتوسط ما بين السلطة والمجتمع، وهي مؤسسات يفرضها استقلال المجتمع المدني عن التبعية للمجتمع السياسي، للدولة، المجتمع المنتج الذي تعيش الدولة على ما تسحبه منه عبر الضرائب، واذا كان لا بد للدولة من القبول بدور المجتمع المدني الذي تطوعه هي في خدمة هيمنتها على نفس المجتمع، وهو قبول يصب في مصلحة الطبقة الحاكمة نفسها لأنها مالكة وتحرص على مسار رتيب وغير مزعج للعملية الانتاجية التي هي في النهاية تحصيل الربح الاقصى، اذا كان هذا وضع الدولة والمجتمع المدني في الغرب، فاين هو التشابه بينه وبين المجتمعات العربية حيث تحاول الدولة ان تستبدل نفسها بالعملية الانتاجية عبر توسيعها للجهاز البيروقراطي الذي يحاول جعل المجتمع معتمد معيشياً على الدولة. فاية استقلالية هي التي ستسمح بنشوء مؤسسات المجتمع المدني في بلاد تضع الدولة يدها فيها على ثروة المجتمع. اما في حالتنا، فالدولة هي (اسرة ا و زمرة). هذا النمط من الدولة لا يمكن ان يكون ناقلة او حالة تمهيدية للدولة القومية.

وهكذا، لا يمكن تعويض فقر الدم السياسي، الذي يتحدث عنه الكاتب في الدولة العربية القطرية المعاصرة، ما لم نتجاوز فقر الدم الاساسي وهو التنموي الانتاجي، اللهم إلا إذا استمرينا في إستمراء الغرف من بحيرات النفط للانفاق على الحياة اليومية للمجتمع العربي ولا سيما في اقطار الخليج العربي.

"وقد ظل الوعي العربي العام – الى يومنا هذا – ينظر الى ذلك الواقع التاريخي التعددي، المزمن والمتحكم، باعتباره مجرد " انحراف" عابر عن مبدأ الوحدة لاسباب "تآمرية " او انانية مصلحية لدى الحاكمين، بل يسقطة من حسابه تماما، مع تجاهل حقيقة كونه واقعاً وممتداً ومتكرراً عبر مختلف العصور، وعلى صعيد الاقطار والمجتمعات ذاتها، وليس على صعيد الحكام، بما يعني ان هذه الظاهرة، حتى لو كانت " انحرافاً"، فانها انحراف تاريخي مزمن وشديد الاثر يتطلب ان نفهم قوانينه واسبابه العميقة، لا ان نصمه بوصمة الانحراف مع استمرارنا في التعايش المأساوي معه، دون القدرة على تغييره او تصحيحه .

وكما لاحظ باحث معاصر ببصيرة : "فلقد تكون لدى العرب نتيجة ذلك وعي تاريخي زائف،يختفي فيه التاريخ عندما تنهار الدولة المركزية،دولة العرب الإسلامية،ثم ليعود إلى الظهور في القرن التاسع عشر فيما يسمى (عصر النهضة العربية) أو (يقظة العرب). ونتيجة لذلك فإن العرب بوعيهم الملتبس هذا (يسقطون ألف عام من تاريخهم) بين سقوط دولتهم المركزية في التاريخ وبدء عصر " نهضتهم " الحديثة " (ص90)[1]

ويخلص الباحث الى القول : " ان الذهن العربي الذي يشطب مرحلة كهذه من تاريخه هو ذهن لايتمتع بوعي تاريخي. والمسألة تصبح اكثر خطورة اذا علمنا ان المؤسسات الثقافية والاجتماعية التي تكونت في تلك الفترة ما تزال تمثل دورا كبيرا في المجتمع العربي الراهن . ويمكن القول ان المجتمع العربي الراهن هو اكثر انتماءً في بناه الفكرية والاجتماعية لهذه الفترة واكثر قرباً منها مما هو الى فترة المجد العربي ".

فاذا تبينا ان الالف سنة، غير معترف بها في الوعي السائد، هي التي عجنت التركيبة العربية القائمة حالياً – اجتماعياً وسياسياً وذهنياً – ادركنا مدى فداحة الهروب التاريخي الذي يقترفه الوعي العربي تجاه ذاته. وامتداد لهذا الوعي الملتبس، ظل الكثيرون من العرب ومفكريهم وحركاتهم في العصر الحديث ينظرون الى واقعهم القطري التعددي باعتباره مجرد " انحراف" قومي وتجزئة تآمرية استعمارية ستزول بمجرد اعلان الوحدة . (ص93)

ما حصل من وجود ذلك العدد الكبير من الكيانات السياسية في الوطن العربي ليس انحرافاً بالمعنى العفوي او الحدث الطبيعي، زلزال مثلا، بل كان نتاجاً لعوامل خارجية في الاساس قديماً وحديثاً ثم لعوامل ذاتية، ربما حديثة وليست قديمة. لقد اقر الكاتب في اكثر من موضع بإن موجات الرعاة التي اكتسحت الوطن العربي لمئات السنين كانت العامل الاساس في تخلف هذا الوطن حضارياً، او على حد قوله غياب دور المدينة العربية في الحكم وفي ممارسة النضال والدفاع عن الوطن. اما العامل الخارجي الحديث، فلم يحصل في الوطن العربي وحسب. من الخطأ الفادح اسقاط الف سنة من التاريخ العربي واعتبارها راكدة هكذا. كما انه خطىء ليس اقل فداحة اعتبار فترة الانحراف الطويلة هذه بأنها القاعدة في فهم مسيرة الحضارة العربية وخاصة محتواها السياسي بما فيه الوعي الجمعي لا سيما انها فترة صراع طويل ضد عدوانات خارجية. ان إصرار الانصاري على هذا الركود العربي الطويل، إنما ينسجم مع ادعاء ماركس بركودية نمط الانتاج الآسيوي! (انظر الجزء الثاني الفصل الاول). فهل هذا تاثر خفي بماركس على غير رغبة من الكاتب.

1 . الفضل شلق، اشكاليات التوحد والانقسام : بحوث في الوعي التاريخي العربي (بيروت : المركز الاسلامي للبحوث، 1987)، ص 103. وانظره ايضا في : فكر، السنة 2، العدد 5 (اذار / مارس 1985)، ص27 – 31.

على ان التعدد الكياني السياسي العربي، حتى لو كان سيحصل ذاتياً كما يوحي الكاتب، فليس شرطاً ان يكون قد اتخذ الشكل الحاد والمفرط الذي نرى. او لكان بوسع قطر كبير ان يعيد ضم قطر صغير اليه، كما حصل، ولو بدرجة اقل كثيراً في ايطاليا والمانيا، بل وكافة اوروربا. فهل كانت سوريا الكبرى سوف تتشقق الى اربعة كيانات لولا ان اتفاق سايكس–بيكو قد شققها من الداخل قسراً. ولعل هذا بالتحديد كان السبب في ان الحركة القومية قد تولدت في سوريا قبل غيرها من الاقطار العربية لأن ما حاق بها من إيذاءٍ كان أعمق. وإذا كان الكاتب يرى في الطبيعة الجغرافية العربية قوة دفع تفكيكي، فهل ينطبق هذا على فك لبنان عن سوريا، او فسطين عن سوريا او الاردن وفلسطين عن بعضهما البعض وهي كيانات ما زالت تربط الكثير من مدنها علاقات قربى أسرية؟. وهل غير الاستعمار كان سيمنع سوريا من إعادة ضم فلسطين، لو كانت فلسطين قد اعلنت الانشقاق تحت راية قبيلة فلسطينية، على حد رؤية الكاتب؟ ومن قال ان الامارات الصغيرة في الجزيرة العربية كان يمكن ان تقام وتبقى بمنأى عن عودتها الى عُمان او ضمها للسعودية كدولة مركزية اقليمية لو لم يكن الاستعمار وراء إقامتها واستمرارها؟. وحتى بالمفهوم الثقافي، هل بوسع اهل الشارقة او فلسطين او دُبي الادعاء ان لكل واحدة منها ثقافتها، ناهيك عن اقتصادها واستقلالها الجغرافي...الخ. ما حصل حديثا هو انحراف بقرار وخطة، اذا كان لا يحلو القول مؤامرة، ما تزال تُرعى وتُحمى. انه تعدد اصطناعي محسوب. وابعد من هذا ان التفكيك والتعدد الذي صُنع قبل مئة عام، يخضع حالياً لإعادة تقييم بحيث يتم رفع مشروع "فرق–تسد" الاستعماري الى مشروع "التفكيك والتذرير الامبريالي المعولم.

أضف الى هذا ان الكاتب غير مستقر فيما يخص اسباب التعدد هذا. فحين يذكر في مواضع عدة ان هذا التعدد حصل على يد موجات الرعاة، يعود ويدين العرب وكأن الامر محض داخلي!

لا يزول ما يسميه الكاتب "الانحراف" بمجرد إعلان الوحدة. ولو كان بهذه السهولة لزال عام 1958 حين اعلنت الوحدة المصرية–السورية. وهذا يردنا الى العامل الداخلي او الذاتي. على ان هذا العامل الذاتي ليس باي حال من الاحوال ذلك الموروث القبلي الذي يصر الكاتب على إبقائه معنا منذ ما قبل الاسلام. يعود القصور الذاتي الى تخلف القيادات السياسية ولا سيما الوحدوية والقومية والشيوعية عن الارتفاع الى مستوى المرحلة والمهمات ومواجهة العدو اي ازمة الحزبية العربية. ولا نقصد هنا المستوى التسليحي بقدر ما نقصد مستوى الخطاب الثقافي والسياسي والعقائدي والتعبوي. ان وعي المشروع ووعي النظرية اساسيان لانتصار اية حركة سياسية. فبدون وعي المشروع والنظرية لا يمكن الخروج من الازمة.

فلو اخذنا القيادة الناصرية، وهي الاكثر إخلاصاً ودعماً شعبياً في التجربة الحكمية العربية الحديثة. ففي حين كانت الطبقات الشعبية العربية تتفانى في خدمة الناصرية وتنفيذ اهدافها، كان النظام الناصري في مصر يُحابي البرجوازية الصغيرة على الطبقات الشعبية، وكان يسمح للفساد بسرقة جهد هذه الطبقة.اما في سوريا، فكان ضباط الجيش من ابناء البرجوازية في سدة القيادة بينما كانت الجماهير التي تحمي الوحدة دون السلاحين الاساسيين: التنظيم الحزبي والسلاح الدفاعي. لذلك، لم يزول الانحراف، وهو حقاً اكبر من انحراف، بإعلان الوحدة، بل زالت الوحدة نفسها.

وحتى بزوال الناصرية، ومجيىء نظام في مصر اقليمي وكمبرادوري حتى الآن، ورغم "صداقة" هذا النظام مع الولايات المتحدة وإبقائه على الاعتراف بالكيان الاشكنازي الصهيوني، إلا ان الولايات المتحدة تحديداً تعمل علناً على تفكيك الدولة المصرية رغم انها قطرية وكمبرادورية وانفتاحية وغربية الهوى. لا بل رغم انها شاركت في العدوان على العراق عام 1991 وتلعب دور المشرف على انخراط قيادة م.ت.ف في التسوية الامبريالية الصهيونية للصراع العربي الصهيوني. وبغض النظر عن تفاصيل الموقف فلا يمكن لعربي ان يوافق على انه كان لمصر مصلحة قبلية، حسب رؤية الكاتب، ولا مصلحة اقليمية في ضرب العراق؟ لم يكتفي الغرب الراسمالي بإضعاف الدولة المصرية كدولة مركزية في الوطن العربي، بل استخدمها في ضرب العراق كدولة مركزية في المشرق العربي.

يضيف الكاتب، "ولعل برهان غليون كان من ادق اللذين عبروا عن هذا الازدواج و " المركب الثلاثي " للهوية الجماعية لدى العرب والمسلمين بقوله : " عاش العالم العربي منذ الفتح الاسلامي في اطار امبراطورية او سلطنة كبرى كانت تضم شعوبا متعددة يربط بينها الولاء للاسلام اكثر من الولاء للدولة. وقد وافت هذه السلطنة، بصرف النظر عن عصورها ونماذجها عصبيات قبلية قوية ذات صلة وثيقة لطبيعة المجتمع الرعوي الصحراوي او الجبلي، ولأن السلطنة أي الاطار السياسي للجماعة الوطنية، كانت تضم خليطاً من الاجناس والشعوب، فلم تكن قادرة على اكثر من مشاركة وتماه رمزيين بها ومعها، في حين كان الانتماء الى الجماعة المحلية او العائلية او الطائفية هو التعويض الرئيسي عن سطحية التماهي مع الدولة وعموميته. ان الامة الاسلامية وليست الدولة او السلطنة، هي مركز الثقل في تشكيل الوعي الجماعي العربي ... فالأمة هي مركز التوازن والاستقطاب في مجتمع مشدود بين روابط الجماعة المحلية، والولاء الشكلي لدولة رمزية، لا قومية، وفي معظم الاحيان لا دينية، أي لاتستمد سيادتها من الجماعة الدينية وانما من السيف " نعم لأن هذا ما لديها".

يستحضر هذا الطرح امراً هاماً هو، لماذا اقتصر الولاء للاسلام، وليس للدولة، على العرب دون باقي الامم التي كانت ضمن الامبراطورية الاسلامية؟ لماذا تكونت الدولة القومية

في ايران وتركيا واندونيسيا وباكستان وحتى نيجريا، ولم تتكون في الوطن العربي حيث بقي مفككا بين اثنين وعشرين دولة قطرية في احسن الاحوال اذا ما قلنا برأي الانصاري؟. هل كان السبب هو ان الدولة والامة الاسلامية قد حلّتا محل الدولة والامة العربيتين وأن قدر الامة العربية ان لا تتجسد إلا في الامة الاسلامية؟ لو قلنا ان هذا هو الامر لأن العرب قيادة الامة الاسلامية لجانبنا الصواب، لأن قيادة العرب للاسلام كانت في فترة محدودة من الزمن. كما يعني هذا وجوب وحدة العرب ليقودوا المسلمين. أي ان على المسلمين مساعدة العرب في الوحدة إذا كان يهمهم امر الامة الاسلامية.

لماذا فشل العرب، بناء على طرح برهان غليون، في حسم الموقف الموزع بين الانتماء الشكلي للامة الاسلامية، وبين الولاء الفعلي للقبيلة والمحلة؟ ولماذا الافتراض ان هذا ما زال قائماً ولم يحصل إلا عند العرب؟ . وابعد من هذا، اين هي الامة الاسلامية التي يتحدث عنها غليون؟ اللهم إلا اذا كان يقصد الولاء العقيدي عند المسلم العادي. وكما هي دول اوروبا مسيحية دينياً، فقد تشققت الامبراطوريات الى دول قومية، وقد ساعد كثيرا على هذا بل تواكب معه التطور الراسمالي.

لقد تشققت اوروبا الى دول قومية رغم الدين على يد الراسمالية. وها هي اوروبا تتوحد راسماليا بمعزل عن الدين. قادت مصالح البرجوازية الى التشقق القومي وها هي تقود الى الوحدة ما فوق القومية، فهل هذا درسا لبرهان غليون الذي يعيش في اوروا نفسها. نقصد درساً لقراءة اثر رأس المال والمصالح الطبقية في تجاوز الدين واستخدامه، رسملة المسيحية.

فهل يفسر هذا ان اعاقة تطورنا الذاتي كعرب ذو ارتباط باعاقة الرسملة؟. يؤكد غليون ان كون الامة هي مركز الاستقطاب وليس الدولة او السلطنة، هي مركز الثقل في تشكيل الوعي الجماعي العربي... في مجتمع مشدود ما بين روابط الجماعة المحلية من جهة، والولاء الشكلي للاسلام من جهة ثانية.

ان ما كان يجب ان يحسم تشوه الولاءالشكلي لدولة رمزية لا قومية وفي معظم الاحيان لا دينية أي لا تستمد سيادتها من الجماعة الدينية وانما السيف كما يقول (غليون) بغض النظر فيما اذا كان ينسب له امتداداً حتى اليوم تقريبا (كما يفعل الانصاري) ام لا هو مدى التطور الراسمالي. وليس شرطا ان تقتصر هذه الظاهرة على العرب. ولعل ما يحسم هنا هو : ما هي الاسباب التي اعاقت الخروج على هذه التحديدات؟ وما هي الاسباب والمصالح التي اطالت استمداد السيادة من السيف وحده؟ ولماذا ظل للجماعة المحلية قدرة على جذب الولاء هل هذه امور عفوية ام ان غياب نمط انتاج اكثر تطوراً قادر على حسم هذه التناقضات والمنافسة.

في اعقاتدنا ان هناك كتاباً عرباً يتسابقون على تعميق هذا التفسير السهل للامور، تفسير شتائمي وتقجُّعي وانتحابي اكثر مما هو علمي وتحليلي. لعل المسألة التي يجب التصدي لها، على صعوبتها، هي ان يتخذ الكاتب والمثقف والاكاديمي موقف الناقد والمحلل لطبيعة وارتباطات وخطورة الدولة القطرية جغرافياً، والكمبرادورية طبقيا ومصلحياً. ففي هذا التصدي، الذي هو علمي ونضالي وتضحوي، يكمن التفسير الذي يمكن للامة ان تعتمده كمدماك اساسي وأولي لانطلاقها.

ان الدين سلاح روحي عقائدي لا يحول دون التطور الصناعي. كما انه لا يتناقض مع الولاء المحلي ايضاً. فيما يخص التطور والتخلف فإن الدين اقرب الى الحيادية، بل لن يعيق التنمية. ولكن الدين، بعيداً عن البنية الطبقية الاجتماعية. وطالما هو أداة بايدي الظلاميين فلن يفرض التنمية فرضاً على العرب، وسيظل الكثير من العرب موزعين بين ولاء عقيدي للاسلام وولاء مصلحي صغير ومحلي طالما ظلوا بدون ثورة صناعية تسحق الولاءات الصغيرة وتخرج المواطن العربي من شرنقة العلاقات البطريركية البلهاء والمتخلفة. لا بد من نهضة تنموية تسحق تحت سنابك خيلها أميبا المحليات والاحياء والقرى والحمائل والعشائر والقبائل. هنا يبرز دور الدولة (السلطة) فالدولة هي التي تحافظ على هذه الاميبيات لأنها تُبقي على المجتمع مفككاً ومفتتاً وبالتالي تضمن بقاء سلطتها.

وباختصار، فإن للدولة (السلطة/الطبقة الحاكمة) دور في هذا الضعف الشكلي لدورها. انه ضعف شكلي لأن هموم هذه السلطة وطموحاتها متخلفة ومحصورة ومحدودة. فهي مستفيدة من تعميق اللاتكافؤ ومن التفكيك والتذرير. هي فاعل وليست مفعولاً به، هي قاتل وليست قتيلاً!.

"وهكذا تحدد هذه العلاقة الثلاثية غير المتوازنة على النحو التالي: " ان الوعي للأمة الاسلامية المعبرة عنه ولاء يتجاوز الدولة ويعكس محدودية وظائف – وربما قصور – هذه الدولة، ويعوض عنهما في الوقت نفسه. هذا ما يجعل الوعي السياسي " القومي " العربي الحديث والقديم يتردد بين الولاء والعصبية المحلية القلبية او الطائفية التي تقدم له وحدها فرص التضامن العملي والتعاون المتبادل من جهة، والولاء للعصبية الدينية الكبرى التي تعوض له في مثالياتها ما يفتقده على مستوى الولاء المحلي، أي الشعور بالتماهي كعضو في انسانية واحدة من جهة ثانية ..." (ص94)

لا يمكن ان ننظر الى الوطن العربي كلوحة واحدة كما يعرض الكاتب. فقد تكون الرابطة او العصبية القبلية في الجزيرة اعلى منها في مصر، والطائفية في لبنان اعلى منها في العراق. وقد يكون الوعي القومي في سوريا اعلى منه في السعودية، بينما الولاء الديني في السعودية اعلى منه في تونس. ملخص القول ان هناك تفاوتات في حدة او عمق هذا الولاء

او ذاك بين منطقة عربية وأخرى. وهذا يجعل تعميم الكاتب، وتعميم برهان غليون في غير محلهما. لقد محض الشعب المصري عبد الناصر منذ خمسين سنة ولاء تاماً رغم ان المجتمع اسلامي باغلبيته، ولم يكن تأييد الأقباط أقل من تأييد السنة للناصرية. وكان عبد الناصر اشتراكيا، كما طرح على الاقل، ورغم الحملة الراسمالية الغربية الهائلة التي شككت في إيمانه. كما كان الاسلام عاملاً اساسياً في نضال جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وعندما تبنت الجبهة "الاشتراكية" لم ينقلب الشعب عليها، ولم تعاني الجزائر مخاطر التفكيك العصبي او القبلي إلا بعد ان انكشف فساد نظام الحكم. لقد تخلى اليمنيون في الجنوب عن النظام اليساري هناك عندما سقط هذا النظام في شرك قرار الانفصال رغم تقدمية ذلك النظام على خصمه الشمالي. ما نود التركيز عليه هو ان ثلاثية الولاء المتناقضة التي يركز عليها الكاتب ويتخذها سنداً لاقتناعه بأن لا مخرج للوطن العربي بعد إلا حتى تنضج الدولة القطرية هو موقف غير مقنع. كما ان هذه الدولة القطرية نفسها يمكن ان تصاب بنفس الداء ثلاثي الولاء مما يرجح الاعتقاد بأن لا مخرج من هذه الدوامة. هذا اذا لم تكن حاضنة هذا الولاء.

لقد رفع الشعب الفلسطيني الولاء الوطني فوق الولاءات العائلية والمحلية وحتى الدينية طوال فترة الاحتلال وحتى حصول اتفاق أوسلو. اما في اعقاب التسوية وتصالح معظم منظمات م.ت.ف مع الكيان واعترافها به، وإلقائها السلاح، وخلال فترة حكم السلطة الفلسطينية (الحكم الذاتي) حيث انتشر الفساد والمحسوبية وانحدر سقف النضال الوطني، فقد اضطر الناس للارتداد بل والنكوص الى كافة انواع الولاءات الاخرى بحثا عن كافة انواع الامان (الشخصي والاقتصادي والاجتماعي...الخ) لذا، فإن للدولة/السلطة التي يترحم عليها الانصاري وغليون نظرا لضعف الولاء لها، دور في تعميق والابقاء على الولاءات الصغيرة، لأنها تتمكن باوضاع من هذا القبيل من السيطرة[1].

"فالمتفق عليه في علم السياسة وعلم الدولة ان " المعيار الاول " – حسب تعبير جوزيف شتارابر – لقيام الدولة، هو ان تتوفر: "استمرارية في المكان والزمان لجماعة بشرية لكي تتحول الى دولة. وليس الا بالعمل والعيش معاً في مكان معين وطول اجيال عديدة تستطيع جماعة بشرية ان تبرز النماذج التنظيمية الاساسية لتشييد دولة. ان التحالفات المؤقتة لجماعات توحدها وحدة المصالح لاتعطي نواة دولة ...حتى الاجتماعات المنتظمة والتحالفات المجددة بين الجماعات التي عرفت اصلاً مشتركاً كانت غير كافية لإنشاء دولة، وتلزم لاجل

1 . لا بل ان الامور يمكن ان تكون أكثر رداءة الى درجة يتورط معها كثير من المثقفين في مواقف مشبوهة نظراً لردة فعلهم على نهج وسياسات وإخفاقات الدولة القطرية. التقيت في تورنتو بكندا في نهاية شهر آذار 2003 بمثقف فلسطيني ماركسي سابقاً، وقال لي: "انا مع احتلال امريكا للوطن العربي، حيث سيكون نظام الحكم افضل من الوضع العربي الحالي". وبمعزل عن هذه الروح المهزومة، إلا ان علينا عدم تجاهل دور الدولة القطرية في وصول أناس الى هذا المآل!.

هذا اتصالات مستمرة ودائمة وليس متقطعة". وهذه " الاتصالات المستمرة والدائمة" أي وحدة التفاعل الحياتي بين افراد الجماعة البشرية المعنية لا يمكن ان تتحقق الا على قاعدة الامتداد السكاني – العمراني المتصل الحلقات فوق بقعة محددة من الارض لا يقطعها الجدب والجفاف والتصحر، ولا تتعرض للاجتياحات الرعوية والموجات البدوية التي تحول دون تنامي التراكم الحضاري والدولتي المؤسساتي فيها بلا تقطع ...(والا) يكون عليها ان تستأنف من الصفر عملية تشديد الدولة ". ص(98)

قد لا يكون من قبيل المماحكة ان نتسائل لماذا يُفترض الاتفاق على معيار جوزيف شتارايز بشأن الدولة؟ فالاستمرارية في الزمان والمكان مسألة مفتوحة حسب الكاتب، هل هي عشر سنوات أم ألف سنة. وهل المسألة زمنية ومكانية ام هي مستوى معين من التطور الحضاري والانتاجي والسوق المشتركة وتكوين مبنى اجتماعي للتراكم يتم تسخيره في خدمة طبقة معينة وعلى حساب طبقات اخرى. ولو حدد الكاتب الفترة الزمنية لكان بوسعنا مثلا فهم لماذا قررت الدولة القطرية في مصر والاردن والسلطة الفلسطينية علناً، واقطار عربية اخرى سراً او لا مباشرة الاعتراف بالكيان الصهيوني رغم قصر مدة خلقه؟ هذا طبعاً بمعزل عن موقفنا من وجود هذا الكيان وطبيعته ومصيره. ولكن لو افترضنا شرعية هذا الكيان، فهل المدة الزمنية التي مضت على خلقه كافية لاعتباره دولة؟ ربما لا بمقياس شترايز !!.

"وبامكاننا الان، في اوائل القرن الحادي والعشرون، ان نتفهم بصورة افضل اسباب هذه الاستحالة والفشل. فاذا كانت اشكال وتنظيمات سياسية (امبراطورية) موسعة، وبوسائل وامكانات عصرية حديثة، كالاتحاد السوفيتي، والاتحاد اليوغسلافي، قد فشلت في الاحتفاظ بكياناتها على قاعدة التعددية القومية والاثنوية، فكيف كان منتظرا من امبراطوريات تقليدية قديمة، كالدولة العثمانية، ان تسلم من هذا القانون شبه الحتمي؟.(ص 102)

لسنا بصدد تحليل اسباب تفكك الاتحاد السوفييتي، وهي عديدة. ولكن السبب القومي والاثنوي الذي يورده الكاتب ليس السبب الاساسي في هذا الصدد. واذا كان الاساسي فلا بد ان لا يعزل عن عاملين اساسيين على الاقل:

الاول: الضعف الاقتصادي الذي اصاب هاتين الدولتين تحديداً. فعندما تفقر الدولة المركزية يسهل تفكيكها وتفككها بغض النظر فيما اذا كانت العوامل داخلية او خارجية.

والثاني: ان هذا التفكك كان شبه حتمي بناء على ان السبب الاول للتفكك (السبب الاقتصادي) حصل في حقبة العولمة وتفرد القطب الواحد في العالم، وهو ما سهّل تفكيك الاتحاد اليوغسلافي بالقوة الخارجية اكثر مما هي الداخلية.

لا بد من التأكيد على ان المركز الراسمالي قد رفع، كما اشرنا في غير موضع، سياسة "فرق–تسد" الاستعمارية الى سياسة "تركيز المركز وتذرير الميحط" وهو ما تم تطبيبقه في

الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا ويتم تطبيقه حالياً في الوطن العربي. ان قوة الدفع المتسارعة نحو الوحدة البرجوازية الاوروبية، رغم معارضة الطبقات الشعبية هناك لها، وحتى بعض المحافظين ثقافياً، هي قوة محفوزة بالقوة والمصالح الاقتصادية. واوروبا ليست متعددة القوميات وحسب، بل ان لها التراث الاحترابي الأشد وحشية في التاريخ. ومع ذلك لم يقف هذا التاريخ الدموي حائلاً ثقافياً في طريق المصالح المادية للمجموعة الاوروبية تماماً كما لم تتمكن المسيحية من توحيد اوروبا في بداية عصر القوميات، أي عصر الرسملة القومية.

"اذا عدنا "للحالة العربية" في نهاية الدولة العثمانية، نجد انه من الخطأ العلمي والمفاهيمي البيِّن الافتراض بان الاجزاء العربية تحتها كانت تعيش حالة " وحدة " باي معنى حقيقي او عضوي للوحدة – عدا احساسها بالرابطة الوجدانية والمعنوية العامة التي لم تتوفر لها اسس موضوعية واقعية كافية. كما انه من الخطأ – بدرجة مماثلة – الافتراض بان المنطقة العربية دخلت حالة " تجزئة " بقيام دولها القطرية المتعددة محل الدولة العثمانية، اللهم الا من منظور التصور التاريخي المثالي والرمزي البعيد لوحدة الدولة العربية الاسلامية في فترة وجيزه من تاريخ صدر الاسلام، تبعد كل البعد بطبيعة الحال عن الحقبة العثمانية. وهنا نصل الى مفصل مهم من مفاصل الوعي الملتبس والمغلوط الذي يعيشه العرب الى يومنا هذا.

فقد تم تصوير "الدولة القطرية" التي يعيشونها وطناً لهم بانها حالة تجزئة معيبة مقارنة بتصور مثالي لحالة وحدة سياسية لم يعيشوها قط إلا في ذكريات التاريخ البعيد، بينما "الدولة القطرية" قياساً بمرحلة خروجهم الواقعي، الانتظاري والمتجزيء من الاطار العثماني – كقبائل ومحلات وملل وطوائف – تمثل في واقع الامر خطوات توحيدية مهمة، يجب عدم التقليل من اهميتها المرحلية التاريخية باتجاة الوحدة القومية، اذا ادرك الوعي العربي الحقيقة الانقسامية المذهلة التي كانت عليها" الوحدات" المجتعية العربية الصغرى – من ولايات ومدن ومحلات وقبائل وطوائف غير مترابطة موضوعياً – غداة خروجها من دائرة الظل تحت المظلة العثمانية الواهية والمهلهلة". (ص 102)

بالمعنى الذي يحاجج به الكاتب، فإن اتفاقية سايكس–بيكو كانت في خدمة الامة العربية لأنها وحدت الاجزاء الاكثر صغراً من الدولة القطرية. وعليه، لم يكن من الصواب على الراسماليات الاستعمارية الاحتفاظ بهذه الاتفاقية سراً فيما بينها. فبمقياس الكاتب يجب علينا نحن العرب ان نحتفل كل عام بالذكرى السعيدة لتوقيع اتفاق سايكس . بيكو!. وعليه، فإن سايكس . بيكو كانت في اسوأ الاحوال استمرار لما هو قائم ليس اكثر.

هل حقا كان الوطن العربي مقسما الى محلات وملل وطوائف هائلة العدد أم ان الاستعمار التركي هو الذي جزَّئها اداريا كي يسهل حكمها. ان هذا الوصف للوطن العربي

ليس مثابة تبرير للدولة القطرية بقدر ما هو ايضاً تبرئة لذمة الاستعمارين العثماني والراسمالي الاوروبي. فكل اللوم على العرب. ولا ندري ما هو راي الكاتب في محاولة محمد علي والاستجابة المصرية لها، ومحاولة داود باشا في العراق في اربعينات وستينات القرن التاسع عشر على التوالي. هل فشلت محاولة محمد علي لأنه الباني، ولأن الطوائف في مصر رفضت ذلك، أم لأن الراسمالية الاوروبية حالت دون ذلك، وأصرت على هدم هذا المشروع؟. (انظر الفصل الاول من الجزء الأول)

وإذا جاز لنا التركيز على دور الانتاج والسوق في وحدة اية امة، فإن التبادل التجاري، اي السوق العربي البيني في العهد العثماني، كان اكثر نشاطاً منه ليس في بداية الدولة القطرية وحسب، بل حتى الوقت الحالي.

"وكما ظهرت الكيانات الإقطاعية الفيودالية لتحول دون المزيد من التجزؤ والتشتت لمكونات الامبراطورية الموسعة المنهارة التي كانت تضمها، ظهرت الكيانات القطرية العربية لتحول دون المزيد من التجزؤ والتفرق للولايات والإيالات والسناجق العربية التى كانت داخلة ضمن الاطار الامبراطوري العثماني دون وحدة سياسية عضوية حقيقية في ما بينها –بمعنى الروابط الحضرية والاقتصادية والمؤسسية الملموسة موضوعيا–بما يتعدى الروابط المعنية العامة المسلم بوجودها بين تلك الكيانات العربية بطيعة الحال من لغة ودين وثقافة وتراث (وهي روابط هامة تؤكد "وحدة " الحضارة كما اوضحنا، لكنها لا تكفي وحدها لتحقيق " وحدة " السياسة ووحدة الدولة التي تحتاج الى روابط مؤسسية موضوعية اكثر تحديداً)" (ص 103)

في هذا الحديث افتراض احداث كانت ستقع دون تقديم ما يؤكد ذلك واقعياً. صحيح ان من حق الكاتب الافتراض، لكن ليس شرطاً ان يحصل ما يمكن افتراضه لمجرد انه أُفتُرض. وإذا كانت الكيانات الاقطاعية في اوروبا قد حالت دون مزيد من التجزؤ هناك، فليس شرطاً ان تفعل ذلك الدولة القطرية العربية. وهنا يبرز عامل يتجاوزه الكاتب بعملية افتئات غير مبررة علمياً على الاقل. فهو يتجاهل المسألة القومية العربية ومن اجل تجاهلها يغيب العامل القومي في اوروبا. فالاقطاعية الاوروبية انتهت الى وحدة الدولة القومية على يد الملوك، في حين ان كل دولة قطرية عربية لا تشكل قومية قائمة بذاتها. والمهم أنها، كما اشرنا في الفصل الاول، تعمل بشكل مدروس على خنق اية عوامل تقود الى الوحدة. وأبعد من هذا، فإن سياساتها الاقتصادية والسياسية التابعة لن تسمح بتوليد برجوازية متطورة المصالح مما يوجب عليها في هذا القطر التوحد مع قطر مجاور بحكم توسع المصالح الاقتصادية وبالتالي توسيع السوق. أما وقد انتهت هذه الدول القطرية الى حكم الراسمالية الكمبرادورية، فلم تعد مسألة التنمية على اجندتها أصلا. ولكي تُجهز على فكرة وثقافة الوحدة، بعد ان أجهزت عليها كضرورة مادية مصلحية، تحولت الدولة القطرية الى قوة عسكرية في

ذيل جيوش الاعتداء الراسماليين الغربيين لتدمير على اي قطر يحاول النهوض والتنمية كما هو جارٍ ضد العراق.

واذا كانت الدول الاوروبية قد تجاوزت الاقطاع نحو القومية، وها هي تتجاوز القومية نحو الاوربة الشاملة، فإن الدولة القطرية العربية تتنكس نحو الكانتونات . لا بد من الاشارة الى ان الدولة القطرية العربية لم تظهر من تلقاء نفسها، لم تبرز بقوة دفعها الخاصة. لقد صنعها الاستعمار. هذه على الاقل حقيقة لا يحق للكاتب تجاهلها، وبالتالي نسب ظهور الدولة القطرية لدينامية داخلية فيها. ولو حصل هذا حقا لربما كانت مقدمة باتجاه الدولة القومية.

اذا كانت عوامل مثل الثقافة واللغة والدين والتراث لا تكفي لتحقيق وحدة السياسة ووحدة الدولة، فإن الروابط المؤسسية التي يستند اليها الكاتب هي أكثر تقصيراً من ان تحقق وحدة السياسة والدولة. لقد كانت الامبراطورية العثمانية عبارة عن مؤسسة تحكم العرب، ولم تفلح في ابقائهم تحت مظلتها. كما ان مؤسسة الدولة السوفييتية واليوغسلافية كانت قوية جدا. هنا يفرض العامل المادي دوره في الدفع باتجاه الوحدة وفي خلق المؤسسة السياسية التي تمثل البنية العليا للدولة او المؤسسة السياسية. يجب ان تقوم الروابط المؤسسية الموضوعية على واقع مادي موضوعي يوحد الامة. انه المشروع التنموي الذي ترفضه الدولة القطرية منذ اقامتها وحتى اليوم. كما كانت ترفضه العثمانية وكانت ترفضه قيادات القبيلة والمحلة ايضا...

"ففي نيسان /ابريل 1915 – كما يؤرخ حنا بطاطو في دراسته الموثقةعن العراق : "انتفض سكان النجف ضد الاتراك وطردوهم من المدينة . (عندما) اصبح كل من احياء النجف الاربعة مستقلا بذاته، واستمر في التمتع بهذا الوضع حتى مجيء الانجليز في اب /اغسطس 1917 م. وقد حفظ دستور احد هذه الاحياء، وهو حي البراق. ونظرا الى مغزى هذا الدستور، وما يعكس من مستوى التفكير السياسي لبعض سكان المدن العراقية (والعربية بعامة) في تلك الايام، فانه يجدر بنا ايراد عدد من فقراته كما هي. وسيلاحظ القارىء كيف كان التنظيم الاجتماعي للحي في تلك المدينة ما زال يعتمد الى حد كبير على العشيرة ..." (ص 105)

لست ادري فيما اذا كان المرحوم حنا بطاطو قد وضع دراسته هذه بهدف التحليل السوسيولوجي المعمق، مباهياً في ذلك سوسيولوجيي الغرب في دراسة اصغر التفاصيل، ام بهدف ولهدف سياسي إيديولوجي محض ومسبق كما يستخدمها او يوظفها الانصاري. فما الذي بوسع سكان النجف ان يفعلوه حين يطردوا الاتراك وهم في بنية اقتصادية ما قبل راسمالية وكان قد حصرها الاتراك انفسهم في مستوى مدينة او حتى احياء مدينة تمت الحيلولة بينها وبين ان تكون جزءا من كل قطري او طبقي. وبالمقابل، فقد محض تجار

العراق تأييدهم لابراهيم باشا منذ اربعينات القرن التاسع عشر، اي قبل قرابة قرن على الحدث الذي يستشهد به الكاتب. فعلى أيٍّ من المقتطفين يبني القارىء قناعاته؟ ثم اذا كان التنظيم الاجتماعي للحي في المدينة ما زال معتمدا على العشيرة، فهذا لا يعني سوى ان التطور الاقتصادي وتحديداً الانتاجي لا زال بدائياً، وعليه يصبح التماسك العشائري امراً طبيعياً لا نقيصة. ثم لماذا لا ينظر الكاتب الى حقيقة اكثر وضوحاً، وهي انه عندما أُقيمت الدولة القطرية في العراق، لم تحُل العشائر دون ذلك وإن استخدمت الحكومات برقياتهم الموالية للانقلابات الجديدة او للسلطة في مواجهة الانقلابيين. لقد تظاهر العراقيون دوماً ضد الاستيطان الصهيوني في فلسطين. وفي احدى التظاهرات الشعبية الواسعة عام 1937 التي حصلت احتجاجاً على اول قرار بتقسيم فلسطين، شارك سليمان باشا، رئيس الوزراء العراقي آنذاك في التظاهرة. وفي مساء ذلك اليوم طلبه السفير البريطاني وقرَّعه، على المشاركة. فكان رد دولته: "لا بد ان نقدم للشارع ما يريد فليس من السهل تجنب ذلك"[1]. وعندما حصلت حرب 1948 ابلى العراقيون بلاء مشرفا في فلسطين. فما الذي كان يربط هذه "العشائر" بالفلسطينيين؟ وعندما دخل الوطن العربي حقبة تجربة الوحدة في الخمسينات والستينات تظاهر الشعب العراقي مطالباً الدولة القطرية بالوحدة. لعل الفيصل في هذا المستوى امران هما مستوى التطور الاقتصادي الانتاجي والاجتماعي الذي يفكك البنى ما قبل الراسمالية ويُحل محلها البنى الطبقية، ودور السلطات الحاكمة في تحفيز التنمية او إعاقتها وبالتالي دور هذه السلطات في تعميق العشائرية او محاربتها. باختصار، لا يسهل علينا القبول بدعاية ايديولوجية تنسب الى العرب تركيباً عشائرياً يلتصق بهم وكأنه تكوين "بيولوجي".

"ويرى بطاطو في تحليله بنية التكوين المجتمعي في العراق أنه: "كقاعدة عامة، كان سكان " المحلة" يعيشون في عالمهم الخاص بهم، وباستثناء عدد صغيرجدا من المتعلمين كان هؤلاء السكان يغرقون في ضيق حياتهم، ونادرا ما كانوا يفكرون – هذا ان فعلوا ابدا – بالجماعة بشكل واسع،او بمصالحها ككل، او كان لديهم أي فهم حقيقي لمفهوم مثل هذة الجماعة ... ولم يكن الميل الى الانقسام الى "محلات " خاصا بالنجف . فخلال الحرب العالمية الاولى وقف الحي الشرقي في مدينة السماوة الفراتية الصغيرة الى جانب البريطانيين بينما حافظ الحي الغربي على حياد مكشوف، وكان الحيان، ولكل منهما شيخه المستقل، يشنان حروبا مستمرة ضد الآخر على مدى العشرين سنة السابقة . وفي الموصل ... (فإن) المشاعر بين الاحياء المختلفة كثيرا ما كانت حادة ومريرة ... وتقام وتقاس المتاريس وتكون الاسلحة المستخدمة عبارة عن هراوات وقضبان شائكة ومسدسات وسكاكين ...وحتى في بغداد كان الولاء للمحلة قادرا على الاعلان عن نفسة بوسائل جريئة ". ويفسر بطاطو هذه

1 . انظر عبد الجبار العمر، ملك ومملكة، في آفاق عربية، بغداد، أيار، 1978، العدد 9 السنة الثالثة، ص 103.

الظاهرة بالتذكير بالوظيفة الاساسية لتلك الوحدات المجتمعية الصغيرة المتعددة التي بقيت على حالها قرونا في ظل سلطة "موحدة "اسمية، سواء في العراق او غيره من البلدان العربية : "فالعشائر والمحلات والاصناف كانت تشكل تعبيرا جزئيا عن النزعة الفطرية للحصول على الحماية من خلال الوحدة،وهي لم تكن الحكومة العثمانية تؤمنها بانتظام نتيجة لضعفها . وفي العام 1910 كان أحد نواب بغداد في البرلمان العثماني قد كتب يقول : أسلم للمرء ألف مرة ان يعتمد على العشيرة من ان يعتمد على الحكومة. ففي حين ان هذه الاخيرة تؤجل او تتجاهل الاوضاع نجد ان العشيرة مهما كانت ضعيفة، ما ان تعلم بأن ظلما قد وقع ضد أعضائها حتى تعد نفسها للاخذ بثأرة " . (ص ص 107،108)

لماذا لا يكون هذا تحصيل حاصل؟ فإذا لم يكن قد سيطر نمط انتاج جديد بحيث يفكك بقواه الانتاجية الجديدة العلاقات الانتاجية ومن ثم المجتمعية القديمة، فإن من الطبيعي ان تكون العلاقات العشائرية هي السائدة. فما بالك إذا كانت الدولة الحاكمة مستعمرة وعدوة للشعب، وبالتالي تنهب الفائض بقوة العسكر وتحوله الى مركزها في الاستانة. في مثل هذا الوضع، كما هو في كل وضع، يبحث الانسان عن انواع الامن الاساسية الامن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى الجسدي الشخصي ويدعم او يلتجىء الى البنية القووية التي تحقق له ذلك. ومن هنا، يمكن نقد هذه البنية التي يتحدث عتها بطاطو اذا كان هناك اصرار حرون في المدينة العراقية او العربية عامة على الانحصار المطلق في البنية العشائرية. ان القناعات السياسية والثقافية والفكرية هي نتاج تفاعل بين مستوى التطور المادي المجتمعي في علاقته بالانسان[1].

"وفي ما يختص بموضوعية بحثنا هذا في الدولة القطرية، نجد أن هذه الجدلية بين البادية والحاضرة من ابرز العوامل المعيقة لتطورها ونضجها منذ البداية والى الان . ولعل اهم وظيفة سيسجلها التاريخ للدولة القطرية – اذا ادت مهمتها على المدى التاريخي – هي انها اجتازت بالمجتمعات العربية مرحلة الصراع التاريخي المدمر والمشتت بين الحاضرة والبادية الى مرحلة المجتمع الحضري (المدني) المستقر المتجاوز والمتخطي للتعدديات العشائرية وقيمها ومسلكياتها وتصنيفاتها الاجتماعية وصراعاتها المزمنة وما انبثق منها من تعدديات مذهبية وطائفية وكيانية وحدودية . ص (109)[2]

لا ندري ما هو "طول" المدى التاريخي الذي يطلبه الكاتب للدولة القطرية حتى تؤدي "رسالتها". ولا ندري هل حاول الكاتب نفسه قراءة دور الدولة القطرية في تعميق وإعادة إحياء

1 . ربما لهذا السبب يُعتبر كتاب حنا بطاطو المذكور مرجعاً اساسيا في مساقات الماجستير في كلية بيرك بيك إحدى كليات جامعة لندن باعتباره مرجع يُرضي القناعات لاستشراقية المسبقة لدى المثقفين الليبراليين الغربيين عن الوطن العربي.

2 . بطاطو، المصدر نفسه، ص 39.

القبلية والعشائرية ومناظرة الريف بالمدينة، والطائفة بغيرها...الخ. ان اهتمام حكام الدولة القطرية باعتماد القانون العشائري واقامة مجالس العشائر وزيارتها وتقريب مشايخ العشائر من النظام وإعلان كل انقلابي عسكري برقيات تأييد العشائر له...يشي بعكس ما يقوله الكاتب. فإلى جانب احتجاز التطور والتبعية واختيار دور الكمبرادور، وهذه جيمعا تبقي على التشكيلة ما قبل الراسمالية، فإن نظام الدولة القطرية يقوم قصدا منه بتعميق هذه النزعات.

هل نتقدم بالشكر الجزيل للاستعمارين البريطاني والفرنسي على تقسيم الوطن العربي الى دزينتين من الانظمة القطرية، وإلا لكانت لدينا خمسماية عشيرة/دولة في الوطن العربي؟. هل جاء الاستعمار الراسمالي الاوروبي محرراً "ومتمماً لمكارم الاخلاق" عندما خلق هذه الكيانات بدل السناجق، ام ان هذا الاستعمار أجهض مختلف المنظمات الاستقلالية العربية التي ناهضت التتريك، وشكلت موجة النضال القومي المبكرة؟. وحتى لو كانت القبيلة والعشيرة والبادية مقابل الحاضرة موجودة في الوطن العربي، وقد يكون لها وجود اليوم، فهل يخفي هذا ان الطابع او السمة الاساسية للوطن العربي منذ نهايات القرن التاسع عشر كانت سمة النضال القومي التحرري.

ان الرؤية الاخرى، هي ان الاستعمار هو الذي حال دون ان تقوم دولة الوحدة العربية. لقد قام بذلك قصداً وجاء من اجل ذلك. وعليه، فإن الدولة القطرية هي دولة مفروضة وليست بالاختيار او التطور الطبيعي في الوطن العربي. قد يقول قائل، ولكن من كان سيؤكد ان العرب سيقيموا قبل مئة سنة دولة موحدة؟ ربما لا، ولكن ربما تكونت اربع ولايات كبيرة (المغارب، وادي النيل، المشرق والجزيرة) وهي بسبب من الاكتمال النسبي لكل واحدة كانت ستقيم الولايات المتحدة العربية.

دعنا نزعم ان الامة العربية لم تحظ حتى الآن بأن تقرر فيما اذا كانت تريد الوحدة ام التجزئة. لقد اعلنت الامة العربية اكثر من مرة، بل كلما سنحت الفرصة انها تريد الوحدة، سواء في وقوف الشعوب العربية مع فلسطين منذ 1948 وحتى 2002، ووقفت موقفا موحدا مع الجزائر وخلف عبد الناصر. من هنا نستكشف خطورة طرح الكاتب في انه ما زال يلتمس زمنا طويلا آخر للدولة القطرية حتى تكمل رسالتها، وكأنه لا يرى انها تعمق تفكيك الوطن العربي وتشارف على البدء في تفكيك كل قطر من داخله.

"ولكن في ضوء التراجعات الاخيرة للمجتمعات المدنية والحضرية في كثير من الاقطار العربية وعودة القوى العشائرية الريفية الى التاثير في مقدراتها – ديمغرافيا وسياسيا –بعد الانقلابات والثورات في العقود الاخيرة، فإن علينا ان ننظر الى الاستنتاج الاخير لبطاطو بشأن انتصار و"نهوض المدن "بكثير من التحفظ، فالصراع بين القوتين مازال مستمرا ومستعرا، وقد وقعت المدن من جديد تحت تأثير الهجرة المستجدة من الريف العشائري

والبادية، وهي هجرة يدعمها النمو الديمغرافي المذهل للارياف وما يستتبعة من انتشار وسيطرة تنظيماتها الدينية –السياسية – العسكرية. وهذا هو التحدي الذي يجابه الدول القطرية العربية الان، وعلينا ان ننتظر لنرى كيف ستتمكن هذه الدول من تحضير وتمدين القوى الريفية والعشائرية التي غزت مدنها من جديد واستلمت السلطة في عدد غير قليل." ص 110).

اذن، بدل ان ينظر الكاتب في الخريطة الطبقية للدولة القطرية، سواء وجود الطبقة العاملة والفلاحين في صراعها مع الطبقة الكمبرادورية الراسمالية، ما زال يرى المسألة بين المدينة والريف او/و البادية. وبدل ان يرى التنافس على الشارع بين قوى الاسلام السياسي في مواجهة راس المال الكمبرادوري التابع، يصر على ان العرب ما زالوا، بل يُمعنون في الريفنة، والبدونة وتراجع التحضر. وحتى لو صح ان الدولة القطرية تتصدى للبدو والريف وتياراتهم الدينية السلفية، يصبح السؤال عن الكيفية، عن السلاح الذي تتمنطق به. ثم من هي الدولة هنا: هل هي شيئا ما من خارج المبنى الاجتماعي الطبقي، هل هي قوة خارجية مرسلة من الاعلى، تماما كالدولة الرعوية التي يتحدث عنها هو نفسه وينقدها في التاريخ العربي؟. لا تنجز اية دولة مهمة التغيير بدون ارساء قاعدة تنموية انتاجية شريطة ان تكون اوسع من نطاق القطر نفسه. اي لا يمكن للانتقال ان يتحقق باستيراد المنتجات الترفية الراسمالية الغربية. فالانتقال من ظهر الراحلة الى مقعد المرسيدس لا يغير كثيرا في نمط تفكير الراكب، بل ربما يساعده الروموت كنترول على اختصار استخدام العقل.

ان ما يصهر الناس هو المشروع الانتاجي المادي الذي يحققون به انسانيتهم كمنتجين، فيتجاوزون تهميشهم الانتاجي ويحققون إثر ذلك اختصار تهميشاتهم الاخرى، السياسية والثقافية والحرياتية...الخ. هذا المشروع الذي تخشاه الدولة القطرية اكثر مما تخشى القدرة الالهية.

"وهكذا نجد، مرة اخرى، ان قيام دولة قطرية في منطقة اخرى من الوطن العربي، يمثل خطوة ملموسة باتجاه التوحيد بمقياس الواقع القائم قبل قيامها. واذا بقينا في جزيرة العرب ذاتها واتجهنا جنوباً نرى ان التجربة القطرية اليمنية المتدرجة نحو الوحدة تمثل هي الاخرى ظاهرة ذات دلالات مهمة من حيث "وحدوية" الكيانات القطرية. (ص 113).

ليس واضحاً من هي هذه المنطقة الاخرى في الوطن العربي التي يمتدح الكاتب قيامها؟ أهي انفصال عن قطر، بهدف إعادة التوحد معه، ام هي في مكان عربي ما لم يتم استكشافه جغرافياً بعد؟ ويبدو ان الكاتب سبق الوحدة غير المتدرجة بين شطري اليمن بوقت قصير. وعليه، لا ندري إن كان سيرفض هذا التوحيد بالقوة ام لا. ان الدولة القطرية بالنسبة للكاتب حتمية لا بد من المرور بها.

"نحن اذا انتقلنا الان من جنوب غرب الجزيرة العربية الى شرقها الجنوبي، ان اقليم عمان يجاور اقليم اليمن، وكان هو الاخر اقليماً قائماً بذاته حسب تصنيفات الجغرافيا العربية القديمة، كما اقام دولة، (واحياناً امبراطورية) خاصه به لم تخضع الى الدولة العثمانية من قبل ... فهل يعيد الاقليم العماني – داخلاً وساحلاً – تشكيل وحدته السياسية الكاملة، كما تحقق لاقليم اليمن؟ هنا ندخل، بطبيعة الحال، في حساسية النفط والاستراتيجيات الدولية والاقليمية الخاصة بالتوازنات في منطقة الخليج، دعنا نقارب الامر اتجاه "امكانات توحيد" الكيان القطري العماني، كما قاربناه تاريخيا وتدريجيا في حالة اليمن ... وفي فترة تالية، وقفت الراديكالية العربية، ممثلة في النظام اليسارى في عدن والحركات اليسارية الخليجية والعربية موقفا مماثلا بدعمها حركة "ثورية" انفصالية في"اقليم ظفار" الذي يتميز ببنية جغرافية واثنية ولغوية معينة، لكن " سلطنة عمان "استطاعت الاحتفاظ بوحدتها في "ظفار"، كما في "الجبل الاخضر". وهكذا ترسخت الدولة القطرية العمانية (سلطنة عمان) ضمن كيان واحد في جهاتها الثلاث (مسقط ومناطقها _ الجبل الاخضر – ظفار) . (ص115)

لعل هذا المقتطف هو الاكثر وضوحاً في "ممالئة" الكاتب للانظمة القطرية. فهو يهندس طرحه بطريقة تنسجم مع النظم القائمة. وإذا وجه نقداً يبقيه تعميمياً كي لا يُغضب أي حاكم. وقد يكون محقا في ذلك كي يحمي عنقه. ولكن هذا لا يمنعنا من الاشارة الى انه ربما كان عدم التأريخ هو افضل من تطويع الاحداث لمقتضيات الرهبة من السلطان. لا يوضح الكاتب ما المقصود (من حيث المساحة) باقليم عُمان حتى لو تم ذلك حسب التصنيفات العربية القديمة التي لم يُسجي لها الكاتب سوى النقد والتقريع. فباعتقادنا انه لا يوجد اقليم في منطقة الجزيرة العربية إلا اقليم الجزيرة نفسها. وبغير هذا تكون هذه الجزيرة اقاليم شتى كما هي اليوم، كل إمارة إقليم. ثم هل كان هدف الثورة في ظفار الانفصال عن سلطنة مسقط ام اقامة دولة اشتراكية في عُمان ربما للاتحاد مع جنوب اليمن؟. وهل هي عُمان التي استطاعت ان "تحتفظ" بوحدتها، أم ان الجيوش البريطانية والايرانية والاردنية هي التي قضت على الثوار اليساريين. نثير هذه القضايا لتثبيت حقائق تاريخية قد يكون اهم نتائجها، ان الصراع الداخلي في اي قطر عربي لم يُسمح له بأن يتفاعل بمعزل عن دور خطر لراسمالية المركز والدول القطرية العربية الاخرى. يتهرب الكاتب ربما ليحمي عنقه، وهذا من حقه، عندما يقول:

"هنا ندخل بطبيعة الحال في حساسية النفط والاستراتيجيات الدولية والاقليمية الخاصة بالتوازنات في منطقة الخليج". ولكن، هل يجوز تبسيط الامر الى حد وصفه بـ"حساسيات النفط". ثم اين ذهبت الولاءات المحلية والقبائلية من رأس الكاتب وكذلك الولاء الاسلامي الشكلي؟. لماذا يكون سبب عدم الوحدة في قطر عربي ولاءات محلية وفي قطر نفطي "الاستراتيجيات الدولية والاقليمية"؟. لماذا يُبرز الكاتب المصالح المادية للامبريالية ولبرجوازية

الدولة القطرية هنا ويخفيها هناك؟.

"العوامل والظروف السياسية_ الاقليمية والدولية – مختلفة في حالة عمان ودولة الامارات مقارنة بحالة اليمن من حيث السماح او (التسامح) مع فكرة قيام نوع من الاتحاد السياسي بينهما . وهي حتما اصعب واعقد من حالة اليمن بكثير لوقوع اقليم عمان عند مضيق هرمز بوابة خليج النفط . (ص 116)... وغنى عن البيان ان مشروع كهذا سيعتمد ايضاً على مواقف الدول الكبرى، وعلى موقف العربية السعودية، والى حد ما على مواقف اليمن ودول الخليج الاخرى، كما ان احتمالات رد الفعل الايراني ستظل من اعقد العناصر الداخلية في معادلات الموقف. واذا كان "منطق السياسة" يوحي بهذا التعقيد كله في مسألة وحدة اقليم عمان وبمعناه الجغرافي الاصلي، فان "منطق الجغرافيا والتاريخ" – كما عبر عن ذاته في اقليم اليمن – يتطلب موضوعياً مثل هذه الوحدة "القطريةالمركزية" في اقليم عمان بين الداخل والساحل، فضلاً عن اعتباراته القومية الملحة للحفاظ على الوجود العربي، في امارات الساحل خاصة".

تشكل دولة الامارات الجزء الساحلي من عُمان مما يجعل اتحادهما امراً طبيعياً وداخلياً. وعلى ضوء خيط التحليل الاساسي للكاتب فإن هذه المناطق العشائرية والبدوية كان "يجب" ان لا تقيم هذا الاتحاد الصغير فيما بينها. ومن اللافت للنظر ان الكاتب لم يذكر شيئا في هذا الخصوص. اما عندما ينتقل للحديث عن وحدة عَمان الساحل والداخل فإنه لا يُبرز ايضاً العامل العشائري وعدم التحضر، لا يبرزه كعقبة، بل ينساه، وينقلنا الى دور العوامل المعيقة لهذه الوحدة وهي عوامل لا ترتبط بالتركيب الداخلي لعمان عامة وإنما بالدول العربية المجاورة كالسعودية، والقوى الاقليمية، إيران، والقوى الدولية، طبعا المركز الراسمالي الامبريالي. وفي هذا الصدد يستخدم مفردات غريبة من طراز (سماح وتسامح) القوى الاقليمية والدولية. وهذه لغة لا تحمل المضمون الحقيقي لمواقف هذه القوى الذي هو عدواني في الاساس في حين ان السماح والتسامح يتضمن ان لهذه القوى حقوق تسمح لها بأن لا تسمح ولا تسامح. هذه اللغة الدبلوماسية لا تشكل اساساً للبحث العلمي من جهة ولا لتربية الجيل العربي الجديد على الاضطلاع بحمل المهام القومية من جهة ثانية. إنها تؤصل في الذهن حقوقاً للغير داخل البلد! هذا ناهيك عن انها خطاب عشائري قبلي ينقد الكاتب نفسه استمرار وجوده. والأهم من هذا كله ان الكاتب يمر مرور الكرام على معارضة بلدان عربية كالسعودية واليمن ودول الخليج الاخرى لوحدة الامارات مع عُمان. وهذا امر يؤكد طبيعة الدولة القطرية العربية التي ترفض أي نوع من الوحدة. فهي لا تتحد ولا ترضى عمَّن يتحد. هنا يقع حجر الزاوية في فهم الدولة القطرية، وهو نفسه "كعب أخيل" في اطروحة الكاتب

بمجملها. وربما هذا الخلل نفسه من قبل مجمل دول الخليج هو الذي ابقى على مجلس التعاون الخليجي بعيداً عن التوحد في دولة واحدة.

هناك عامل خلل داخلي لم يتناوله الكاتب،وربما لمَّح اليه، وهو عامل يوجب التسريع في توحيد الامارات ليس مع عمان وحدها، بل مع السعودية وهو عامل التركيب الديمغرافي لمعظم هذه الامارات حيث تشكل قوة العمل الاجنبية نسبة عالية من السكان تمكنها، ذات يوم اذا رأى المركز الامبريالي ذلك ضرورياً، ان تطالب بحقوق "مواطنة وحتى قومية" في تلك البلدان. فما الذي يمنع الولايات المتحدة من إقامة كانتون هندي او باكستاني حول منابع النفط السعودية لتكون "اسرائيل" جديدة هناك؟

"وهذه البنية التعددية، التي كانت مترسخة في التركيبة المجتمعية الشاملة (بلاد الشام بمعناه الجغرافي) قبل مجيء الاستعمار بزمن طويل قد انعكست حتى في السياسات السلطوية الداخلية في ظل الدولة العثمانية، بما لا يوحي ان اقليم الشام كان يعيش فعلاً وحدة مجتمعية متجانسة بالمعنى العضوي، قبل تجزئته سياسياً من قبل الاستعمار الامر الذي يدفع الى الافتراض ان هذه التجزئة كان يمكن ان تحدث، ولو بشكل اخر، في ظل ظروف اخرى لا دخل للاستعمار فيها. (ص117 –118)

يؤكد الكاتب على اهمية هذه "التعددية" التفكيكية وليس الوحدوية بالطبع، بأنها قد انعكست في السياسات السلطوية الداخلية في الدولة العثمانية، لا يسميها استعماراً بالطبع. ولكن بلاد الشام، وخاصة مركزها سوريا شكلت الحاضنة المبكرة للحركة القومية العربية بتعدد مدارسها لأنها خضعت للتجزئة من الداخل. وعليه، لا يصح تشبيه وضعها هذا بوضع عُمان من حيث القبول السكاني بعملية التقسيم التي اشرف عليها الاستعمارين العثماني والراسمالي الغربي في هذين الجزئين من الوطن العربي. وفي بحثه عن مبررات لموقفه المحدد سلفاً من اي ترابط وحدوي طوعي وطبيعي في الوطن العربي لا يلبث الكاتب ان يستخدم مفردات غامضة تفتقر الى دلالات تخدم الموضوع المستخدمة فيه. مثل "ظاهرة التجزؤ الذري التاريخي المجتمعي التي اشرنا اليها في مجتمعات عربية اخرى" و "خصوصية تركيبته الجغرافية والبشرية وموقعه المفتوح على المتوسط"...الخ. ولكن، خصوصية تركيبته الجغرافية تجاه او مقارنة مع ماذا؟ اذا كان مقارنة مع مصر مثلا، فهذا يعني ان تركيبته متشابهة وهذا عامل توحيدي. واذا كان المقصود خصوصية هذا التركيب الجغرافي بمعنى تنوعه بين جبل وساحل فهذا ما لم يذكره الكاتب من جهة، كما ان هذا الاقليم يشكل وحدة متجانسة متكاملة في حدود ما نعرف.

ولكن المهم في الامر ان الكاتب يريد ان يصل الى هدفه الرئيسي وهو تحرير الاستعمار الراسمالي الغربي، كما حرر العثماني، من دوره في تفكيك الوطن العربي، مؤكدا انه لو لم يقم

بذلك لقامت الاقطار العربية نفسها بالتفكيك والتفكك ولكن ربما بكيانات اخرى. واذا قرأنا تأكيد الكاتب على الدور "الايجابي" للدولة القطرية، نجد انه وصل بنا الى لزوم التشكرات للاستعمار الذي خلق قطريات قابلة للعيش.

وإذا كان من العلمية بمكان السماح للفرضيات بأن تُعرض، فلماذا لا يعتقد الكاتب ان الحركات العربية التي رفضت التتريك كان يمكن ان توحد الهلال الخصيب على الاقل إن لم نقل مع مصر ايضا. ولماذا لم يكن من المحتمل ان ينجح الحسين بن علي في إقامة دولةعربية مشرقية؟ وهل يعتقد الكاتب ان آل سعود كانوا سوف يرفضون ضم عُمان والبحرين وباقي الجزيرة الى مملكتهم؟ دعنا نقول انه من ناحية عملية مصلحية تجارية لا بد لبلاد الشام ان تتوحد. فالثقافة القروية او ثقافة المحلة في ريف الاردن او سوريا او فلسطين لا تمنع المنتج الكبير او التاجر من القتال لتسويق منتجاته في سوق دمشق.

يقتطف الكاتب في ص 118، حديثا لوزير الصحة السوري في عهد الوحدة الذي يشير الى تفاصيل عن حياة السوريين تؤكد عدم الترابط ورسوخ التفتت مثل اختلاف الملابس وطراز البيوت واللهجة وانها جزر سكانية تتجنب الاتصال والانتقال اليها لانها تخشى الاغتراب والاخضاع والاذلال"

والحقيقة ان وحدة يكون رجل بهذا التفكير وزيرا فيها كان لا بد ان تفشل، ولا تقوم بعد ذلك. فلو كلف السيد الوزير خاطره وزار لندن، عاصمة اول دولة راسمالية في العالم لسمع اليوم لهجات يستطيع تمييزها بين كل منطقة او قرية واخرى في بريطانيا. ولو تحدث الى النساء اللواتي يعملن سكرتيرات في لندن كم يشتكين من خضوعهن لكافة اشكال الاهانة والاستغلال بانواعه لأنهن قدمن من الريف.

لا الانصاري ولا الوزير يريدان لمس المسألة المركزية في الوحدة داخل القطر وعبر الاقطار وهي العامل المادي الذي يتفوق على الشعور "بالاذلال" والذي يخلق روابط مشتركة غير العصبية، نقصد الروابط الطبقية. فإذا كانت المصلحة المعيشية المادية هي التي تقنع ابن الريف بالنزوح الى المدينة، فما الذي يمنعه من التضامن مع العامل المديني في نضال "مصلحي" مشترك؟ ولكن، علينا ان لا نغفل ان الكتاب موضوع في الاصل لنسف المسألة الطبقية. ان ما تسمى في الغرب "بالصدمة الثقافية" هي عامل او مسألة عالمية لا توجد بين دولة واخرى بل بين أسرة واخرى وهي تُشعر الفقير بغربة هائلة في منزل الغني اذا ساقته الظروف الى هناك.

"وفي بداية السبعينات كان هناك تنسيق سوري – اردني، بعد الحركة التصحيحية في سوريا، وصل الى حد التنبؤ – في حينه – باقامة رابطة " اتحادية" سياسية بين القطرين، لكن الرمال المتحركة – دائماً – في السياسة العربية خلقت معادلات جديدة بظهور تعاون

عراقي – اردني اوثق على حساب التعاون السوري – الاردني، ربما لبروز العراق في حينه شريكاً اكثر افادة – اقتصادياً ونفطياً للاردن – من سوريا، ولاعتبارات استراتيجية و سياسية نجمت عن تعاظم قوة العراق، من ناحية خلال حربه مع ايران، ونجمت، من ناحية اخرى، عن اختلاف اساسي في وجهات النظر – داخلياً وخارجياً – بين دمشق وعمان، خاصة فيما يتعلق بالموقف من الحركات الدينية، ومن ايران، ومن الوضع في لبنان. (ص120)

وحتى هذه المسألة، لا تعالج فقط على هذا المستوى الظاهري. مستوى النخبة السياسية الحاكمة. فطالما البحث في المجتمع، لا بد من تناول موقف المجتمع ايضاً من الوحدة وليس موقف الطبقة الحاكمة وحدها. لا يمكن حصول وحدة قطرية من الاعلى بين قطر عربي وآخر، إلا اذا تمكنت العوامل الموضوعية المجتمعية من فرض ذلك بكل من حضورها المادي وقوة ضغطها النضالي ومشتركها الثقافي. ان استخدام عبارات من طراز "الرمال المتحركة" هو انتماء ثقافي للصحراء العربية يُبقي على المفردات المستخدمة متحركة كالرمال ايضاً. هناك الاسس الثابتة مقابل الرمال المتحركة وهي المصالح الطبقية للنخب الحاكمة، هذه المرة، وللاجنحة الكمبرادورية من راس المال التي مصلحتها في الاحتفاظ بما أقطعه لها الاستعمار الراسمالي الغربي، وارتضت به. لقد تراجع طموح البرجوازية القومية الانتاجية سابقاً، وشعرت بدفىء اكثر، لا مخاطرة فيه، في حضن الاستيراد وليس الانتاج. ان قيام كل قطر عربي برسم سياسته الاقتصادية بما لا يدفعه لاحتياج، ولا نقول التكامل، مع القطر الآخر (انظر الفصل الاول) لا يمكن ان تسمح لقطر بالتوحد مع الآخر. وحتى التقارب الاردني العراقي الذي يتحدث عنه الكاتب ما كان ليحصل لولا ان الاردن هو كيان صغير لا يمكن إلا ان يكون تابعا، وأن يعيش بدوره، وهذا اهم فارق بين قطر وكيان لا سيما اذا كان الكيان غير موهوب ثرواتياً. ورغم مواقف الاردن الحليفة للمركز الامبريالي الا انه ما زال يحتفظ بعلاقة مقبولة مع العراق نظرا لأن قطعها سيؤذي قطاعات مجتمعية اردنية واسعة لا سيما جنوبي الادن، لنقل تحديداً مصلحة الاردن في نفط رخيص من العراق بانه العامل الاقتصادي رغم تجنب الانصاري الاهتمام بهذا العامل.

هناك عاملان داخليان اساسيان يحولان دون توحد العديد من الاقطار العربية القريبة من بعضها قربا يوجب الوحدة. العامل الاول هو دور الدولة القطرية في تعميق اللاتكافؤ بين كل قطر والآخر، واعتماد سياسات اقتصادية تقلل من الروابط المادية ومن تطور اوسع للمصالح المادية بين كل قطر وقطر. وهناك العامل السياسي التنظيمي الذي تولد،موضوعياً على ما يبدو عن العامل الاقتصادي المادي. هذا العامل الممثل في تهالك الحركات قومية الاتجاه وانحطاطها الى مستوى حركات قطرية اقليمية لانها اقتربت وتقاربت من السلطة الحاكمة او وصلت هي نفسها الى السلطة وتحلقت حول منافعها، أي انحطاط الحزبية العربية من مستوى كفاحي قومي الى مستوى مساوماتي قطري.

"والنتيجة الموضوعية التاريخية لهذه الانقسامية، بطبيعة الحال، هي الحيلولة دون استمرارية وجود دولة مركزية، بل الدفع باتجاه غياب هذه الدولة معظم فترات التاريخ. ولعل هذا ما قصده المفكر الجزائري محمد اركون عندما تحدث عن " انقطاعية تاريخية كاملة : انقطاعية في بنية الدولة، انقطاعية فيما يخص المشروعية، انقطاعية في الثقافة والايديولوجية السياسية ....كل شيء متقطع او انقطع في الجزائر " ولكن هل تقتصر هذه الحالة على الجزائر وحدها ؟ اوالمغرب الكبير وحده؟ سرعان ما يكمل المفكر الجزائري عبارته بالنقلة المكانية الواسعة التالية : " وما قلته عن الجزائر يمكن قوله عن سوريا او العراق او غيرهما" ...وهكذا عود على بدء" (ص 126)

ان انقطاعية الدولة او السلطة المركزية الموحدة في التاريخ العربي –مشرقا ومغرباً– نتيجة تعددية البنى المجتمعية الصغيرة، لهي حقيقة تفرض نفسها على مختلف الباحثين والمفكرين العرب –وسواهم– ولا بد من تفهم اسبابها ونتائجها، شرط موازاتها بالحقيقة الاخرى، او نقيضها الجدلي، وهي حقيقة "الوحدة" الحضارية والثقافية والمعنوية العامة في الاطار العربي–الاسلامي" (ص 126)

يظل الكاتب مشدوداً الى الفضائين الاقصيين في التطور السياسي العربي. فعمودي البناء لديه هما القبيلة او في اوسع الاحوال (محلياً) الريف والبعد او الفضاء الاسلامي الذي يصبح المكون العربي ملحقا به، وليس عمودا قائما بذاته. بعبارة اخرى، فإن الدعامة او البعد القومي هو الذي يحرص الكاتب على تغييبه، او في افضل الاحوال يرهن حضوره بوجود الدولة القطرية كشرط لا مناص منه لانضاج هذا البعد القومي. وهو الشرط الذي لم يعد خافياً انه يعمل بما يحول دون تبلور العمق القومي. وبالتالي يصبح كأنه محكوم على الوطن العربي إما ان يتفتت قبليا او قرويا او حاراتياً، او ان ينتفخ الى مستوى المليار مسلم. وفيما يخص الاسلام، لا يبدو ان الكاتب راغب في الاقتناع بأن الاسلام لا يمكنه اختزال العروبة بشكل متواصل، تماماً كما انه لم يختزل قومية اي بلد اسلامي آخر. واذا اختزل العروبة، وهو ما حصل طويلا، فهذا ليس سوى مظهر خطير على الامة العربية. وعليه، فان التفسير الاكثر صواباً هو ان تلاصق الاسلام والعروبة معناه ان الاسلام، وإن كان ديناً امميا فهو في النهاية عربي، وهذا يعني ان يكون العرب قادة الاسلام، وليس العكس. فليس صحيحاً ان يُفرغ العرب من جوهرهم القومي لينتهوا الى وضع الامة الوحيدة التي تعتبر وحدتها القومية خيانة للاسلام. بقول اوضح، يجب تطويع الاسلام للامة العربية وليس العكس. فالاسلام واقع ثقافي معتقدي والامة وجود اجتماعي بشري حي وهو وجود مكون من طبقات تحكمها المصالح المادية. وهذا بيت القصيد.

وربما كانت الانقطاعية التي تحدث عنها اركون عن الجزائر هي التي بررت لكثير من الجزائريين إبان الاستعمار الفرنسي القبول بأن الجزائر جزء من فرنسا بناء على مزاعم عدة،

كانت إحداها انه كان هناك تواصل جغرافي بين البلدين أدى تكون البحر الابيض المتوسط "كبحر منكود" في هذه الحالة الى فتكهما عن بعضهما. ما الفرق بين هذا التفسير الكولونيالي وبين نسب العرب للفضاء الاسلامي الكزموبوليتي على حساب العمق القومي. وكما أشرنا في غير موضع، فإن ما كان يجب ان يتعلمه اركون من الغرب هو حق الامم في تقرير مصيرها، فهل سُمح لهذه الامة ان تقرر مصيرها، وعند الضرورة تدمير نواة اية دولة مركزية في الوطن العربي. لقد تم تقطيع بولونيا لقرون عدة وحينما اخذت فرصة الوحدة لم تتردد. أما المانيا الغربية فقد أعدت صندوقا لتوحيد المانيا منذ تقسيمها في اعقاب الحرب العالمية الثانية مما جعل تذويب الشرقية في الغربية أمراً ممكناً. والسؤال هو: هل هنك دولة قطرية عربية بتوجهات المانيا الغربية.

اما المستوطنات البيضاء ولا سيما الولايات المتحدة فمثال ربما لا يجادل فيه اي عاقل. فهي جميعا، اي الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا واخيرا الكيان الصهيوني، هي تجميعات بشرية مختلفة في كل شيىء، وتفتقر لكل ما يلزم لاثبات القومية ومبرر الوحدة بدءا من التاريخ المشترك والدولة المركزية، واللغة ومعظمها لم يكون حتى اليوم ثقافة مشتركة، ومع ذلك فهي تشكل دولاً متماسكة وحتى هي مشروع عدواني ضد كافة أمم العالم الثالث. فما الذي يجمعها؟ ولماذا لم تُقم الولايات المتحدة دولاً قطرية كالتي يدافع عنها الانصاري في الوطن العربي؟. حتى اليوم حين تلتقي بامريكي في اية ولاية يسألك: من اين اتيت؟ لأنه يعرف انه ما من احد خلق اصلا في هذه البلاد سوى السكان، الهنود، الاصليين.

وإذا كان الكثير من سكان الولايات المتحدة من اصول اوروبية، فإن سكان الكيان الصهيوني ليسوا سوى تجميع قطع غيار بشرية من اربعة أركان الارض. لا يجمعهم لون ولا لغة ولا عادات ولا تاريخ ولا ارض. واذا كان هناك وطن أُم لكل تجمع استيطاني ابيض، اي بريطانيا للمستوطنين الذين شكلوا الولايات المتحدة والمتسوطنين في استراليا، وفرنسا للمستوطنين في الجزائر، فإن الوطن الأم للكيان الصهيوني هو النظام العالمي الراسمالي باسره. ومع ذلك، تعترف بهم الدولة القطرية العربية! فهل يمكننا تغييب العامل الاقتصادي المادي الذي يشكل إكسير حياة الدولة المركزية في هذه المستوطنات البيضاء؟ اليس غياب هذا العامل تحديداً هو الذي يشجع الانصاري وأركون وكثيرين غيرهم على رؤية العناصر البدوية والتفكيكية في لوحة الوطن العربي دون غيرها. ولكن، ما ذنب الامة العربية إذا كان تخصص اركون في اللغة والثقافة، وتخصص الانصاري في الاسلاميات ومناوئة العروبة والماركسية؟

"فان ظاهرة مرحلة الدولة القطرية قد جاءت لتسد هذا الفراغ التاريخي، ولتملأ الفراغ العمراني والسكاني للمناطق والاقاليم والمساحات العربية كافة بما يساعد ويؤدي الى تواصلها

وتوحيدها، وذلك ببناء القاعدة المادية المتصلة الشاملة وتنمية شبكة البنى التحتية المترابطة اللازمة لاقامة المجتمع الموحد. واذا كانت الكيانات القطرية تبدو الان ظاهرة تجزئة، فانها جدلياً، كالكيانات الاقطاعية، يمكن ان تتجاوز ذاتها الى كيان اكبر منها، كما التأمت الاقطاعيات عندما اكتمل تناميها في دولة قومية واحدة، وكان تعددها المتنامي، بل وصراعها المتزايد يمثل جدلياً في الوقت ذاته طريق وحدتها في نهاية المطاف". (ص 131)

اذن كان سبب تفكيك الوطن العربي الى دزينيتن من الدول والدويلات نتاجاً لوجود الفراغات العمرانية والسكانية فيه. بل ان هذه الفراغات المفترضة من الكاتب تعني وجوب تمزيقه الى ان يتم ملؤها. وبهذا المعنى كان يجب ان لا تقوم اية دولة عربية كالاموية والعباسية، لأن الفراغات كانت افظع. والامر نفسه عن مختلف بلدان العالم. ومع ذلك قامت الدولة الامريكية رغم وجود فراغات اوسع وتبعثر سكاني هائل. اما عن كندا فحدث ولا حرج حيث تقوم هناك الصحارى البيضاء بنفس دور التقطيع الذي تقوم به الرمال في بلادنا العربية.

وكما اشرنا آنفاً، يبقى الانصاري على قارعة التاريخ بانتظار ان تلعب الدولة القطرية الدور الذي لعبه الاقطاع الاوروبي. ويبقى الانصاري غير حساس من مشابهة تجربة ووظيفة الدولة القطرية بالاقطاع الاوروبي، طالما كل هذه الامور تدور بعيداً عن الماركسية والامور الطبقية. ولا يبدو الكاتب قلقاً من دور العوامل الخارجية في الحيلولة دون تجاوز الدولة القطرية وضعها نحو القومية، إذا رغبت، مثل العولمة والصهيونية. يثبت التبادل البيني العربي عدم وجود توجه من الدولة القطرية نحو اقامة بنى تحتية تخدم الوحدة العربية او الدولة القومية المستقبلية. صحيح ان البنى التحتية تشكل حاملاً وتمهيداً للتطور الاقتصادي، ولكن هذا لم يحصل في ولاية الدولة القطرية التي يتراجع الانتاجين الزراعي والصناعي فيها، ولو بالمعنى النسبي. وعليه، فإن الذي استفاد من الطرق والبنى التحتية الكويتية والسعودية والاردنية هو جيش الغزاة الراسماليين في العدوان الجاري على العراق.

"غير ان الستالينية، بتأثير المفكر الماركسي التقليدي سيجال، وبنزوع ستاين ذاته، عادة الى نظرية " الخط الواحد" القائلة بخضوع جميع المجتمعات من شرقية وغربية لتطور" المراحل الخمس" دون تمييز. ووجدنا صدى هذا الخط حرفياً في الفكر الماركسي العربي في مقولة بندلي الجوزي القائلة: " ان امم الشرق قطعت في حياتها الطويلة وستقطع ذات المراحل او الادوار الاجتماعية التي قطعتها الامم الغربية ". (ص 135)

لم يعد جديداً الاقرار بأن الكثير من تحليلات واستنتاجات الماركسية قد ثبت خلله وبطلانه. وليس جديداً ان كثيرا من هذه الاختلالات اكتشفها ماركسيون ايضا. وما النقاش حول النمط الاسيوي في الانتاج سوى أحد الظواهر الصحية في التفكير والتنظير الماركسيين

(انظر الفصل الاول من الجزء الثاني). وعليه، هل الاشكالية في كون كافة الأمم اتبعت نفس المسار الخطي في تعاقب انماط الانتاج، أم ان القضية المركزية هي الطبقات والصراع الطبقي والمصالح الطبقية. فليخطىء ستالين والكثير من الماركسيين، وبندلي جوزي، ولكن يبقى للسؤال الاساسي هدفين للاجابة عليهما وتوضيحهما وهما:

– لا بد من نقاش معمق في توضيح انماط الانتاج والتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية في الوطن العربي.

– ما هي الطبيعة الطبقية وبالتالي الاهداف السياسية للطبقات الحاكمة في الوطن العربي والى اين تسير؟ هل تسير نحو التنمية والوحدة وكرامة الانسان، أم تسير باتجاه مزيد من التبعية والاستهلاكية والعبودية؟

"كان النظام الاقطاعي هذا، هو النظام الاقطاعي الممتد من العهود الساسانية والبيزنطية. وقد أدخل الامويون –وعلى راسهم معاوية– عنصرا جديدا في توطيد سلطة الاقطاع، اذ اصبح هو واسرته من كبار الملاكين العقاريين مستخدما العبيد والاحرار في العمل الزراعي ومستخدما الاختصاصيين المحليين في تنظيم الزراعة والري. فنشأت في البلاد اريستوقراطية عربية اموية متحالفة مع الاقطاعية المحلية، بالاضافة الى تحالفها مع كبار التجار ورجال الدين المسيحيين المحليين ضد رجال الدين المسيحيين التابعين للكنيسة البيزنطية"[1].

ليس شرطاً ان نرى في هذا تطبيقا لمنحى التطور الخطي الستاليني بقدر ما هو اجتهاد لتحليل مرحلة معينة من التاريخ العربي. وإذا صح ما تورده كتب التاريخ فإن الدولة الاموية كانت دولة فعلية بمقاييس ذلك العصر وتحديداً بمفهوم انقسام المجتمع طبقياً الى طبقة حاكمة ومحكومة تعتمد السلطة والثروة وطبقات محكومة. اما هل كان نمط الانتاج والتشكيلة إقطاعية، فهذا أمر آخر.

"وقد لخص الوردي تفنيده لذلك بقوله : " ان النظام الاقطاعي له شروط يجب ان تتوافر فيه لكي يصح ان يطلق اسم " الاقطاع" ...اهمها ان تكون الارض وسيلة للانتاج وان لا تكون ملكاً للعاملين فيها – الفلاحين – بل هي ملك للسادة الاقطاعيين او للدولة، فان بيعت الارض كان الفلاحون من ضمنها .. حين ندرس احوال العشائر العراقية في العهد التركي نجد ان هذه الشروط غير متوفرة فيها. واهم ما نلاحظه فيها هو ان علاقة شيخ العشيرة بافرادها لم تكن من طراز علاقة السيد الاقطاعي باقنانه . اضف الى ذلك ان علاقة الفلاحين (من العشائر) بالارض لم تكن علاقة اقطاعية، بل هي الى المشاعية اقرب". والحق يقال ان بعض الباحثين الاكثر تقبلاً للحقائق العينية التي يدرسونها، لم يلتزموا حرفياً بفكرة السيطرة التامة للاقطاع بازاء الوقائع المخالفة لها التي واجهوها في المجتمعات العربية،

1 . حسين مروة، النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية، الجزء الاول، ص 522 دار الفارابي، بيروت 1979.

لذلك نجد ان المؤرخ المستعرب لوتسكي – مثلاً – يقول: "اما في جنوب العراق فكانت تسود العلاقات البطريركية (الابوبة العشائرية) وكانت الارض تعود الى القبائل العربية وتعتبر ملكاً جماعياً بينهم". وفي مصر، من جانب اخر، وكما اوضح نزيه الايوبي بنفاذ في دراسته عن الدولة المركزية التي نشرها مركز دراسات الوحدة العربية " اثارة طبيعة نظام ملكية الارض ... عبر تاريخها الطويل جدلاً نظرياً حول ما اذا كانت مصر قد عرفت النظام الاقطاعي ام انها شهدت نظاما بيروقراطياً لملكية الارض. وقد اثار هذه القضية في الخمسينات ابراهيم عامر، الذي رأى ان مصر لم تعرف النظام الاقطاعي في صورته المتعارف عليها ...ولهذا السؤال دلالاته السياسية المهمة. فالنظام الاقطاعي في صورته الاوروبية النمطية كان يقوم على نوع من الالتزام التعاقدي المتبادل الذي يرتب حقوقا وواجبات واضحة بالنسبة الى القن والسيد، ويرى البعض ان هذه هي اصل فكرة " العقد الاجتماعي" في الدولة الاوروبية الحديثة ومفهوم ان الدولة تخضع ايضا للقانون كما يخضع له المواطن. ومن ناحية اخرى، يقوم النظام الاقطاعي على سكنى الاقطاعيين الريف وموالاتهم لعملية الانتاج الزراعي، بما يسمح بتطوير الزراعة وتكوين فائض اقتصادي هو الذي سمح في ظروف اوروبا بنشأة وتطور طبقة برجوازية من الاقطاعيين الاثرياء الذين تحولوا الى سكنى المدن والذين عملوا على الاسراع في تطوير الدولة في صورتها الاوربية الحديثة. ومن ناحية اخرى، نجد ان وجود المقطعات الاقطاعية المستقلة، ثم ظهور المدن الجديدة المستقلة كذلك عن سيطرة الدولة المركزية قد سمح للفلاحين في بعض الظروف (ثم للبرجوازين فيما بعد) بالثورة على حكام الاقطاعيات (وعلى الملك) لان السلطة لم تكن مركزة وشاملة بصورة تجعل مثل هذه الثورة شبه مستحيلة. فلو نظرنا الى الوضع في مصر، لوجدنا الدلائل تشير الى ان النظام الزراعي فيها لم يتضمن حقوقا والتزامات متبادلة بين الفلاح وسيده، وان ملكيتهم بحيث يحولونها فيما بعد الى المدن ليقوموا فيها ببعض الانشطة المستقلة عن سيطرة الحكومة المركزية... ومن ناحية اخرى نجد ان تركز السلطة وعدم توزعها في الاقطاعيات جعل مقاومة الفلاح للظلم الواقع عليه بالغة الصعوبة، لان الفلاح كان عليه في الواقع ان يواجه الدولة باكملها وليس مجرد سيد اقطاعي في قطعة محددة من الارض. من هنا نجد ان نسبة كبيرة من الثورات الشعبية في مصر كانت ثورات شاملة ضد الدولة بأكملها احتجاجاً على ضخامة الخراج المطلوب ...وكذلك كانت الدولة مسيطرة على المدن وما فيها من حرف واصناف، ومن صناعة وتجارة فلم تتمكن تلك المدن من ان ترعى أي حركة ثقافيةاو سياسية مستقلة وطويلة النفس في مواجهة سلطة الدولة المركزية المطلقة. هذه الاوضاع كان لها بطبيعة الحال انعكاسات اساسية على الثقافة السياسية " . (ص 136 –137)

"ولعل عالم الاجتماع العربي علي الوردي كان يرى ويتنبأ بهذه النتيجة عندما قال قبل سنين: " يبدو لي ان الماركسيين في دراستهم للمجتمعات الشرقية اصبحوا الان فريقين : فريق

.. ما زال يلتزم الخط الواحد التزاماً حرفياً. وفريق يحاول دراسة تلك المجتمعات في ضوء ما جاء به ماركس حول النمط الاسيوي. كنت اتوقع ان يظهر في الماركسيين فريق ثالث يحاول دراسة المجتمعات المختلفة حسبما تملي عليه الوقائع المحلية بغض النظر عما جاء به ماركس او غيره. ولكن هذا الفريق لم يظهر بعد – مع الاسف الشديد". (ص 138)

"باعقادنا ان كثيرا من الماركسيين قاموا بالمهمة التي تاق اليه الوردي. وليس أدل على ذلك من اطروحات سمير امين وباري اندرسون، رغم اختلاف كل منهما عن الاخرى. ولعل المستشرق الامريكي واستاذ التاريخ بجامعة شيكاجو مارشال هودجسون كان من اخر وابرز الذين حسموا هذه المسألة في الدراسات الاسلامية المعاصرة في كتابه الموسوعي **The Venture of Islam** وذلك عندما ايضاً لخص النتائج التي توصل اليها سابقوه من رواد البحث في هذا الميدان (امثال كلود كاهن ولامبتسون)، بقوله: "ان استخدام مصطلح " اقطاع" لحالات متفرقة شبه – اقطاعية (في المجتمعات الاسلامية) يعتبر تعسفاً وسوء استخدام لهذا المصطلح"، ويضيف ان النظام الذي عرف في تاريخ الاسلام تحت هذا الاسم : " لم يتضمن في حالته الاكثر شيوعاً نظام للالتزامات المتبادلة بين السيد وتابعه اللذين كانت لهم حقوق غير قابلة للنقض ومتجذرة بقدر متساو في الارض كما في الخدمة العسكرية، وذلك ما يصح ان يسمى اقطاعاً Feudalism (26).

ويلخص هودجسون مجمل ما توصلت اليه الدراسات الاسلامية الحديثة في الغرب بهذا الشان حين يقول عن نظام "الاقطاع" الاسلامي: "لقد نشأ (هذا النظام) كاجراء وحل اداري بيروقراطي (لمشكلة تمويل الانفاق الحربي)، وظل منجذباً لمركزية المدينة (عكس الاقطاع الاوروبي) واستمد سلطته من مفهوم النظام الملكي المطلق الذي كان مصدر اية حقوق ينالها المعهود اليه بالارض المقطعة، كما لم يتخلص قط من روابطه المدينية. لذلك فان مصطلحات مثل "التوكيل الضريبي" (او الخراجي)، وفي بعض الاحيان منحة الارض "تترجم كلمة اقطاع" بشكل افضل من دلالاتها المتعددة، وتساعد على التذكير بالوظيفة الحقيقية لهذه المؤسسة، وكذلك بالانحرافات الناجمة عن سوء تطبيقها. وما لم يستعمل مصطلح " فيودالية" على نحو غامض كلياً للاشارة الى أي نظام اجتماعي يلعب فيه مالكو الارض دوراً مسيطراً – كما هو الحال في الكثير من الكتابات ذات الايحاء الماركسي الباهت – فانه (أي مصطلح الفيودالية) يجب ان لا يساء استعماله محل مصطلح "اقطاع" – في العربية – بسبب بعض التشابهات السطحية بين هذا الاخير وبين النظام الفيودالي الوسيط، وذلك كما تم ايضاحه جيدا من قبل آن لامبتون من جانب كلود كاهن بشكل اساسي الذي ابان ان "اغتصاب " بعض الافراد بصفتهم الشخصية لما يعتبر وظائف عمومية – وذلك معيار يستخدم احيانا في تحديد الفيودالية – قد حدث في العديد من النظم الاجتماعية على اختلافها . ويعتبر بحث كاهن في هذا المجال ذا اهمية اساسية في التعريف بمجمل النظم الاجتماعية

في الاسلام، وخاصة فيما يتعلق بالتطبيقات الاوسع لنظام (الاقطاع)"

وكان كلود كاهن قد نبه الى الالتباس المفهومي في اللغة العربية بين كلمتي " القطاعي" – أي قطع الارض المعهود بها الى ملتزمي دخلها – وبين كلمة " اقطاع" بمعناها السوسولويوجي والايدولوجي الحديث قال: اما الملكيات التي منحتها الدولة للمنتفعين الافراد في شروط قريبة من الملكية فقد سميت " الاقطاعي" . ولابد من الوقوف قليلاً عند معنى هذه الكلمة لانهم كثيراً ما اخطأوا في فهم هذه المؤسسة وخلطوا بينها وبين ما يسمى بالاقطاع (وهي كلمة من نفس الاشتقاق).

فالاقطاعية بمعناها الاساسي ارض اقطعها الدولة من املاكها وتمنحها، دونما تجديد لمدة في غالب الاحيان، الى رجل مسلم يمارس فيها عملياً جميع امتيازات المالك ولكنه يتحمل ايضا جميع اعبائه. أي ان له فيها حقوق الملك وليس له فيها أي حق من حقوق السيادة، وهو ملتزم باستثمار الارض او احياء الارض الموات، وهذا لايعني ان يعمل فيها شخصياً، بل عليه ان يعهد بها الى اناس قادرين وفي شروط مناسبة والا نزعت منه الارض ....كذلك يخضع الملك لاشراف الادارة والدولة...كما انه ملزم باداء العشر الواجب على كل مسلم....وبذلك نرى انها لاتشبه ابداً (الاقطاع) الذي كان صاحبه حراً من كل ضريبة وقادراً على ممارسة السلطة الادارية فيها"(28) .ص (140 –141)

ويتناول الباحث الاقتصادي شارل عيساوي في كتابه التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا هذه المسألة ذاتها ليعقد مقارنة مكثفة لتبيان الفروق الجذرية العديدة بين الفيودالية الاوربية ونظام استغلال الارض في التاريخ العربي – الاسلامي حيث يقول: " كان هذا النظام يختلف في عديد من الجوانب الهامة عن النظام الاقطاعي الاوربي، ويرجع ذلك اساساً الى ان دول الشرق الاوسط اكثر مركزية ... مع اتجاه اقتصاد كل منها الى انتاج السلع النقديةالى مدى ابعد، وكان الولاء الذي يدين به التابع او الظل لسيده في اوروبا اكثر وضوخاً، والحقوق والالتزمات المتبادلة لكل طرف محددة وقاطعة . واما في الشرق الاوسط فلم يكن هناك ولاء للسيد المباشر....وكان التابع يحصل على ارضه من المالك مباشرة، وعلى خلاف الوضع في اوروبا، ايضاً، فلم يكن للسيد الاقطاعي أي حقوق قانونية ازاء فلاحيه في " اقطاعه" الذي كان يدخل تحت سلطة قاض يعينه الملك وكان النظام الاقطاعي الاوروبي يستند الى دعائم قانونية وترتيب مستقر للسلم الاجتماعي، كما كان وراثياً ويرتبط برقعة محددة من الارض. اما السلجوك والمملوك وغيرهما من السادة الاقطاعيين في الشرق الاوسط فكانوا يمنحون اقطاعات (او بتعبير ادق عائد اقطاعات) مقابل وظائف محددة يمارسونها؛ وكان في مقدرة الملك ان يسترد الارض منه ان اراد كما كان من سلطته ايضا ان يوزع اعوانه حيث شاء في مختلف انحاء البلاد، ولم يكن لورثة هؤلاء الاتباع في اغلب انحاء الشرق الاوسط حق المطالبة بالاقطاع. ومن هنا ينبع فارقان:

الاول: ان الاقطاع الاوروبي توفرت له عوامل الاستقرار والدعم والتوحد بينما كان الامراء الاقطاعيون في الشرق الاوسط يحصلون على دخولهم من قطع مبعثرة الى اقصى حد من الارض. والثاني: انه كان الاوربيون يقومون بتشيد القلاع ويقيم كل سيد في اقطاعة. كان السادة الاقطاعيون في الشرق الاوسط يفضلون الاقامة في المدن بشكل عام، فكان من الطبيعي ان يؤدي هذه الوضع الى اضعاف الرابطة التي تقيد السيد الاقطاعي في الشرق الاوسط بارضه والى الحد من قوته في السياسة. ولم يكن الفلاحون في الشرق الاوسط على خلاف الحال في اوروبا اقناناً، أي انه لم يكن هناك أي قيد قانوني يربطهم في الارض رغم ارتباطهم بها عادة في واقع الامر نتيجة العديد من الضغوط " (ص 142 – 143)

يقول سمير أمين: " تفيد (الاطروحة) الاولى أن العالم العربي الماقبل استعماري لم يكن عالما إقطاعيا، ولكنه كان مكون من كوكبة من التشكيلات الاجتماعية المتمفصلة حول نمط انتاج خراجي ذي نموذج غني في مصر،وفقير نسبيا في المناطق الاخرى–ماعدا بعض الاستثناءات في الزمان والمكان كما في عراق القرن 8 حتى القرن 10 ؛ وذلك بسبب ضعف تطور القوى المنتجة في الزراعة في هذه المناطق الجافة او شبه الجافة . وتكمل هذه الاطروحة أطروحة أخرى تؤكد على الدور الغالب للعلاقات التجارية الخارجية (التجارة البعيدة) والداخلية (المطعمة على الاولى) في فترات الازدهار" (ص 143)

"ويضيف موضحا في موضع اخر : الصورة الشائعة عن عالم عربي زراعي اقطاعي ليس فقط لدى الكثير من الاجانب ولكن ايضا لدى الماركسين العرب ما هي الا نقطة مشتركة (بينهم) ليس لها أي اساس علمي. ومن هنا: " فليس هناك أي امكانية لمقارنته باوروبا القرون الوسطى الاقطاعية التي كانت اساساً فلاحية ....بينما اعتمد العرب اساساً بالمقابل على التجارة وفوائدها وكانت مناطقه الزراعية الريفية فقيرة جداً بحيث تعجز عن تقديم الفائض الضروري لتشييد حضارة لامعة " (ص 144)

ولا يبتعد طرح شرابي الجديد – كثيراً – عن طروحات سمير امين، بل يقترب منها ويتوازى معها الى درجة ملحوظة، اذ يرى شرابي ان نظرية امين في تميز الوطن العربي بنظام قبلي – تجاري وعدم نشوء اقطاعية زراعية في تاريخه: " وان كانت مازالت تجريدية نوعاً، وبحاجة الى مزيد من الاثبات العلمي، (فانها) تلقي ضوءاً على التطور النوعي للنظام البطركي العربي. وهي تثير المشكلة الرئيسية التالية : كيف كان تطور الاقطاعية الاوروبية مختلفاً عن تطور النظام البطريركي العربي، وماذا كانت نتائجه.... (ذلك) ... ان العناصر المميزة لتطور اوروبا الاجتماعي الاقتصادي منذ عصر النهضة حتى الازمنة الحديثة مستمدة من تراثها الاقطاعي ومن تجربتها ...وهكذا نجد، في المجتمع الاقطاعي الاوروبي ان الروابط الاجتماعية قد نشأت لان روابط الدم وحدها لم تعد كافية، في حين بقيت روابط الدم اساس الروابط الاجتماعية في المجتمع البطركي العربي، أي ظلت بنية العائلة – العشيرة هي التي تشكل التركيب الاساس

للعلاقات الاجتماعية" (ص 145)

بعد هذا المقتف الطويل، نُحيل القارىء الى الفصل الثاني من الجزء الثاني لتفصيل أكثر في هذا الصدد". ولكن لدينا ملاحة بصدد ما اقتطفه الانصاري من شرابي. ف تعليل شرابي هنا غير مقنع الا اذا اعتمدنا نظرية اختلاف الاعراق بيولوجياً عن بعضها البعض، وهذا موقف عنصري بلا موارية. ما السبب الذي حال دون قدرة روابط الدم في اوروبا على البقاء والتماسك، في حين تمكنت روابط الدم العربية من البقاء اساساً للمجتمع العربي–البطريركي. نعتقد ان التطور الانتاجي المادي تحديداً وعلاقات الانتاج التي تطورت وتغيرت على هامش ذلك هي التي شققت علاقات الانتاج، ومن ثم العلاقات الاجتماعية الاوروبية، في حين ان احتجاز تطور المجتمع العربي هي التي ابقت على روابط العائلة–العشيرة. ومع ذلك، فإن روابط العائلة–العشيرة في المجتمع العربي لم تظل بنفس القدر وفي كل مكان. فليس سهلاً ان نلاحظ بنية عشائرية في القاهرة بنفس القدر مع بنية عشائرية في بادية الشام او الجزيرة العربية.

تؤكد هذه الاطروحات على اختلاف جوهري بين الشرق والغرب الاوروبي في مسالة الاقطاع. كانت البنى السيادية والطبقية وآليات استخلاص الفائض وتوزيع استخدامه مختلفة بين الجغرافيتين. وعليه، يعود العامل الحاسم هنا الى الجغرافيا واثرها على الانسان الذي اقام بناه الفوقية على طبيعة المنطقة التي يعيش فيها. وقد يكون سمير امين الاكثر قدرة على التقاط هذا الامر من بين مختلف الاطروحات التي استند اليها الكاتب، وكذلك اطروحات اخرى لم يتعرض لها. (انظر الجزء الثاني، الفصل الثاني).

لقد اشار كتاب كثيرون الى طبيعة السلطة السياسية المركزية التي نشأت في المجتمعات المائية والتقطوا بهذا الدور البيروقراطي للدولة. لكن سمير امين استخدم او وظَّف هذا في سياق خاصية الوطن العربي الذي يتكون جزء محدود منه من مجتمعات مائية (مصر والعراق) في حين ان غالبيته مناطق جافة.

هنا يكمن اساس بعثرة الزراعة وعجز التحكم بأرض لا تنتج فائضاً كافياً عن تمويل مركز مديني تفرزه هي نفسها كنقيض لها لاحقاً فيما يخص السلطة.

نعم، لم تلعب المدينة الدور المطلوب، وبقيت هشة امام الغزاة، لأن ازدهار هذه المدينة كمركز سياسي بيروقراطي للدولة كان قائما على قدرتها على فرض سيطرتها على مناطق اخرى قادرة على بزل الفائض على الاقل عبر المتاجرة معها. أي ان الفائض آتٍ من الخارج وليس بفعالية ذاتية داخلية. فالمسألة تبدأ هنا جغرافية وتأخذ حالة سياسية بيروقراطية سلطوية مدينية دولانية. وحتى حق الملك الالهي فهو امر ناجم عن هذه البنى وليس مؤسساً لها. هذا الحق الذي قام بدوره بالعودة للتأثير مجدداً في البنية التحتية فأعطى اقطاعات محدودة التصرف والسيادة مما حال دون استقلاليتها وقدرتها على بزل واستثمار الفائض. ولكن لو لم

تكن هذه الاقطاعات (الأُعطيات) فقيرة بطبيعتها لتمكنت من تحقيق بعضاً من الاستقلال الذاتي الذي كان بوسعه التأسيس لاقطاع مكتمل.

من جهة ثانية، فإن كافة الاطروحات التي عرضها الكاتب، وإن اجمعت على اختلاف الاقطاع الغربي عن الشرق. لكنها تقوم على قراءة مجتمع فيه بنى طبقية، وهذا ما لم يتعرض له الكاتب الذي كان مأخوذاً بإثبات اختلاف الشرق عن الغرب، مع ان هذا ليس الاساس لبحث علمي.

يضيف الانصاري، يقول الجابري في توضيح هذا المنهج : "...واذن، فالتحليل المادي للتاريخ كما مارسه ماركس – دع عنك قوالب المادية التاريخية الستالينية – ليس "علماً" لتطور المجتمعات عبر التاريخ، بل هو تطور "متحيز" يمارس على الماضي الاقتصادي الاجتماعي – في اوروبا خاصة – الهدف منه لا الكشف عن "الحقيقة" كما هي، بل ابراز او بناء " الحقائق" التي تزكي وتؤكد النتائج المستخلصة من الدراسة المشخصة للنظام القائم في "الحاضر" – حاضر ماركس. وإذن، فيجب ان لا ننتظر منها ان تنطبق على التاريخ العربي، او على اي تاريخ آخر انطباق التحليل العلمي على موضوعه. اننا ان تعاملنا معها على اساس انها علم بهذا المعنى وحاولنا تطبيقها على مجتمعنا العربي فأننا سنكون قد اقمنا بيننا وبين موضوعنا جملة من العوائق الابستيمولوجية (المعرفية) تجعل المعرفة العلمية الصحيحة مستحيلة" (ص 146)[1]

يبدو ان هذا التحليل يُلبس العلوم الانسانية معايير ومقاييس العلوم الطبيعية لا لالتباس عفوي بل بهدف ايديولوجي مسبق للهجوم على علم المادية التاريخية. ان علم الماديةالتاريخية شيىء، وكيفية تناول ستالين له شيىء آخر. انه التحليل المادي للتاريخ، وليس اعتبار تاريخ كافة المجتمعات البشرية متشابهة وبالتالي يمكن قياس تطورها او انتزاع استنتاجات متشابهة ما بينها جميعاً. ما نقرأه في كتابات الانصاري والجابري ليس تسابقاً نحو العلم وليس استقصاء علمي في تحليل تطور المجتمع العربي وإنما تسابق إيديولوجي للهجوم على المادية التاريخية تسابق قائم على قرار مسبق لمعاداة المادية التاريخية. ومن هنا ابتعاده عن البحث العلمي. ما يمكن استخدامه من المادية التاريخية هو ادوات التحليل، وليس نتائج التحليل المستخلصة من دراسة مجتمع معين لتلبيسها لمجتمع آخر.

وهكذا، لا الانصاري ولا الجابري كلفا نفسيهما عناء القراءة المتواضعة لكافة الاطروحات التي استعرضها الكاتب. وكل ما خلصا اليه بعد هذه الدراسة هو ان لهم "اقطاعهم" ولنا "اقطاعنا" لكن من نحن اجتماعياً ومجتمعياً. هل هم طبقات ونحن افراداً هائمة سائبة، على

1 . محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، نقد العقل العربي ؛ 3 0 بيروت: مركز درايات الوحدة العربية، 1990)ص 22 –23.

ماذا يدور التماسك الداخلي للمجتمع والتناقض الداخلي للمجتمع؟ هل يدور على المصالح المادية أم على فرائض الوضوء.

"وذلك ما يدفع كاتب البحث الى الافتراض ان ظاهرة ومرحلة " الدولة القطرية" في مجتمعات الوطن العربي واستمرارها كل هذا الوقت، هي بمثابة ظاهرة ومرحلة اقطاعية متأخرة ومؤجلة تاريخياً جاءت لتعوض عن افتقاد هذه المجتمعات للتنمية الاقطاعية التاريخية بـ " تنمية قطرية" تتناسب مع ظروف العصر الحديث عصر الراسمالية العالمية والسيادات الدولية المطلقة (وبانتظار تحولها – جدلياً – الى حركة وحدة قومية حسب منطق هذا العصر ذاته ومتطلباته ايضاً وليس حسب اية قوانين وقوالب لنماذج وحدوية قومية سابقة لدى امم اخرى)" (ص 154)

من غير الواضح ما الذي يقصده الكاتب بتعويض التنمية الاقطاعية التاريخية بتنمية قطرية. فمعنى التنمية القطرية هنا معنى جغرافي، تنمية بقعة معينة، ولكنه لا يتضمن معنى اجتماعيا اقتصاديا، كأن نقول تحديثا راسماليا، او تنمية اشتراكية، انه تنمية المنطقة وليس التشكيلة...الخ. في معان غامضة كهذه تضيع انماط الانتاج وتختفي التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ومعها الطبقات بالطبع وبالتالي لا يبقى من معاني التنمية شيئاً.

اما تناسب "التنمية القطرية" التي يتحدث عنها الكاتب مع "ظروف العصر الحديث عصر الراسمالية العالمية والسيادات الدولية المطلقة"، فربما اصبحت قديمة جدا في بضع سنوات حيث يتم التهام سيادة الدول لتصبح الراسمالية في حقبة العولمة عدوة لسيادة كافة الامم الضعيفة. والحقيقة ان نقد الانصاري لمسألة الاقطاع عند الماركسيين تصبح اكثر تماسكاً لو انه ابقاها في نطاق تاريخي. لكن هدفه السياسي وقراره الايديولوجي، أي دفاعه المندفع عن الدولة القطرية، وموقفه المضاد للماركسية، اخرجاه من دائرة الباحث الى دائرة المحرض السياسي الذي يُطوع الواقع لمشروع سياسي محدد بغض النظر عن حدود انطباق الواقع.

"ومن منظورنا هذا، يمكن اعتبار ظاهرة "التجزئة" العربية – متمثلة في الكيانات القطرية – ظاهرة تاريخية طبيعية تتطلبها خصوصية التطور التاريخي المرحلي للمجتمعات العربية، باعتبارها مرحلة لابد منها لتحقيق "التنمية" الداخلية في هذه المجتمعات، بما يملأ الفراغات البنيوية والفجوات العمرانية والحضرية الموجود في داخلها وفي بينها، وبما يؤدي في النهاية الى "تواصلها" في شبكة حية من العلاقات المترابطة ضمن نسيج موحد يولد خميرة المجتمع القومي وقاعدته الموضوعية في نهاية المطاف. وبتفسير كهذا، يمكن ان نتجاوز الفرضيات المكررة المستهلكة بشأن "التجزئة" العربية باعتبارها مجرد "مؤامرة استعمارية"، او "خلافاً" بين الحكام، او عرضا من اعراض "الشقاق" السرمدي في الطبيعة العربية؛ وذلك بما يؤدي ايضاً الى تجاوز نظرتنا للتجزئة كمجرد " نقيض لغوي" ضبابي للوحدة – حسب تعبير محمد عابد

الجابري– ويقربنا بالتالي من " طرح مسألة الدولة في الوطن العربي قديماً وحديثاً: كيف تشكلت، وكيف تعيد تشكيل نفسها، وما هي مقومات وجودها ... وما دورها الاجتماعي... وذلك لانه من دون نظرية الدولة العربية الواقعية الفعلية،، الدولة العربية القطرية بمختلف اشكالها، لايمكن وضع نظرية علمية في الوحدة العربية" (ص155)

وهكذا، رغم انطلاق الكاتب من رفضه لما تسمى "الحتمية التاريخية" التي يتمسك بها الماركسيون المبتذلون، نراه يخلق "حتمية تاريخية رسمية عربية" ويتمترس ورائها، وهي حتمية الدولة القطرية التي يراها ضرورية في "التطور" العربي على طريقته. لا يقلل من حقيقة إشكالية التجزئة العربية تهمة انها ضبابية كما يقول الجابري. وهي في الحقيقة تجزئة مرسومة في اتفاقية تم تطبيقها، نقصد سايكس–بيكو. اما هل نسميها مؤامرة، ام لا، فهذا امر من قبيل الترف. وتلافياً لتقديم فرصة للمتمترسين وراء اتهام دعاة الوحدة والقومية والتنمية بالوقوع في شرك نظرية المؤامرة، دعونا نسميها "خطة" الراسماليات الغربية تجاه الوطن العربي، بل وخططها تجاه المحيط والعالم باسره. ان تجزئة الوطن العربي خطة استعمارية متجددة، وللحكام العرب دور مستمر فيها. والحكام هنا ليسوا افراداً. فالحديث عن الحاكم في مواجهة الشعب او الامة، هو إعادة سلفية لعلاقة شيخ العشيرة بالعشيرة. انه عدم خروج من إطار القبيلة. ان الحاكم هو الطبقة الحاكمة، او الطبقة وتحالفاتها التي تقودها مصالحها لتكريس القطرية، باعاقة التنمية واختلاق التاريخ الوطني والنشيد الوطني والثقافة الوطنية وأحيانا كما نقرأ ونسمع في بعض وسائل الاعلام العربية حديثا يقول: "الانسان الاردني او السعودي...."!

"ورغم كون الاقطاعية تجزئة سياسية بمقياس الامتداد الجغرافي الاوسع، فانها مثلت في الوقت ذاته عمليات توحيد للأجزاء الاصغر منها في تدرج تاريخي طويل الامد، يتمثل في انضمام الوحدة الاصغر منها الى الوحدة الاكبر منها، او اجتماع الوحدات الصغيرة ضمن وحدة اوسع ... وهكذا: " فبفضل الاقطاعية تم التخلي عن الابقاء حية وحدات سياسية غير قابلة للحياة، وبذلك نشأ جو اصلح للاختبار السياسي. ان وحدة الحكومة الاقطاعية كانت تشمل بصورة جيدة وحدة اجتماعية – اقتصادية فعلية" (وذلك لم يتحقق للاقطارالعربية المتباعدة عضوياً في الاطارالعثماني)[1].

يُجيز لنا هذا الحديث توجيه السؤال التالي: ما هي الوحدة او الكيان السياسي القابل للحياة؟ ما معنى القابلية للحياة؟ وهل هذه القابلية اذا اتفقنا على تعريفها في فترة معينة، قادرة او يمكن سحبها على المراحل والمواقع الاخرى في التاريخ والعالم؟ هناك كثير من الدول القطرية العربية، الكيانات العربية غير قابلة للحياة بمعاني مختلفة من واحدة الى أخرى. ان

1. شترابر، المصدر نفسه، ص 18.

ما قال عنه الكاتب في صفحات سابقة من كتابه: "سماح او تسامح القوى الاقليمية تجاه وحدة ساحل وداخل عُمان" يتضمن عدم قابلية الحياة لكيان لا يمكنه الدفاع عن نفسه ولذا، يقرر له الآخرون بسماحهم او تسامحهم ان يعيش او لا يعيش. ان دولة قطرية تعيش على الدعم الاجنبي لأن لها دور سياسي جغرافي في المنطقة معادي للوحدة العربية هي دولة غير قابلة للحياة. واذا ما قمنا بتعداد تفصيلي اكثر لعدم قابليات الحياة سنجد ان القليل من الاقطار العربية قابل للحياة وحده. ان ما هو قابل للحياة في حقبة العولمة هو دولة عربية موحدة او واحدة.

"وهذا ملحظ علينا ابقاؤه في الذهن،لأننا سنطبقه بعد قليل على الدولة القطرية العربية، حيث سيكون لها دور مماثل لدور الوحدة الاقطاعية في هذا الصدد، فهي (أي الدولة القطرية) وان كانت تمثل "تجزئة" على الصعيد القومي فانها تمثل عملية " توحيد" تدريجي على الصعيد المحلي والمقاطعي بمقياس التجزؤ الفعلي الذي كان قائماً قبلها على مستوى "الولايات" مع باشويات وايالات وسناجق، ضمن الاطار الفضفاض للامبراطورية العثمانية التي كانت في واقع الأمر بناء سلطويا فوقياً اكثر من كونها دولة بالمعنى العضوي للدولة. وبناء على هذه الحقيقة التاريخية، فان كثيراً من الكيانات القطرية العربية جاءت "توحيداً" في واقع الامر لولايات ومقاطعات كانت متفرقة اصلاً – من الناحية الفعلية – سواء داخل الاطارالعثماني او خارجه... فالعراق – مثلاً – كان "توحيداً" لولايات عدة، وكذلك كانت سوريا. وينطبق ذلك ايضاً على السعودية وليبيا حيث تمثلان " توحيداً" لمقاطعات عدة لم تكن موحدة قبلاً. ودولة الامارات، على صغرها، تمثل توحيداً لسبع امارات. واليمن الجنوبية، التي كان وجودها تجزئة لليمن الكبيرة، جاءت في بداية تكوينها "توحيداً" لسلطنات وامارات عدة. (ص 157 –158)

يخلط الكاتب هنا بين التقسيمات الادارية التي قامت بها السلطة العثمانية كحاكم مستعمر، بمعنى انها ليست "انقسامات" ذاتية عربية، بل تقسيمات مفروضة، وبين التقسيمات التي قامت بها خطة سايكس–بيكو، وطبعاتها اللاحقة التي تحمل القرار الراسمالي الغربي وبصمات الحكام العرب ولا سيما في الجزيرة العربية. وعليه، يمكن للكاتب ان يُفاخر بأن دولته القطرية اوسع من "سنجق، وإيال ومحلة وقرية..." لو كانت هذه هي انقسامات عربية اساساً. بل هي انحطاط تركي فرض على وطن كان قد شكل دولة بل امبراطورية. ويمكن للكاتب نسب "مساهمة" للدولة القطرية، لو كانت هذه الامة قد حصلت على حق تقرير المصير فيما يخص الوحدة او القطرية وبالتالي اختار الناس الدولة القطرية. أضف الى هذا ان هذه الدول القطرية لم تقم بدمج مناطقها بل سارت طبقا للحدود التي رسمتها اتفاقية سايكس–بيكو. وعليه، يصح حديث الكاتب فيما لو قامت إحداها بضم مناطق جديدة. هذا ما

قام به العراق عام 1990، وهو ما كلفه عدوان عام 1991، وحصار ثلاثة عشر عاماً وعدوان جديد في هذا العام 1993.

"وكان هذا الوضع نتيجة طبيعية للتكوين الجغرافي للمنطقة بطبيعتها القاحلة او شبه القاحلة حيث الضعف المتأصل للحياة الريفية، خارج المناطق المروية والمزروعة بكثافة، يسمح بنشوء حالة كهذه... لذلك فقد ندر اقامة وحدة اقليمية (متنوعة) تعتمد على التكامل الاقتصادي بين المناطق المختلفة كمناطق الجبل والسهل، على سبيل المثال. ومن الجدير بالملاحظة ان المواقع التي اختيرت للمدن الاسلامية كانت تقع على مفترق طرق التجارة الدولية البعيدة، او الطرق العابرة للقارات...وكانت هذه المدن تمثل مراكز (عواصم) لاحواض منعزلة صغيرة، او لسهول مكتفية ذاتياً، او لواحات وفيرة المياه كدمشق او فاس... اما ظاهرة" مدينة – السوق الصغيرة The Little Market – town التي تقوم بدور الاتصال بين الوحدات الطبيعية المختلفة على امتداد محور السهل بالجبل مثلا، والتي كانت منتشرة في اوروبا الغربية، فهي عملياً ظاهرة غير معروفة في العالم الاسلامي" (ص 166)[1]

"والمفارقة التاريخية والجلية هي ان الدولة القطرية – ايا كانت مشاعرنا نحوها – هي المؤهلة واقعياً وعملياً في الوقت الحاضر لتعمير تلك الفراغات وتنميتها. فلأول مرة في التاريخ – بعد تفكك الاطار الفضفاض للامبراطورية العثمانية التي غدت في عهودها الاخيرة تعطي ايهاماً بالوحدة اكثر مما تجسدها بين مختلف الكيانات العربية التي كانت تعيش في حقيقة الامر واقعاً " انفصالياً" خاصاً بها، سواء كانت تحت الظل الرمزي لتلك الامبراطورية او بمعزل عنها – نقول انها لاول مرة منذ عهود بعيدة تنشأ في كل جهة عربية "ادارة" و "حكومة" خاصة بها تتولى ادارة شؤونها, "تنمية" اقليمها بعد ان كان الكثير من المناطق العربية ارضاً خلاءً او مناطق للرعي العشوائي او مناطق خطرة لا يرتادها احد، بما يمثل حركة موضوعية لسد تلك الفراغات وتعميرها – في كل قطر عربي – بغض النظر عن النيات السياسية او الايدلوجيات المعلنة للأنظمة القطرية التي تسير في ظلها – وبرغبتها او دون رغبتها – تلك الحركة الموضوعية المتدرجة والمتصاعدة على المدى التاريخي – بصورة جدلية – نحو التواصل الشامل. (ص 167 –168)

"واذا جاز ان نطبق ذلك عربياً على المرحلةالقطرية" يمكننا القول انه كلما نضج النظام القطري وحقق وظيفته التاريخية في التنمية القطرية الموصلة للنمو القومي، كلما اقترب

1. Xavier de plandhol, The Geographical Setting,in: P.M.Holt Ann K.S. Lambton and Bernard Lewis, eds. The Cambridge History of Islam (Cambridge.Eng: Cambridge Uni-versity Press, 1982), vol.2B.pp, 465 – 466.

الموعد التاريخي للوحدة القومية وتم تجاوز المرحلة القطرية لذاتها، ولعلها ليست مصادفة ان الكيان القطري الاقدم والانضج بين الكيانات القطرية العربية، هو الكيان المصري كان اسبق الكيانات لقيادة حركة الوحدة العربية في التاريخ المعاصر، وباتجاه اقدم كيانين قطريين المشرق، وهما سوريا– في مشروع الجمهورية العربية المتحدة – والعراق، مع سوريا، في مشروع " الوحدة الثلاثية" ومن ابرز الخصائص المتوازية والمتماثلة بين الكيان الاقطاعي في اوروبا الغربية واليابان، وبين الكيان القطري العربي، هو ان كلاهما مثل الاطار العام والبوتقة لتحويل الولاء من القبيلة والطائفة والمحلة الى" الكيان السياسي العام" والى السلطة العليا في هذا الكيان. فلقد ادت الاقطاعية الاوروبية الى تذويب الولاء القبلي لدى القبائل الجرمانية وتحويله الى ولاء تعاقدي في اطار الكيان الاقطاعي نحو السيد الاقطاعي وسلطته العليا. وحيث ان الولاء القبلي والطائفي والمحلي بقي فاعلا في التنظيمات الاجتماعية التقليدية العربية – بعد انهيار الخلافة المركزية مع عدم المرور بمرحلة اقطاعية – فان الكيان القطري، يعمل الان على تذويب تلك الولاءات التقليدية في البوتقة الوطنية الواحدة بفكرة الولاء الوطني بما يقرب من مفهوم المجتمع المدني (القانون – التعاقدي).

وكما عمل الكيان الاقطاعي على سيادة قانونه وانظمته في عموم كيانه بما يتجاوز الاعراف القبلية والمحلية، فان الكيان القطري العربي يعمل الان على سيادة قانونه وانظمته بما يتجاوز الاعراف القبلية والمحلية في تركيبته السكانية واطرافه المختلفة والنائية

واذا كانت الكيانات الاقطاعية الاوربية وانظمتها واوضاعها قد افرزت عمالة مهاجرة من الأرض الزراعية الى المدن الجديدة، بما مهد لانتشار وتوفر الايدي العاملة في سوق قومية تتجه نحو التوحد، فان الكيانات القطرية واوضاعها وعلاقاتها افرزت هي الاخرى عمالة مهاجرة من الاقطار الزراعية كثيفة السكان الى الاقطار حديثةالتصنيع والتحضر، مما وفر ايضاً قوة اليد العاملة في سوق قومية متوسعة يتحدى وجودها المتنامي والمترسخ جميع اشكال الخلافات والصراعات السياسية بين الكيانات القطرية وانظمتها. (ص 169)

حبذا لو كان الامر على هذا النحو. ففي اعقاب الازمة العراقية الكويتية، طردت دول مجلس التعاون الخليجي قرابة مليون عامل يمني كانوا يعملون فيها. وطردت الكويت كافة الفلسطينيين الذين عملوا فيها، وطُرد مئات الآلاف من العمال المصريين والاردنيين...الخ. لقد ادركت الدولة القطرية في الخليج، اهمية ظاهرة بناء طبقة عاملة عربية، فانتهزت الفرصة لتفكيكها، ووسعت الابواب للعمالة الاسيوية التي لا نقاش حول انسانية تشغيلها، ولكن بالمفهوم القومي فهي أداة لنزيف الفائض "القومي" الى الخارج. الى دول قد لا تقف في التحليل الاخير مع الامة العربية. لعل اشرس الدول وقوفاً ضد العرب في حملة المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة بعد احداث 11 ايلول 2001، كانت الهند وباكستان!. فمن الذي تحدى الآخر، السوق القومية المتوسعة، أم الدولة القطرية المنغلقة؟. ان العمالة الهندية

في الخليج تشكل اكثرية على اهل البلاد العرب رغم ان الوطن العربي يعج بملايين العاطلين عن العمل وهي ملايين تفوق حاجة بلدان مجلس التعاون الخليجي (انظر الفصل الاول من هذا الجزء). وهكذا، فإن الدولة القطرية، ومخافة ان تسقط رغما عنها في ان تصبح نموذجاً قوميا وحدويا من خلال توحيد الطبقة العاملة العربية، فقد لجأت لاستجلاب عمال اجانب لا سيما من الهند وباكستان. وقد اصبح هؤلاء الاجانب اكثرية من جهة وجالية اجنبية من جهة ثانية بما يهدد ذات يوم ان تقوم الولايات المتحدة بخلق اسرائيل جديدة (كانتون هندوسي) من هؤلاء، اذا ما شعرت ان النفط مهدداً من قبل قوة عربية وبالتالي يكون مصير أهل الخليج كمصير فلسطين او الاندلس[1]. ألم يبدِ السفير الانجليزي في بغداد، باكرا، في نهايات القرن التاسع عشر مخاوفه من وقوع طريق الهند بيد حاكم عربي قوي؟ فلماذا لا تقلق الولايات المتحدة على وجود النفط بايدي دول وانظمة عربية هي على كف عفريت؟ ولماذا لا تقيم بدل شركة الهند الشرقية دولة نفطية للجالية الهندية؟. لعل ما يعزز تحليلنا هذا محاولة العدوان الاميركي الحالي احتلال العراق ووضع اليد على البلد والنفط.

"ومن اطرف واشوق المقارنات التي يمكن ان نلاحظها بهذا الصدد انه كما مر الاقطاع في فترة نضوجه بمرحلة" الاقطاع المركزي" حيث اخذت الكيانات الاقطاعية الكبيرة والفاعلة تضم الكيانات الاصغر منها في " وحدات" اكثر مركزية – وذلك قبل تحول النظام الاقطاعي جدلياً الى الوحدة – فانه يمكن الملاحظة بشيء من التجريد الفكري ان القطرية العربية تتحول الان الى ما يمكن ان نسميه " القطرية المركزية " منذ بدأت مشاريع الوحدة والاتحاد بين الكيانات القطرية تنزع الى خلق كيانات اكبر، وان يكن بأشكال مختلفة شديدة التباين والمتفاوته اخفاقاً او نجاحاً، بدءاً بمشروع الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، الى مشروع الوحدة الثلاثية (مصر – سوريا – العراق) والاتحاد الثلاثي (مصر سوريا ليبيا) الى وحدة اليمنين الى الاطار العام المشترك للعلاقة الخاصة بين سوريا ولبنان، الى المحاولة العراقية في الكويت، الى الحاق الصحراء بالمغرب. هذا فضلاً عن ظهور مشروعات جماعية للقطرية المركزية مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي". (ص168 – 169) .

وإن كنا لا نخفي اغتباطنا بهذا الحماس الوحدوي للكاتب، إلا ان طريقة سوقه للامثلة على دور الدولة المركزية، مقطوع عن سياق تطوره الطبيعي. فهذا التطور لا علاقة له او لا مشابهة له لا بالاقطاع المركزي التوحيدي، ولا بالتوحيد الراسمالي البسماركي، لأن الدولة القطرية العربية في حالة وسيطة بين المرحلتين، بل ومختلفة عن جوهر كل منهما. وفي الحقيقة، فإن هذه الدول لم تنفذ ايا من الاتفاقات التي وقعت عليها مما يؤكد عدم اصالة التوجه الوحدوي لديها (انظر الفصل الاول).

1 . قلت هذا في مداخلة قدمتها في احدى جلسات المؤتمر الشعبي لمقاطعة المنتجات الاميركية في دُبي 13-14 ايار 2002.

كما تجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان الخلافات واسعة بين الكتاب العرب بشأن محاولات الوحدة او التوحيد التي اوردها الكاتب. وأبعد من هذا، فإذا كان هناك خلاف على البسماركية مثلا، هناك كتاب ضد الوحدة اصلاً لكنهم مع التبعية للمركز الرأسمالي.

"ونظراً الى ما يتهدد بعض الدول القطرية العربية في هذه الاونة من مخاطر العودة الى هذه الانقسامية، فان المنزع العام هو ثبات هذه الكيانات ومقاومتها الانقسام، بل وميلها الى المزيد من المركزية القطرية، كما يتبين. (ومن هذه الزاوية، فان الحفاظ على "وحدة" الكيانات القطرية القائمة – ضد تهديد العودة الى التجزؤ الذري– يبدو الان مطلباً تاريخياً تقدمياً" (178)

ان وضع بلد وتناوله في سياق التطورات المحيطة به امر لا نقاش فيه، شريطة ان لا يتم وضعه او نقاشه بشكل مجزوء عن السياقات كافة. فمن الصحيح الوقوف الى جانب الدولة القطرية ضد محاولات تقسيمها. لكن الكاتب لم يبين، على غير عادته في مواضع اخرى، من هي عوامل او قوى الدفع باتجاه التقسيم. وباعتقادنا، ان هناك قوتي دفع تغذيان عملية تجزئة الدولة القطرية نفسها، وإن كانتا، اي قوتي الدفع، في الاساس حليفتان. إن إصرار الدولة القطرية على عدم التكامل القومي، اللهم إلا في تقارير وتعاون وزراء الداخلية العرب، إنما تُبقي على التخلف والفقر وهي امور تسمح بتسلل الراسمالية الغربية المعولمة الى المبنى الاجتماعي الطبقي والطائفي لتخلق وتغذي قوى انفصالية على اعتبار ان المركز المعولم معادٍ حتى للدولة القطرية، وإن كان هو خالقها وراعيها، أي الدولة القطرية. فهو راعيها كي تقف ضد الدولة القومية وليس كي تصبح دولة قوية مركزية. وهذا يبين لنا ان قوة الدفع الاخرى هي باتجاه تجزئة الدولة القطرية من الداخل.

لأن مقتضيات هيمنة راس المال تفرض تفكيك الوطن العربي الى كانتونات. ولا يخفى ان الاتفاق الذي خضعت له حكومة الخرطوم في تموز 2002 مع انفصاليي الجنوب المدعومين من الولايات المتحدة هو نموذج وحالة دراسية على مشروع تقسيم الوطن العربي بأسره الى كانتونات.

"واكمال بناء الدولة، بطبيعة الحال، عملية نمو تاريخي لايمكن انجازه بين عشية وضحاها، في ضوء ما اوضحناه من غياب تاريخي للدولة اصلاً. وهناك مراحل في التاريخ لا يمكن" حرقها" . ومن تجارب معاصرة (في المعسكر السوفيتي السابق مثلاً) اتضح ان من يحاولون "حرق" مراحل التاريخ، عليهم – بعد وقت طويل – اعادتها من جديد، ربما من نقطة الصفر". (ص 186 –187)

هناك دروس تاريخية كثيرة مستفادة من تفكك الاتحاد السوفييتي، وهناك دروس سوف تستنتجها اجيال مقبلة، ولكن الدرس الذي يشير اليه الكاتب هو نكوصي الى ما قبل تكون الاتحاد السوفييتي نفسه. فالاتحاد السوفييتي، وروسيا تحديداً، لم تحرق مرحلة الراسمالية، بل كانت قد عبرتها قبل ثورة اكتوبر. وعليه، حتى لو كانت تعيدها الآن سواء روسيا او الجمهوريات الاسلامية الاخرى المنفصلة عنها، فإن ما يُعاد من جديد، ليس مراحل حُرقت، بل

مراحل حارقة، اي راسمالية المافيا! إن نقد فشل وإشكالات الاتحاد السوفييتي والاشتراكية المحققة شيىء، والدفاع عن نمط الانتاج وعلاقات الانتاج الراسمالي التي تقود العالم اليوم الى البربرية شيىء آخر تماماً. فحين تهب جموع الاجيال الشابة، حتى في امريكا رافضة الحرب والعولمة وبالتالي الراسمالية، لا يصبح شيئاً مشرِّفاً ان يتلذذ مفكر عربي بعودة الراسمالية بجوهرها الوحشي. وبعيداً عن تاييد النظام الاقتصادي للبروقراطية السوفييتية، تجدر الاشارة الى ان وجود الاتحاد السوفييتي هو الذي حال دون قيان لمركز الراسمالي بإعادة الاستعمار الى العالم الثالث. بينما بعد تفككه، ها هي اولايات المتحدة تعيده وتبدأ بالوطن العربي. لم تكن تجربة الاشتراكية في القرن العشرين حرق مراحل. اه هذا مجرد اقاويل لبرالية راسمالية غربية. ان الخلل في التطبيق الاشتراكي شيىء، واتهام محاولات تصفية الراسمالية شيء آخر تماماً. وباختصار، فإن من يتوكأون على حرق المراحل إنما يقصدون في الاساس تخليد مرحلة الراسمالية بحجة عدم نضوج الظروف الموضوعية للثورة الاشتراكية. أما وقد انفضح وجه الراسمالية المعولمة الآن، فإن ما هو منتصب أمام العالم مجرد منارة من الدم تشعلها الولايات المتحدة لامتصاص القوت اليومي لاطفال العالم.

"لذلك فعندما تطرح ادبيات الثورة الليبية فكرة " الغاء الدولة " في ليبيا فانها، في الواقع، تتجاوب مع حقيقة قائمة في المجتمع الليبي هي وضعية " اللادولة " أي غيابها تاريخياً وعلمياً. والمفارقة انه اذ تدعو الثورة الليبية الى الغاء الدولة، فانها في واقع الامر تباشر تأسيسها بكل ما اوتيت من قوة؟ وذلك ما ينطبق ايضاً على معظم "الانظمة الثورية" في الوطن العربي التي تمارس دور الانظمة التقليدية السلطوي نفسه، في واقع الامر. واذا امعنا النظر، فحتى " الدولة" في مصر ذاتها ينقصها احد المقومات الهامة للدولة الكاملة. فكما لاحظ محمد حسنين هيكل في ضوء الدراسات المصرية المتعمقة التي اجريت للكشف عن الاسباب الجوهرية لهزيمة حزيران / يونيو 1967 فان" وظيفة الحرب" الفعلية لم تكن ضمن الوظائف التي كانت ملقاة على عاتق الدولة والشعب المصري معظم فترات التاريخ، حيث اضطلع بها في القديم الجند المملوكي والتركي المستجلب، واحتكرتها في العصر الحديث الدولة الاستعمارية الحامية، ولم يشترك ابناء المصرين الحقيقيين في المؤسسة العسكرية للدولة المصرية الا في وقت متأخر هكذا"[1]. لم يتح لمصر ان "يتمرس جيشها على اساليب القتال ويتمكن شعبها عن استيعاب فكرة الحرب" ... والمحصلة، " انه حتى منتصف القرن العشرين لم يكن العرب (ومن بينهم مصر) قد تعرفوا بعد على فكرة الحرب وعلى دورها في صهر وصب وصياغة معادن الامم".

ان نقد الكاتب لالغاء الدولة في ليبيا نقد صحيح علماً بأنه إلغاء شكلي حيث ان جوهره هو دولة تسلطية ومخابراتية، اي ان ما هو ملغى هي دولة الشعب. ونقده لنمط الدولة "الثورية" في الوطن العربي صحيح ايضاً، ولكنه لا يُبدي راياً في دول الملكيات والاسر الحاكمة من غير الجمهوريات؟ نتمنى ان لا يكون شرطاً لمن يكتب عن الحرب بأن يكون خبيراً حربياً. فإذا كان

1 . محمد حسنين هيكل، الانفجار: قصة حرب يونيو 1967(القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1990)، ص803.

المصريون لم يتمرسوا بالحرب حتى منتصف القرن العشرين، فإن الكيان الصهيوني لم يكن موجوداً قبل ذلك، ومع ذلك فلديه جيش ذو قدرة حربية كبيرة. فهل الجنس العربي هو الذي يحتاج الى تراث لفيات من السنين حتى يكون قادر على الحرب؟. تُحارب الشعوب حربها التي لا تحتاج كثير تدريب كالجيوش النظامية، إذا وجدت القيادة الامينة لقضايا الشعوب. وبالطبع، فإن جزءا من امانة القيادة وجود الاسلحة المناسبة. ولا أدل على ذلك ان الجيش المصري تمكن من سحق الجيش الصهيوني في اكتوبر 1973، بعكس تنظيرات هيكل وغيره. ان هيكل نفسه هو الذي كتب في اعقاب حرب 1967 ناصحاً العرب "بعدم مناطحة الثور الاميركي" فهل يساعد هذا على التمرُّس بالحرب؟. اما الفريق سعد الدين الشاذلي الذي حارب في الكنغو، وفي حربي 1967، و 1973 فلا يزال يرى ان بوسع العرب الانتصار في الحرب العسكرية على الكيان الصهيوني رغم تفوقه التسليحي الواضح. وبمقياس الكاتب، فإن ست سنوات بين 1967 و 1973 غير كافية لتحويل بلد وجيشة من "جهلة" في شؤون الحرب الى منتصرين على جيش متمرس ومسلح بأحدث الاسلحة. لا نعتقد ان الاشكالية هي في استيعاب شعب لفكرة الحرب، بل هي في إشراك الشعب في تقرير مصيره، ان يسمح له بممارسة حرب الشعب، وأن يؤمن بالهدف الذي حصلت الحرب من اجله. علينا ان نتذكر ان الشعوب العربية لم يسمح لها بأن تحارب، فطالما حالت الانظمة دون اي دور للشعوب. اما الحرب التي تنغمس فيها الشعوب العربية مجبرة وبشكل دائم، فهي الحرب الاهلية التي تشنها الدولة القطرية –الطبقة الحاكمة– في كل قطر وقطر ضد الشعب سواء بالقمع او احتجاز التنمية، او شطب حرية التفكير، وحرية العمل، ومساواة النوع...الخ. كيف كان لشعب الجزائر ان يقهر فرنسا علناً وعلانية رغم عدم وجود دولة له وعدم "تمرسه" في الحرب على رأي الانصاري. وربما تحديداً لعدم وجود دولة قطرية هناك حيث تخاف الطبقة الحاكمة على عرشها ومصالحها. ويمكن سحب نفس المثال على جنوب اليمن والجنوب اللبناني الذي كان احد شروط انتصاره هو غياب الدولة اللبنانية من هناك. تُرى، ألا يُعتبر تعرض الوطن العربي للغزوات من كافة انواع الاعداء خبرة في الحرب أم ان تجارب التاريخ لا تُنقل عند العرب من عصر الى آخر.

"هكذا، فحتى اعرق وارسخ "دولة " في المنطقة العربية ظل ينقصها حتى وقت قريب التمرس بوظيفة اساسية من وظائف الدولة المكتملة، بل اخطر وظائفها بالنسبة الى وجودها وسيادتها، الا وهي وظيفة "الحرب" الوطنية او القومية . وهذا يعني ان مختلف التكوينات والتشكيلات الدولوية (نسبة الى دولة) في المنطقة العربية مازال القطر بحاجة الى مزيد من النمو والتطور والنضج ليصل الى اكتساب جميع مقومات الدولة التامة في تكوينها.

اذاً، فهل مسألة الطبيعة السلطوية او التسلطية الحادة للأنظمة العربية . من راديكالية وتقليدية على السواء – هي مسألة عطش الحاكم العربي الى السلطة ليس الا؟ ومسألة الارث الاستبدادي للدكتاتورية ليس غير؟ ام ان للمسألة وجهها الموضوعي الاخر ... هو وجه التطور التاريخي بمنطقه الذي يحتم اكتمال وانضاج الدولة وسلطاتها وركائزها قبل الشروع في

تغيرها ديمقراطياً او ثورياً او نحو ذلك؟ والملاحظ – تاريخياً . ان جميع الدول، في الشرق والغرب، قد جنحت نحو المركزية السلطوية المفرطة في عهود تأسيسها وتثبيتها (حتى تلك ذات الارث الليبرالي)" . (ص 198)

في دفاعه عن ضرورة الدولة وتمديد عمرها، وهذا الأهم، يبتدع الكاتب مبررات لا ضرورة لها. فليس شرطاً لشعب او امة ان لا يستحق دولة إلا اذا دخل حرب إبادة. وهذا امر لا يعني عدم مقاومة الامم للاستعمار والاحتلال. لكن المسألة ليست مرهونة فقط بمسيل دماء غزيرة. ولنأخذ مثالي المغرب والجزائر. لقد تمرس الشعب الجزائري في نضال قلما مارسه شعب في التاريخ، وبذل تضحيات وجرأة متميزة، اما المغرب، فلم يكن نضاله التحرري بنفس الكلفة، ومع ذلك، فإن الدولة القطرية في البلدين انتهت الى نفس المستوى من احتجاز التنمية والحريات. فلا الدولة المتمرسة في الحرب خلقت دولة متجهة نحو التمركز والتكامل العربي، ولا البلد الذي نال استقلاله الشكلي السياسي بدون دماء كثيرة فعل ذلك، بل ان الدولتين القطريتين تتحاربان منذ ربع قرن، وربما يفيدهما هذا كتجربة حربية حسب تفكير الكاتب، على الصحراء الغربية، اي تتحاربان على زيادة عدد الدول القطرية. اما قول الكاتب بأن جميع الدول في الشرق والغرب جنحت نحو المركزية السلطوية المفرطة في عهود تأسيسها وتثبيتها، فهو كلام تعميمي لا يليق بمن يرفض التعميم، مثلا التعميم الماركسي. ان المركزية السلطوية شيىء والقمع الحرياتي المطلق شيىء آخر، ناهيك عن قمع التنمية والقمع المخصص تحديداً للتوجهات الوحدوية العربية.

"ومن لبنان حيث شهد واحدة من اعرق التجارب السياسية العربية، الى الصومال حيث شهد اكثر التجارب تواضعاً، نجد المفارقة المريرة ذاتها تتكرر: عندما تنهار السلطة باجهزتها، يبدأ انهيار الدولة عاجلاً ام اجلاً، ويأخذ الوطن ذاته بالتفكك، وتشرئب التعدديات والعصائب الكامنة في حرب اهلية. وهذا ما يهدد كيانات عربية اخرى اكبر واقوى من لبنان والصومال. ولوكانت " الدولة" العربية مكتملة التكوين راسخة الاسس من حيث هي مؤسسة دولة بالمعنى الصحيح، لما واجهنا بطبيعة الحال مثل هذا الوضع".

لا يكمن وجه الغرابة في تفكك السلطة في لبنان والصومال وبالتالي بروز ما يسميه العصائب، وإنما يكمن في العوامل الكامنة وراء ذلك. لا يكفي النظر الى السطح والنتائج، ولا بد من قراءة الاسباب والقوى الكامنة وراء ذلك. فكل من لبنان والصومال في الاساس ليست اقطاراً وإنما كيانات كان يجب ان لا تُقام أصلا. لقد هزمت الدولة المصرية الحديثة في عدة حروب، ومع ذلك لم تتفكك. علينا ان نفرق اولا بين قدرة قطر على الصمود في كل ازمة وقدرة كيان غير طبيعي اساساً. لقد أُقيم لبنان ليكون نموذجاً للكيان القطري المتخارج بطبيعته. لم يتم قطع الحبل السري الذي يربطه بفرنسا، ولاحقاً حتى الولايات المتحدة. أضف الى هذا ان الحرب الاهلية في لبنان لم تكن لبنانية داخلية بحتة بل كانت أيضاً حرب الآخرين ضد بعضهم البعض في لبنان. انها حرب الكيان الصهيوني والمركز الامبريالي ضد النضال الفلسطيني

وسوريا والامة العربية. وعليه، فإن الاساس هو لماذا حصلت الحرب.

تختلف مأساة الصومال بالطبع، ولكن العوامل الكامنة وراء تفكيك الصومال، ليست المسائل القبلية او انتماء الشعب هناك الى "اللا–دولة" . ان قراءة اقتصادية للحدث تبين الدور الذي كان لصندوق النقد الدولي ووصفاته لاقتصاد السودان وانفتاح هذا الاقتصاد على السوق العالمي هو الذي كسر ظهر اقتصاد البلد، واوجد فيه دولة مفلسة تخلت طبقا لوصفات صندوق النقد الدولي عن دعم الحاجات الاساسية للناس، مما خلق وعمق عدم ثقة المواطن بها. فحين يصبح دور الدولة مضاداً للمواطن، لا يصبح غريباً انكسار ثقة المواطن بها، ومن ثم طفوقه في البحث عن مصادر أمن أخرى، صحيح اقل من دورها وحجمها، ولكن الدولة نفسها لم تعد موجودة، ولا خلَّفت ورائها إرثا نظيفاً. ورغم ذلك، فها هو الصومال يحاول مجدداً إقامة دولته من جديد. كان يجب على الكاتب ان يرى في تجربتي لبنان والصومال بُعد هشاشة الكيان، الذي كان يجب ان لا يُفصل عن القطر الاكبر منه، وأن يرى دور المركز الامبريالي في حقبة العولمة وهو الدور الذي اصبح لا يؤمن بنفس الدولة التابعة او المابعد–كولونيالية التي خلقها من اجل حقبة ووظيفة معينتين. ففي حقبة العولمة، وتتفيه وتبهيت سيادة الدولة في المحيط، لم تعد الدولة في هذا المحيط مهمة، وربما تفكيكها الى كانتونات وخلق حالة الفوضى هو الافضل لمرحلة تريد العولمة ان تجعل طابعها الاساسي هو البربرية. في هذا الوضع، لا تعود مهمتنا تثبيت الدولة القطرية، وإنما دمجها في الدولة القومية.وان لا يعود الصحيح هو ما يقوله الكاتب في السطرين التاليين بناء الدولة القطرية لأن العرب في اولى مراحل بناء الدولة.

"الاعتبار الموضوعي يتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها في هذه المرحلة باعتبار ذلك من اولويات التطور التاريخي الذي ما يزال العرب – من حيث عملية بناء الدولة – في اول مراحله"

إن بناء الدولة امر نسبي جداً وخاصة بالنسبة للأمم القديمة. فالامة العرية ذات خبرة تاريخية طويلة في بناء الدولة، اي لسنا أمة طارئة على التاريخ. ولا يمكن بالتالي غض النظر عن كافة خبرات هذه الامة واعتبارها بادئة من جديد، او نفي قدرة ذاكرتها على الاحتفاظ بالتاريخ والتراث، وبالتالي، فهي تبدأ دوما من نقطة الصفر كما اشار الكاتب مرات ومرات.

"علماً ان الدول الديمقراطية العريقة، نمت اولا واستقرت من حيث هي دول، ثم تحولت تدريجياً الى دول ديمقراطية، فهل يمكن ان تكون حرية وديمقراطية خارج الدولة... اذا كانت " الدولة بلا حرية فهي ضعيفة متداعية ". – وهذا ما تطلب من السلطة العربية، بالضرورة، ادخال عنصر الحرية في معادلة بنائها المؤسسي الجاري للدولة – فان الوجه الاخر للمسألة " ان الحرية خارج الدولة طوبة خادعة ".

كل شيىء نسبي اذا كان لنا ان نقبل بهذه النظرية العلمية. وعليه فما هي الفترة الزمنية التي يطلبها الكاتب للدولة القطرية حتى تصبح ديمقراطية؟ ام انه تحت شعار هذه الضرورة او تلك يتم تأجيل كل شيىء إيجابي! ما تسمى بالدول الديمقراطية العريقة تحولت تدريجيا الى

الديمقراطية. فالسؤال هو ما هو المدى الزمني المقبول للتحول الديمقراطي؟. هذا رغم ان هناك تساؤلات كثيرة على هذه المقولة. فقد ترافقت، تقريباً، دقرطة هذه الدول مع انتقالها من الاقطاع الى الراسمالية. اما هل طبقت الديمقراطية بشكل مقبول فورا ام لا فهذا امر آخر. لقد سادت في تلك الدول دساتير وتشريعات تحمي الملكية الخاصة، وهذا لعب دورا تنمويا فعليا، بغض النظر عن كونه لصالح طبقة ويستغل أخرى. ولكن في الدول القطرية العربية غير "الثورية" كما يراها حيث تملك العائلة المالكة كل البلد. فما الذي يقنع من يملك بلداً بحاله ان يدقرط البلد على "حسابه" وفي الدول "الثورية العربية، تتحكم البيروقراطية بكل شيىء، لدرجة امتلاكه. فمتى تقرر هذه الدولة القطرية دقرطة البلد؟.

هذا ناهيك عن مسألة اخرى، وهي ان دول المركز التي يتحدث عنها الكاتب تبلورت ونمت وترسملت في حقبة تاريخية معزولة عن تدخل عدو اجنبي قوي. في حقبة كان العالم نفسه لا قطبي. عالم تراخت فيه قبضة الامبراطوريات. اما في حالة الوطن العربي، فان نفس دول المركز هي ذلك القطب الذي يطبق على صدور العالم باسره.

"كما ان الثورة بمعزل عن الدولة تصور وهمي، اذ "تكون الثورة قبل ان يطاح بالنظام القائم ما إن ينهار حتى يبدأ نظام جديد وتنتهي الثورة لتصبح شعاراً تختفي وراءه اهداف الدولة الدائمة". فلا مهرب اذا – للحرية وللثورة – من العودة الى حقيقة الدولة وواقعها: "وكل من اراد اسقاط دولة، بغير منطق الدولة، لامحالة منكسر دون مطمحه" .(ص191)[1]

ولكن ماذا عن طبيعة الدولة وطبقية الدولة؟. ان دور الدولة بحاجة الى نقاش مديد. فعن اية دولة نتحدث في العادة؟. أهي دولة الطبقة ام دولة الامة؟ على الاقل في وضعنا العربي ما زلنا نقارع دولة الطبقة المجزوءة قطرياً. من هنا يصبح الخروج عليها ضرورة ثورية، او الموت.

1 . نزيه الايوبي، الدولة المركز في مصر، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة(بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 1989، ص 24 – 25.

الجزء الثاني

الفصل الاول
قضايا نظرية

في "ركود" النمط الآسيوي في الانتاج
و"دينامية" الاقطاع الاوروبي
مناظرة دوب وسويزي

نتناول نمط الانتاج الآسيوي بالمعالجة هنا لسببين:

الاول: لأنه صيغ من قبل ماركس عن المجتمعات الشرقية ومن بينها المجتمع العربي.

والثاني: لأن محمد جابر الانصاري نسب في كثير من مواضع كتابه الى الوطن العربي ركوداً تواصل لقرابة الفية ونصف الالفية وكأن الانصاري وهو يسخِّر جهدا كبيراً لدحض الماركسية (لا سيما التحليل المادي للتاريخ) إنما يوافق من حيث لا يدري على جانب مما كتبه ماركس، او يلتقي مع ماركس في نسب عجز ذاتي دائم (إعاقة) عن التطور في المجتمع العربي. والحقيقة ان نقطة التلاقي هذه (على غير رغبة بالطبع) هي احدى اضعف الحلقات في المبنى الفكري لماركس.

صحيح ان الانصاري لم يتبنى اياً من اطروحات ماركس، لا بل انه كان معنيٌّ برفض كل ما هو ماركسي. ولكنه نسب في الوقت نفسه الى الوطن العربي انماطاً من الانتاج تصب كلها في صلب اطروحة ماركس عن نمط الانتاج الاسيوي، أي ركودية المجتمعات الشرقية. ومن هنا تقاطع الاطروحتين بغض النظر عن الالتقاء الفكري ام لا. وقد افردنا فصلاً خاصاً لهذا الامر للاهمية ولأن الفصل الثاني من الجزء الاول كان سيشطُّ كثيراً لو وضعنا كامل هذا الفصل فيه.

لعل هذا النمط هو الاكثر خلافية مقارنة بمختلف انماط الانتاج الاخرى. وربما كانت اكثر الامور الخلافية فيه مسألة وجدوده اصلاً. اما الإشكالات التي واجهت الذين اعتقدوا بوجوده فهي اساساً، وجود مبنى طبقي فيه، حدود مركزة الدولة، غياب الملكية الخاصة، وبالتالي غياب امكانية تطوره من الداخل باعتباره مفتقر الى دينامية داخلية او ذاتية!

ان نسب هذا الافتقار الى نمط انتاج هو في الحقيقة قرار وفي افضل الاحوال استنتاج بأن أمماً بأكملها مجرد موات لا تتغير إلا على يد أمم اخرى. وإذا تجاوزنا في هذا المستوى عن النكهة العنصرية وراء اعتقاد كهذا، فإن خالق هذا النمط الافتراضي، ماركس، ومن تبنوا فكرته، لم يحاولوا التساؤل لماذا كان بوسع هذه الامم العبور من انماط ما قبل نمط الانتاج الآسيوي؟ لماذا كانت هناك ديناميات ذاتية فيه للتغيير، ولماذا توقفت؟. تُرى هل وجود قدرة على التغيير من الداخل في انماط معينة، أي لدى امم معينة، وعدم وجودها عند غيرها،

علاقة او تواصل بين هذا الاعتقاد وبين نظرية هيجل عن شعوب بلا تاريخ؟. هل تكمل النظريتان بعضهما البعض؟.

ان السمات التي صاغها ماركس لهذا النمط هي الركود، وانعدام الآلية الذاتية، والحاجة لتفعيل خارجي، وانعدام وجود الطبقات وانعدام التناقض بين المنتج ومن يضع يده على الانتاج (الدولة في هذا الحال) وهذه تعني في النهاية انعدام الديالكتيك اللهم إلا اذا نظر ماركس للامر في اطار النظام العالمي ليكون جزء منه محرك للآخر في نطاق وحدة وصراع الاضداد، رغم ان ماركس لم يضعها بهذه الصيغة.

وهذا يثير سؤال جوهري مفاده: هل ان ركود هذا النمط مطلقا ام نسبياً؟ هل كان نموه بطيئا نظرا لوجود آليات اعاقة داخلية فيه، مثلا فقر الفائض. وهل لعبت عوامل خارجية دور تفعيل لآلية تطوره الذاتي. وإذا استحضرنا ما طرحه بول سويزي في تعليل اسباب تفكك الاقطاع الاوروبي، ولا سيما دور التجارة البعيدة، فهل لنا ان نطبق هذا الدور الخارجي الذي فكك الاقطاع الاوروبي على تفكك "الاقطاع" الشرقي او نمط الانتاج الاسيوي اللذين يستخدمهما الكثير من الكتاب كمُناظر لنمط الانتاج الاقطاعي. لقد نسب سويزي الى التجارة البعيدة دورا اساسياً، ولكنه ليس الوحيد، في تفكيك الاقطاع الاوروبي. اما نمط الانتاج الاسيوي فلا يشير الى دور ذاتي في تفكيك هذا النمط في المجتمعات التي ساد فيها نمط الانتاج الاسيوي هذا.

يندرج نمط الانتاج الآسيوي، سواء كان نمطاً مفترضا، او نمطاً متعيناً في منطقة معينة، او نمطاً انسحب على الكثير من المناطق في العالم، يندرج في سلسلة التشكيلات الماقبل راسمالية، خارج اوروبا الغربية على الاقل حيث أُطلق على النمط ما قبل الراسمالي فيها نمط الانتاج الاقطاعي. ولعل الفائدة المتوخاة من معالجة نمط الانتاج هو الوصول الى المبنى الاجتماعي الطبقي في التشكيلة قيد النقاش، قوى الانتاج وعلاقات الانتاج والمبنى الطبقي/الاجتماعي للتراكم. بعبارة اخرى، كما لا يفيد في هذا العصر الحديث عن ان هذا البلد يحقق نموا اقتصاديا عالياً، او انه بلد غني، لا يفيد في تبيان مدى العدالة الاجتماعية فيه، اجتثاث الفقر، مساواة النوع... كما لا يفيد الحديث عن ان دولة ما في القرن السابع او السابع عشر للميلاد كانت مزدهرة. وقد تفيد ملاحظة إيمانويل تيري في هذا الصدد التي تقول:

" باستخدامنا فكرة الطبقات لفهم التشكيلات ما قبل الراسمالية، فإننا نقوم حتماً بتقليص المسافة التي تفصلها عن التشكيلات الراسمالية" (تيري 1975: 133)

ان نمط الانتاج الاسيوي خلافي ليس مع غير الماركسيين بل بين الماركسيين انفسهم، وربما تكمن هنا فائدته العلمية والبحثية. ان فرضيتنا في مناقشة نمط الانتاج الاسيوي هي ان

هذا النمط هو نمط طبقي. وهي فرضية تلتقي مع المفهوم الماركسي –المادي التاريخي– للمجتمعات البشرية وتختلف معه بشأن نمط الانتاج الآسيوي الذي يعتبره ماركس "غير متحول، او راكد" (تايلور،1979: 184) وهذا يضعنا امام تناقض في تحليل ماركس نفسه، وهو ما يعزز الاعتقاد بأن هذا النمط افتراضي في نظر ماركس اكثر مما هو واقعي.

قد تساعدنا في التحليل هنا علاقات الانتاج والبنية االفوقية، بما هي علاقات اجتماعية، اكثر من مدخل قوى الانتاج لفهم نمط الانتاج الآسيوي. وهي تتضمن تقسيم العمل الاجتماعي باعتباره المصدر الاساسي للفوارق والتناقضات الاجتماعية. وعليه، اذا ما طبقنا هذه المفاهيم الماركسية على المجتمعات الاسيوية التي اشتملت على تقسيم العمل الذي كان موجودا بدوره حتى في المشاعيات البدائية، كما جادل ماركس نفسه، فهذا يعني ان هذه المجتمعات تشتمل على طبقات وتناقضات، وصراعات طبقية بغض النظر فيما اذا كانت حادة ام لا. فتقسيم العمل يقود بدوره الى خلق عدم انسجام حتمي..." (كولاكوفسكي، 1978: 159)

لتفحص هذه المسألة، سوف نعرض هنا مجتمعات آسيوية مطابقة لما يسميه ماركس/انجلز بالمجتمعات الاسيوية، ولكنها تناقض في الوقت نفسه استنتاجاتهما، ولا سيما تلك التي يسميها ماركس نفسه بالمجتمعات الآسيوية. وتحديداً، سوف نبني النقاش على ان في المجتمعات الاسيوية هناك على الاقل الدولة والطبقة الوسيطة.

بالنسبة للماركسية، فإن الدولة هي وكالة او وكيل طبقي، الذي يمثل مصالح طبقة معينة والذي يصبح كذلك، أي الوكيل، مهيمناً سياسياً، ويحوز بناء على ذلك على وسائل جديدة لاخضاع واستغلال الطبقات المقموعة" (انجلز، اصل العائلة، ص ص 587–88). يتجلى قمع الدولة في التشكيلات ما قبل الراسمالية عبر وضع اليد على العمل الفائض الخاص بالطبقات المقموعة، وذلك عبر وسائل ايديولوجية وتشريعية وليس عبر وسائل اقتصادية. وعندما يهيمن نمط الانتاج الراسمالي، يتحول هذا الفائض الى قيمة فائضة. وعليه، فإن الدولة في نمط الانتاج الآسيوي تلعب نفس الدور الذي ينسبه ماركس وإنجلز الى الدولة بشكل عام، وخاصة من خلال استخلاص العمل الفائض على شكل خراج. وهذا يعني ان تلك المجتمعات الآسيوية لا بد ان تحتوي على نفس الظاهرة الطبقية التي ظهرت في كتابات ماركس وانجلز.

تقوم الطبقة الوسيطة الواقعة ما بين السلطة وما بين الناس عامة، اي الطبقة التي يفتح بابها العلوي على السلطة البيروقراطية للدولة ويفتح بابها السفلي على المنتجين المباشرين تقوم كما كتب اندرسون ببزل الفائض الذي تحصل عليه من الناس، وهي ما نود تسميتها بالطبقة الوسيطة بين الدولة والمجتمع، وتحديدا دافعي الضرائب، او المنتجين. إلا ان ماركس

ينكر وجود هذه الطبقة كما يقول اندرسون: " ... ان ركود المدن الريعية او البروقراطية السلبي، وهيمنة ماكينة الدولة الطغيانية فيما يخص حجم الفائض وادائها لا بصفتها الجهاز المركزي لقمع الطبقة الحاكمة، ولكن باعتبارها اداتها الاساسية للاستغلال الاقتصادي، فانه ما بين القرى المنتجة في قاع المجتمع، والكيان الضخم للدولة في الاعلى، لا توجد قوى وسيطة" (اندرسون، 1974: 483).

وكما يجادل اندرسون، فإن ماركس بتغييبه للقوى الوسيطة إنما يُغيب في الحقيقة الاختلافات والتفارقات داخل الدولة، وداخل الطبقة الحاكمة نفسها. فلا شك ان الدولة هي الحائز الاساسي على الانتاج، وهي الحائز او المتحكم بالعمل الفائض للطبقات الاخرى. ولكن الدولة نفسها ممثلة في الملك، وعائلته والمراتب الارستقراطية العليا، ليسوا جامعي الخراج المباشرين. ففي نمط الانتاج الاسيوي، فإن الدولة مسؤولة عن الدفاع وحدود الدولة ولكنها ليست هي صغار الضباط والجند وليست المحاسبين الذين يحصون الدخل او الخراج. ان المسؤول عن هذه المهام هم الارستقرا طية والبيروقراط الذين هم والمراتب المرتبطة بهم مدعومين من قبل الدولة، ولكن، هم انفسهم ليسوا الدولة(كاتشانفسكي، 1980: 174) وهذا امر يوضحه تايلور بقوله ان تنظيم الدولة منقسم على العموم الى: البنية العسكرية، والتنظيم الاداري، وتنظيم الاعمال او الاشعال العامة. (تايلور، 1979: 179) وهذه الاجزاء الثلاثة تمثل العلاقة الوسيطة الحقيقية بين الدولة وبقية المجتمع.

وفيما يخص الملكية الخاصة، افترض ماركس وانجلز في تحليلهما للمجتمعات الهندية غياب الملكية الخاصة للارض (اندرسون، 1979: 483) وجادلا بأن ملكية الارض كانت جماعية. واصر انجلز على ان ملكية الارض في مجمل الشرق كانت ملكية الارض إما للقرية او للدولة" (انجلز، ص21) اما ثورنر فيصر بدوره على ان المساواة لم تكن قد وجدت في القرى الهندية التي كانت منقسمة بشكل حاد بين casts الطوائف (وهي في الهند ذات دور ديني) وان ما يسمى الحيازة المشتركة للارض " كانت محصورة حقا بايدي الطوائف العليا التي تستغل الدنيا كمستخدمين فيها. " اما سلخ الخراج من الفلاحين، فيقوم بالطبع على تبرير ايديولوجي من طراز حق الملك الالهي، الملك خليفة الله في الارض، اما آلية تحصيله، فهي في النهاية بالقوة.

نمط الانتاج الاقطاعي

يقيم الماركسيون وصفهم وتحليلهم لنمط الانتاج الاقطاعي على انه نمط يعتمد على علاقات الاستغلال القائمة بين ملاك او سادة الارض وبين الفلاحين الملحقين بها. من خلال علاقات الاستغلال هذه، فان ما ينتجه فائض عمل الفلاحين مقابل ما يحصلون عليه، والذي لا يتجاوز حد الكفاف الذي لا بد منه من أجل إعادة انتاجهم لانفسهم وعائلاتهم ولكي

يستمروا في العمل بالطبع، هذا العمل الفائض يحول بالقوة الى سادة الارض.

وبكلمات اخرى، يسمح سادة الارض للفلاحين بان يستهلكوا مما ينتجوه قسطا لا يفوق الابقاء على الفلاح واسرته على قيد الحياة كي يعيدوا انتاج انفسهم . وهذا ما سماه ماركس "مستوى الكفاف". اما حيازة سادة الارض للفائض فتأخذ شكل العمل المباشر في ممتلكات سادة الارض، ويكون اما على شكل نقدي او ريع عيني. وقد اسميت هذه العلاقة في الاستغلال والحيازة القسرية للفائض من قبل ماركس "القنانة".

في تأييده لاطروحة ماركس بصدد نمط الانتاج الاسيوي، يحاجج و. كولا، بأن الاهمية الفعلية للاقطاع: "قائمة على ان الاقطاع بالمعنى الماركسي للاصلاح يميل للتحول، بمعنى محدد الى ظاهرة عالمية، وبمعنى او آخر، فانه موجود في مختلف المجتمعات التي نتجت عن المرحلة البدائية[1]" (كولا،1967: 13)

ولكن ليس شرطا ان يعني هذا تأكيد تعاقبية المراحل الخمس، وانما وجود سمات متشابهة تمر بها اكثر من تشكيلة دون ان تكون هذه السمات المتشابهة هي الطابع العام او العامل الحاسم لمختلف التشكيلات. ان الاقطاع تشكيلة اجتماعية اقتصادية، على الاغلب زراعية، وحيث يكون مستوى هيمنة قوى الانتاج متدنيا اذا ما قورن بالراسمالية، (لأنه ليس من الممكن لأحد ان يقرر في عصر الاقطاع انه كانت هناك انتاجية متدنية) وان انتاج النظام الاقطاعي موجه بصدد انتاج محدود. اي ان الانتاج من اجل السوق اقل من الانتاج من اجل الاستعمال.

دعنا نقتطف كولا ثانية:

"وفي الوقت نفسه، فانه يعني نظام التجميع حيث ان وحدة الانتاج الاساسية هي عقار من الارض واسع جدا محاط بحيازات فلاحية صغيرة معتمدة على الاولى، اقتصاديا وقضائيا، والتي عليها تجهيز خدمات محددة للسيد وتخضع لسلطانه" (كولا، 1967: 9)

مناظرة دوب وسويزي

في النقاش الحاد بين موريس دوب ومعه آخرون، وبين بول سويزي، قدم كل منهما تعريفه للتشكيلة الاجتماعية–الاقتصادية الاقطاعية. فقد لخص سويزي تعريف دوب للاقطاع في النقاط التالية:

[1] Kula, Witold, *Economic Theory of the Feudal System*. 1962 (1976), London: New York, distr. Schocken.

" مستوى تقني متدني، انتاج للحاجات المباشرة للجماعة السكانية، او للقروية، وليس للسوق الاوسع، والزراعة في نطاق ارض السادة، في نطاق معين، وبخدمة عمل اجبارية. لا مركزية سياسية، وحيازة مشروطة للارض من قبل السادة على شكل خدمات – تملك من قبل الاقطاعي، وتملك من قبل السيد على شكل قانوني او شبه قانوني في علاقتها بالناس المعتمدين عليها" (سويزي، في هلتون، 1976: 34)

يتركز نقد سويزي ضد دوب، بان هذا الاخير ينسب الى الاقطاع الملامح المذكورة اعلاه، والتي هي سمات الشكل الكلاسيكي للاقطاع. ويرى سويزي بان دوب سيكون اقل غموضا اذا ما نسب هذه السمات الى النمط الاوروبي الغربي، انه يؤكد ايضا بان دوب قد فشل في تحليل بنية النظام الاقطاعي واتجاهاته بشكل صحيح، وقد وضع الامر على النحو التالي:

"في الحقيقة، فان عدم اقتصار نمط الانتاج الاقطاعي على هذا الشكل الكلاسيكي هو بلا شك، سبب عدم قيام دوب بتحليل بنيته واتجاهاته بشكل ادق" (سويزي في هيلتون، 1976: 34)

ويتابع سويزي نقده ل دوب بان الاخير قد استخدم اصطلاحي (الاقطاع والقنانة) ليرمز بهما الى شيىء واحد, وفي هذا المستوى يعتقد سويزي مصيباً بان دوب قد اخفق في توضيح خواص نمط الانتاج لأن بامكان القنانة ان توجد في انظمة غير اقطاعية وان تمثل علاقات الانتاج السائدة في هذه الانظمة. وليدعم وجهة نظره فقد اقتطف سويزي من انجلز: "من المؤكد ان القنانة والاسترقاق ليست خصوصيات للشكل الاقطاعي للقرون الوسطى، بل اننا نجدها في المخطوطات" (ص 14، في هلتون 1976: 37)

وابعد من هذا قد يجادل سويزي ان تعريف دوب المضلل راجع الى عجزه عن تحديد اي من العائلة الاقطاعية يقصد. وفي الحقيقة فقد قام بعدد من التعميمات والتي قادت عمليا الى ارباك وتشويه تعريفة. في حين قدم كولا، مثالا جيدا عندما بين انه يعتبر بولندا في الفترة ما بين القرن السادس عشر والثامن عشر كواحد من الانظمة الاقطاعية ذات الطابع المتعدد.

في تعريفه للاقطاع حاجج سويزي بالقول: " ان الملامح الحاسمة في الاقطاع... انه نظام للانتاج من اجل الاستعمال، فحاجة الجماعة معروفة، والانتاج مخطط ومنظم على ضوء كفاية تلكم الحاجات" (سويزي في هيلتون، 1976: 35)

في هذا التعريف الموجز يتضح ان ما يريد سويزي قوله بأن الاقطاع نظام راكد، وان انتاجيته مهتمة بانتاج حاجات استعمالية. وفي الحقيقة ان في هذا الطرح كثير من التبسيط، كما انه يمثل خواصاً مشتركة مع العديد، ان لم نقل كل انماط الانتاج ما قبل الراسمالية حيث انها جميعا تنتج للاستعمال. بل ربما كان نمط الانتاج السلالي Lineage Mode of

Production، اكثر تخطيطاً من نمط الانتاج الاقطاعي (انظر تيري 1969). هذا اضافة الى ان نمط الانتاج الاقطاعي لا ينحصر في انتاج الحاجات الاستعمالية بل هناك تبادل وسوق.وهذا ما يشير اليه ماركس في المقتطف التالي: للدفاع عن آرائه فإن سويزي يقتطف ماركس:

" من الواضح انه في اية تشكيلة اجتماعية اقتصادية لأي مجتمع تسود فيه القيمة الاستعمالية وليس التبادلية، فان الفائض لا بد ان يكون محصوراً في عدد محدود من الرغبات والتي قد تزيد او تنقص، ولكن المهم هنا انه لا يكمن في طبيعة الانتاج تعطش لا محدود للعمل الفائض" (ماركس، الراسمالي، المجلد الاول: 260).

وفي الحقيقة، فإن التعميم الذي اشرنا اليه عند سويزي مبني على مقتطف ماركس هذا، ولكن ماركس لم يسقط في نسب هذا التعريف لنمط ما قبل رأسمالي محدد. وعلى اي حال، فإن المقتطف من ماركس اعلاه يساعد سويزي في نقطتين:

الأولى: ان الاقطاع نظام ينتج من اجل الاستعمال فقط، والثانية، انه لأن هذا النظام ينتج للاستعمال فقط، فهذا يعني خلوه من اية محفزات داخلية نحو عمل وانتاج فائضين.

وهذان الامران هما اللذين تمترس ورائهما سويزي ليثبت ان الاقطاع كان قد تعفن وبالتالي تحلَّل بفعل مؤثرات خارجية، وبشكل خاص تجارة المسافات البعيدة.

من جهة ثانية، قلل دوب من اهمية الفوارق التي وضعها سويزي بين الاقطاع في شرقي وغربي اوروبا، واشار الى ان علاقات الانتاج ربما تتعدد، مثلا اعتماد استخلاص الفائض في بعض الحالات على استئجار العمل وفي بعض الحالات على العمل نقدا او عينا. ورغم هذه الانواع المتعددة من استخلاص الفائض، فان هناك تشابهات في طريقة استخلاص الفائض وهي انها ليست مستأجرة من المنتجين المباشرين.

واعتمادا على دوب، يقول تاكاهاشي (في هيلتون، 1976)، ان السمة الحاسمة للاقطاع انه نظام للانتاج من اجل الاستعمال، لكن هذا لا ينفي وجود اقتصاد السوق او الاقتصاد السلعي في النظام الاقطاعي.

ويقول تاكاهاشي أيضاً: "انه لتبسيط كبير ان نعرف الاقطاع على انه انتاج من اجل الاستعمال وحسب، كنقيض –للانتاج من اجل السوق– ان القيمة التبادلية (السلع)، والنقود (كشكل مختلف من راس المال) تقود الى وجود واسع جدا – طوفاني– والذي يمكن ان يوجد وينضج باشكال متعددة للبنيات الاجتماعية التاريخية (في هيلتون، 1976: 70–71).

لا خلاف على انه طالما كان هناك تبادل، فان هناك سلعا، ولذا كان يسمى الانتاج العبودي انتاجا سلعيا. وابعد من هذا، فطالما ان العمل الفائض الذي يتم استخلاصه من

الاقنان لصالح السادة يتم تبادله ايضا، فان انتاج الاقنان نفسه لا بد ان يسمى بناء على ذلك انتاجاً سلعياً.

يرى دوب ان هناك عاملان يقفان وراء تدهور الاقطاع، وهما تدني فعالية الاقطاع كنظام انتاج في مواجهة التحول الصناعي والذي هو اكثر انتاجية للفلاح الذي اصبح قوة عمل عاطلة. والثاني، ترافق العامل الاول مع الحاجات المتنامية للطبقة الحاكمة (الاقطاعية)، للحصول على دخل اكبر، مضافا اليها تهميش السادة لحيازات الفلاحين مما قاد الى الانتفاضات السياسية. فقد قاد الاستغلال العالي جدا لقوة العمل الى هجرتها جماعيا من اراضي السادة. وبذا اصبح الاقنان المتبقين مجرد مجموعة محدودة ومرهقة بالعمل وبالتالي لم تعد قادرة على تمكين النظام من الحفاظ على نفسه على الاسس القديمة. كما نلاحظ هنا، فان دوب يغيب تماما دور العامل الخارجي كاحد آليات تقويض الاقطاع، وهذا يقربه من اولئك القائلين بفرادة الغرب بمعنى ان نمط الانتاج الاقطاعي الاوروبي محتوٍ على ديناميات تحوله الذاتي. ومع ان في هذا الحديث معنى معين، الا انه يفتقر الى دعم كاف. (مثلا، هل كان هناك احصاء معين لعدد السكان؟) وليدعم نقطته فان دوب يقول ان الاقنان اضافة الى الحروب والنهب، قد زادوا من نفقات العائلات الاقطاعية. واما النتيجة فكانت تقلص الفائض. وفي النهاية يصل دوب الى ان تدهور الاقطاع نتاجا لتفاعل العاملين معا. وفي هذا المجال يقول انجلز:

"يعتمد تدهور الاقطاع على ظهور الحرفة والتجارة، والتقسيم والصراع بين المدينة والقرية. وفيما يخص تطور الزراعة، فان الاقطاع يتجلى في زيادة مطالب الاقطاعيين على السلع الاستهلاكية والاسلحة والتجهيزات المتوفرة" (أصل العائلة، 1884: 146–164)

هذا ينطبق الى حد كبير على التشكيلة العثمانية التي نحن بصدد تحديدها (انظر الفصل الثاني من هذا الجزء) للمساعدة في الوصول الى فهم التحولات في الوطن العربي.

في رده على محاججة دوب، اشار سويزي الى ان الحجم المتنامي للطبقة الطفيلية مرتبط بتنامي عدد الاقنان، والذي لا بد ان يقود الى استغلال الكثير من الاراضي المهملة، وهذا بشكل خاص في العصور الوسيطة، عندما كان هناك فائضا في الاراضي الزراعية. واعتمادا على هذا التحليل يجادل سويزي بانه على الرغم من الطبيعة المحافظة للنظام الاقطاعي، فقد كان ينمو بشكل متواصل وان كان باسلوب تدريجي.

وابعد من هذا، فان سويزي يؤكد معارضته لفكرة دوب بان معظم الضحايا كانوا من المراتب الاعلى. كما يضيف بان الغزاة الصليبيين قد مكثوا خارج اوروبا في تلك الفترة، وعليه فقد كانوا بعيدين عن الارض، الامر الذي بدوره لا بد وان يقلل الضغط على الاقنان. بل لقد جلب هؤلاء تعويضات مادية لممولهم وشركائهم وهذه مثلت تعويضا على نفقات الحروب الاقطاعية.

ويضيف سويزي، بان الانفاق العالي غير مبرر في النظام الاقطاعي كاقتصاد راكد، بل ان

توسع التجارة، الذي زاد عدد وانواع السلع هو الذي اغرى الاقطاعيين بالانفاق. ويؤكد سويزي ايضا بان الاغراء الذي قدم للاقنان من اجل العمل كعمال صناعيين هو الذي اجبر الاقطاعيين على تقديم تسهيلات لهم ليبقوا في الارض، وهذا زاد تحويل الريع الاقطاعي الى ريع نقدي. وهذه النقطة يجب ان تذكرنا بقول سويزي ان الاقطاع انتاج من اجل الاستعمال. كما يجادل سويزي ثانية بان الاقنان بصفتهم حثالة المجتمع يمكن ان يهاجروا باعداد كبيرة اذا لم يجدوا بدائل والذي هو نمو المدن في القرنين الثاني والثالث عشر.

يرى سويزي ان دوب فشل في تبيان ان المدينة قد جذبت الاقنان. اما الآن، فإن سويزي يوسع تحليله ليشمل مسألة التجارة بعيدة المدى، والتي يراها كقوة خلاقة حيث خلقت نظاما انتاجيا موجها للتبادل، ويقف في نفس الوقت الى جانب النظام الاقطاعي القديم الموجه نحو الانتاج. ويرى ان وجودهما قاد الى تفاعل الاثنين. عرى هذا التعايش بدوره خلل التنظيم الاقطاعي للانتاج، عندما يقارن بنظام التجارة بعيدة المدى، والذي هو معقلن اكثر ومعتمد على تخصصات وتقسيمات عمل. وفي ظل هذه التجارة بعيدة المدى اصبح شراء السلع اقل كلفة من انتاجها (هنا بدأت اسس التبادل اللامتكافئ)، اما هذه الحوافز للشراء فقادت الى حوافز للبيع. وهكذا فقد دمجت هذه العوامل المناطق الاقطاعية في مدار اقتصاد متبادل. وعندما اصبحت الثروة هدفا بحد ذاتها في اقتصاد التبادل.

ان تطور المدن كمراكز ومولدات لاقتصاد التبادل، فتح آفاقاً لحياة افضل لاقنان الريف والذي كان سببا في هجرتهم. لا يرفض سويزي فكرة دوب بان التجارة قد قوت بدل ان تبدد علاقات القنانة. الا ان سويزي يرى دور التجارة على انه مؤقت وجزئي ضمن الاطار او المجرى العام للتجارة والذي بدد الاقطاع. ويخلص سويزي الى ان دوب قد قدم تفسيرا لانهيار الاقطاع الاوروبي الغربي، من خلال الاستغلال المكثف لقوة العمل في المجتمع وهي المفروضة من قبل الطبقة الحاكمة. ولكن، قد يكون اكثر دقة القول كما يقول سويزي: "... لقد كان تدهور الاقطاع الاوروبي الغربي نتاجاً لعجز الطبقة الحاكمة عن الاحتفاظ بالسيطرة على الاقنان، وبناء عليه، عن عجزها عن ممارسة استغلال اعلى لقوة العمل الموجودة في المجتمع" (سويزي، في هلتون، 1976: 46)

المحرك الاساس

يخلص سويزي الى القول بان نمط الانتاج الاقطاعي عجز عن توليد آليات تحوله بنفسه الا بعامل خارجي، وهو التجارة الخارجية، والتي كما وصفها هيلتون "تراكم راسمال تجاري من خلال المتاجرة مع منطقة الشرق الاوسط والتي تم حقن النظام الاقطاعي الراكد بها" (هلتون، 1976: 26)

اما دوب فقد رفض نظرية سويزي بان الاقتصاد النقدي الناتج عن التجارة هو سبب تدهور الاقطاع، مؤكدا ان تكثيف الاقطاعيين لاستخلاص الفائض، ونضال الفلاحين للاحتفاظ بحيازاتهم من الارض وزيادة المحاربين الذين يطالبون بفائض اكثر هي الاسباب وراء انحطاط الاقطاع. اي ان دوب يصر على ان للاقطاع الاوروبي آليته الخاصة للتحول والانتقال الى الراسمالية.

هذا يجعل التساؤل التالي مشروعا وهو: لو صح هذا او موقف سويزي، فان كلاهما لا يجعل من المستحيل على اقطاع الشرق القيام به ايضاً. ومن هنا نجد انفسنا في خلاف مع ماركس فيما يخص نمط الانتاج الاسيوي، وليس مع دوب وسويزي فيما يخص توفر آلية داخلية لتحول او تفكك الاقطاع الاوروبي.

يتضح من هذا، ان دوب اكثر ميلا للتركيز على العوامل الداخلية والتي هي بشكل محدد تقريباً، العوامل الطبقية، باعتبارها آلية الانتقال الى الراسمالية. ونعتقد ان لهذا التعليل ما يبرره. ولكن ربما كان عامل التجارة الخارجية هو مسرع وبالتالي مفجر هذا الانتقال.

ان ما يقدمه سويزي هنا هو ابراز دور البعد العالمي في عملية التحول هذه. هذا البعد الذي منذ ذلك الحين استمر في التعمق الى ان اصبح العامل الحاسم الذي يحسم به الطرف الاقوى تطور ومصير الآخرين في ظل الراسمالية في حقبها المتعاقبة الثلاثة: الاستعمار والامبريالية وحالياً العولمة. بل ان في هذا البعد تكمن بواكير محاولة رؤية او تشخيص النظام العالمي.

ان تفكيك البنيات العربية ما قبل الراسمالية ولا سيما البنية العثمانية كان يمكن حصوله ذاتياً. ولكن وجود النظام العالمي الذي لم يعد يسمح لأية امة بالتحول منعزلة عن العالم، لعب هذا الوجود دوره في تفكيك هذه البنيات او تسريع تفكيكها. والمقصود ان دور النظم العالمي اعمق من دور الامبراطوريات القديمة في نقل تاثير مجتمع على آخر. ان هذا التحليل وإن كان يتناول اوروبا، إلا انه ينفي اطروحة الانصاري في "تخليد" الركود العربي. كما يساعدنا هذا التحليل على توضيح العثمانية في االفصل التالي.

الجزء الثاني

الفصل الثاني

ماهية التشكيلة العثمانية
نقاش بعض الاطروحات المتعلقة

ملاحظة: نشر هذا المبحث كفصل في كتابنا: الراسمالية الفلسطينية من النشوء التابع الى مأزق الاستقلال، الصادر عن مر كز الزهراء عام 1991. ونعيد نشره هنا مع بعض التطويرات لعلاقته المباشرة بهذا الكتاب من جهة، ولسوء توزيع الكتاب السابق من جهة ثانية.

نوقشت التشكيلات الاجتماعية في الامبرطورية العثمانية من قبل المستشرقين، والمؤرخين البرجوازيين، ومن الماركسيين كذلك. الا أن معظم ما سيناقش في هذا الفصل من الكتاب هي أطروحات ماركسيين. وكما سيتضح من التحليل لاحقا، فان هولاء الماركسيين ليسوا متفقين جميعا فيما يخص أية تشكيلة أو تشكيلات كانت في الامبرطورية العثمانية .

ففي حين يجادل كيدر واسلامجلو (1981) بان التشكيلة العثمانية كانت آسيوية متاثرين بالموقف الاوروبي والخصوصية الأوروبية لدى ماركس، يرى أمين (1976) بأنها كانت خراجية، وامين متأثر هنا بالتاريخ العربي والشرقي عموما، وبالطبع فان الغالبية الساحقة للماركسيين الغربيين يرفضون اطروحة امين ربما لجذورها التاريخية الشرقية.

وترى غوجانسكي (1984) أنها، أي التشكيلة/ات العثمانية كانت "تقليدية"، وهي أقرب، بل ومنسجمة مع أطروحة ماركس ومؤيدي اطروحته من الماركسيين الغربيين عموما. وأما رودنسون (1979)، فانه ينسب اليها ملامح راسمالية أولية علقت بها مع الاسلام، لكنها لم تترسمل حقا.

سوف نجد في عرضنا اللاحق لطبيعة التشكيلات العثمانية بما فيها فلسطين أنها لم تكن اقطاعية على النمط الأوروبي، كما لم تكن لديها جميعا الخصوصيات التي تولد نمطا اقطاعيا (لو اتيحت لها الفرصة)، ولكن هذا لا يعني عدم وجود ما هو مشترك بينها وبين التشكيلات الاقطاعية في أوروبا. فالجوهر الاستغلالي مشترك رغم تنوع الادوات الطبقية في سلخ الفائض، هذا اضافة الى المشترك ما بين آليات التدهور مثل الانفاق الترفي او التسليحي ودور التجارة الخارجية ...الخ. وهذا يعزز اعتقادنا بشأن نمط الانتاج الاسيوي بأن تفككه نتاج تفاعل مشترك بين عوامل خارجية وداخلية.

اطروحة كيدر واسلامجلو

يرى إسلامجلوا وكيدر (1981) ان التشكيلة العثمانية تشكيلة منفصلة يهيمن فيها النمط الآسيوي في الانتاج. (307:1981) وان هذه التشكيلة تتميز ب (1) أن سيطرة السلطة المركزية على الانتاج وحيازة الفائض تشكل الآلية الحاسمة في اعادة انتاج هذه التشكيلة. وان اعادة انتاج الكل المتمفصل يتم بموجب متطلبات النمط الاسيوي في الانتاج وان كان هذا الكل مشتمل على اشكال من الانتاج السلعي الصغير، وكذلك أيضا راس المال التجاري، كما شملت هذه التشكيلة في مراحلها المتأخرة مناطق متأقطعة والتي ظلت تابعة لتقسيم العمل المفروض من قبل الطبقة الحاكمة والمحددة بالدولة.

فيما يخص التأقطع او الأقطعة، يلتقي هذا الطرح مع أطروحة سمير امين حول التأقطع في نمط الانتاج الخراجي (1976) في مرحلة معينة. وعليه، فإن هذا يشير الى تقارب في البنية المشخصة لكل من نمطي الانتاج الآسيوي والخراجي.

يتميز النمط الآسيوي في الإنتاج بإنتاج فلاحي مستقل والذي لا يشكل فيه الفلاحون وحدات مستقلة بذاتها بل يشكلون مكونات لوحدة أوسع. وهي الحدود التي توضح طبقا لسلطة الدولة. ويتم دمج الفلاح في الوحدة الأوسع وذلك بتسليم الفائض على شكل ضريبة الى الدولة ومن خلال الجهاز الأيديولوجي القضائي الذي يبرِّر استخلاص الدولة للفائض الزراعي.

ويقوم الجهاز القضائي بتركيز العامل الأيديولوجي الذي يؤصل لدى الفلاحين بأن كل الأرض تعود الى السلطان وإن الدولة كي تتمكن من الإبقاء على النطام الأبدي لا بد أن تمنع تراكم الأرض. كما كان الربا وأرباح المضاربة محظورة في المدينة مع أن التجار كطبقة كانوا يتمتعون بحماية بناء على مساهمتهم في زيادة ثروة الأرض.(اسلامجلو وكيدر 302:1981).

هنا تبرز ضرورة المناقشة فيما اذا كان المنتج المستقل مالكا، أم حائزا، أو ربما مجرد حارس، (ناطور). من هذا، ومن ما سنعرضه عن الكاتبين لاحقا، فإننا سوف نجدهما يتحدثان عن هذا المنتج المستقل كما لو كان مالكا، بل بصفته مالك..! وهذا يشير الى غموض في النموذج المفترض لنمط الإنتاج الآسيوي هذا الذي يطرحانه على الأقل، لأنه بموجب فرضية نمط الانتاج الآسيوي لا يعتبر المنتج المستقل مالكا، بدءا من ماركس نفسه، حيث كان لا بد لهم، كما يبدو، أن يشطبوا قسرا وجود طبقة وسطى ليثبتوا موضوعة ذوبان المنتج المستقل في (الوحدة الأوسع). وفيما يخص دور الدولة في منع تراكم الأرض، بينما تراكم هي نفسها، أي الدولة، فائضا في يدها. وهكذا، فإن ماركس في هذا المعرض يُطعِّم نموذجه في نمط الإنتاج الآسيوي بنموذجه الإفتراضي للبونابرتية، حيث الدولة فوق الطبقات، لا طبقية، وإن كان المجتمع في بونابرتية ماركس طبقيا.

لم تنحصر الدولة في المستوى السياسي بل كانت تطال الاقتصادي والأيدولوجي أيضا. فكانت تجمع الضرائب بالجهاز الاداري، أي الفائض الزراعي، وقد تم هذا في المراحل الأولى من خلال مؤسسات نظام التيمار (الذي توقف العمل به بعد القرن السادس عشر)، وذلك لإطعام الجيش في المقاطعات. وكان المنتفعون من هذا هم ممثلي الدولة حيث كانوا يأخذون العشر من المنتجين، وكان منفذي ذلك يدعون السباهي، والذين يزودون بالجنود اللازمين لذلك، كما كانو يعملون ككوادر إدارية تمثل الدولة في القرى. وقد مثل السباهي والقضاة في الجهاز الاداري شريحة بروقراطية تعيد إنتاج الوظائف السياسية والأيدولوجية للدولة.

كان السباهي يحصل على الضرائب العينية ويبيع الفائض منها للحصول على النقود اللازمة لجنده، وكانت وظيفته تورث من الأب الى الإبن. أما القاضي والذي كان مسؤولا أمام استانبول فقط فكان عليه مراقبة السباهي. (302:1981).

لقد إنتظم الإنتاج الحرفي في طوائف تخضع لتعليمات صارمة من الدولة التي تحدد المادة الخام ونوعية الصناعة والسعر، وكان هذا ممكناً لها من خلال التحكم بالتجارة الداخلية. أما المانيفاكتورات فقد تحكمت الدولة بأسعار مدخلاتها ومخرجاتها ونطاق الإنتاج مما جعل تراكم الرأسمال غير ممكن وخاصة من خلال الضرائب على البيع في السوق ومن خلال كونها أكبر مشترٍ لمنتجاتها في عملية التبادل .

كما سنت الدولة تشريعات صارمة فيما يخص التجارة الداخلية والخارجية. .. وفي نهاية القرن السادس عشر، عندما إرتفع سعر الحبوب والمواد الخام في أوروبا الغربية أصبح صعب على الدولة التحكم بتجارة التهريب. لقد أوجدت التجارة الداخلية حلقة وصل بين نمط الإنتاج الآسيوي بمكونية وهم الفلاحون المنتجون وجباة الضرائب ممثلي الدولة، وبين الإنتاج السلعي البسيط في الحرف المدينية. وهكذا، فقد وفر رأس المال التجاري الشكل المحدد للتمفصل والذي كان تفعيله السياسي في التحليل النهائي بواسطة الدولة. . (309:1981)

نلاحظ هنا أن شكل الانتاج السلعي البسيط ظل عاجزاً عن الإرتقاء الى ما هو أرقى منه، وأنه هو نفسه كان بحاجة لمحرك خارجي لكي يمفصله مع نمط الإنتاج الآسيوي. كما أن الآسيوي كان بحاجة لتجارة التهريب والتي سوف نرى أن الكاتبين يعولان عليها كثيرا. وهذا يجمعهما الى حد كبير مع نتائج سويزي (هلتون،1976) بأن تفكك الاقطاع الأوروبي إنما جاء أساسا بسبب التجارة الخارجية. الا ان تجارة التهريب قد خلخلت هذا التمفصل حيث أخذت تُحدث تمفصل هذه التشكيلة مع التجارة الخارجية، وفي هذا تكمن قصة تمفصل التشكيلة العثمانية (304).

قد يفيد الإستنتاج في هذا السياق بأن التجارة الخارجية هي تعبير عن هيمنة الرأسمالية الأوروبية على السوق العالمية، وإنها حيث دقت أبواب بل وغزت الإمبرطورية العثمانية، فإنها قد حالت دون توليد طور أرقى للنمط الآسيوي أو الخراجي في العثمانية. إن تمفصل شكل الإنتاج السلعي البسيط مع نمط الإنتاج الآسيوي، كان قد حصل في التشكيلة الإجتماعية الإقتصادية العثمانية بناء على ضرورة تطورية آنذاك . وهذا يكشف عن وجود دينامية، وان بسيطة، لكنها شُلَّت بدينامية الرأسمالية الأوروبية المستعمرة.

إنحصرت المتاجرة الخارجية للدولة العثمانية في سلع الرفاه والمواد الخام اللازمة للحرف وكذلك الأغذية. وتزايد دور التجار إثر الإمتيازات التي حصلوا عليها بأن يتاجروا بالسلع الاساسية وذلك كي تحصل الدولة على النقود من جراء ذلك، ومع الوقت أصبح رأس المال التجاري جزء من النظام كرأسمال نقدي عبر الامتيازات التجارية وكذلك جباية الضرائب الزراعية والاعمال الربوية . ان التجار كبنكيين كانوا المقرضين الرئيسيين للدولة، بإعتبارهم قد قدموا للدولة مبالغ كبيرة. (305).

نلاحظ هنا ان دور التجار او موقعهم جاء ما بين المنتج وبين الدولة وكانهم بديل للوسيط الذي كان يجبي الخراج. لذا، فقد تحالف التجار مع جباة الخراج حيث ادرك الجباة ان في تجارة التهريب دخلاً اعلى لهم . وبهذا، فقد حال التجار مرة والى الابد دون حصول تمفصل داخلي، وظلت طبقة التجار منذ ذلك الحين بمثابة الية (مفصلة) مجمل التشكيلة مع اوروبا. بل ان هذا النجاح للتجار قد تجلى ايضا في (مفصلة) حكام الاقاليم الخارجين على الباب العالي مع الرأسمالية الاوروبية ايضا .

في ثمانينات القرن السادس عشر، اعطت الحكومة العثمانية امتيازات تجارية للتجار الانكليز الذين يستوردون خيط المهير والقطن والحرير، ويبيعون الملابس الصوفية . واستمر الشيء نفسه حتى نهاية القرن الثامن عشر من حيث المتاجرة مع فرنسا حيث كانت تستورد القطن الخام وتعيد الى تركيا الملابس القطنية . ولكن في القرنين السادس والسابع عشر تجاوزت تجارة التهريب استعداد الدولة للانخراط.

"فقد تزايد عدد السكان الا ان الطلب الخارجي على الحبوب اتسع فزادت تجارة التهريب لدرجة تجاوزت رقابة الدولة، لقد زادت التجارة غير الشرعية مع تغلغل الرأسمال التجاري في الزراعة حيث قام ممثلوا الدولة الذين منحوا ارضا بتهريب منتجاتهم(اسلامجلو وكيدر،1981، 306).

من هنا نلاحظ ان هذا لا ينسجم مع نسب دور كبير للسلطة الايدولوجية في اقناع الناس بدفع الفائض. كما ولا ينسجم هذا ايضا مع تأثير الايدولوجية على ممثلي الدولة. اما سيطرة الهولنديين والانكليز على المحيط الهندي وبالتالي تحول الطرق التجارية في منتصف القرن

السابع عشر فقد اثر على المراكز التجارية للدولة العثمانية مما قلل دخلها من تجارة الترانزيت فتدهورت مدن مثل حلب وبصرى كمراكز تجارية وصناعية .

"في نمط الانتاج الاسيوي، فان عملية الانتاج لا تخلق تناقضاً بين المنتجين والحائزين على الفائض، حيث ان صلة الفلاح الفرد هي مع جابي الضرائب والذي يعمل باسم السلطة المركزية، وهي صلة تتم فقط بعد عملية الانتاج والتي يقوم بها كفرد حر. وفي هذا يختلف عن الانماط العبودية والاقطاعية والرأسمالية، حيث ان الصراع الطبقي فيه غير ملموس عند ممارسة الانتاج. وعليه، فان الصراع في هذا النمط هو داخل الطبقة وليس بين او عبر طبقي... في هذه التشكيلة، فان ما يأخذه ممثلوا الدولة هو الفائض . وان الطبقة الحائزة على الفائض مكونة من عدة فئات طبقا لتعدد الادوار في الدولة مثل المسيطر على التيمار ومفتش السوق، وجامع الضرائب وكل منهم يقوم بعملية جباية الدخل، وكذلك العلماء والقضاة والبروقراطيون في استانبول والذين يقومون بالدور الايدولوجي والقانوني والاداري للدولة، وعليه، فان تراتبا طبقيا داخل الطبقة مستلمة الضرائب امرا ممكنا مثلا بين العلماء والبروقراط او بين العسكر والقصر" (اسلامجلو وكيدر 1981، 307 – 308).

ان هذا يعني وجود عدة طبقات في طور النشوء، اكثر مما يعني تمفصلات طبقية داخل الطبقة الحاكمة ؟. ولعل اكثر مما يدعم وجود طبقتين واسعتين وان كانتا ضعيفتي التماسك هما طبقتي المنتجين والطفيليين هو ان المنتجين افراد فلاحين عملهم لا يسمح بالتبلور النضالي الطبقي لكن دورهم في العملية الانتاجية يحددهم ويفصلهم عن الطبقة الطفيلية. واما الطفيليين فان دورهم المشترك هو اساس وجودهم؟ وانه ما من طبقة وسطى بينهما. وهنا ربما تكن الوسطى هي التجار والحرفيين؟.

وهنا يبرز السؤال: هل صحيح ان عملية الانتاج لا تخلق تناقضا، لان صلة المنتج الذي يسلب انتاجه ليست مع الدولة مباشرة؟. وعلى اي حال، فان مجرد هذا الحديث عن التناقض، يعني ان هناك احتجاج ما من الفلاح ضد اعتصار الفائض، دون ان نقطع بان الاحتجاج او التناقض موجه ضد الدولة المركزية ام لا . كما انه ليس شرطا ان يعرف الفلاح تماما ما هي البنية الادارية والمراتبية للدولة، وهو اذ يرى في جابي الضرائب عدوه الطبقي، لان هذا هو الذي يمارس القمع ضده والاستلاب . وليس لنا ان نطالب الفلاح في تلك الفترة بقطع مسافة الوعي الواسعة هذه، بسبب ظروف حياته غير المؤاتية، ليصل الى بناء التناقض بينه وبين السلطة، فهذا شأن حركة سياسية واعية. وربما يختلف الامر في اوروبا حيث نطاق الاقطاعية محدود وهذا سهل او فعل دور الفلاح المجرد من ارضه مقابل صعوبة مهمة الفلاح العثماني في ذلك الاوقيانوس الضخم . يكفي هنا ان الامر واضح في عدم تسليم الفلاح بالتنازل عن الانتاج بناء على العوامل الايدولوجية التي يبالغ بقوة تأثيرها الكثير من الماركسيين . ثم لماذا لا يكون طبيعيا، موقف الفلاح ضد جابي الضرائب، ربما

لان الطبقة/الدولة واسعة جدا مما يجيز لنا القول إن هذه الطبقة هي غلاف هش يحوي في الحقيقة عدة طبقات.

ولكن، هل صحيح ان التناقض الطبقي لا يمكن الامساك به في عملية الانتاج في الدولة العثمانية كما يقول الكاتبين؟. واذا كان يصعب الامساك بالتناقض الطبقي (هنا) في عملية الانتاج، فهل يمكننا عدم رؤية الاستغلال الطبقي على شكل استخلاص الفائض؟، على اعتبار ان الاستغلال لا يتم الا في موقع الانتاج؟ واذا كان الاستغلال يتم في موقع الانتاج فقط، فلماذا لا يتم التناقض الطبقي هناك؟. واذا كانت هذه خصوصية في نمط الانتاج الاسيوي، فقد كان على الكاتبين اسناد هذه الخصوصية ببرهان؟. ام هل يمكننا القول ان حصولها او وجودها امر منوط بقوة القمع التي تحول دون ان يعبر الصراع الطبقي عن نفسه بأي شكل من الاشكال. وعلى اي حال، فان مثل هذا الزعم من الكاتبين بحاجة الى قراءة الاحداث التاريخية للتأكد من حصول تناقض وصراع طبقي (وان على نطاق محدود ام لا). ثم هل يمكننا القول بأن رسميي الدولة طبقة غير الدولة ذاتها؟. وان صح هذا، فانه يسهل علينا الموقف بمعنى ان هناك اكثر من طبقة وان التناقض في الطبقة وليس خارجها؟. وربما يتأكد هذا الامر اكثر من اتفاق موظفي الدولة والتجار في التهريب.

كل هذا يشير الى وجود طبقات وهذا مخالف للشكل التجريدي عند ماركس. ولكن قيام امراء المناطق بالانفصال كلما سنحت لهم الفرصة بذلك، فيثبت انه حتى كبار العسكريين والبروقراطيين في جهاز الدولة ليسوا مندمجين بطبقة الدولة نفسها. هذا ناهيك عن اهمية العامل القومي هنا، حيث نتعامل هنا مع امبراطورية وليس مع امارة واقطاعية او دولة قومية. لننظر المقتطف التالي:

" ارتبط الامير بشير بعزيز مصر محمد علي باشا الذي كان قد توسط لدى الدولة العثمانية لارجاع الامير الى امارته، وعبد الله باشا الى مركز ولايته، في عكا اثر الخلاف بين الاخيريين وبين والي دمشق درويش باشا، والذي انحاز فيه الامير بشير الثاني الشهابي الى جانب عبد الله باشا والي صيدا في عكا. فلم يتوان الامير الشهابي عن تنفيذ طلب محمد علي باشا بتقديم الجيوش اللبنانية لمساعدة ابنه ابراهيم باشا في حملته الى سوريا فنتج عن ذلك انتقال البلاد لعدة سنوات 1248–1256 هجري، 1832–1840 ميلادي من تبعيتها للدولة العثمانية وولاتها في صيدا ودمشق وطرابلس لترتبط مباشرة بوالي مصر محمد علي باشا"(ايوب،1981:63) .ثم يقول الكاتبان، لان الدولة كانت بحاجة لممثلين اقوياء في المقاطعات ولكن القوة التي متعوا بها حولتهم لمناهضة القصر وهذا يعني ان الصراع داخل الطبقة لعب كقوة اساسية في خلق حكام محليين تعلن استقلالهم النسبي عن السلطة المركزية"(1981،308).

هل هذا كاف للقول ان الصراع فقط داخل الطبقة؟ الا يلعب العامل القومي هنا دوره في امبراطورية وليس دولة قومية؟. ثم اليس حتى هذا مبررا في حالة القمع. اليس هذا تميزا للشرق عن الغرب؟. ثم الا نلاحظ القاسم المشترك للتجارة بعيدة المدى في تفجير نمطي الاقطاع والاسيوي؟.

ان محاولات السيادة التي تمت في الاقاليم العثمانية لم تكن مهتمة في الاساس بالصراع مع السلطة المركزية بمقدار تركيزها على العامل الاقتصادي. فهي مستعمرة تفصل الجيش والاقتصاد وتبقي العامل الديني الذي في هذا المجال يصبح شكليا. بل ان الابقاء عليه يكفيهم عناء مشاكل اضافية.

اما الحديث عن ان الانفصال عن السلطة لم يكن بهدف خلق بنية مختلفة عنها، فهذا لا معنى له، اذا نظرنا للامر بان الانفصال كان بناء على تناقض مصالح الطبقات مع السلطة المركزية كل في اقليمها، ولم يكن بناء على اختلاف وتناقض الايدولوجيا، بل ان ما حصل هو الابقاء على الارتباط الايدولوجي، وهذا يثبت ان العامل الايدولوجي ليس حاسما، وانما طقوسيا، ولا يضير المنفصلين شيئا اذا ما أبقوا عليه. هذا علاوة على ان حكام الاقاليم لم يتساووا في عجزهم عن خلق بنية مختلفة عن تلك التي في الاستانة (حالة محمد علي في مصر مثلا). ترد هذه الشواهد على زعم الانصاري الذي نسب في مواقع عدة (راجع الفصل الثاني من الجزء الاول) الى العامل الديني، الاسلام، دوراً في انتزاع انتماء العربي وبالتالي تشتته.

ولكن هل كان محمد علي نسخة طبق الاصل عن السلطة في الدولة العثمانية؟.وهل مقياس الاختلاف عن السلطة العثمانية هو في تطبيق(الديمقراطية الغربية)؟. في الحقيقة، فان تجربة محمد علي ليست نسخة طبق الاصل لا عن التجربة العثمانية ولا عن الديمقراطية البرجوازية الغربية.(انظر لاحقاً معالجتنا لاطروحة رودنسون). ان النسخة طبق الاصل هي في لبنان، حيث كان الامير بشير الشهابي اما تابعا للاستانة او لمصر:

" وكان لهذا الارتباط المباشر بوالي مصر نتائج قاسية على البلاد، لان ابراهيم باشا الذي استمال اليه قلوب اللبنانيين في بادئ الامر، عاد فزاد الضرائب ثلاثة اضعاف ما كانت عليه في السابق، وجرد الناس من اسلحتهم وفرض الخدمة العسكرية الاجبارية، وسخر اللبنانيين في استخراج الفحم والحديد من المناجم اللبنانية"(ايوب،63:1986) وهذا ناجم عن ضعف ما يمكن للبنان ان يبزله من فائض.

يستشهد كيدر واسلامجلو(1981) بـ(تيلي) بان غياب الصناعة الجنينية ايام الامبراطورية العثمانية هو احد التفارقات التي تطبع المحيط اليوم(309). وعلى اي حال فان تجربة محمد علي اشتملت على محاولة التصنيع الفعلي، والتي بدراستها جيدا أي دراسة قيام بريطانيا

وفرنسا بتدميرها، نكون قد غصنا في ابعاد عميقة تفتح النقاش على دور المركز في احتجاز تطور المحيط.

يقول الكاتبان، بان نهاية القرن 16 قد شهدت تزايدا في النمو السكاني في الامبراطورية وتضخما في الاسعار، مما زاد استغلال الارض، فاضطر الكثير للنزوح الى المدينة، لدخول مدارس القرآن والتحول الى شريحة موظفين للسلطة في جمع الضرائب من الفلاحين مما زاد العبئ على المنتجين. هنا زادت حاجة الدولة للنقود لدفع اجور الجنود والموظفين الجدد فزادت استخلاص الضرائب وهذا شدد الضغط على حكام الاقاليم الذين وجدوا انفسهم محاطين بالعديد من الجنود غير النظاميين دون ان توفر لهم الدولة رواتب الجند، ولذا لم يعودوا يزودوا السلطة بالجنود، ولم يدفعوا حصة الدولة من الضرائب بل ان سلخهم الضخم للفائض دفع الفلاحين للهرب كما حصلت انتفاضات وهبوط في انتاج الزراعة .

ولدت هذه الظروف فرصة لدى التجار لتسويق الفائض طالما زاد عدد السكان وتضخمت المدن وتحولت قرى الى مدن وهذا حرر الرأسمال التجاري من هيمنة الدولة. كما اثر تضخم الاسعار حيث قادت تجارة التهريب الى دخول العملة الاسبانية الى الامبراطورية وتحويل العملة العثمانية الى الريال الاسباني مما قاد الى الانفتاح على الاسعار العالمية وبذا فقدت الدولة السيطرة على العملة وهذا زاد تحرير راس المال التجاري (1981،311).

"اما الازمة الفعلية منذ القرن السادس عشر فكانت في تطور تكنولوجيا الحرب التي تطلبت تكوين جيوش ثابتة مما زاد الرواتب وضرورة توفرها المنتظم وهذا زاد الطلب على الضرائب وخاصة النقدية منها. في هذه الفترة حل الإلتزام محل الاشكال غير النقدية للضريبة، وهذا التطور خدم أصحاب الأرصدة السائلة. وهكذا فإن متطلبات الدخول النقدية للدولة تطابقت مع الطلب الناشئ عن الأغنياء المحدثين والذين قسم منهم من البروقراط والانكشارية والعلماء، وعليه لم يعد التجار وحدهم ملتزمي الضرائب. كان دور الملتزمين هو تزويد الدولة بالنقود، وجبايتها من المنتجين، كما أدخل الملتزمين الربا، في الزراعة. ومع أن الربا لم يتطور الى حالة تدمير ملكية الفلاح الصغيرة لكنه قاد الى تحول الفلاح الى محاصص في الوحدات الاقطاعية الكبيرة. لقد أدى الربا الى تسريع تراكم رأس المال والى تدمير الملكيات الحرة.

كان الملتزم خاضع في التفتيش على وضعه المالي للبروقراط، ولكن غالبا ما كان شخص واحد، وهذا ما طور وضع الملتزم الى حاكم محلي محتمل وهو ما حصل في بداية القرن الثامن عشر". (1981،313).

لقد خلق نظام الالتزام أيضا الملكيات الخاصة التجارية "جفتلك" في القرن الثامن عشر. وهذا كسر العلاقة الايديولوجية بين المنتج والسلطة وزاد الاستغلال على الفلاح كما أن

ارتفاع أسعار القمح والمنتجات الغذائية في أوروبا زاد الانتاج التجاري. وهكذا حلت المحاصيل التجارية محل الانتاج من اجل الكفاف في الجفتلك التي وجد فيها نمط من الاقنان. وهذا أوقع الفلاحين في ديون. ففي البلقان تمكن اصحاب الجفتلك من طرد الفلاحين مما زاد الارض المخصصة للانتاج التجاري (1981، 314).

ويصل الكاتبان الى الاستنتاج بان المحوطة قد تمت هناك من خلال ان الانتاج تحول الى انتاج سلعي، وان هذه السلع اخذت تدخل نطاق التدوير في راس المال الصناعي. وان هذا الاندماج تفاوت بين منطقة واخرى، ففي حين تم انخراط البلقان في النظام العالمي، في القرن الثامن عشر فان مصر وبلاد الشام قد بدأتا ذلك في الربع الاول من القرن التاسع عشر. كما انه ليس سهلا تحديد الكيفية، ففي البلقان وجدت الجفتلك وفي مصر مزارع القطن وفي الاناضول الغربية تراوح تنظيم العمل بين المحاصصة والوحدات الاسرية التي تعمل في ارضها الى العمل المأجور في المزارع الراسمالية. اما المواد الغذائية والمواد الخام فكانت اكبر الصادرات وحتى السجاد اليدوي".(1981، 315).

كانت الية التجارة هم التجار الاوروبيون المان ايطاليون فرنسيون انكليز والوسطاء يونان وارمن ويهود والذين دخلوا تقسيم عمل مع المحليين، هذه التجارة التي ازدهرت في العقود الثلاثة الاولى من القرن التاسع عشر، وهذا ما قاد الى خراب الحرف المحلية وتصدير المواد الخام.

من هذا يتضح ان المحوطة قد ساهمت بفظاظة في تفكيك التشكيلة العثمانية " الراكدة في نظر الكاتبين" وبالتالي، فان هذه المحوطة قد اسست في نفس الوقت لاحتجاز تطور بلدان هذه التشكيلة حتى اليوم أي تابعت لعب دور إحتجاز تطور العثمانية.

ثم يقولان: " اذا اعتبرنا ان الدولة الكولونيالية هي ذلك الشكل من الدولة الذي يخدم بشكل اولي متطلبات راس المال التجاري، فان التحولات السياسية في الدولة العثمانية ابان القرن التاسع عشر يمكن ان تفسر على انها انتقال الدولة ذات الية النموذج الاسيوي الى الدولة الكولونيالية. واما التحديث والاصلاح فيجب ان يقيما من هذا المنظور" .(316:1981)

ولكن تعبير "الدولة الكولونيالية"، لا يشير الى ماهو أكثر من المستوى السياسي، وهذا يعني أن الكاتبين قد حاولا أن يبينا لنا كيف تحولت "أو نقلت قسرا" إن شئت، تشكيلة اجتماعية اقتصادية الى مجرد بنيه أو سلطة سياسية، وفي هذا وصف مجزوء لمكونات التشكيلة، بل أنه وصف يركز على الجانب غير الحاسم في الانتقال. فالدولة أو السلطة الكولونيالية، لا تعبر عن نمط إنتاج، ولا عن علاقات انتاج، وهي وان عبرت عن شروط

ومتطلبات رأس المال التجاري، فإنها تجاهلت التطرق للقوى المنتجة وعلاقات الانتاج. وحتى لو كانت العلاقات الكولونيالية ذات دور رئيسي في تلك الفترة، فهي خارج نطاق العملية الانتاجية، ولا تعبر الا عن فترة إنتقالية محددة. وعلى أي حال، فقد تركنا الكاتبان مع الدولة الكولونيالية بدون نمط إنتاج وبدون ما يسهل علينا معرفة ما هي طبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الجديدة، التي تعيش فيها تلكم السلطة السياسية .

حسب تشخيص الكاتبين فيما يخص مسألة الملكية، فإنه لا وجود لملكية للفلاحين، ألا أنهما يتحدثان عن تدمير الملكيات الحرة للفلاحين، دون أن يفسرا لنا كيف تكونت هذه الملكيات في النمط الآسيوي للإنتاج.؟ حيث يقولان: "قاد كلا هذين التطورين الى تقويض اعادة إنتاج الملكيات الصغيرة في الريف" (313:1981). ولكن، كيف وجدت الملكيات الصغيرة هذه كملكيات هكذا بشكل مفاجيء؟. أليس هذا إدخال للمسألة الطبقية دون أن يعطياها حقها في التوضيح، أي توضيح ملابسات وجودها.

كما نلاحظ أن الكاتبين لم يبينا لنا عملية تمكن الملكية أو تحولها، وهذا هام فيما يخص المسألة الطبقية وليس التشكيلة بشكلها الكلوي الشامل، لأن البنية الطبقية هي التي تطبع التشكيلة بطابعها. فرغم تحليلهما المتقدم للتشكيلة إلا أنه ظل فقير في الجانب الطبقي، والذي ربما تهربا من تناوله قصدا. لقد أدخلنا الكاتبان الى كيفية محوطة العثمانية بشكل جيد، ألا أنهما لم يبينا بوضوح دور الطبقات في ذلك بشكل مناسب اللهم إلا في الحديث عن دور طبقة التجار. وأعتقد أن السبب هنا كامن في كونهما لا يريان بنية طبقية في تشكيلة يهيمن عليها نمط الانتاج الآسيوي. وحتى حصول المحوطة على يد الدولة، فان الدولة/السلطة هي أداة طبقة.

إن الدور الذي ينسبه الكاتبان لرأس المال التجاري في إقراض الدولة، هو الدور الكلاسيكي لهذا الرأسمال في مختلف التشكيلات وخاصة الاقطاعية الأوروبية. وهذا يفقد النموذج التخطيطي لنمط الانتاج الآسيوي خصوصيته، أو على الأقل مصداقيته في جزء كبير من حياة الدولة العثمانية. هذا ناهيك عن انه ملكية خاصة لطبقة. أما فقدان الدولة للسيطرة على العملة، ودخول العملات الأجنبية بأسعار صرف تضخمية، فلا يبقى مجالا لحديث عن وجود نمط إنتاج آسيوي. وباختصار، فان كون الكاتبين مأخوذين ب لا طبقية الدولة العثمانية، قد حال بدوره دون رؤيتهما للتكوينات الطبقية فيها، حتى وهما يؤرخان لبروزها وتنامي أدوارها .

لم يتنبه الكاتبان الى أن الدولة العثمانية لم تكن دولة قومية إلا في السنوات الأولى والأخيرة لوجودها، وأنها في فترة وجودها الطويلة كانت مكونة من قوميات متعددة، ولذا، لم تكن أيا من هذه القوميات معنية بتطوير الامبرطورية بل بتفجيرها من الداخل للانفصال عنها.

كما أن فترة وجودها الطويلة، تجعل من الصعب جدا تعميم تشكيلة واحدة محددة لها. فإذا صح الشكل التخطيطي لنمط الانتاج الآسيوي في القرنين الأولين لوجود هذه الامبرطورية، فان القرون اللاحقة لا توفر مصداقية لصالح هذا التعميم الذي قدمه الكاتبان. بل ان بحثهما القيم نفسه يبين ان سمات هذه التشكيلة منذ القرن السابع عشر قد إختلفت جدا عن ما قبلها. ان اطلاق هذا الحكم الواسع امر غير سهل من الناحية العلمية فالسمات الطبقية التي يذكرها الكاتبان نفسيهما مثل التجار الكبار الذين كانوا بمثابة بنكيي الدولة، والملكيات الحرة، هذه السمات لا تنسجم مع النموذج المفاهيمي المجرد لنمط الانتاج الأسيوي.

ان التشخيص النظري لنمط الانتاج الآسيوي منسجم أكثر مع تشكيلات إجتماعية سبقت السوق والنظام العالميين. اما حصول هذين التطورين، فلا شك أنه يحول دون ركود او تمكن تشكيلات من الانغلاق على نفسها، وهذا ما يثبته تحليل الكاتبان الجيد في تشقق العثمانية. ربما يساعدنا في هذا المجال تطور هام جدا وهو أن وجود أو فرصة تزامن تشكيلة راكدة ومنعزلة كالاسيوية، مع وجود السوق العالمي والنظام الاقتصادي العالمي أمر يصعب إسناده علميا. ولذا، لاحظنا كيف تم اختراق هذه التشكيلة في نفس الوقت الذي كان يحلل فيه الكاتبان على أساس ركودها وانعزالها.

لقد هيأ الإنخراط في السوق العالمية لرجال الدولة أو ممثليها فرصة المشاركة في تجارة التهريب وهذا هو الدور الكبير الذي ينسبه الكاتبان والكثير من الماركسيين لدور العامل الأيديولوجي في تبرير استخلاص الفائض حتى من قبل المستفيدين من الدولة. هذا يعني ان رجال الدولة يستمرون في تبرير انتزاع الفائض وفي التنظير له طالما كان هو أكبر المصادر فائدة لهم. وعند توفر غيره ينسفون المسألة الأيديولوجية. بل ويساهمون في تفجيرها الى جانب غيرهم.

هذا إضافة الى أن الدور الذي تمتع به الملتزم، فهو أشبه بدور ليس طبقي وحسب بل سياسي لا مركزي حديث، فماذا ظل من الآسيوي هنا؟. ويتضح هذا الأمر عندما نتحدث عن توحد عملين في الملتزم وهما دور جباية الضرائب، ودور السلطة البرقراطية في شخص الملتزم نفسه، اليست هذه لا مركزية؟. وإذا كانت كذلك، فما الذي بقي من الدولة المركزية كأساس لنمط الانتاج الآسيوي؟.

اطروحة سمير أمين: التشكيلات الاجتماعية الخراجية

سوف نحاول الاقتراب هنا من فهم التشكيلة العثمانية عبر اطروحة سمير أمين" التشكيلات الاجتماعية الخراجية". وتهمنا الاشارة هنا الى أن سمير أمين في هذه الاطروحة وفي غيرها هو من أوائل المفكرين الذين دافعوا بقوة فكرية لامعة ضد التبعية واللحاق بالمفكرين الماركسيين الغربيين المصابين بلوثة التفوق والفرادة الغربيتين . ينطلق سمير امين من الدفاع عن هيمنة نمط الانتاج الخراجي في بلدان عديدة من الشرق وفي الوطن العربي بشكل خاص، وهذا يجعل له فرادة وتميزا عن الآخرين .

تتناول أطروحة سمير أمين "نمط الانتاج الخراجي، والتشكيلة الاجتماعية الاقتصاديةالخراجية" في الوطن العربي بمجموعه. ولا نرى في ذلك غضاضه، بل أن هذا المدخل لازم وضروري وخاصة لاطروحتنا التي تقوم على التعامل مع مجموع الوطن العربي وليس كأقطار مفككة، لا سيما عندما يكون القطر كيانا صغيرا. بل أن مجموع ما نهدف اليه هو توضيح حقيقة أن دخولا عربيا الى التطور غير ممكن بدون الوحدة العربية، بدون واقع كتلوي ضخم بدل ذرات صغيرة من الكيانات المفتتة.

وليس لهذا السبب وحده، تناولنا في هذا الجزء أطروحة سمير أمين، بل أيضا، لأن أمين يدحض الادعاء القائل بأن الوطن العربي كان خاضعا لتشكيلة إقطاعية، كما ويدحض أيضا مقولة هيمنة نمط الانتاج الآسيوي، وخاصة بشكله المفاهيمي التجريدي الذي طرحه ماركس. هذا اضافة الى أنه يستنبط بالمقابل نمط الانتاج الخراجي، باعتباره كان قد ساد فيما ساد اقطار الوطن العربي. كما تكتسب اطروحته أهمية اضافية حين ينسب لنمط الانتاج الخراجي الهيمنة في المرحلة التي نناقشها، والمنطقة التي نناقشها أيضا. وفي حين يفترض النمط الآسيوي غياب الطبقات، فإن النمط الخراجي لدى سمير أمين يفترض وجودها وصراعها أيضا، وبهذا ينفي أمين سمة الركود المطلق عن التشكيلات الخراجية، وهي السمة التي تلتصق بنمط الانتاج الآسيوي المفترض.

فيما يلي سوف نوجز الاطار العام لمفهوم النمط وبالتالي التشكيلة الخراجيين لدى سمير أمين : –

"ان التشكيلات القبراسمالية هي تشكيلات اجتماعية تتضافر فيها نفس العناصر، وهي تتميز بـ: 1– سيطرة نمط انتاج جماهيري أو خراجي. 2– وجود علاقات تجارية بسيطة في دوائر وحدود معينة.3– وجود علاقات مستندة الى التجارة البعيدة المدى، وحين يكون نمط الانتاج الاقطاعي غائبا أو جنينيا، وكذلك العلاقات التجارية البسيطة الداخلية، فان التشكيلة الاجتماعية، مجرد تراكب نمط انتاج جماهيري أو خراجي ضعيف التطور مع علاقات تجارية بعيدة المدى، هذه التشكيلة الاجتماعية الحاصلة هي من طراز افريقي "والتجارة البعيدة ليست نمط إنتاج، ولكنها نمط تمفصل تشكيلات متمتعة باستقلالها الذاتي مع بعضها البعض" (أمين

18:1974). هذا النمط من التمفصل هام، حيث قاد الى تحلل أنماط وهمينة اخريات انه بمثابة فاتح أبواب الأنماط على بعضها البعض، وهذا يعطيها دور آلية تمفصل الأنماط. "وتحليل تشكيلة اجتماعية مشخصة يجب أن يتركز اذن حول تحويل نمط توليد الفائض الخاص بهذ التشكيلة، وكذلك الفائض المحتمل انتقاله من والى التشكيلات الاخرى، ثم تحليل كيفية التوزيع الداخلي لهذا الفائض بين مختلف الأطراف المعنية (الطبقات والمجموعات الاجتماعية). وان شرط وجود تشكيلة طبقية متعلق بتطور القوى المنتجة، (وإذن بدرجة تقسيم العمل الذي يرافقه) تطورا كافيا لظهور – فائض–، أي فضلة من الانتاج تبقى بعد الاستهلاك الضروري لاعادة تكوين قوة العمل. يأخذ مفهوم الفائض هذا، حسب انماط الانتاج، أشكالا مختلفة، فهو أمر غير سلعي (خراج، ريع طبيعي، الخ)، أو سلعي، وفي هذه الحالة سنستعمل عبارة (فائض القيمة"" (أمين،1974:18–19).

خلافا للتشخيص التعاقبي الخماسي لأنماط الانتاج يقترح سمير امين خمسة انماط انتاج هي التي اكتنفت التاريخ الحضاري وهي:– "1) نمط الانتاج الجماعوي البدائي، وهو السابق على كافة أنماط الانتاج الأخرى. 2) نمط الانتاج الخراجي، الذي يربط بقاء الجماعة القروية بجهاز اجتماعي سياسي لاستغلال هذه الجماعة بواسطة اقتطاع خراج، وهذا النمط الخراجي هو الشكل الاكثر شيوعا الذي يسم التشكيلات الطبقية الماقبل راسمالية، ونحن نميز فيه أيضا: أ– التشكيلات البكورية. ب– الاشكال المتطورة مثل نمط الانتاج الاقطاعي، حيث تفقد الجماعة القروية ملكيتها للارض لصالح الاسياد الاقطاعيين، وتبقى الجماعة جماعة عائلية، 3) نمط الانتاج العبودي، الذي يشكل نمط انتاج اكثر ندرة وان مشتتا. 4) نمط الانتاج السلعي الصغير–البسيط، الذي يؤلف شكلا متواترا، لكنه لا يسم البته بصورة كلية، تشكيلة اجتماعية. 5) نمط الانتاج الرأسمالي."(أمين، 1974:15)

لن ندخل هنا في مناقشة أيهما أقرب الى الدقة، التقسيم الخماسي السوفيتي أم التقسيم المقترح لسمير امين، وإنما سوف نتناول نمط الانتاج الخراجي الذي يجادل سمير امين بأنه النمط الذي هيمن في الوطن العربي. وبهذا نكون قد انتقلنا بالقارئ من معالجة ما هو النمط الذي ساد أوروبا دوب وسويزي (في هيلتون1976)، الى النمط الذي ساد مجمل الامبراطورية العثمانية، كيدر واسلامجلو (1981) الى النمط الذي ساد الوطن العربي (أمين) لنصل لاحقا وأخيرا الى النمط الذي ساد فلسطين، غوجانسكي (1984) وشولس (1982).

يقول أمين:– "أما نمط الانتاج الخراجي فإنه يتسم بانقسام المجتمع الى طبقتين أساسيتين: الطبقة الفلاحية، أو المنتظمين في جماعات، والطبقة القائدة التي تحتكر وظائف التنظيم السياسي للمجتمع وتفرض على الجماعات الزراعية خراجا (غير سلعي). لكن نمط الانتاج

الخراجي المتطور ينزع بشكل دائم تقريبا الى أن يصبح نظاما اقطاعيا، أي أن الطبقة القائدة تحل محل الجماعة في الملكية المباشرة الحصرية للأرض." (أمين، 16:1974).

"لدى الخروج من المجتمع الجماعوي، فان نمط الانتاج الخراجي هو المنفذ الاكثر شيوعا، او هو القاعدة. وهو يتميز بالتناقض: استمرار الجماعة، نفي الجماعة عن طريق الدولة. وهو يتميز بالتالي ولهذا السبب، بالمزج بين الطبقة العليا التي تستملك الفائض والطبقة السياسية المسيطرة. وهذا الواقع يجعل من الضروري عدم رد علاقات الانتاج الى مجرد علاقات حقوقية–ملكية، ويتطلب أن يعطي لعلاقات الانتاج معناها الكامل والأصلي: أى علاقات اجتماعية متعلقة بتنظيم الانتاج. وللدقة يجب القول أن نمط الانتاج الخراجي هذا، الذي يسمى أحيانا دون مراعاة الدقة، كنمط (آسيوي)، موجود في أربع قارات–الصين والهند والهند الصينية وبلاد ما بين النهرين، والشرق الكلاسيكي الخ– في افريقيا مصر وافريقيا السوداء، ثم في أوروبا، (أي في المجتمعات الماقبل– كلاسيكية: كريت وأريتيريا)، وفي امريكا الهندية (الأنكا والازتك، الخ).

ويظهر نمط الانتاج الاقطاعي ضمن نمط الانتاج الخراجي، كحالة حدية، حيث تكون الجماعة في وضع متدهور وذلك بسبب فقدانها للملكية المباشرة للأرض. هذا الطابع الحدي يسمح لنا بأن ندعو التشكيلة الاقطاعية ب– محيطية– بالنسبة للتشكيلات الخراجية – المركزية–. سنرى لاحقا أن شولس قد اثار ملاحظة مشابهة. ونمط الانتاج العبودي يقع أيضا، لنفس السبب، على حدود التشكيلات الخراجية، ولا يظهر بشكل عرضي، وبالتالي لا كتشكيل مركزي ولكن كتشكيل –أتاوي–، والامر نفسه بالنسبة لشكل الانتاج السلعي الصغير البسيط" (أمين، 17:1974).

ربما ينطبق هذا التشخيص على وضع لبنان في ما بعد منتصف القرن الماضي. (أنظر شولس) .

"وعائلات التشكيلات الأكثر شيوعا في تاريخ الحضارات الماقبل راسمالية هي عائلة تغلب عليها التشكيلات ذات الغلبة الحضارية. وبمجرد خروجها من الشيوعية البدائية، تنشأ الجماعات وتتطور في اتجاه أشكال مهرمة (أو مراتبية). وهذا التطور هو بالذات الذي يفرز الانتاج الخراجي. وانماط الانتاج العبودية، والسلعية البسيطة تتمفصل مع النمط الخراجي المهيمن، وتحتل، حسب الأهمية النسبية للفائض المقتطع كخراج، موقعها، بدرجات مختلفة من الاهمية، في المجتمع. فاذا كانت الظروف الطبيعية والاجتماعية (درجة تطور القوى المنتجة) ملائمة، نجد ان الخراج ذو أهمية بالغة. والطبقة– الدولة التي تقتطعه، البلاط، تعيد توزيع قسم مهم منه من أجل اعالة الحرفيين الذين يزودونها بالمنتجات الكمالية التي هم بحاجة لها. هؤلاء الحرفيون هم عادة منتجون سلعيون صغار. ولكن الانتاج الحرفي –

الصناعي يمكن ايضا أن يقوم في اطار مشاريع مزودة بايد عاملة عبودية أو حرة (مأجورة)، وتنتج منتجات سلعية. ونلاحظ هنا تكون طبقة تنظيم الخطوط التجارية، وتحتل موقعها بين الدولة من جهة، والجماعات القروية من جهة ثانية، والحرفيين وأصحاب المشاريع (ذات طابع عبودي ام لا) من جهة ثالثة. وتمفصل انماط الانتاج الثانوي هذه اذن مع النمط الخراجي المسيطر يجب أن يفهم– كما فعل فرانسوا كيني– من خلال دورة وتوزيع الفائض الاساسي، الذي يرفده الفائض الثانوي الممكن انجابه (في المشاريع التي تستعمل ايدي عاملة عبودية او مأجورة)، ومن خلال دورة الفائض الاساسي هذا ايضا يدخل الفائض المنقول من الخارج، اذا وجدت التجارة البعيدة، وكانت تحت سيطرة تجار هذه التشكيلة، موضوع البحث. أما في الحالة التي يكون فيها الفائض (من أصول داخلية) بسيطة ضعيفة التطور فالمجتمع الخراجي يكون فقيرا. ولكنه يمكن أن يكون بشكل استثنائي غنيا اذا كان الفائض ذي الأصل، المنشأ الخراجي، الذي يستفيد منه، كبيرا. وهذا هو حال المجتمعات التي تقوم على أساس السيطرة على طرق التجارة البعيدة. وهنا نرى ان وجود وازدهار هذه المجتمعات متوقفين على الاشراف الاحتكاري على العلاقات التي تبنيها تشكيلات أخرى (حيث يتولد فائض من أصل محول) فيما بينها عن طريق هذه المجتمعات. ونحن هنا أزاء تشكيلات خراجية– تجارية. والعلاقات يمكن ان تذهب بعيدا حتى تنقلب على صعيد التشكلية، يغذي الفائض المنقول من الخارج الدورات الثانوية (للانتاج السلعي البسيط الخ)، كما ان الطبقة– الدولة المسيطرة يمكن ان تعتمد على الفائض لاقتطاع الخراج "(أمين، 1974: 19–20).

أما صورة العالم العربي عند أمين، فهي التالية حيث يقول:–

"أولا، الفكرة القائلة أن انتاجية الزراعة في المنطقة العربية كانت ضئيلة وبشكل عام راكدة في مجموعها بالمقارنة مع الانتاجية في أوروبا القرون الوسطى، ثانيا، أنه كان في العالم العربي توافق بين فترات العظمة وفترات ازدهار التجارة، وثالثا، ان ثروة الحضارة في فتراتها اللامعة كانت مستمدة من الفائض المسحوب من التجارة أكثر من الفائض المسحوب من الاستغلال المحلي للسكان الفلاحين، ورابعا، إن تقدم الزراعة المحدد في الزمان والمكان كان نتيجه النهوض التجاري أكثر مما كان سببه، أى اذا كان هذا التقدم من نمط توسيعي، (توسع المساحات خاصة المروية، وبموازاة ذلك زيادة السكان) أي أنه من نمط كثيف– زيادة الانتاجية" (أمين،1984:43–44).

يضيف امين: "كل نمط من أنماط الانتاج الطبقية يعين زوجا من الطبقات المتناحرة– المتحدة :الطبقة– الدولة والفلاحون في النمط الخراجي، الاسياد والعبيد في النمط العبودي،الاقطاعيون والاقنان في النمط الاقطاعي ... فالطبقة–الدولة في النمط الخراجي

ليست المالكة للارض فهذه الاخيرة هي ملك الجماعة. أما الاقطاعي فليس لدية الا الملكية العامة للأرض بينما تحتفظ الجماعة بحق الانتفاع بها. لكن الطبقة الدولة وكذلك الاقطاعي هم الذين ينظمون ويخططون الانتاج... لكن عندما لا يكون تداول الفائض تجاريا، فان الطبقة المسيطرة في النمط الخراجي هي التي تأخذ على عاتقها مباشرة القيام بهذه المهمة: اقتطاع الخراج على يد وكلاء الطبقة – الدولة، او دفع الريع العيني مباشرة من قبل الفلاحين للسيد. "(أمين، 1974:22–23).

نلاحظ هنا أن أمين لم يتحدث عن الصراع الطبقي لا في الخراجي ولا في غيره، وان كان قد نسب الى الجماعة في النمط الخراجي دور ملكية الارض. وفي هذا تميز للخراجي المفترض لديه، على الآسيوي المفترض عند غيره. ولكن تبقى هذه منطقة رمادية في تحليله، بمعنى ان التناقض الطبقي ومن ثم الصراع الطبقي لا بد ان يكون موجوداً في المجتمع الطبقي. وعليه يبقى السؤال هو كيق يستطيع الباحث ان يحفر في التشكيلة المعطاة ليكشف هذا الصراع. بعد بضع فقرات يبين أمين دور العامل الايديولوجي في عدم قيام الفلاحين برفض دفع الفائض. ولكن هذا العالم، الايديولوجي، الذي يقلل من مقاومتهم لبزل او سلخ الفائض لا يظل امراً او تفسيراً مقنعاً بشكل دائم، وإلا كنا كديالكتيكيين قد تجاوزنا الديالكتيك نفسه نحو سكونية ميتافيزيقية!

وحول تنظيم حياة المجتمع يرى أمين أن هذه الوظائف قد تتم على يد الطبقات نفسها أو نيابة عنها على يد مجموعات البروقراطية:–

"والبنية الاجتماعية المشخصة والحقيقية لمجتمع ما ستتأثر بشكل عميق بهذه المجموعات. والأكثر أهمية بين هذه المجموعات هي (البيروقراطية) التي تضمن سير الدولة: بيروقراطية مدنية (مثل جباة الخراج، الشرطة والقضاه)، أو عسكرية أو دينية الخ. ولكن يجب عدم خلط البروقراطية التي عرفناها على ذلك النحو(حتى بالمعنى الواسع) مع الطبقة– الدولة الخاصة بنمط الانتاج الخراجي أو مع برجوازية الدولة في راسمالية الدولة. فالبروقراطية مثلا تملأ وظيفة السيطرة المباشرة في عملية الانتاج: أنها هي التي تخطط وتأمر كما نرى في الصين ومصر. "(1974:23).

فيما يخص الاستلاب، فان امين وحده (من بين الاطروحات التي راجعناها في هذا الجزء) الذي يقدم تفسيرا أوضح لمسألة "قبول" المنتجين في الانماط الماقبل بالتسليم بدفع الفائض، لأنهم "مضيعين–مستلبين" يعتقدون بان هذا الاقتطاع ضروري لبقاء الوضع الاجتماعي والطبيعي. فالصعيد السياسي– الايديولوجي يأخذ اذن بالضرورة الشكل الديني

ويسيطر على الحياة الاجتماعية ". (24:1974). هذا الاستلاب موجود تاريخيا ولا يزال، وليست آخر طبعاته الاستلاب الحالي عالميا، حيث تعاد للملكية الخاصة قدسيتها، ويكتفي المنتجون في المركز بما يزيد عن الكفاف قليلا، بل أن الكثير منهم يعيش تحت خطر الفقر الرسمي، فهناك أربعون مليونا من السود في الولايات المتحدة يعيش معظمهم تحت خط الفقر وربما يفتخرون بأمريكيتهم. ولكن، كما اشرنا اعلاه، لا يظل هذا التفسير كافياً إلا لفترات معينة، سواء في النمط الخراجي القديم، او في أوساط السود في الولايات المتحدة حالياً.

أما حول التشكيلة الاجتماعية التي فلسطين جزءا منها فيقول أمين:

"في هذه المنطقة شبه الصحراوية، فان الحياة الزراعية ظلت مترجرجة،والفائض الذي يمكن اقتطاعه من المزارعين بقي ضئيل الأهمية. كما ظلت التقنية الانتاجية في الزراعة، بالضرورة، ضعيفة التطور، وظلت انتاجية العمل الزراعي خفيفة، وبقي مستوى المزارعين قريبا من مستوى الكفاف، وبالتالي فان أشكال التنظيم الاجتماعي ظلت مطبوعة بالجماعة البدائية. فلا يوجد قاعدة كافية لاقتطاع فائض يسمح بتشكيل بنيه اقطاعية، أو حتى حضارة متلألئة" (33:1974).

ومثال لبنان عند شولس مناسب لاثبات ذلك، وهو المثال الذي لم يجد كيدر واسلامجلو تفسيرا مناسبا له.

"والتشكيلات الاجتماعية التي قامت عليها حضارات هذه المنطقة (العربية) كانت دوما تشكيلات تجارية. ونحن نقصد بهذا أن الفائض الذي كانت تعيش عليه المدن الكبرى لم يكن ياتي عامة من استغلال عالمها الزراعي الخاص، لكن من فوائد التجارة البعيدة، التي كان يجلبها لها احتكار وظيفتها كوسيط تجاري، في التجارة العالمية، اي كانت تعيش على دخول تاتي،في التحليل النهائي من الفائض الذي تقتطعة الطبقات القائدة في الحضارات الاخرى من فلاحيها . ونموذج التشكيلات التجارية هذا، كان يطبع المشرق بطابعه حتى الحرب العالمية الأولى 1914"(34:1974).

يمكننا هنا ملاحظة أن أمين رأى في الدولة العثمانية عدة تشكيلات اجتماعية اقتصادية. أما عن العيش على الفائض الذي تبزله الحضارات الاخرى من فلاحيها، فان هذا يبرز في الذهن، أمرين، الأول ان الاستغلال الطبقي في الحضارات الاخرى للفلاحين ينتهي الى تقاسم الفائض بين الطبقات المستغلة هناك والطبقة الحاكمة في العثمانية التي تاخذ حصتها من الفائض لقاء دورها الوظيفي التسهيلي، اذاً هي تستغل موقعها الجغرافي كسلطة على شعبها وعلى مدى قرون ممن يمرون من أرضها، وثانياً يذكرنا دور اسرائيل التي تعيش كحارسة مصالح بدل القوافل على الفائض الذي تسلخه الامبريالية من توابعها، ومن الطبقات المستغلة

في المركز الامبريالي نفسه. أما في حقبة التسوية، فإن اسرائيل أكثر ميلاً للاندماج المهيمن (اقتصاديا وعسكرياً) في المنطقة مما يُبقي لها على نفس الدور ولكن بمنافع أكثر وكلف أقل.

مأزق التشكيلات الخراجية

ان التشكيلات الخراجية لا تنجب الراسمالية، لان الفائض المتولد منها ضعيف، ولذا، فان اعتمادها على الفائض المستخلص من التجارة بعيدة المدى، وهذا شأن مختلف البلدان العربية ما عدا مصر. (أمين 43:1974) . هذا هو تفسير أمين لعدم ترسمل الوطن العربي والعثمانية عامة. وهو تفسير يخرج عن نمط الانتاج الاسيوي، ويخرج عن حجج الانصاري. تفسير يقوم على الامكانات الطبيعية والثرواتية لمناطق معينة في العالم ولا يقوم كما يرى الآسيوي، وبطريقة مشابهة الانصاري، على ركودية الامم.

ولأن وضع ماركس لنمط الانتاج الاسيوي لم يكن أكثر من فرضية، فان أمين لا يضعه في موقع ابعد من الحدس، ولذا يطالب بعدم أخذه كمسلمات. كما ويرى ان الجماعة القروية في مصر والصين لم تكن اكثر قسراً لاعضائها من الجماعات المناظرة لها في أوروبا العصر الوسيط.

يرى امين ان مصر كالصين لانها محمية من هجمات البدو الرحل والريفيين الفقراء انجزت حضارة عريقة، ومركزية، وفيها كانت تضعف الجماعات القروية باكرا، وتختفي طالما تصبح سلطة الدولة قوية. ان الجماعة تبقى كجماعة عائلية لكنها تفقد الملكية الفعلية للارض لصالح جماعة اوسع واعلى لا تلبث حتى تتحول الى امة. وان الطبقة– الدولة التي تنظم نفسها على صعيد قومي ليست، على عكس الافكار الشائعة، "استبدادية" بشكل خاص. بوصفها طبقة . دولة، قومية، فهي تأخذ بعين الاعتبار المصلحة القومية وتنظم الاعمال الكبرى كالاهرام، والاهم من بينها ترويض النيل ولكونها منظمة في دولة تظل مفتوحة نسبيا، والتفاعل الاجتماعي فيها قويا، والنظام الصيني الخاص بالمراتب شاهد على ذلك، فبالمقارنة مع تعسف الاقطاعية الاوروبية تظل الاساءة هنا محدودة . (45:1974).

هنا نلاحظ تقاطعا بين اطروحة امين والنمط الاسيوي فيما يخص هيمنة ملكية الدولة، الا ان الفارق هنا في الزمن، حيث يتحدث امين عن العصر الفرعوني. كما ان هناك فارق بأن امين لا يرى دور الدولة في الشرق القديم استبدادياً محضاً كما يصورها ماركس وويتفوجل والعديد العديد من الكناب الغربيين. ولا يراه ايضاً كما فهمه الانصاري. هذا يشير الى اعتقاد امين، بان المركزية لا تقل عن كونها شرط وجود ومتطلب حضاري، في المجتمعات المائية مثل مصر وبأن بناء اقتصاد متطور ومتمحور على ذاته يحتاج الى سلطة مركزية لتقوم به.وقد يكون هذا الامر متعلقاً بالتنمية في الوطن العربي حالياً. بمعنى

ان فرصة تنمية حقيقية تحتاج الى حد أقل من الديمقراطية ولا سيما تلك التي تروج للانفتاح على السوق العالمي باسم الحرية، وتروج للتحديث الراسمالي.

"هذه التشكيلات الخراجية لا تستحق تسميتها بالاستبدادية الا عندما يغزوها الاجنبي، وحتى في هذه الحال لا يلبث ان يتحضر بسرعة، وفي حالات اختفاء الدولة لصالح فئات اجتماعية اقطاعية مستقلة ذاتيا، وحينئذ يصبح الوضع شبيها بما في اوروبا الاقطاعية. ان قوة الدولة التي تمثل هذه التشكيلات الخراجية الناجزة، تعطي للنمط الخراجي وظيفة مسيطرة واضحة، فالتجارة البعيدة، والانتاج الحرفي الحر او العبودي، وانتاج القطاعات المعتمدة على العمل الماجور، كلها تخضع للدولة التي تسهر عليها وتمتصها. وفي الحقيقة لم يكن المجتمع حائرا الا تجاه هذه القطاعات وليس تجاه الفلاحين. (25:1974). "ربما لهذا السبب استمر الفلاحون قادرين على انتاج الفائض لان تدمير الفلاح معناه توقف الفائض؟. اما في اوروبا الاقطاعية، فان ضعف الدولة هو الذي يترك الفرصة للمدن كي تزدهر، في حين يضطهد الاقطاعيون الفلاحين بدون ضابط. كما ان النموذج الخراجي الجاهز قادر على استيعاب تقدم القوى المنتجة، فالعلاقات الانتاجية التي يحددها النمط الخراجي تتمتع بمروحة عريضة من مستويات تطور القوى المنتجة. والصراع بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج لا يظهر الا حين يدخل نمط الانتاج الراسمالي من الخارج. اما تكوين المدن في الخراجي العربي فكان اساسا على هامش التجارة ". "كانت الامبراطورية البيزنطية، ثم وريثتها العثمانية، تكون تشكيلات –او بصورة ادق، مجاميع من تشكيلات – محيطية تابعة للنظام الخراجي.

ثم يضيف: "وفي الحقيقة لم يكن النمط الخراجي يستطيع ان يستقيم بصورة كاملة فيها. وبعض مناطق هذه الامبرطوريات، خاصة في البلقان والقفقاس وسوريا وشمال افريقيا، بقيت منطقة جماعات قروية تبقي الخراج المقتطع من قبل القسطنينية ثم استانبول مهددا باستمرار بتمرد هذه الجماعات. (48-47:1974) .

تتركز اطروحة سمير امين حول هيمنة نمط الانتاج الخراجي في الوطن العربي، على أن آلية هذا النمط هي التجارة بعيدة المدى، باعتبارها هي التي تحقق له معظم الفائض. كما ان العالم المديني المتقدم الذي تكون في هذا الوطن كان بمثابة نمو المدن اعتمادا على هذه التجارة . "في حين يعيش الفلاحون حالة شبه منعزلة، وهذا ما جعلهم اكثر ميلا للانفصال كلما استطاعوا "(35-1988).

وهذا تأكيد بالطبع على ضعف العامل الايدولوجي. وفي نظر امين، فان الاستثناء الوحيد فيما يخص العجز عن بزل الفائض من الزراعة المحلية، وبالتالي الاعتماد على التجارة بعيدة المدى، كانت مصر باعتبارها مجتمعا نهريا يحتاج الى سلطة مركزية لكي تنظم الري وتحول دون طغيان الفيضان، وكل هذا يحتاج الى عمل كثيف والذي لا يمكن للفرد وحده ان

يقوم به كما هو حال الزراعة المطرية. هنا تصبح الدولة المركزية ذات السلطة مطلبا حضاريا، وضرورة اساسية لاستمرار الوجود. ونظرا لامكاناتها هذه، فانها كانت الوحيدة في الوطن العربي التي خضعت لضريبة خراجية.

وابعد من هذا، فقد كان للتجارة البعيدة دور اساسي في شد اللحمة الاجتماعية لمجمل المجتمع، حيث يؤكد امين، بانه عندما كانت التجارة ناشطة كانت الطبقات التجارية هي التي تتحالف مع القبائل الرحل، ولكن عندما تضعف ينفرط التحالف. وهنا يبرز الاختلاف بين الانصاري وامين. فقد نظر الانصاري الى البدو كحالة سلبية مطلقة، ولم يلتقط حالة التحالفات التي يتحدث عنها امين. كما لم يلتقط الانصاري، نزوع الفلاحين للانفصال كلما ضعفت المدينة. هذا النزوع هو بحد ذاته دينامية مقاومة طبقية.

اما حول مسألة الاقطاعية في الوطن العربي فيرى امين، انه في الحقبة ما قبل الاستعمارية لم يكن نمط الانتاج الخراجي قوي التطور في العالم العربي،(ما عدا في مصر)، اما الفائض فكان يأخذ شكل ريع ضعيف، بينما كانت التجارة بعيدة المدى هي التي تميز التشكيلة العربية في عصور الازدهار، وذلك بعملها على تحويل الفائض من مجتمعات اخرى الى العالم العربي.(1988) لكن تحصيل هذا الفائض يتطلب دولة قوية عسكريا لتكون قادرة على الاخضاع ولعل هذا ما طبع الدولة العربية الاسلامية ولاحقا كافة امتدادات الامبرطورية وأنظمة الحكم الاسلامية حتى نهاية العثمانية وهو تحديدا ما لعب دورا في الانفكاك ما بين من يحكمون ومن ينتجون وكأن الامر اصبح تقسيم عمل بل لم يكن امام من يحكمون سوى هذا الابتعاد عن الاندماج.

ربما يسعفنا هذا في الاجابة على ما ورد في اطروحة كيدر واسلامجلو، بان الاقاليم التي كانت تستقل عن السلطة المركزية العثمانية لم تكن تولد تشكيلات جديدة، بمعنى ان الكاتبين لم يدركا ان السبب كامن الى حد كبير في توفر فائض فقير، وكذلك اطروحة "شولس" الذي لم يفسر لماذا لم نجد اقطاعا مكتملا في لبنان وبشكل خاص في فلسطين.

ويضيف امين، بان تدهور التجارة البعيدة دفع الى ظهور نمط انتاج خراجي اقطاعي فقير كنمط مسيطر في التشكيلات العربية المنحطة، (ولبنان هنا مثال مناسب –انظر شولس، 1986، وايوب 1986). وان التطور الاقتصادي افاد في الفترة الاستعمارية اساسا الملاك العقاريين (انظر بهذا الصدد شولس حول امتلاك الارض، ورودنسون حول التوجه المختلف للرأسماليين الاجنبي والمصري بعد هزيمة محمد علي حيث تركز الاجنبي في الصناعة في مصر، في حين تركز الراسمال المصري في الملكية العقارية). وبرأي أمين، فان هؤلاء الملاك العقاريون ميالين للتحول الى راسماليين زراعيين بينما تنحي علاقات السيطرة والاستغلال الرأسمالي اما الى الخضوع لمتطلبات المزاحمة الراسمالية او انها تستسلم كليةً الى

سيطرة قوانين الراسمالية:(1988:55-56).

"وهكذا تتحالف الامبريالية مع طبقة قديمة قائدة اذن كي تُقيم. لكن هذا التحالف يبدأ فقرة جديدة من التاريخ تتحول خلالها هذه الطبقة القديمة تدريجيا، وتحت تاثير اندماج البلاد في النظام الراسمالي لتصبح برجوازية تابعة.(1988:56).

وبهذا المعنى، فان الوطن العربي لم يمر بالاقطاعية، حتى في فترة تراخي قبضة الدولة المركزية العثمانية عليه، لانه ما ان ضعفت هذه القبضة، حتى كان البديل الامبريالي جاهزا كمساهم خارجي، وكان الملاك العقاريون في تحولهم الى راسمالية زراعية جاهزين لتقبل هذا باعتبارهم مساهم داخلي في عملية التبعية، وكلاهما يحولان دون تجذر الاقطاعية، ويسحبان بصدد الاندماج بالنظام العالمي وصياغة التشكيلات الاجتماعية في هذا الوطن على ارضية راسمالية محيطية، وهذا ما يفتح النقاش على اطروحة الأنصاري في الدولة القطرية الحالية.

الا ان نقطة هامة اخرى بينها تحليل امين وهي ان الامبراطورية العثمانية كانت موطنا لعدة تشكيلات وليس تشكيلة منسجمة واحدة، وان هذه التشكيلات لم تكن تخلو من بنيات طبقية، ولعل هذين التميزين هما لصالح امين بالمقارنة مع اسلامجلو وكيدر، رغم انه لم يركز كما يجب على هذا امر في بعض المواضع. وهذا ما يبرز محدودية اطروحة كيدر واسلامجلو حيث وقعا في تعميم واسع جدا ونظرا للامبراطورية العثمانية باعتبارها تشكيلة واحدة موحدة منسجمة في ركودها. وبهذا المعنى، فقد كانا كشرقيين(فهما من تركيا) تلميذين نجيبين للجانب الاوروبي من ماركس وربما لهذا السبب انتجا طبعة "عثمانية" لنمط الانتاج الاسيوي.

اطروحة مكسيم رودنسون

في حين كانت اطروحة اسلامجلو وكيدر مجرد تشخيص نظري قائم على نمط الانتاج الاسيوي، بما فيه من نفي الطبقية، وكان مدخل امين هو النمط الخراجي بتكويناته الطبقية، فان رودنسون يتناول التشكيلات العثمانية عبر عملية تهجينية بين الماركسية والاسلام.

لا ترتبط القضايا التي سوف نقتطفها من مكسيم رودنسون بفلسطين بالبعد العروبي وخاصة اذا وضعنا بالاعتبار الجانب القومي منه، فاستشراق رودنسون محفوز، ربما كليا، بالاسلام. ولكن تناوله للمناطق الجغرافية العربية التي عالجها باعتبارها مسلمة, لا يمنعنا من

معالجتها باعتبارها عربية. ودون الخوض في اولوية الهوية العربية على الاسلامية، فان المعطيات التي يوردها رودنسون تخدم بحثنا الى حد مقبول.

يحاول مكسيم رودنسون تثبيت نقطة اساسية في نظره، هي ان المجتمعات الاسلامية نفسها كانت قد عرفت في سياق تطورها بشكل دائم:

" قطاعا راسمالويا"، بل ان هذا القطاع كان كثير الاتساع في بعض الحقب. ولكن راينا ايضا انه ليس في وسعنا القول ان هذه البلدان قد عرفت في العصر الوسيط " وضعا اقتصاديا اجتماعيا رأسماليا "(رودنسون، 1979:115).

ولكي يثبت ان هذا القطاع المتقدم من حيث الزمن ليس راسماليا وانما ذو سمات راسمالية محدودة، فانه يستشهد بالامور الاساسية التي تدحض راسماليته مثل تبلوره في نمط ام لا وهيمنة العلاقات الراسمالية ام لا ؟

سوف نتناول مما كتبه رودنسون ذلك الجزء الذي يعالج، ولو بايجاز عابر، التوسع الراسمالي في بعض البلدان الاسلامية في القرن التاسع عشر على اعتبار ان هذه في تلك الفترة مرتبطة بالبحث لأنها تتناول العثمانية في بداية انفتاحها ومن ثم اندماجها في النظام العالمي.

يقول رودنسون:

"اما في الامبراطورية العثمانية بصورة عامة (باستثناء مصر) فلا مجال للحديث قبل القرن التاسع عشر عن مشروعات راسمالية حقيقية. فكل ما كان هناك صناعات يدوية خاصة لا تبدو كثيرة العدد، وهي على اية حال تستخدم تقنيات مختلفة، قائمة اساسا على العمل اليدوي، فلا ماكنات الا نادرا، حتى في المعامل، وفي المشاغل الحرفية الكبرى التي ما تزال في المرحلة اليدوية، اما المشروعات الكبرى_ وهي على اية حال لا تكاد تكون اكثر تقدما_ فهي ملك الدولة. ثم جاء القرن التاسع عشر فلم يحاول القادة العثمانيون ان يواجهوا خطر السيطرة الاوروبية الداهم بصناعة حكومية ضخمة كما فعل محمد علي. صحيح ان بعضهم فكر في ذلك، ولكن الظروف السياسية ومعها تدهور الوضع المالي حالت بينهم وبين مجرد البدء بتحقيقه. بل هم قد ساعدوا كل المساعدة على تخريب عمل محمد علي، ولا سيما بتأثير النفوذ الانكليزي. فقد عقدت عام 1818 اتفاقية انكليزية عثمانية للتجارة، استكملت بفرمان 1820، وبموجبها حددت الرسوم على المستوردات ب 3% من القيمة . وفي عام 1838 استبدلت بهذه الاتفاقية معاهدة تلغي حماية الصناعة العثمانية باسم(قدسية) التجارة، ولقاء ذلك ترفع رسوم الاستيراد الى 5% من القيمة بينما تدفع الصادرات رسما قدره 12%. وهذه الصناعة... في واقعها تقطع الطريق مسبقا على اية محاولة محتملة لبناء صناعة عثمانية" (رودنسون،1979:118 –119).

في هذا المعرض يؤكد رودنسون على ضعف او ربما غياب المشروع الفردي في الامبراطوية العثمانية وهذا منسجم مع تشكيلة اجتماعية اقتصادية تهيمن الدولة، بمفهوم السلطة، على الاقتصاد فيها، وتتحكم بالفائض من حيث سلخه واستعماله. وبناء على هذا، فان الفائض المبزول من المنتج تم استثماره في المشاريع الكبرى التي هي في التحليل الاخير حكومية.

كما يقارن رودنسون هنا دور القادة العثمانيين في مواجهة التوسع الاوروبي بما فعله محمد علي والذي ارسى صناعة حكومية حققت خطوات واسعة في عقدين من الزمن (انظر لاحقا) لذا قال عنه ماركس انه " اول من حول العمامة المفتخرة الى راس حقيقي". بمعنى ان هؤلاء القادة عجزوا عن مواجهة التوسع الاوروبي، بل تماهوا معه الى درجة مكنته من اقتصادهم، مما جعل الخروج عليه غير ممكن فيما بعد عندما حاول البعض التصدي له.

ويوضح رودنسون ضعف القادة العثمانيين في الدور الذي لعبوه في التخريب على محمد علي. فقد كان محمد علي من ناحية عملية متمردا على سيطرة الباب العالي، اضافة الى انه لم يكتف بمصر بل حاول ضم السودان وبلاد الشام . وهي، على اية حال، التجربة التي لو حصل واستمرت لكان وجه الوطن العربي قد تغير بموجبها. الا ان خروج محمد علي هذا لم يكن على الباب العالي وحده بل على مصالح المستعمرين الغربيين انذاك، الذين كانوا يدركون مصالحهم جيدا، وخاصة وزير خارجية بريطانيا بلمرستون (1784–1865)، الذي لم يكتف بالعمل على اغتيال تجربة محمد علي بل كان قد عرض على اليهود منذ تلك الفترة دولة لهم في فلسطين. أي ان بالمرستون كان ممن سبقوا تبلور الحركة الصهيونية نفسها مما يؤكد ان هذه الحركة وليدة المصالح العدوانية الاستراتيجية في الوطن العربي وليست وليدة ما يُزعم انه ارض الميعاد.

ان قيام الحكام العثمانيين بالغاء الحماية، ووضع رسوم عالية على الصادرات، يشير الى انتقال الامبرطورية العثمانية من الانغلاق او الاندماج التدريجي في النظام العالمي الى حالة من الانفتاح المستسلم. وهذه على اية حال اشارة الى ان الانخراط التدريجي في النظام العالمي لم يكن تقدير دقيق من قبل بعض من عالجو الامر امثال كيدر واسلامجلوا (1981)، وكذلك وولرشتين (1974)، وربما كان هؤلاء على حق ما قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر. هذا الوضع الذي تبلور في راسمالية محيطية في الدولة العثمانية، والتي لم يلتقط رودنسون ملامحها بشكل جيد. هذا ناهيك عن فشل هرشلاغ ايضا (أنظر لاحقا).

ثم يضيف :–

"ولقد بذلت جهود معاكسة قليلة، فكانت دائما غير مجدية مثل معاهدات 1861 التي رفعت رسم الاستيراد الى 8%، ثم الى 11% عام 1907، فلم يمثل ذلك كله اية حماية

حقة، واخذت الامبراطورية العثمانية تنحدر سريعا على طريق التبعية لرأس المال الاجنبي. وجاء مرسوم (محرم 20 كانون الاول 1881) يعطي السيطرة الكاملة على اقتصاد البلاد لمؤسستين اوروبيتين هما المصرف الامبراطوري العثماني والدين العام العثماني، ويعفي المشروعات الاجنبية من كل ضريبة الا الضريبة على العقارات. وكانت النتيجة الطبيعية هي ان المشروعات الراسمالية في الامبرطورية اصبحت في كثرتها الكبرى مشروعات اجنبية، كما ان تلك المشروعات العثمانية اسميا كانت تعمل براسمال اوروبي او_ في حالات كثيرة_ براسمال تملكه اقليات وثيقة الصلة باوروبا ففي عام 1913 كان في الامبراطورية 269 مشروعا صناعيا مسجلا، منها 242 عاملة، فكان 10% من راسمالها محليا والباقي للاجانب، 50% من اليونانيين 20% والارمن، 5% واليهود% 15% فقط لاتراك مسلمين." رودنسون، 119:1979).

وهكذا لم يقتصر الامر هنا على الانفتاح، بل وصل الى اعطاء تسهيلات غير عادية للاجانب الموجودين في الدولة العثمانية مما قاد اخيرا الى تحويل المشروعات الكبيرة فيها بشكل شبه كلي الى الاجانب. وهذا نقل الاجانب هناك من تحقيق الارباح عبر التبادل اللامتكافئ الى تملك قمم وسائل الانتاج نفسها. ما يلي هو تمثيل من رودنسون بما تم في سوريا، باعتباره نموذجا لما كان قد تم على نطاق الدولة العثمانية باكملها.

"ويمكن دراية هذه الحال ببعض التفصيلات الاضافية في المنطقة السورية مثلا (بالمعنى الطبيعي). ففي لبنان كانت لا تزال هناك صناعة يدوية للحرير في بداية القرن التاسع عشر كانت فيما مضى مزدهرة، ولكن ظروف العهد العثماني جعلتها تضمحل، فكان الفلاح يربي بعض الشرانق، ثم يفتل الحرير على مغازل بدائية كانت ملكا للامراء او ملكا مشاعا للقرى. وفي عام 1840 صنعت طريقة الغزل على اسس راسمالية، من قبل فرنسي يدعى "نيقولا بورتاليس" ... ونشأت حتى 1850 خمسة معامل اخرى كانت ثلاثة منها فرنسية. ولما اضطر الباب العالي الى منح لبنان نظام استقلال ذاتي عام 1864 بدأ بعض اللبنانيين يوظفون رؤوس اموالهم في مشروعات مماثلة، فما ان جاء عام 1885 حتى كانت هناك 105 معامل للنسيج ليس منها الا خمسة فرنسية، ولكنها جميعها كانت خاضعة لراس المال الفرنسي،..اذا كان نصف راس المال الموظف في شراء الشرانق (وهو الجانب الاهم في راس المال) يقترض من–ليون–بفائدة تصل إلى 10%، كما كان كل الحرير اللبناني تقريبا يمون سوق – ليون . ويلاحظ احد المراقبين ايام الحرب العالمية الاولى ان كل الصناعة الكبيرة في المنطقة السورية كانت في ايدي الاوروبيين، بحيث لا يملك اهل البلاد الا الحرف اليدوية والصناعة المنزلية(رودنسون120:1979).

يتبين مما تقدم، ان رودنسون قد لامس وان بشكل عابر مسألة الملكية في الدولة العثمانية حيث ورد ذكر ثلاثة انواع من الملكية، ولا سيما ان هذا في فترة سبقت صدور قانون

الاراضي العثماني. فقد اشار الى ان المغازل اليدوية كانت" اما ملكا للامراء، او ملكا للافراد، او ملكا مشاعا للقرى". وهذا يعني ان الملكية الخاصة، او تنوع الملكية على الاقل كان موجود في تركيا قبل صدور قانون الاراضي المذكور، وهو القانون الذي يفضل الكثيرون ربط بروز الملكية الخاصة به.

فيما يخص لبنان، فان تذكير رودنسون لنا، بالوضع الخاص الذي حصل عليه لبنان، أي "الاستقلال الذاتي " الذي انتزع له بسبب الضغط الاوروبي وعلى ارضية طائفية، هو الوضع الذي فرض تبلور محاولات خروج حكام هذا الاقليم على السلطان، ولكنهم كما يقول(كيدر واسلامجلو)، عجزوا عن الانتقال الى ما هو ابعد من التشكيلة العثمانية بل كانوا نسخا لها.

هنا نجد انفسنا امام محاججة منطقية، وهي ان ما مكن حكام الاقليم اللبناني من الخروج "النسبي" عن الهيمنة العثمانية ليس الامكانات الذاتية هناك، وانما الضغط الاوروبي على الامبراطورية العثمانية، وهو المقوم غير القادر على توفير امكانات مناسبة لتطوير تشكيلة اخرى مكتملة. وهذه الحقيقة، تخالف ما اوحى به كل من نصر ودوبار(1982) حول الدور المميز للبنان.

وهكذا، فان اعتماد بلورة الملكية الخاصة في لبنان على عامل غير ذاتي، الى جانب وجود وهيمنة المصالح الاجنبية التي تمثل بلدان يهيمن فيها نمط انتاج راسمالي مكتمل، ادت في نهاية المطاف الى نقل لبنان من حالة فقدان الفائض لصالح المستبد العثماني الى السيد الراسمالي الغربي، ولكن على شكل اولي من" التعاقد من الباطن"، ولا سيما في حالة القمم الاقتصادية التي انحصرت بيد الفرنسيين. وباختصار، فان هذه البنية الهشة والمتمفصلة سياسيا واقتصاديا مع الراسمالية الاوروبية ليست بالتاكيد من مستوى قامة تجربة مصر على يد محمد علي. تذكرنا تجربة لبنان بما حصل فيه حتى اليوم، أي كيانية يحتضنها المركز وهي بلا مقومات. كما يذكرنا بموجات البلقان القومية بعد تفكك الاتحادين اليوغسلافي والسوفييتي.

يقول رودونسون حول تجربة محمد علي:

" لنبدأ بمصر. نشأت الصناعة فيها منذ عام 1816، في عهد محمد علي (1805-1849)، ولكن بوصفها صناعة دولة. فالدولة هي التي شادت الابنية الجديدة، ووظفت كل الاستثمارات، وهي التي كانت تدفع أجور العمال وتبيع السلع المنتجة. بل احتكار الدولة للصناعة امتد الى الانوال اليدوية، فكانت هي أيضا تعمل لحساب الباشا الوالي... على ان هذا الاحتكار الحكومي الغي بعد محمد علي ... فانتهت –اللبرالية– الاقتصادية الى انبعاث الحرف اليدوية الخاصة والى اغلاق أكبر المشروعات المصرية الكبرى أمام منافسة البضائع الاوروبية... اذ اصبحت الصناعة الوحيدة النامية فهي تلك الواقعة في قبضة راس المال

الاجنبي ولا سيما الانكليزي والفرنسي،. أما رؤوس الاموال المصرية فكانت لها السيطرة الكلية تقريبا في ميدان الملكية العقارية. (رودنسون، 1979:117–118).

مما تقدم، نلاحظ ان محمد على قد حقق نمطا تراكبيا، جمع بين دور قوي للبرقراطية العسكرية الحاكمة، وبين ضرورة التحديث الراسمالي القائم على اكتاف "الحاكم المستبد الصالح" اذا شئنا استخدام تعبير جون ستيوارت مل. الا ان محاولة محمد علي في محاكاة التصنيع الراسمالي الغربي، لم تقترن كما هو واضح بمحاولة تمثل النموذج الدمقراطي الغربي في الحكم. بل لقد كان فخورا في انه هو، وليس المشروع الديمقراطي الغربي مثلا، الذي اقام كل هذه الصناعات(انظر لاحقا). وعلى العموم، فان تجربة محمد علي في الصناعة شبيهة الى حد كبير بالتجربة البروسية، أو ربما ان الاخيرة هي الشبيهة. وبعد هزيمة محمد علي عام 1840، الغي مشروع محمد علي لتحديث مصر، وبالطبع تابع "الراسمال الخاص" المصري دوره التابع والثانوي لينحصر في النطاق العقاري.

وحول تقويض تجربة محمد علي، يقول رودنسون:

"وفي عام 1840 فرضت معاهدة 1838 على مصر ايضا، فرضها بالمرستون والاسطول البريطاني، واضطر محمد علي ان يعلن ندامته وتوبته النصوح امام معبد حرية التجارة : "اعترف ان دلائل ساطعة تشهد الان بفضائل حرية التجارة التي تحققت بفضل المعاهدات القائمة، ولا يسعني نكران ما يبدو لي اليوم حقيقة بديهية، وكانت ظروف قاهرة قد اضطرتني الى فرض الاحتكار والحفاظ عليه" (من جواب محمد على خطاب القنصل البريطاني و .كرتشلي، في رودنسون، (119:1979) .

ويتابع رودنسون فيما يخص اقتفاء تصنيع البلدان الاسلامية للنموذج الاوروبي قوله:

"يتضح لنا ان الراسمالية الصناعية في الشرق المسلم جاءت تقليدا للغرب. فحيث بلغت الصناعة اعلى درجات النمو النسبي قبل الاعوام الاربعين الماضية، تم ذلك بانشاء صناعة حكومية، على يدي محمد علي في مصر. ولئن كان محمد علي قد اختار هذا الطريق فذلك لانه(عن حق الى حد ما) كان يرى ان لا جدوى من ان ينتظر ان تنمو الراسمالية الصناعية المحلية نموا تلقائيا . ولئن كان باشا مصر مدركا لذلك كل الادراك، وهو قد حدث به البارون (دو بوالو كونت) عام 1833 باسلوب صريح:

" لقد استوليت على كل شيء، ولكن بغية ان اجعل كل شيء منتجا. من كان يستطيع ذلك سواي؟ من كان في وسعه ان يقدم القروض الضرورية؟ من كان يستطيع ان يحدد الزراعات الجديدة، والوسائل التي ينبغي اتباعها؟ اتظن ان احدا كان يمكن ان يفكر بان ياتي الى هذا البلد بالقطن والحرير وشجرة التوت".

وهذا يعني ان دور محمد علي لم يكن ابدا تعجيل حركة هي في طور النمو، كما يعلن المؤرخ السوفياتي – ف.م. اتسامبا– بل كان، على العكس، دور القطيعة مع الظروف الراهنة بغية الاخذ بمسار جديد تحفزه القدوة الاوروبية.(1979:123–124).

بغض النظر عن رفض رودنسون لراي ف.م تسامبا، هنا تهم الاشارة الى ان المقتطفين السابقين يؤكدان بان محمد علي لم "يتب" كما يدعي الغربيون، وانما كان عاجزا عن الرفض. إن قول محمد علي هنا واضح بلا مواربة، فهو دور الفرد الذي لا يرى املا في الوصول الى النتائج من خلال السير التدريجي للامور. كان يستعجل حركة التصنيع، وربما كان محمد علي محقا، ليس من باب افضلية دور الفرد او افضلية التعجيل، ولكن من باب ان الغرب ما كان ليسمح بالتطور التدريجي، وهذا ما نشهده حتى اليوم، وهو على اي حال لم يسمح لمحمد علي الفرد نفسه.

صحيح ان محمد علي كان يود اللحاق باوروبا او تقليدها، وهذا امر لا غضاضة فيه، وان كان ما يقصده رودنسون هنا هو ان هذه البلدان الاسلامية لم تشق لها أو لم تتطور فيها تشكيلة مختلفة عن الراسمالية وربما كان هذا ممكنا لو لم يكن النموذج الناجح ماثلا امام محمد علي بل جاثما على صدره. هنا يسقط رودنسون في خطيئتين هما: 1) عدم التقاط دور اعاقة او احتجاز التطور، 2) نزعة الاوربة . وعلى العموم، فان مكسيم رودنسون الذي ذكر مناخ التراخي قد قصر عن التقاط سياسة الاعاقة واحتجاز التطور.

كما يتضح من حديث رودنسون، فانه لم يكن لمحمد علي ان ينجح في اقتناص عقدين من الزمن لتصنيع مصر الا لحصول حالة من " التراخي" في قبضة الاستعمار الاوروبي انذاك حالة الصراع بين فرنسا وبريطانيا. وهي الحالة التي ما ان زالت (اي ما ان جمدتا وحلتا خلافهما) حتى عادت اوروبا، وخاصة هذين البلدين، واغتالت التجربة المصرية من اجل تثبيت " الشرعية العثمانية" باعتبارها حاملة تأبيد التخلف والتبعية. فما اشبه اليوم بالبارحة وما اشبه اهداف معركة نافارين ضد محمد علي،، باهداف مذبحة الخليج ضد العراق عام 1991 وعام 1993، فالعدوان الغربي نفسه، والتخاذل والتواطؤ العثماني يقابله تواطؤ البرجوازية الكمبرادورية والتجارية العربية في الدولة القطرية. ان الشروط التي وضعت على محمد علي قد أعيد أنتاجها بطبعة جديدة ضد العراق عام 1991. أما اذا انتصر اغزاة في حرب 1993، فلن يحتاجوا الى شروط، بل سيتملكون العراق.

ثم يضيف رودنسون:

" هذا الى ان التجربة المصرية نفسها لم تكن قد استطاعت الازدهار في مدى ربع قرن الا بفضل استغلال فرصة المنافسة بين بريطانيا وانكلترا، فلما استعادت اوروبا وحدتها عام

1840، ولو بصورة شبه قسرية، ادت هذه الوحدة الى سقوط تلك التجربة . وفرضت الهيمنة الاوروبية دخول راس المال الاوروبي فكان هو الذي بدا بتصنيع الشرق المسلم. اما الرأسمالية المحلية، فلم تبدأ نموها الا احتذاء بالراسمالية الاوروبية، وتقليدا لها، وبصورة عامة تحت سيطرتها. وكان التفوق الاوروبي يجعل هذا النمو بالغ الصعوبة، وعلى وجه الخصوص بسبب سبق التقنية الاوروبية.، وافتقاد الحماية، وحرية التبادل المفروضة بالقوة ... فلو ان التفوق الاوروبي لم يكن قد وجد لما كان هناك اي عائق دون نمو الراسمالية الصناعية المحلية(كما حدث في اليابان). ولكن من الواضح ايضا، ان هذا النمو لم يكن ليتم الا على هدي المثال الاوروربي، لان السبق الاوروبي كان واقعا مقطوعا به منذ 1800 وما قبلها. وفي عهد محمد علي لا نرى في اي مكان اية دلالة على اية محاولة خاصة لانشاء اي مشروع صناعي. اما المشروع الصناعي الحكومي فهو صريح في اقتفاء الاثر الاوروبي "(124:1979).

بناءً على ما تقدم، فان المسالة الاكثر اهمية بالنسبة لنا، هي ان ما اقتطفناه من رودنسون فيما يخص تجربة محمد علي وهو، مختلف عن ما توصل اليه كيدر واسلامجلو حول كون تجارب حكام الاقاليم (العثمانية) اثر خروجهم على الباب العالي منسوخة عن الباب العالي نفسه. اي ان تجربة محمد علي في مصر ذات الامكانات كانت تجربة مناقضة تماما لتجارب حكام اقاليم وكيانات هشة مثل لبنان ولتجربة تركيا نفسها ايضا.

ومع ان رودنسون، لم يدخل بوضوح من مدخل نمط وعلاقات الانتاج والتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، الا ان مجمل محاججته يؤكد انه راى في رسملة هذه البلدان الاسلامية رسملة تابعة، وإن كان يسمي ذلك تقليدا لاوروبا. لكنه لم يربطها بالنظام العالمي الذي زاد من تبعيتها واعاق رسملتها.

ولكن ربما كان رودنسون، قد اشتط في اعتباره ان الدولة العثمانية كانت راسمالية، وان بشكل جنيني في القرن التاسع عشر، فهو كمن يريد القول ان التشكيلة الاجتماعية هناك، كانت انذاك تشيكلة راسمالية في وضع اولي. لعل آخر ما يمكن قوله هنا ان رودنسون لم يحاول وضع اكثر من سيناريو. فلو افترضنا عدم قيام حاولة محمد علي، اي التصنيع على يد الدولة، فلماذا لا يمكن حصول ذلك من خارج الدولة نفسها. كما ان قيام الدولة بالتصنيع هو بحد ذاته امر ينفي الدور الركودي المطلق المنسوب الى النظام الآسيوي في الانتاج طبقاً لمحاججة ماركس. وحتى لو كان الطريق الوحيد (حسب التقاليد المنسوبة الى الشرق) هو طريق مبادرة الحاكم، فإن هذا لا يقلل من شأن تجربة محمد علي، ويؤكد، وهذا هو الاساس، ان انتقالا ذاتيا للشرق هو امر ممكن. كما يؤكد حقيقة هامة اخرى وهي ان الغرب الراسمالي عدو للتنمية في البلدان الاخرى.

اطروحة غوجانسكي

لعل اطروحة تمار غوجانسكي اكثر الاطروحات التي تم تناولها خضوعا لايدولوجيا سياسية (الصهيونية هنا)، وبالتالي، فهي تلبيس او تلوين الماركسية بالايدولوجية الصهيونية.

في معالجتها للبنية الاقتصادية للدولة العثمانية، حاولت تمار غوجانسكي عقد مقارنة بين الاقطاع الاوروبي وبين ما اسمته اسلوب الانتاج (التقليدي) في فلسطين . وقبل الدخول الى تفاصيل اطروحتها نود الاشارة الى ان تسمية(تقليدي) تعاني من قصور علمي حيث انها لا تحمل اكثر من المعنى اللغوي، فكل قديم هو تقليدي، وكل اساسي هو تقليدي ايضا. اما اذا كان المقصود ب (تقليدي) انعدام الدينامية الداخلية، فلهذا نقاش اخر.

هذا اضافة الى ان غوجانسكي، قررت (تعسفيا) التعامل مع فلسطين منفصلة عن كامل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في سوريا الكبرى والتي هي جزء منها " هذا اذا لم نقل كامل الوطن العربي" وبهذا جاء مثالها ودفاعها مبتسرين. وهذا بعكس النطاق الواسع جدا (اي كل الامبراطورية العثمانية) الذي اعتمده كيدر واسلامجلو، والنطاق العربي الذي اعتمده امين .

وليس نقاشنا هنا فقط على ان فلسطين لم تكن كيانا سياسيا واجتماعيا قائما بذاته، فالاهم انها لم تكن تشكيلة اجتماعية اقتصادية قائمة بذاتها، وانها لا تملك الامكانيات الكيانية المناسبة، وبالتالي فان احتمالات تبعيتها عالية جدا، وهذا ما يتضح ايضا من تبعية اسرائيل التي زرعت في فلسطين التي هي جزء من سوريا الكبرى، والتي كانت هي نفسها جزء من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العثمانية(اذا جاز لنا كل هذا التعميم) التي كانت تستمد تجانسها بالتوازي مع تماسك السلطة المركزية في الاستانة (انظر اسلامجلو وكيدر، 1981). اما التسمية السياسية لفلسطين، (وليس شرطا ان تحوي التسمية السياسية تكوينا حقيقيا لتشيكلة اجتماعية) فقد تمت في عهد اللورد كرومر في مصر.

ان النظر الى فلسطين بمعزل عن سوريا الكبرى، ينخرط (وان بحسن نية) في النظرية الامبريالية والصهيونية لفصل فلسطين وبالتالي ابتلاعها. انه مدخل (لماركسية) تنطلق من اتفاق (سايكس . بيكو)، اي من اقتسام الامبريالية للعالم، وفي حالتنا اقتسام الامبريالية للوطن العربي.

ان اي متتبع للتاريخ، حتى بدرجة اقل من تتبع غوجانسكي في بحثها، يدرك ان فلسطين لم تكن كيانا طبيعيا مستقلا، فكيف بالحري سياسيا؟، وهذا يثير في الذهن المدى العالي لتاثير المشروع الصهيوني على السيدة المذكورة، حيث انحصرت في المدى الجغرافي الضيق" بل المتقطع" الذي وضعته الامبريالية والصهيونية لفلسطين.

وهكذا، فان عقد مقارنة بين فلسطين وحدها (ككيان صغير وفقير وهش، او كشظية جغرافية)، مع الاقطاع الاوروبي لا بد ان يبينها راكدة وبحاجة "لمفجر خارجي"، وهذا يفرغ المقارنة من محتواها العلمي، لان فلسطين لا تشكل تشكيلة ولا قدرة ذاتية على التطور بما يولد تشكيلة جديدة .

تبرز غوجانسكي السمات الاساسية التالية للاقطاع الاوروبي:

– وجود ملكية خاصة للاقطاعي والفلاح، مما يمكن الفلاح (صاحب الملكية الخاصة) من البيع والشراء، ونقل الملكية.

– ان الفلاح ليس حرا بل مرتبط بالارض ويباع معها .

– يتأتى دخل المالك في الاقطاع من الاقطاعيات التي يملكها.

– دور الدولة هو السيطرة السياسية، والسيطرة في هذا الحال بيد الاقطاعي الذي له جيشه وسجونه الخاصة ومحاكمه.

– دور المدينة هنا محدود حيث ان كل اقطاعية عبارة عن مدينة شبه مكتفية ذاتيا.

اما في فلسطين:

– فكانت الدولة هي المالكة .

يزرع المنتج الصغير ارضا وضعت تحت تصرفه، واذا قرر ترك ارضه، فانها توضع او تتحول من ارض اميرية الى ارض (موات)، وهذا لا يؤثر على ملكيتها.

يتأتى دخل الدولة من الضرائب المفروضة على مستعملي الاراضي، وهذا دمج للضريبة الحكومية واجرة الاراضي معا.

السلطة بيد الدولة المركزية.

المدن هي المركز التجاري محليا ودوليا، (مما اعطاها الفرصة للحفاظ على عدم تفجر البنيان)؟

وبحكم كون غوجانسكي تحت تأثير قناعات مسبقة، فقد كانت اسيرة " فتاوى" فصلتها لتخدم تلكم القناعات والتي مجملها ان " اسلوب الانتاج التقليدي" لا يمكن ان يترسمل، وان الرسملة لا بد ان تأتيه من الخارج واذا كان كيدر واسلامجلو هكذا، فانهما لا يعطيا احكاما قاطعة بهذا الصدد.

الا ان غوجانسكي وهي تتحدث عن هذا "الخارج" تنسى انه هو نفسه حائل دون رسملة الشرق من جهة كما وتنسى انه" ليس الا الامبريالية" بغض النظر عن البنية التجريدية التي يكتسيها هذا "الخارج" ألا هي نمط الانتاج الراسمالي . وهذا الامر تحديدا، يجب أن لا يخفى

على ماركسي ابدا اللهم الا اذا لم يكن كما يزعم.

وتضيف غوجانسكي:

"ان شروط اسلوب الانتاج الشرقي الخاصة هذه– الادوات واساليب الزراعة التقليدية التي لم يطرأ عليها اي تغيير لمئات السنين، وانعدام ملكية الارض الخاصة، وانعدام مشكلة الحصول على قطعة ارض لزراعتها، واستقلال الفلاح في العمل وادارة زراعته؟، وامكانية نقل حق الفلاح، بالارض في نطاق تقسيم اراضي المشاع الدوري لوارثيه– كل هذه الامور انشأت بنية اقتصادية – اجتماعية مناقضة للراسمالية على طول الخط وبشكل جوهري اكثر مما في الفروق بين النظام الراسمالي والنظام الاقطاعي" (غوجانسكي 22:1984).

بهذا المعنى، فان السيدة " الماركسية" غوجانسكي شأن الكثير من الماركسيين تحكم بالاعدام على "اسلوب الانتاج الشرقي"، فتطوره مستحيل، ومحتجز ذاتيا، وهذا يعني ان دخول الراسمالية "كنمط انتاج غربي" هو منحة ربانية لانقاد هذا الشرق من فناء ذاتي مؤكد. وهذا يذكرنا بالفارق بين ماركس وماركسيين من هذا الطراز . فاذا كان هناك عذر لماركس لان الكثير من حياة الشرق وتطوراته كانت مجهولة ايامه، فان غوجانسكي "الماركسية" لم تستفد من هذا شيئا. رغم انها تعيش في دولة الكيان الصهيوني التي تساهم (بالقوة) في احتجاز حركة التحرر العربية فتعيق بذلك الوحدة العربية مما يعيق التنمية في هذه البلدان، كما وتحمي انظمة قطرية لا يتجاوز دورها عملية احتجاز شعوبها.

واذا كان كيدر واسلامجلو يتعاملان مع نمط الانتاج الاسيوي بناء على الامتداد الجغرافي الرهيب الذي نسبه اليه ماركس مما يحد من قدرتهما على التدقيق، فان غوجانسكي تراه كنمط حقيقي في فلسطين ذات المساحة المحدودة، والتي يجب ان تساعدها على استجلاء افضل للامور.

لعل ما كانت تصبو اليه غوجانسكي هو الاثبات بان تغير التشكيلة العثمانية ما كان له ان يتم الا بمفجر خارجي، وهذا لتؤكد اعتقادها بفقدانه ديناميته الذاتية، او حتى مجرد المساهمة في التغيير، ولذا تقول:

"اولا: ان التطور الراسمالي هو الذي سيحطم كل المبنى الاجتماعي التقليدي، وقبل كل شيء المشاع القروي، وثانيا : هذا التحطيم يجب ان يقوم به عامل خارجي بالنسبة لتلك الجماعة القروية، وكان هذا العامل الخارجي في ظروف فلسطين العثمانية هو الاموال التي تجمعت في ايدي تجار المدن العرب (سميث، 1984) واموال الشركات الصهيونية" (غوجانسكي،21:1984).

نلاحظ هنا الاعتماد المطلق على المفجر الخارجي، وهذا ينسب (للتقليدي)، حالة ستاتيكية جدا كما نلاحظ ان غوجانسكي تنسب الى راس المال التجاري دور اساسي في

التفجير ومع ذلك فانها تخلط (الى حد ما) بين راس المال التجاري والتطور الراسمالي. فوجود راس المال التجاري لا يعني ان هذا جزء من تطور راسمالي بالمفهوم الفعلي لهذا التطور وهو هيمنة نمط الانتاج الراسمالي. هذا اذا رغبنا عن الاشارة الى ان راس المال التجاري الفلسطيني زاد من التسليع، بينما لم يلعب دورا ملموسا في تفجير علاقات الانتاج السائدة انذاك، ربما حتى يومنا هذا. ان متابعة لتحليل شولتس، انظر لاحقاً، تبين ان فلسطين كانت من بواكير اجزاء الدولة العثمانية التي انخرطت في السوق العالمي. وبالتالي، لم تكن لتنتظر الشركات الصهيونية التي تتحدث عنها غوجانسكي.

وتتابع غوجانسكي حديثها عن انعدام الملكية الخاصة في الامبراطورية العثمانية فتقول:

"هل كانت الملكية الخاصة معدومة؟... كانت الاراضي في الامبراطورية العثمانية بمعظمها ملكا للدولة وكان مصطلح – اراضي الدولة– يشمل اراضي المناطق المحتلة . ولم تكن ملكية الدولة للاراضي، او بمعنى اخر، انعدام الملكية الخاصة، الطابع المميز للامبراطورية العثمانية وحسب، بل وللشرق الاوسط بشكل عام، على عكس الوضع في اوروبا" (ص15).

لا تخبرنا غوجانسكي في هذا الخصوص من هو المالك الاخر للارض، غير الدولة، التي هي خارج الـ"معظم" كما ورد اعلاه. ولماذا لا يكون هذا الاستثناء هو المنتج المستقل، واذا كان هذا موجودا، فلماذا لم تفسر لنا كيف حصل؟. وبالمقابل لم يضع اسلامجلو وكيدر ملكية الدولة بهذه الحالة الحدية، وفي هذا اختلاف بين الاثنين مع انهما يتفقان على كون ملكية الدولة هي المسيطرة. على ان المهم في هذا السياق ان الشرق بالنسبة لغوجانسكي، واسع كما هو نمط الانتاج الاسيوي عند ماركس نفسه، وفي هذا تعميم لا يخلو من جرأة "عنصرية غربية" في اطلاق الاحكام على الشرق. سنلاحظ لاحقا ان الصهيوني اليميني هيرشلاغ كان اكثر قدرة على التقاط مسألة الملكية من الصهيونية اليسارية غوجانسكي. لكن البناء الفكري عند غوجانسكي يصر على كشف تهافته. فهي تنتقل من الاصرار على كون الدولة مالكة الارض وحدها الى القول:

"وكانت شروط الاستئجار تعطي المستأجر حق تصرف مشروط خاضع لقيود بشأن استعمال الارض. فالقرار، مثلا، ان يكون العشر بشكل حبوب املى في الواقع على المستأجر ما عليه ان يزرع"(17)

هذا الحديث يشير الى متغيرين اساسيين في الاحكام المطلقة التي اصدرتها غوجانسكي بشأن حصر الملكية في الدولة:

الاول: ان وجود المستأجرين وتمتعهم بحق التصرف في الارض، يعني شيئا اساسيا، وهو في النهاية ان الحق القانوني في ملكية الارض لا يصمد في الاهمية امام حق التصرف

والاستعمال، وعليه، فان المتصرف مالك اكثر من المالك بالقانون، حتى لو ارغم المستأجر على تقديم العشر على شكل حبوب. فلماذا لا يزرع نصف الارض بالحبوب والباقي بمحصول آخر؟. ولماذا لايقوم مستأجر بزراعة حبوب تسد التزامه والتزام اخرين على ان يزرع الاخرون محاصيل اخرى؟.

والثاني: ان هذا التطور البسيط في سياق العلاقة بين الدولة والفلاح، يتناقض مع التعميم المطلق الذي اصدرته غوجانسكي بشأن عدم امكانية تغير علاقات الانتاج في الاسلوب الشرقي لمئات السنين.

هذا التطور البسيط هو تطور ضمن علاقات الانتاج. انه تطور طبقي، وان كان بسيطا. بمعنى ان الفلاحين هم الطبقة المنتجة، والدولة هي التعبير القانوني والسلطوي عن الطبقة المهيمنة. وعليه، فهذا التطور بمضمونيه الطبقي والانتاجي يناقضا الاحكام القطعية للسيدة الصهيونية، وهي الاحكام التي تركز على عدم تغير علاقات الانتاج في الاسلوب الشرقي التقليدي لمئات السنين.

وفي صفحات لاحقة تقدم غوجانسكي تنازلات اكثر لاسلوب الانتاج الشرقي لتقول:

"لم يكن الفلاح مأجورا، لانه كان يدير بنفسه مزرعته الصغيرة، ويستعمل ادوات العمل البسيطة الخاصة به، وهو الذي يقرر نظام عمله وعمل ابناء عائلته. وبكلمات اخرى: كان الفلاح منتجا صغيرا يدير اقتصاده الخاص الذي كان طبيعيا في اساسه، ولكنه لم يكن فلاحا مستقلا، بشكل عام، كمن يمتلك الارض" (17 . 18).

هذا المقتطف لا يشير فقط الى خلل البناء الفكري لدى غوكانسكي بشأن الملكية الخاصة، "أو على الاقل بشأن وجود ملكية غير دولانية"، بل يشير ايضا الى وجود اسس ونويات لمجتمع طبقي، مما ينقض احتمال تعميم اطروحة ماركس بشان نمط الانتاج الآسيوي على التشكيلة العثمانية ويعزز الآليات الذاتية للتحول في هذا النمط.

وبدون وعي منها تتدحرج هذه السيدة لتبرز مكونات طبقية "للمجتمع الشرقي رغم انها ترى استحالة حصول تغير من داخله" فتقول:

"رغم ان ما كان يجب جبايته، من الفلاح هو العشر، الا ان جباة الضرائب كانوا ينتزعون ثلث وحتى نصف المحصول مستعملين الاكراه والعنف... وكان المرابون الذين يقرضون الفلاحين بفائدة تتروح بين 40–50% سنويا، هم جباة الضرائب انفسهم او تجارا اثرياء او كبار مستأجري الأراضي"(25).

تشير كل هذه الامور الى وجود التراتب الطبقي في هذه البنية الشرقية. والتراتب الطبقي لدى ماركس نفسه لا بد ان يقود الى الصراع الطبقي وتفجير التشكيلة من داخلها اوعلى الاقل المساهمة في ذلك. وهذا ما لم تدركه (الماركسية) غوجانسكي. ان جباة الضرائب، وان كانوا اداة للدولة الا انهم ليسوا جزءا طبقيا من الطبقة الحاكمة، ولا شك ان هناك فارق بين تحالف طبقة مع اخرى او استغلال طبقة لشرائح من طبقة ثانية لاستعباد ثالثه، وبين مكونات الطبقة ذاتها. كما ان المرابين وكبار التجار ومستأجري الأراضي ليسوا الا ممثلي طبقات غير الطبقات الحاكمة في الدولة العثمانية. بل ان وجود هذه الطبقات جميعا، حتى وان لم يكن لها نادي او حزب لكل واحدة، فانه اثبات على عدم انطباق اطروحة ماركس في نمط الانتاج الآسيوي على التشكيلة العثمانية والتي "تبتلعها غوجانسكي" والقائلة بأن هناك الدولة ومقابلها الشعب ككل هيولي بلا تمايزات. وطالما هناك تفارقات طبقية، وطالما هناك طبقات تستخلص فائض، وهي قريبة من السلطة، فما الذي كان سيخدمها إلى الأبد من الاستثمار وبالتالي تجاوز الركود نحو تشكيلات أخرى !!!

ما نلاحظه هنا، وجود تقاسم للفائض، بغض النظر ان كان بموجب "بروتوكول او قانون" ام لا. وهذا التقاسم هو الذي يمكن ان يراكم راسمالاً تجاريا، والذي بدوره يمكن ان يقود الى التصنيع فيما لو لم ينقطع تطوره كما حصل في مصر محمد علي. يقول البعض ان محمد على وتجربته متأثرين بالراسمالية الغربية. ولكن في أية بقعة لم يتأثر العالم ببعضه البعض؟. وربما نجد هنا خللا آخر في نمط الانتاج الآسيوي وهو انه عزل القرية الشرقية عن كل العالم وحكم عليها بالركود، وهذا امر افتراضي تماما كما هو نمط الانتاج الآسيوي عند ماركس نفسه، هذا رغم ان هذه القرية لم تكن هكذا معزولة. فعلى الاقل كانت على صلة بالعالم من خلال قاعدة الهرم البروقراطي التي تقوم بسلخ الضرائب منها.

بعد كل هذا تصل غوجانسكي الى الحديث عن الشرائح الطبقية، فتقول:-

"1- شريحة مستأجري الاراضي الكبار الذين كانوا على العموم، تجارا ومتمولين من المدن.

2- شريحة المستأجرين- المقاولين الذين كانوا يديرون اعمال المستأجرين الكبار.

3- شريحة الفلاحين المستقلين الذين كانوا يفلحون، بشكل مستقل الارض المسجلة بأسمائهم او يتصرفون بها كمستأجري أرض الدولة.

4- شريحة الفلاحين المزارعين الذين كانت لديهم وسائل عمل وحيوانات جر ولكنهم كانوا يفلحون أرض الغير، ولذلك كانوا ملزمين بدفع رسوم مزارعة سنوية علاوة على العشر المدفوع للدولة.

5- شريحة الفلاحين المعدمين من الارض ولا مزارع لهم (حراثون) الساكنوا القرية، وكانوا

يتلقون من مالك الارض او مستاجريها ليس فقط حق فلاحة الارض بل وسائل العمل والبهائم والبذار وما اليه، ويفلحون الارض لقاء خمس المحصول "(غوجانسكي 30).

والسؤال هنا، هل يعتبر وجود هذه الشرائح دليلاً يدعم النمط الآسيوي أو التقليدي؟ فحتى لو نسبت غوجانسكي هذه الشرائح لمراحل متأخرة من الامبرطورية العثمانية فان مجرد وجودها نفي لركودية النمط التقليدي انها لم توضح لنا آليات تكون هذه الطبقات بل تسللها ما بين أنياب نمط انتاج تقليدي. لا سيما وانها قد نسبت تفكيك هذا النمط الى الراسمال التجاري الفلسطيني والشركات الصهيونية، أي الى بداية القرن العشرين من الناحية الزمنية. لعل الامر الهام هنا ان غوجانسكي بدأت بتأكيد ركود النمط التقليدي وانتهت الى شبه إقرار بعدم ركويته دونما قصداً منها.

واخيرا، فان غوجانسكي، تلتقي مع كل من واسلامجلو وكيدر في :-

1- الاتفاق على دور النظام العالمي في تفكيك التشكيلة العثمانية.

2-القفز غير المفسر أو المبرر، كما يجب، من انكار وجود الطبقات الى التحدث عنها كوجود مسلم به.

يمكننا الاستنتاج مما سبق ان الامبرطورية العثمانية كانت تحوي عدة تشكيلات اجتماعية اقتصادية وليست تشكيلة واحدة. وان التشكيلة التي يهيمن فيها ما اسمي بنمط الانتاج الاسيوي لم تكن اكثر من محاولة قام بها كيدر واسلامجو لتطويع الواقع قسرا بما ينسجم مع هذا النمط المفترض .

كما يبدو ان نمط الانتاج الخراجي المطعم على البنية العسكرية كوسيلة لانتزاع الفائض كان هو النمط المهيمن، وان هيمنته كانت منوطة الى حد كبير بحدود قوة السلطة المركزية في الأستانة. أما في فترات ضعف هذه السلطة، فكانت تحصل حالات من محاولة الاقطعة، وخاصة في الاجزاء ذات القدرة على الاكتمال، شان مصر. بل ومحاولة الدخول الى الراسمالية كما حصل في عهد محمد على. لقد كان تعدد القوميات في الامبرطورية العثمانية احد عوامل عدم الانسجام والتوحد فيها، كما وكان له أثره على عدم هيمنة تشكيلة محددة.

وبناء على الاستنتاج بان نمط الانتاج الاسيوي لم يكن مهيمنا، كما لم يكن موجودا، على الاقل بالصيغة المشار اليها، اي خلو المجتمع من الطبقات، فان الملكية الخاصة كانت موجودة بجوهرها، أي حق استعمال الارض والاستفادة من الفائض المتحصل منها، وان كان

شبه غائب بالمعنى القانوني للملكية. هذا الحق الذي استطعنا تلمسه من بعض الحقائق التي أوردها الكتاب انفسهم.

أما غوجانسكي، فقد بذلت جهدا كبيرا من اجل اثبات انعدام الديالكتيك في نمط الانتاج الذي اسمته تقليديا، ورأت انه كان سائدا في فلسطين. أما نتيجة هذا الحكم القاطع فهي فقط تبرير الغزو الصهيوني الاقتلاعي الى فلسطين، ليصبح موقف السيدة غوجانسكي من اسرائيل ربما مجرد الاعتراض على النظام الرأسمالي فيها، وليس على البنية الاستيطانية الاقتلاعية لها. وبهذا تصطف السيدة جوجانسكي الى جانب "الماركسيين" الذين يبررون الاستعمار وينسبون له دوراً تقدمياً!

هيرشلاغ واقطاعين شرقي وغربي

في تناولنا لاطروحة هيرشلاغ، تهمنا الاشارة الى انه تناول الامبرطورية العثمانية بشكل مفصل منذ القرن السابع عشر، ولكن كمؤرخ برجوازي لم يكن مدخله نمط الانتاج مما جعل اهتمامه بالظواهر والنتائج وليس المسببات.

أما المسائل التي سنمر عليها في اطروحته فهي:-
اقراره بوجود الملكية الخاصة، بخلاف آخرين مثل اسلامجلو وكيدر
موقفه الذي يميز بين اقطاعين شرقي وغربي.
الى جانب ذلك انتمائه الى المدرسة التي تنسب الى الشرق تخلف يلازمه.

عوامل تفكك الامبرطورية العثمانية.

يقول هيرشلاغ:-

"ان التغيرات التي وقعت في بنيان او هيكل الامبرطورية العثمانية بين القرن السابع عشر واواسط التاسع عشر كانت من فعل التدهور الاقتصادي المستمر لهذا الكيان السياسي الذي كانت انماط انتاجه وتجارته ما زالت قائمة على التراث الغني للعصرين البيزنطي والعربي. هذا التدهور الذي يجري في وقت كانت فيه اوروبا الغربية تعيش ثورة سياسية واقتصادية عاصفة، وسع الهوة بين شرق راكد كان يستهلك راسماله وبين غرب كان يتحرك بسرعة نحو التراكم المتجدد لرأس المال وترتيب أنماطه الاجتماعية والسياسية على أساس إحتياجات إقتصادية جديدة. واذا كانت الامبرطورية العثمانية تفتقر الى الاستثمار (او التوظيف) المحلي والمبادرة الاقتصادية المحلية في وقت كانت فيه الحروب من الخارج وترف السلاطين تبتلع معظم الدخل القومي، لذا لم يكن أمامها مفر من ان تقع فريسة للراسمال الاجنبي وللدول

الاجنبية التي لم تكن مصالحها السياسية والاقتصادية تتفق مع مصالح الامبرطورية. كان من نتيجة هذه الحال توتر مستمر بين الاغلبية التركية في الامبرطورية وبين أقلياتها، وهو التوتر الذي كان يبلغ أوجه، لا محال، في اضطهاد الأقليات"(13:1973).

ليس ما نأخذه على هذا المؤرخ هو فقط ذكر الوقائع او التطورات بشكل محايد ليجعل منها معلومات جامدة لا يسهل تمثلها. وانما الملفت للنظر أنه ينتقي من الوقائع ما ينسجم مع توجهاته السياسية مما يعطيه دور يتنافى حتى ما يدعيه المؤرخ البرجوازي لنفسه. فالكاتب يغيب الظاهرة الاساسية في تلك المرحلة وهي تبلور السوق العالمية وانتشار ظاهرة العدوان الاستعماري في آسيا وأمريكا اللاتينية بشكل خاص، وتحويل الثروات المنهوبة من بلدان كانت على حافة الاقلاع الراسمالي (كالهند) الى أوروبا وحتى الى المستعمرة البيضاء في أمريكا. فالكاتب يغمض عينيه تماما عن المرحلة المركنتيلية والتى شكلت مرحلة نهب ثروات المستعمرات وراكمتها في المركز. وهذا ما لعب دور المسرع الاساس في تراكم راس المال في بلدان المركز.

على ضوء هذا النهب يمكننا أن نفهم أكثر سيرورة تفسخ الامبرطورية العثمانية. فالدولة القومية الاوروبية الفتية، فتحت جبهات حرب متواصلة مع الدولة العثمانية محفوزة بمصالحها في تفكيك الامبرطورية والاستيلاء على ما تستولي عليه. هذه الحروب لعبت دورا مركزيا ليس في افتقار الامبرطورية العثمانية الى الاستثمار بل وحتى توفير الضروريات. وهذا ما ولد سلخا اعنف واعلى للضرائب وخرابا أكبر لمواقع الانتاج واضطرار متزايد لتوسع الامتيازات الاجنبية هناك، وتزايد روح بل والمصلحة في الإثراء لدى بلدان البلقان...الخ.

ان ما يهمنا هنا هو التأشير الى النهج التسطيحي الذي يلتزمه هيرشلاغ حيال الاستعمار ودوره. بل أن إهمال ظاهرة رأسمالية هامة وكبيرة من هذا النوع يثير شكا كبيرا في مصداقيته كمؤرخ. ولا يجد هذا المسلك تفكيره الا في ادراك ان هناك مهمة سياسية وايديولوجية للكاتب تدفعه لاخفاء الحقائق الموضوعية ولا نراها هنا سوى في ايديولوجيته الصهيونية التي ترى في أي تاشير الى الاستعمار أو نقد له كشف لدورها كأداة له فكريا وماديا. يتأكد نقدنا هذا عندما نقارن بين ما كتبه هيرشلاغ وما كتبه هوبسن الذي نقد الحرب الامبريالية (حرب البوير 1895) في جنوب افريقيا نقداً شكل اساساً لكتاب لينين (*الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية*) (1916)

لعل من المثير الاشارة هنا الى أن الأمر النهائي الذي يخلص اليه السيد الكاتب من كل هذه التطورات الهامة هو قلقه على الأقليات. ومع ذلك، فإنه لم يحاول الاشارة الى مسببات تلك الإستثاره ضد الأقليات التي يبالغ فيها (أنظر لاحقا).

فيما يخص تفكك الامبرطورية العثمانية يمكننا ملاحظة نقطة هامة يتعرض لها الكاتب: "...فالفرق بين طبيعة الاقطاع الشرقي والغربي ينعكس في تشريح وتحليل سيرورة التفكك. في أوروبا جاءت دفعة التمزق الرئيسية من المقاطعات، التي حاولت ان تبلور العلاقات الاقطاعية في أقصى درجات الاستقلال لنفسها، أما في الامبرطورية العثمانية، فقد شجعت الحكومة المركزية نفسها تفكك الامبرطورية. قسمت شبكة جباية الضرائب بين متعهدي الضرائب، عودت نفسها على السلطات الكاسحة لأمراء الاقطاع، واعترفت باستقلال ذاتي جوهري للملل، أي الجماعات (الطوائف) الدينية المتمتعة بالحكم الذاتي التي كانت، من حيث المبدأ (وغالبا في الواقع)، منطبقة على الجماعات القومية (1973:15-16).

كما نلاحظ، فان الكاتب يعزو تفكيك الاقطاع الاوروبي الى (محيط) النظام وليس مركزه، من الأسفل وليس من الأعلى، وبالطبع فان الكاتب الذي لا ينطلق من المفهوم المادي التاريخي للامر، يُقصِّر عن تناول التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية عبر انماط الانتاج وايها المهيمن، وايها ذو الالية الاكثر دينامية بل وما هو المحرك الاساس في عملية تفجير نمط الانتاج الاقطاعي في أوروبا وخاصة الغربية منها، بل وهل هذا المحرك الاساس داخلي أم خارجي.

أما في حديثه عن (الاقطاع) الشرقي، فيعزو التفكك الى الحكومة المركزية من الأعلى وليس من الأسفل. إلا ان طرحه هذا يفشل في تبيان حقيقة دور السلطة المركزية في هذا التوجه. بمعنى أن الدور المنسوب الى الحكومة المركزية لم يكن بناء على ديناميكية من الطبقة الحاكمة بل كان للتخلص من مأزق، وان كان بالدخول في مأزق آخر. هذا ناهيك عن أن العولمل التى دفعت السلطات العثمانية للجوء الى ما لجأت اليه هي أيضا خارجية أكثر مما هي داخلية، واقصد بها الحروب التي شنتها اوروبا لاقتسام الامبرطورية العثمانية أو الدور الاستعماري لأوروبا، بل ووصول الدول الاوروبية الى وضع سمح لها بأن تعطي (الطوائف) حقوقا ترقى الى استقلالات ذاتية، أي أن التحول من الأعلى كان بضغوط خارجية. كل هذه ليست فعلا عثمانية، ولا حتى رد فعل وانما تساوق اضطراري مع تطورات لم يكن مولدها عامل داخلي.

ويعود هيرشلاغ في أكثر من موضوع للحديث عن تفكك الامبرطورية (ص ص 51،53-53) ليؤكد على ان الطبقات الاقطاعية هي التي عارضت التنظيمات حرصا على

مصالحها.

ولكن الى جانب صحة حديثه عن دور الطبقات الاقطاعية الرجعي، الا انه لم ينسب الى الاستعمار دورا معيقا لتقدم الامبرطورية، الى ان يقول "ففي مجتمع معظم أعضائه متخلفين ومقيدين بالتراث الديني وخاضعين لحكم استبدادي، من الطبيعي ان يفشل نظام دستوري ديمقراطي علماني" (52:1973) .

ولكن، اليست السلطة الاستبدادية هذه هي التي عرضت أو وضعت التنظيمات والدستور الديمقراطي ؟ فهل يقصد الكاتب ان السلطة كانت استبدادية ودستورية في نفس الوقت؟ هذا ناهيك عن التساؤل حول عبارته (مجتمع معظم أعضائه من المتخلفين).

ولعل ما يمكن ان يساعدنا على فهم أفضل للأمر هو التاكيد على ان الديمقراطية الدستورية قيد الحديث لم تكن أصلية ومكتملة كما أنها كانت تفتقر الى شرطها الاساسي وهو ان البنية الديمقراطية البرجوازية تحتاج الى، بل يجب ان تتولد عن قاعدة صناعية تكون هذه القاعدة نفسها قد اشترطتها وهذا ما كان غائبا في الامبراطورية العثمانية. هذا ناهيك عن ان الديمقراطية التي كانت مطروحة كانت نقلا للبنية الفوقية الاوروبية مع غياب للبنية التحتية الاوروبية. لقد طرحت في فترة التغلغل الاستعماري الامبريالي للامبراطورية، وبالتالي كانت تلك الديمقراطية تعبير عن تلويث وفي احسن الاحوال تلوين الامبراطورية بالديمقراطية الغربية ولذا كانت الولادات مشوهة.

ويتضح الخلل في موقف الكاتب أكثرعندما يقول:

"وكانت الاقليات وحدها، التي كان نهوضها الاقتصادي قد دعمته الطبيعة المحافظة للمجتمع الشرق اوسطي، في وضع يسمح لها بتأكيد ذاتها، جنبا الى جنب مع المصالح الاجنبية التي كان اسهامها في تقدم السكان المحليين عارضا تماما"(53:1973).

ليست الطبيعة المحافظة للمجتمع هي التي دعمت نهوض الاقليات الاقتصادية بل كون هذه الاقليات هي بوابة(الانفتاح) العثماني على الغرب. لقد كانت الاقليات هي ادوات الغرب ووسائطه، ان لم نقل عملائه. فالاقليات هي التي حصلت على الامتيازات بضغط من الغرب. وكونها حصلت على الامتيازات فهي قد حصلت عمليا على وظائف ومصالح مرتبطة ومكملة للنشاط الاقتصادي الاستعماري الاوروبي في الامبراطورية العثمانية وهذا ما حقق لها المنافع الاقتصادية، من جهة وخلق لها انتماء غربيا من جهة ثانية. وكما اشرنا في مواضع اخرى فان هذا الغرب هو الذي حال دون محاولة محمد علي للنهوض الاقتصادي. وحيث ترتبط الامتيازات الممنوحة للدول الغربية بالاقليات كناقلات محلية لهذه الامتيازات، لا

بد ان نذكر بقول الكاتب نفسه "ان اتساع نطاق الامتيازات كان يتناسب طرديا مع ضعف الدولة العثمانية" (61:1973).

لقد كانت الامتيازات مدخلا لتدمير الاقتصاد المحلي العثماني حيث مكنت المنتجات الاجنبية من اغراق الاسواق المحلية،" وتوجيه ضربة قاصمة لطاقتها الانتاجية والقدرة التنافسية للمنتجين المحليين، بينما الاسواق التي فتحت للخامات التركية... كانت تمثل تعويضا جزئيا فقط عن تدمير امكانات تطور محلية متنوعة"(62:1973).

بل لقد حال هذا دون التراكم من جهة ودون الاستثمار داخل الامبراطورية حيث الافق مغلق من جهة اخرى. فيما يخص السمة العسكرية الاقطاعية للتشكيلة العثمانية يشير هرشلاغ إلى وجود" نظامين "أحدهما الاقطاعي، والقائم على منح الاراضي والضرائب التي تجبى من زراعها، وفي مقابلها يتحمل السيد الاقطاعي التزامات معينة تتعلق بالخدمة العسكرية اساسا. والنظام الثاني، المالي والمركزي، والمبني على الاحتفاظ بجيش نظامي مركزي وجباية الضرائب لحساب الحكومة المركزية في كل انحاء الامبراطورية عن طريق موظفين او مستثمري ضرائب.

فيما يخص ستاتيكية ما يسمى بالاقطاع الشرقي، فان هيرشلاغ يلتقي الى حد كبير مع كل من غوجانسكي، ورودنسون في اصدار التعميمات والارتكاز على المقولة التي تنسب الى هذه المجتمعات حالة من الجمود المطلق:

"ان العناصر المميزة لمجتمع الشرق الاوسط الاقطاعي، التي حدت من سلطة الحكومة المركزية وامراء الاقطاع المحليين الذين يتولون السلطة ومتعهدي الضرائب والملل، قد تحولت تبعا لذلك الى جماعات حاكمة لها مصلحة في النظام الاجتماعي والاقتصادي العتيق رغم انها كانت حالة تمرد متزايد على السلطة المركزية. وهكذا ترافق تفكك الامبراطورية السياسي والاداري مع استمرار او تمترس الانماط الاجتماعية والاقتصادية العتيقة. في ظروف مجتمع زراعي نموذجي، كان ضعف السلطة المركزية يعني اهمال تسجيل الارض وتسيب رقابة الحكومة عليها. شوه هذا انماط حيازة الارض لغير صالح الفلاح وعرضه حتى اكثر من ذي قبل لابتزازات ملاك الاراضي ومتعهدي الضرائب" (16:1973).

ان ما هو مطلوب في هذا الصدد هو تفسير أسباب استمرار الجماعات الحاكمة على نفس النظام الاجتماعي والاقتصادي العتيق. فهذه العناصر، كما اشرنا في معالجات سابقة، لم تنقلب ضد النظام العثماني لأنها وليدة دينامية أنماط انتاج أخرى، بمقدار ما هي انشطار افقي لنفس الطبقة الحاكمة، ولكن من قوميات أخرى.

الا أن ظاهرة مصر في عهد محمد علي مختلفة تماما عن ما يدعيه الكاتب واضرابه وهي الظاهرة التي تمت بموجب خصوصية مصر كما يبينها جيدا سمير امين. وعليه، فان

تنبه الكاتب الى التماثل والانشطار العمودي كما أشرنا أعلاه، وعدم الاشارة الى اختلاف ظاهرة محمد علي، هي حالة من تماهي الكاتب مع الموقف العرقي الذي ينسب الى الشرق (كشعوب) حالة من التخلف البشري.

كما اشرنا أعلاه، فان هرشلاغ، ينطلق من وجود (اقطاع شرقي)، وهذا يشتمل ضمنا الاعتراف بوجود الملكية، بغض النظر عن مدى نضوجها. بل ان هيرشلاغ يرد منح الاقطاعات الى القرن الحادي عشر، وذلك على يد رئيس الوزراء السلجوقي نظام الملك (18:1973). اما حسين مروة فيرد هذا الى حكم معاوية بن ابي سفيان، كما اشرنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وبالطبع، فإن ملكية الارض لدى العثمانيين كانت على درجات كما يبدو.

يقول هرشلاغ: "كان اسياد الاقطاعات المعفوون من الضرائب، مخولون بجباية الضرائب من الفلاحين ومن متعهدي الضرائب المحليين، وكان دخلهم يحدد عدد الفرسان الذين يجب عليهم تقديمهم للسلطان. كان الضباط السباهية هم ممثلوا الحكومة المركزية في المقاطعات ويشرفون على شؤون الاراضي والمعاملات المتعلقة بها.

ومع ذلك، فقد كانت الاراضي التي في حوزتهم والتي يزرعها الفلاحون تعود لا الى السباهية بل الى الدولة، حيث أن الاراضي "الميري" لا أراضي الاملاك العشرية هي التي كانت تمنح كاقطاعات. ورغم أنه كان بوسع السباهية، أن ينقلوا ما في حوزتهمبالتوريث الى أبنائهم، إلا أن حيازاتهم كانت تعود الى الدولة في حالة عدم وجود ورثة ذكور" (1973:19).

كما كانت الملكية الاقطاعية عرضة للانتقال من شخص الى آخر طبقا لقرار السلطان في مرحلة معينة وفي موقف معين. فقد أصدر السلطان سليم الثالث 1789 "تشريعا يقضي بإعادة الاقطاعية الى السلطان عند موت حائزها" (40:1973). وهذا مختلف عن ما كان عليه الامر في الاقطاع الأوروبي. فالأمر هنا ملكية بالتصرف تنقل أحيانا من شخص لآخر. والأمر المميز هنا هو نقل السلطة من شخص لاخر بناء على امر السلطان وليس تملك السلطان لمصدر الانتاج. وهذا يؤثر على التراكم الذي يمكن ان يقوم به الفرد وليس على التراكم العام. أما قدرة السلطان على انتزاع الاقطاعية فعائدة الى السمة العسكرية البيروقراطية للامبرطورية العثمانية. يقف هيرشلاغ بين من يرون وجود الملكية الخاصة في الامبرطورية العثمانية حيث يقول:

"كان كثيرون من مستثمري الاراضي يُمنحون اراضٍ لكي يعيدوا تأجيرها أو ليجبوا منها الضرائب المستحقة للخزانة من الزراع. مع الزمن تحول كثير من تلك الأراضي الميري الى ملكية خاصة للمستأجرين أو المديرين الأصليين. ورغم أن الحكومة كانت تحاول من وقت

لآخر ان تمنع هذا التطور، فان التدخل الايجابي من جانب الدولة لحماية حقوقها كان يعوقه بعد الأقاليم عن العاصمة والقوة النامية للرجال الأقوياء المحليين" (25:1973).

ترى هل يمكن تفسير قوة هؤلاء الرجال المحليين بأنها آليات لتغيير النمط الاقطاعي الشرقي من داخله. كما يركز هيرشلاغ على غياب الملاك عن الارض في مجتمع الشرق الاوسط بل يرى أن هذا الغياب هو احدى علامات بنيانه الاجتماعي والاقتصادي المتردية. يقول: "لم يكن مالك الارض والذي يعيش في المدينة واحيانا في الخارج، يبذل محاولة حقيقية لتحسين الارض التي يؤجرها لمساعدة الفلاحين الذين كانوا يئنون تحت عبء الضرائب والديون. كان معنيا فقط بأن يعتصر منهم أقصى ما يمكن" (26:1973).

ما يهمنا في هذا الصدد هو التفسير الواضح لوجود الملكية، وان كانت لها طابعها المميز كما يقول الكاتب. وهذا الطابع المتجلي في غياب دور المالك فيما يخص الاستثمار وليس فيما يخص اعتصار الفائض، هو نفسه الذي يميز الاقطاع العسكري عن الأوروبي. في حين أن دعاة النمط الآسيوي يرتكزون على غياب الملكية الخاصة فيه ليتخذوا من هذا تفسيرا يساعدهم في اثبات مقولتهم المقبولة والجاهزة سلفا وهي ان الشرق يظل بحاجة الى محرك خارجي والذي لا يأتي به الا الغرب بالطبع!!! .

إلا أن ادراك هرشلاغ لوجود الملكية في الامبرطورية العثمانية، لم يقنعه أو يوقفه عند هذا الجانب العلمي في التحليل. فهو يصر على إيجاد أو خلق سبب يؤكد تخلف الشرق مثل قوله:

"أن القرية في الشرق الأوسط ظلت تقليدية، محافظة، منعزلة عن المدينة، وأن القروي ظل متمسكا بقريته رغم مغريات حياة المدينة والفرص التي قدمتها بداية التغلغل الصناعي الحديث في الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر –الى أن يقول– "ثمة حالات هجرت فيها القرى... وخصوصا الى أمريكيا اللاتينية، هؤلاء المهاجرون، الذين لم يرجعوا، يرسلون تحويلات نقدية الى القرية أو يستخدمون نفوذهم لمصلحتها في بلاد بعيدة" (26:1973–27). هذا اضافة الى أن الهجرة من الريف الى المدينة هو طابع عالمي. أما اذا حصل غير هذا فمن شبه المؤكد ان المدينة متخلفة وغير جاذبة للريف.

ان هذا لا يعدو كونه مجرد وصف شاعري للقرية، ليس الا من عنديات الشاعر نفسه. فليس الا عقل عرقي ذلك الذي يصر على رفض الفلاح التعاطي مع حياة المدينة (اذا كانت فيها حقا في منتصف القرن التاسع عشر بداية حياة صناعية). ومع ان الكاتب يؤكد استكانة الفلاح الى ركود القرية الا انه لا يشعر بانه ناقض نفسه حين تحدث عن هجرة الفلاحين الى امريكا اللاتينية، مع أنهم هم أنفسهم الذين لم ينتقلوا الى المدينة المحلية والتي تقل فيها صدمتهم الحضارية اذا ما قورنت بما يواجههم في أمريكيا اللاتينية.

ولا تفوته الاشارة الى الوضع الرجراج للملكية في الدولة العثمانية فيقول:

"كان صراع السلطان مع حائزي الاقطاعات صراعا شاقا استمر وقتا طويلا، بعد أن الغى محمود الثاني نظام الاقطاعات وصادرها وجعلها ملكا للدولة لا يقبل الانتقال، وعوض حائزيها بمعاشات مدى الحياة (1831)" (42:1973).

ترينا هذه التطورات كم كان أمر الملكية مختل في الامبرطورية العثمانية. كان صراع حاد يقوم على مصلحة السلطان من جهة (بصفته ممثل السلطة المركزية) وبين الاقطاعيين كممثلين لمصالحهم الخاصة وأشباة الدول التي يقومون على أمرها. قد يكون صراع داخل أجنحة السلطة، ولكنه على أي حال نفي لما يردده الكثيرون ممن عالجوا المجتمعات الشرقية منطلقين من أن العامل السياسي والايديولوجي كان يقنع الناس بحق الملك أو السلطان. بل يبدو أن ما كان يقنع الناس هو العجز عن الصدام .ولكن مصادرة الارض ليست الا الحالة الاستثنائية بمعنى ان حق التصرف ظل موجودا، وان نقل الى شخص آخر.

ثبت ببعض المصطلحات

الاشكنازية: حسب التعريف القاموسي فالاشكنازية هي وحدة من فرقتين من اليهود، وهي الفرقة االقادمة من شرق اوروبا والتي تتحدث اليديش. لقد هاجر الآلاف من هؤلاء للاستيطان في فلسطين. ان الاشكنازيين هم اليهود الاوروبيين البيض الذين لعبوا دورا رئيسيا في اقامة "اسرائيل". ان الاشكنازية هي التي بلورت الايديولوجيا الصهيونية الاستيطانية. على ان استخدامنا لهذا المصطلح مقصود به الاشارة الى ان الطائفة الاشكنازية هي النخبة الحاكمة في الدولة الصهيونية، وهو امتياز لها على طائفة اليهود الشرقيين (المزراحيم).

إعادة التثقيف: مشروع راسمالي غربي، وقطري عربي هدفه إحداث إختراق ثقافي وسياسي في الطبقات الشعبية العربية بهدف تعميق ايديولوجيا السوق، واستحالة مقاومة رأ س المال والعولمة، وتعميق القطرية على حساب الانتماء القومي والوحدوي للامة العربية وبالطبع استحالة الثورة. ويكون المثقفين هم حاملي هذا المشروع. بكلمة اخرى، فإن إعادة التثقيف هي مشروع الثورة المضادة حيث يقابله في الفكر الثوري مشروع الثورة الثقافية الذي انجزته الثورة الصينية.

التمفصل: مصطلح مأخوذ من الاقتصاد السياسي ويعني تعايش اكثر من نمط انتاج مع بعضها البعض حيث توجد وتعمل في نفس الوقت، ولكن يكون هناك نمطا مهيمناً تتمفصل، اي ترتبط وتتبع له الانماط الاخرى الاقل شأناً. وعليه، حينما نقول من تمفصلات الاقتصاد الراسمالي، اي الانماط المرتبطة به والعاملة بمقتضى محركه الاساس.

التخارج: والمقصود هنا وجود توجه وقرار وقناعة بالارتباط بالخارج بعيدا عن الواقع المحلي (القومي). وعليه، يتصرف المثقف وكأنه لا ينتمي الى مجتمعه حيث تكون اطروحاته السياسية وعلاقاته مرتبطه بالاجنبي، او بخارج بلاده.

القطرية: وهي اتجاه سياسي يُطلق في الوطن العربي على قوى سياسية وطبقية ذات نزعة تجزيئية وانفصالية في الاقطار العربية. انه اتجاه مضاد للمشترك القومي العربي، اي مضاد للقومية العربية وبالطبع مضاد للوحدة العربية. يلتزم هذا الاتجاه بنتائج اتفاق سايكس–بيكو سيىء الصيت. وبكونه قطري فهو متقاطع ومتحالف مع الطبقة الراسمالية الكمبرادورية الحاكمة في معظم الاقطار العربية التي تعيش على ارتباطها بالاجنبي، وبالتالي فهي ضد المشروع النهضوي والتنموي العربي، اي ضد التنمية بالحماية الشعبية.

المبنى الاجتماعي للتراكم: نقصد بهذا الطبقات والشرائح المجتمعية التي تتحكم بالفائض المتحصل في بلد معين في حقبة معينة وضمن تشكيلة اجتماعية معينة، حيث يتحول الفائض الى تراكم راسمالي تستفيد منه وتتحكم به وتوزعه فيما بينها، بل وتحتكر كلا من بزل الفائض وحيازة التراكم والتصرف به. انها التحالف الحاكم ولكن، هذه المرة، من مدخل او على ضوء موقع هذا التحالف من عملية تراكم راس المال باعتبار رأس المال علاقة اجتماعية طبقية.

الانسحاب الى الداخل: نقصد بالانسحاب الى الداخل قيام طبقة او طبقات من مجتمع معين بتقليص واعٍ لسلوكها الانتاجي او لحاجاتها الاستهلاكية التي تقدمها او تشتريها من الخارج، وتتجه بالتالي للعمل او الشراء من السوق المحلي وذلك كخطوة اساسية في مشروع تنموي قومي يهدف الى فك الارتباط بالاجنبي وفك التبعية. لقد قامت الطبقات الشعبية في اراؤاضي المحتلة في الانتفاضة الاولى بتبني هذه الخطوات التي اعطت نتائج تنموية باهرة حيث قاطعت سوق العمل والمنتجات الصهيونية.

استدخال الهزيمة: نقصد به تدهور الموقف النضالي بمختلف مستوياته (السياسية والاقتصادية والثقافية) لطبقات معينة او احزاب او انظمة حكم الى درجة ان يتصرف الشخص او الحزب او الطبقة باعتبار الهزيمة هي قدره المحتوم وحياته اليومية. انها حالة انعدام المقاومة. وهي حالة تتقاطع مع متطلبات إعادة التثقيف وخاصة في حقبة العولمة.

الكمبرادور: تسمية مأخوذة اساسا من البرتغالية. أما كاصطلاح في الماركسية فقد استخدمت لأول مرة خلال الثورة الصينية. تتكون عمليا من وكلاء الشركات الاجنبية مما يجعل دورها هو تخريب الصناعات المحلية عبر خنقها بتدفق الانتاج الاجنبي وباسعار

منخفضة. وهي طبقة يقترن وجودها بوجود انظمة حكم تابعة تسهل دور الكمبرادور وبالتالي يخلق تحالف طبقي بينها وبين الطبقة الحاكمة.

البرجوازية البيروقراطية: طبقة او شريحة سياسية في الاساس اكثر منها مالكة اقتصاديا. صحيح ان دورها مأخوذ اساسا من الدور المكتبي والعمل الروتيني، لكن هذه الطبقة اخذت تلعب دورا في الحكم من جهة وفي الاقتصاد من جهة ثانية فقد قاد الفساد والقمع الى تعميق وتعميم دور الدولة (السلطة الحاكمة) في الاقتصاد .

الاستقطاب: ان الراسمالية استقطابية بطبيعتها بمعنى ان النظام الراسمالي العالمي المنقسم الى مركز ومحيط، يؤكد على بقاء المحيط متخلفاً والمركز متقدما. يُصر مركز النظام العالمي على إبقاء محيط هذا النظام متخلفاً.، بمعنى انه يفترض، لا بل يشترط لتطوره عدم تطور بلدان المحيط. اذن ترفض الراسمالية تجانس العالم، بل تقوم على تأبيد انقسامه الى مركز ومحيط. ان توسع الراسمالية استقطابي اذن. وعليه، فما العولمة سوى تمويه للاستقطاب ووعظ بتطور موهوم للمحيط. وهو الوهم الذي يتجلى في تبني سياسات من طراز "اللحاق" و "إعادة التصحيح الهيكلي"...الخ.

المراجـــع

المراجع بالعربية

هيرشلاغ، ز.ي — مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط، 1973، منشورات دار الحقيقة، ترجمة مصطفى الحسيني.

غوجانسكي تمار — تطور الراسمالية في فلسطين، 1987، منشورات الاتحاد، حيفا.

شولس الكسندر — دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لفلسطين في القرنين التاسع عشر والعشرين، 1988. منشورات مكميلان، لندن (الترجمة العربية غير معروف مصدرها)

كاتشانافسكي، ي — عبودية، اقطاعية، ام اسلوب آسيوي في الانتاج، 1980. دار الطليعة، بيروت.

لوتسكي.ف — تاريخ الاقطار العربية المعاصر، 1980. منشورات الفارابي.

نصر ودوبار — الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، 1982. منشورات مؤسسة الابحاث العربية

English References

- Amin Samir, Delinking: Towards a Polycentric World, Zed Books 1985.
-Amin Samir, *Eurocentricism* Monthly Review Press 1988.
-Amin Samir, Unequal Development 1973. Harvester press.
- Amin Sami, Imperialism and Unequal Development. Harvester Press, 1978.
- Amin Samir, *Capitalism in the Globalization Age: the Management of Contemporary Crisis*, Zed Books 1997..
- Anderson Parry, Lineages of the Absolutist State, 1974. London, New Left, New York, distr Schocken.
- Baran A Paul, The Political Economy of Growth, 1957 Prometheus.
- Bottomore, Tom, A Dictionary of Marxist Thought, 1983, Oxford, Blackwell.
-Bresheeth Haim and Yuval-Davis Nira (ed)1991, *The Gulf War and the New World Order*, Zed Books.
- Doner, R. F, 1991, 'Approaches to the Politics of Economic Growth in Southeast Asia, Journal of Asian Studies, vol. 50, no. 4.1991
- Dunning, John H. 1992, *Multinational Enterprises and the Global Economy*, Addison Wesley: Don Mills, Ont.
-Emmanuel Arghiri, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism Trade. 1972, NLB Press.
- Engels Fredrick, The Origin of the Family: Private Property and the State, 1984 Stuttgart: Dietz (rev,4t ed).
-Frank, A Guander, Economic Dependence, quoted in, The Political Economy of Development, Development Theory and the Prospects for Change in the Third World, Berch Berberoglu, State University of new York, 1992. p. 33)
- Goodman, David & Redclift, Michael, From Peasant to Proletariat. Capitalist

Development and Agrarian , 1981, Oxford, basil Blackwell.
- Hilton, R, The Transformation from Feudalism to Capitalism 1976 (ed) Verso.
- Hobson, J, Imperialsim: A Study, 1976 London Allen & Unwin.
- Hunt Diana, Economic Theories of Development, 1989, New York, Harvester Wheatsheaf.
- Internatioonal Communist Seminar, 1998. The Collapse of the Soviet Union: Causes and Lessons. See Adel Samara, The Soviet Union: From Revolution to Collapse. EPO Brussels-Beljium.
- Islam Iy Anatul, 1992, Political Economy and East Asian Economic Development', *Asian-Pacific Economic Literature*, vol. 6, no. 2.
- Keynes, John M., 1936 *The General Theory of Employment, Interest, and Money*, paperback, Macmillan, London, p. 228).
Islamoglu, H &
- Key Geofrey , *Development, Underdevelopment: a Marxist Analysis*. London, Macmillan, 1975, P. x.
-Keyder,C, & Islamuglo H, "The Ottoman Social Formation" in the Asiatic Mode of Production, (ed) Anne, M Baily & Joseph Llobera, 1981 London, Routledge and kegan Paul.
- Kula, Witold, Economic Theory of the Feudal System. 1962 (1976), London: New York, distr. Schocken.
- Lenin, V.I, Imperialism: The Highest Stage of Capitalism. 1938. London.
- Lenin, V. I, *The State and Revolution*, in Collected Works, vol, 25. P.471
- List Frederich, 1885, T*he National System of Political Economy*. Translated by Sampson
S.lioyd. Longmans Green and Co, London, p.170. *The Blackwell Dictionary of Sociology*, by Allan G. Johnes, 2000, p. 305.
- Leys Colin *The Rise and Fall of Development Theories*. Indiana University and Oxford, 1995, p. 34)
- *Maoist Economics and the Revolutionary Road to Communism: The Shanghai Textbook*, Banner Press, Edited with an Introduction and Afterword by Raymond Lotta. Banner Press New York
- Martin Bernal, Black Athena The afro-Asiatic Roots of Classical Civilization. Vol. 1
- Marx karl, *The poverty of Philosophy*, in Marx and Engels, *Collected Works*, vol. 6, New York: International Publishers, 1976, 210.
- Marx and Engels, Manifesto of the Communist Party." In *K. Marx and F. Engels Selected Works,* Vol. 1. Moscow: Progress Publishers, 1973.1848, p. 126.
- Marx, Engels , Marx Engels 1972 Marx 18th of Broumeir.
- Marx Karl , Civil War in France
- Marx and Engels, 1972. The German Ideology, in Tucker, R.C, ed. *The Marx-Engels Reader*, New York, W.W. Norton. First published in 1845, p. 46).
- Rey, P.P, Les Alliances des Classes, 1973, Paris Mspiro.
- Samara Adel 1975, *Iktisad Al-Manatiq Al-Muhtalah*, Salah Eddin Publications.
- Samara Adel, 1987 *Min Ihitijaz Al-Tatawor Ilal-Himayia Al-Sha'biyia*.
- Samara, Adel (*Min Ihtijaz Al-Tatawour ila Al-Tanmiyah Bil-Himaya Al-Sha'biyah)* 1988p. 58.
-Samara Adel, 1989b, The Other Economy of Intifada, the Economy of Class, in *Al-Fikr Al-Jadid*, no 1.
- Samara Adel, 1991, Adel Samara, *Al-Rasmaliyah Al-Filistiniyah min Al-noshoua' Al-Tabia' ila Ma'zaq Al-Istiklal* (The Palestinian Capitalism from Dependent Rise to the

Crisis of Independence) Al-Zahra Publications
- Samara Adel, 1997 *Al-Bank Al-Dawli Wal-Hukm Al-Zati*, (The World Bank and the Self Rule) Al-Mashriq Al-A'amil for Cultural and Development Studies, Ramallah, 1997. Chapter 5
- Samara Adel, 2001 *Epidemic of Globalization*, Palestine Publishing Foundation, Glendale, U.S.A.
- Scholch, Alexander, "The Economic Development in Palestine" Journal of Palestine Studies, 10 (3): 35-58.
- Sweezy, P.M, The Theory of Capitalist Development, 1970, New York, Monthly Review.
- Sweezy Paul, & Bettelheim Charles, 1971, *On the Transition to Socialism*. Monthly Review.
- Szentes Tamas, 1988, *The Treansformation of the World Economy: New Directions and New Interests*, Zed Books
-Taylor G. John, 1979, *From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment*. The Macmillan Press.
- Tylor, E.B., *Primitive Culture: Researches in the Development of Mythology, Philosophy, Religion, Art and Custom*. 1958 Gloucester, MA.
- Taylor, John.G, From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociology of Development and Underdevelopment. 1979, London, McMillan.
- Terray Emmanuel Marxism and Primitive Society, 1968 (1972) New York, Monthly Review.
- Wallerstein, *The Politics of the World Economy*, (Cambridge, Cambridge University Press, 1984).
- Wallerstein Immanuel, 2002, Left Politics in an Age of Imperialism, in *Monthly Review* no 8, vol. 53,
- Warren Bill, 1980, *Imperialism Pioneer of Capitalism*, Verso.
- Wittfogel Karl, Oriental Despotism. 1953.

المحتويات

اهداء **5**
مقدمة **7**

الجزء الاول : قوميتان في الوطن العربي **13**
الفصل الاول: الدولة القطرية 15
في المسألة القومية 19
في مسألة الامة العربية 26
نحو نظرية جديدة للقومية العربية 40
موقفان من البعد القومي 41
1 . القومية الحاكمة 43
2 . القومية الكامنة 45
المنحى البرجوازي يعمق التطور اللامتكافئ 46
تعميق التطور اللامتكافئ 51
المنحى الاول للتنمية في الوطن العربي 52
المنحى الثاني للتنمية في الوطن العربي 54
بنية اقتصادية تزيد من تعميق التطور اللامتكافئ 55
1 . الاحتجاز الذاتي للتطور الصناعي 57
2 . تدهور الانتاج الزراعي 59
3 . التجارة البينية العربية 60
4 . تشوه البنية السكانية والدخل 62
5 . بنية مشوهة للاقراض العربي 65
6 . راس المال العربي في الخارج 66
الفصل الثاني: في مواجهة الدولة القطرية 69

الجزء الثاني:

الفصل الاول: قضايا نظرية 167

الفصل الثاني: ماهية التشكيلة العثمانية 179
اطروحة كيدر واسلامجلو 182
اطروحة سمير امين الخراجية 192
اطروحة مكسيم رودنسون 202
اطروحة غوجاتسكي 209
هيرشلاغ واقطاعيين شرقي وغربي 216
مصطلحات **224**
المراجع **227**

صفحة الغلاف الاخيرة

مؤلفات للكاتب:

**اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة واستدخال الهزيمة*

**الراسمالية الفلسطينية: من النشوء التابع الى مأزق الاستقلال*

**البعد الثقافي لا يكفي: نقد أطروحات إدوارد سعيد (إعداد)*

**الديمقراطية والاسلام السياسي واليسار*

** مثقفون في خدمة الآخر: بيان ال 55 نموذجاً*

**Epidemic of Globalization*
**Imprisoned Ideas*
**Women vs capital in Palestine*

يصدر قريباً بالانجليزية:

**Beyond De-Linking: Development by Popular Protection vs Development by State*